IFAD

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير مجلس المحافظين

الدورة الحادية والأربعون

روما، 13-14 فبراير/شباط 2018

2018
مجلس
المحافظين

Document: GC 41
Date: 2 July 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير مجلس المحافظين

الدورة الحادية والأربعون

روما، 13-14 فبراير/شباط 2018

المحتويات

	الفقرات	الصفحات
الفصل الأول		
الافتتاح والوقائع	**18-1**	**3-1**
ألف – افتتاح الدورة والاجتماع الاحتفالي	3	1
باء – جدول الأعمال والوثائق	4	1
جيم – انتخاب مكتب مجلس المحافظين	5	1
دال – الاجتماع الافتتاحي للدورة	10-6	2
هاء – بيان رئيس الصندوق	11	2
واو – الجلسات التفاعلية والأحداث الخاصة	15-12	2
زاي –البيانات العامة	16	3
حاء – اختتام أعمال الدورة	18-17	3
الفصل الثاني		
القرارات التي اتخذها مجلس المحافظين	**39-19**	**7-4**
ألف – تقرير عن التجديد العاشر لموارد الصندوق	22-19	4
باء – القوائم المالية الموحَّدة للصندوق لعام 2016	23	4
جيم – تعديلات على سياسات ومعايير التمويل في الصندوق	25-24	4
دال – استعراض كفاية مستوى الاحتياطي العام	26	
هاء – برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2018، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2018 وخطته الإشارية للفترة 2019–2020، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء	28-27	5
واو – تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق	29	5
زاي – اقتراح تعديل الممارسة الجيدة المتبعة في العملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق	31-30	5
حاء – انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين	38-32	6-5
طاء – التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق	39	7
الفصل الثالث		
ألف – المحاضر الموجزة	**93-40**	**16-8**
(بما في ذلك موجز للبيانات العامة التي أدلى بها السادة المحافظون)		

(1) الجلسة الأولى – 13 فبراير/شباط 2018	93-40	16-9
(2) الجلسة الثانية – 13 فبراير/شباط 2018	202-94	39-17
(3) الجلسة الثالثة – 14 فبراير/شباط 2018	310-203	59-40
(4) الجلسة الرابعة – 14 فبراير/شباط 2018	382-311	71-60

الفصل الرابع **الصفحات**

البيانات والكلمات الخاصة **94-72**

ملاحظات افتتاحية من السيد Hans Hoogeveen، رئيس الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق 77-76

كلمة ترحيبية من رئيس الصندوق بمناسبة زيارة معالي السيدة شيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية 78

بيان معالي السيدة شيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية 82-79

كلمة ترحيبية بمناسبة زيارة معالي السيد، José Berly Arista Arbildo، وزير الزراعة والري في جمهورية بيرو 83

بيان معالي السيد، José Berly Arista Arbildo، وزير الزراعة والري في جمهورية بيرو 86-84

بيان السيد جيلبير أنغبو، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 89-87

بيان السيد جيلبير أنغبو، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في ختام الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين 91-90

البيان الختامي لمعالي السيد Hans Hoogeveen، رئيس الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق 94-92

الفصل الخامس 95

البيانات العامة الأخرى 95

الجزائر 98-96

أنغولا 100-99

الأرجنتين 101

النمسا 103-102

بلجيكا بالنيابة عن بلدان البنيلوكس	104
بوتسوانا	105
بوركينا فاسو	107-106
كمبوديا	109-108
الكاميرون	111-110
كندا	112
الصين	114-113
كولومبيا	115
كوبا	116
مصر	119-117
إريتريا	121-120
فيجي	122
فرنسا	124-123
الغابون	126-125
ألمانيا	128-127
غانا	130-129
غينيا	132-131
آيسلند بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي	134-133
الهند	136-135
إندونيسيا	138-137
الأردن	141-139
جمهورية كوريا	143-142
ليسوتو	145-144
المكسيك	146
نيبال	148-147
نيكاراغوا	150-149

قطر	152-151
الصومال	153
جنوب أفريقيا	154
إسبانيا	155
سري لانكا	157-156
السودان	158
توغو	160-159
تونس	162-161
أوغندا	165-163
المملكة المتحدة	166
الولايات المتحدة الأمريكية	167
جمهورية فنزويلا البوليفارية	168
اليمن	170-169
زامبيا	171

الملاحق

الملحق الأول – قائمة المندوبين في الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين	240–172
الملحق الثاني – جدول الأعمال وبرنامج الأحداث	245–241
الملحق الثالث – قائمة بالوثائق التي عرضت في الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين	247-246
الملحق الرابع – القرارات التي تبناها مجلس المحافظين في دورته الحادية والأربعين	267-248

الفصل الأول

الافتتاح والوقائع

1- عقدت الدورة الحادية والأربعون لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في روما يومي 13 و14 فبراير/شباط 2018. وترد في الملحق الأول قائمة بالمشاركين في الدورة.

2- وعقد المجلس ما مجموعه أربعة اجتماعات ترد محاضرها الموجزة في الجزء ألف من الفصل الثالث.

ألف – افتتاح الدورة والاجتماع الاحتفالي

3- افتتح الدورة السيد Subhash Chandra Garg، رئيس مجلس المحافظين ومحافظ جمهورية الهند في الصندوق.

باء – جدول الأعمال والوثائق

4- اعتمد مجلس المحافظين جدول الأعمال الذي يرد مع برنامج الأحداث المرافقة للدورة في الملحق الثاني. وترد قائمة بالوثائق المعروضة على المجلس في الملحق الثالث. وترد في الملحق الرابع القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين.

جيم – انتخاب مكتب مجلس المحافظين

5- وفقاً للمادة 12 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين، انتخب مجلس المحافظين مكتباً جديداً من بين المحافظين فيه، لفترة ولاية مدتها سنتين، وجاءت نتائج الانتخابات على النحو التالي:

رئيس المجلس:	معالي السيد Hans Hoogeveen السفير والممثل الدائم لمملكة هولندا لدى منظمات الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما
نائبا رئيس المجلس:	معالي السيدة Maria Cristina Boldorini السفيرة والممثلة الدائمة لجمهورية الأرجنتين لدى منظمات الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما
	السيد Rionald Silaban كبير مستشاري وزير المالية لشؤون الاقتصاد الكلي والتمويل الدولي وزارة المالية في جمهورية إندونيسيا

دال – الاجتماع الافتتاحي للدورة

6- أعلن معالي السيد Hans Hoogeveen، السفير والممثل الدائم لمملكة هولندا لدى منظمات الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما ورئيس مجلس محافظي الصندوق، افتتاح الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين.

7- ورحَّب السيد جيلبير أنغبو، رئيس الصندوق، بالضيوف المميزين في الاجتماع الافتتاحي للدورة. وترد كلمة الترحيب في الفصل الرابع.

8- وألقى معالي السيد António Guterres، الأمين العام للأمم المتحدة، كلمة رئيسية عبر الفيديو. ويرد نص الكلمة بالكامل في الفصل الرابع.

9- وأدلت معالي السيدة شيخة حسينة رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية كلمة رئيسية يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

10- وألقى معالي السيد José Berly Arista Abildo، وزير الزراعة والري في جمهورية بيرو، كلمة رئيسية بالنيابة عن فخامة الرئيس Pedro Pablo Kuczynski Godard، رئيس جمهورية بيرو. ويرد النص الكامل للكلمة في الفصل الرابع.

هاء – بيان رئيس الصندوق

11- يرد في الفصل الرابع النص الكامل للبيان الذي ألقاه السيد أنغبو رئيس الصندوق أمام مجلس المحافظين.

واو – الجلسات التفاعلية والأحداث الخاصة

12- عقدت ثلاث حلقات نقاش تفاعلية حول "التحول من الهشاشة إلى الصمود الطويل الأجل"؛ و"التعددية: الفرص والتحديات"؛ و"الاستثمار في شباب الريف".

13- وعلاوة على ذلك، عقدت محادثات مع صاحب الفخامة الدكتور Olusegun Obasanjo، القائد الكبير لأمر الجمهورية الاتحادية، الرئيس السابق لجمهورية نيجيريا الاتحادية، حول "منظور للهشاشة".

14- واستمع الحضور إلى الإصدار الثالث من سلسلة محاضرات الصندوق التي قدمها السيد J.J. Messner، المدير التنفيذي لصندوق السلام في واشنطن العاصمة. وتناولت المحاضرة، وهي بعنوان "نريد أن نتحدث عن هشاشة الدول"، تعريف هشاشة الدولة وناقشت كيفية قياسها كي يتسنى وضع استجابات سياساتية فعَّالة لتحسين قدرة البلدان على الصمود في وجه التحديات بدءاً من تغيُّر المناخ وانتهاءً بالنزاع الاجتماعي.

15- ويمكن الرجوع إلى تفاصيل المناقشات التي دارت أثناء أحداث مجلس المحافظين في المحاضر الموجزة الواردة في الجزء ألف من الفصل الثالث.

زاي –البيانات العامة

16- بدأ العمل أثناء الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق بإجراءات جديدة تقضي بعدم إدراج البيانات العامة في جدول أعمال المجلس. وفي إطار هذه الإجراءات الجديدة، تُتاح ثلاثة خيارات للدول الأعضاء من أجل الإدلاء ببياناتها، وهي تقديم بيان مسجَّل مسبقاً بالفيديو، أو تسجيل البيان بالفيديو في الاستوديو الكائن في مقر الصندوق أثناء الأسبوع الذي تعقد فيه دورة مجلس المحافظين، أو تقديم بيان في شكل نصي. وقُدِّم من بين البيانات الأربعة والأربعين بيان مسجَّل مسبقاً بالفيديو، واثنا عشر بياناً مسجلاً في الصندوق، وواحد وثلاثون بياناً في شكل نصي. وترد النصوص الكاملة لجميع البيانات (المسجلة بالفيديو أو المكتوبة) في الجزء جيم من الفصل الثالث.

حاء – اختتام أعمال الدورة

17- قدم رئيس الصندوق إلى المجلس ملاحظات ختامية؛ يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

18- ولخص رئيس مجلس المحافظين، معالي السيد Hans Hoogeveen، نتائج المداولات الرئيسية التي أجراها المجلس، ثم أعلن اختتام الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين. ويرد النص الكامل للبيان الختامي في الفصل الرابع.

الفصل الثاني

القرارات التي اتخذها مجلس المحافظين

ألف – تقرير عن التجديد العاشر لموارد الصندوق

19- لاحظ مجلس المحافظين التقرير المتعلق بوضع التجديد العاشر لموارد الصندوق الوارد في الوثيقة GC 41/L.2.

20- وأُبلغ المجلس بأن تعهدات التجديد العاشر لموارد الصندوق المستلمة في تاريخ إعداد التقرير بلغت 1.1 مليار دولار أمريكي، ولم يُعلن عن أي تعهدات أخرى منذ تاريخ إعداد التقرير.

21- وبلغت وثائق المساهمة أو المدفوعات المباشرة المقدَّمة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 ما قيمته 1.05 مليار دولار أمريكي. ووردت دفعة مباشرة إضافية بمبلغ 3 ملايين دولار أمريكي منذ تاريخ إعداد التقرير. وأخيراً، أُبلغ المجلس بأن المدفوعات الإجمالية المستلمة حتى 7 فبراير/شباط 2018 بلغت 869.3 مليون دولار أمريكي.

22- وبالإضافة إلى ذلك، استُلمت تعهدات بمبلغ 2.9 مليون دولار أمريكي ضمن إطار القدرة على تحمل الديون.

باء – القوائم المالية الموحَّدة للصندوق لعام 2016

23- نظر مجلس المحافظين في القوائم المالية التي تبين الوضع المالي للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 ونتائج عملياته للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، على النحو الوارد في الذيول من ألف إلى لام، بما فيها الوثيقة GC 41/L.4، وتقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأنها، وشهادة مراجع الحسابات الخارجي بشأن فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي، ووافق عليها.

جيم – تعديلات على سياسات ومعايير التمويل في الصندوق

24- وفقاً لتوصية المجلس التنفيذي، أعتمد مجلس المحافظين القرار 198/د– 41 بصيغته الواردة في القسم الرابع من الوثيقة GC 41/L.7 بتاريخ 13 فبراير/شباط 2018.

25- وبناءً على ذلك، سيبدأ سريان التنقيحات المقترح إدخالها على سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2019، باستثناء تفويض سلطة وضع الصيغة النهائية لإطار الانتقال الذي سيبدأ سريانه بأثر فوري وسيقتصر العمل به على السنتين 2018 و2019.

دال – استعراض كفاية مستوى الاحتياطي العام

26- اعتمد مجلس المحافظين في 13 فبراير/شباط القرار 199/ د – 41 بشأن تعديل المادة 13 من اللائحة المالية للصندوق على النحو الوارد في ملحق الوثيقة GC 41/L.6.

هاء – برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2018، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2018 وخطته الإشارية للفترة 2019–2020، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

27- عقب النظر في الميزانية الإدارية المقترحة التي تشمل الميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2018 وميزانية مكتب التقييم المستقل لعام 2018، على النحو الوارد في الوثيقة GC 41/L.5، اعتمد مجلس المحافظين القرار 200/د –41 المؤرخ 13 فبراير/شباط 2018.

28- وأخذ المجلس علماً أيضاً بالمعلومات الواردة في التقريرين المرحليين المتعلقين بمشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق.

واو – تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق

29- وفقاً لتوصية المجلس التنفيذي في دورته الثانية والعشرين بعد المائة التي عقدت في ديسمبر/كانون الأول 2017، نظر مجلس المحافظين في التقرير المتعلق بمقترح تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق على النحو الوارد في الوثيقة .GC 41/L، واعتمد في 13 فبراير/شباط القرار 201/د–41، وفقاً للمادة 12 من اتفاقية إنشاء الصندوق.

زاي – اقتراح تعديل الممارسة الجيدة المتبعة في العملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق

30- نظر مجلس المحافظين في تقرير مكتب مجلس المحافظين بشأن استعراض الممارسة المتبعة في العملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق، بصيغته الواردة في الوثيقة GC 41/L.9.

31- ووفقاً لتوصية المجلس التنفيذي (EB 2017/122/R.38)، اعتمد مجلس المحافظين القرار 202/د–41 في 13 فبراير/شباط.

حاء – انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين

32- بعد الاطلاع على الوثيقة GC 41/L.10 وضميمتها، انتخب مجلس المحافظين في 13 فبراير/شباط 2018 أعضاء مجلس المحافظين وأعضائه المناوبين الجُدد لفترة ولاية مدتها ثلاث سنوات.

33- ومن بين بلدان القائمة ألف، انتُخبت كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أعضاءً في المجلس؛ وانتُخبت البلدان التالية أعضاءً مناوبين: فنلندا وبلجيكا وسويسرا واليونان والدانمرك والسويد وهولندا وإسبانيا. وفي عام 2018، ستشغل المملكة المتحدة منصب العضو وستشغل هولندا منصب العضو المناوب. وستتبادل المملكة المتحدة وهولندا المقاعد في السنتين 2019 و2020.

34- ومن بين بلدان القائمة باء، انتُخبت الكويت ونيجيريا والمملكة العربية السعودية وجمهورية فنزويلا البوليفارية أعضاءً في المجلس؛ وانتخبت البلدان التالية أعضاءً مناوبين: الإمارات العربية المتحدة وقطر وإندونيسيا والجزائر.

35- ومن بين بلدان القائمة الفرعية جيم -1، انتُخبت الكاميرون وكينيا عضوين في المجلس في عام 2018، وستكون مصر وأنغولا عضوين مناوبين لهما على التوالي؛ وستتبادلان المقاعد في السنتين 2019-2020.

36- ومن بين بلدان القائمة الفرعية جيم-2، انتُخبت الصين والهند عضوين، وانتخبت جمهورية كوريا عضواً مناوباً للصين؛ وباكستان عضواً مناوباً للهند في السنتين 2018 و2019، وبنغلاديش عضواً مناوباً للهند في عام 2020.

37- ومن بين بلدان القائمة الفرعية جيم -3، انتُخبت البرازيل والمكسيك عضوين، على أن تكون الأرجنتين والجمهورية الدومينيكية عضوين مناوبين على التوالي.

38- وبناءً على ذلك، ترد في الصفحة التالية تشكيلة المجلس التنفيذي المنتخب أثناء دورة مجلس المحافظين.

تشكيلة المجلس التنفيذي لفترة السنوات الثلاثة 2018–2020

القائمة والعضو	*العضو المناوب*
القائمة ألف	
كندا	فنلندا
فرنسا	بلجيكا
ألمانيا	سويسرا
إيطاليا	اليونان
اليابان	الدانمرك
النرويج	السويد
المملكة المتحدة (2018)	هولندا (2018)
هولندا (2020/2019)	المملكة المتحدة (2020/2019)
الولايات المتحدة	إسبانيا
(يمكن أن تتبادل المملكة المتحدة وهولندا المقاعد في السنتين 2020/2019).	
القائمة باء	
الكويت	الإمارات العربية المتحدة
نيجيريا	قطر
المملكة العربية السعودية	إندونيسيا
جمهورية فنزويلا البوليفارية	الجزائر
القائمة جيم	
القائمة الفرعية جيم –1	
أفريقيا	
الكاميرون (2018)	مصر (2018)
كينيا (2018)	أنغولا (2018)
أنغولا (2019–2020)	كينيا (2019–2020)
مصر (2019–2020)	الكاميرون (2019–2020)
القائمة الفرعية جيم –2	
أوروبا وآسيا والمحيط الهادي	
الصين	جمهورية كوريا
الهند	باكستان (2018–2019)
	بنغلاديش (2020)
نظراً لشغل بنغلاديش المقعد لسنة واحدة خلال فترة الولاية الجديدة، توافق القائمة الفرعية جيم –2 على إعطاء بنغلاديش الأفضلية في السنة الأولى من فترة الولاية الجديدة المقبلة، وهي 2021.	
وفقاً لتوافق الآراء بين جمهورية كوريا وباكستان، ستتنازل جمهورية كوريا عن مقعد العضو المناوب لباكستان في عام 2021.	
القائمة الفرعية جيم –3	
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	
البرازيل	الأرجنتين
المكسيك	الجمهورية الدومينيكية

طاء – التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

39- نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 41/L.3 وضميماتها (التي أدخلت عليها تنقيحات أخرى لتصبح الوثيقة GC 41/L.3/Rev.1) في 14 فبراير/شباط 2018، واعتمد القرار 203/د–41 الذي وافق فيه على تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (2019–2022) وأذن فيه بتجديد موارد الصندوق. واعتمد المجلس أيضاً القرار 204/د–41 الذي طلب فيه إلى رئيس الصندوق باتخاذ جميع الخطوات الضرورية للبدء بالعملية المؤدية إلى اتخاذ قرار بشأن السير قُدماً في بالاقتراض من الأسواق.

الفصل الثالث

ألف – المحاضر الموجزة

(1) المحضر الموجز للجلسة الأولى من الدورة الحادية والأربعين المنعقدة يوم الثلاثاء، 13 فبراير/شباط 2018 الساعة 9.40 صباحاً

رئيس المجلس المنتهية ولايته: السيد Subhash Chandra Garg (الهند)

رئيس المجلس: السيد Hans Hoogeveen (هولندا)

المحتويات

	الفقرات
افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)	41
اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال)	44-42
انتخاب مكتب مجلس المحافظين (البند 3 من جدول الأعمال)	50-45
بيان رئيس مجلس المحافظين	51
حفل الافتتاح	52
رسالة فيديو من الأمين العام لأمم المتحدة	54-53
ترحيب من رئيس الصندوق بالمتحدثين الرئيسين	56-55
الكلمة الرئيسية لمعالي السيدة شيخة حسينة رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية	58-57
الكلمة الرئيسية لرئيس جمهورية بيرو، يلقيها بالنيابة عنه معالي السيد وزير الزراعة والري	60-59
بيان رئيس الصندوق (البند 4 من جدول الأعمال)	64-61
تقرير عن التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (البند 5 من جدول الأعمال)	68-65
القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2016 (البند 7 من جدول الأعمال)	71-69
تعديل سياسات ومعايير التمويل في الصندوق (البند 10 من جدول الأعمال)	76-72
استعراض كفاية مستوى الاحتياطي العام (البند 9 على جدول الأعمال)	79-77
برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2018 وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2018 وخطته الإشارية للفترة 2019–2020 والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتمديد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 8 من جدول الأعمال)	92-80

40- **دعي الاجتماع للانعقاد الساعة 9.40 صباحا**

افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)

41- **رئيس المجلس المنتهية ولايته** رحب بالمشاركين، وأشار إلى أن عام 2018 يصادف الذكرى الأربعين لإنشاء الصندوق، مضيفا أن مهمة الصندوق قد غدت حاليا أكثر أهمية من أي وقت مضى نظرا للدور الهام الذي يلعبه الصندوق في الترويج لإنجاز أهداف التنمية المستدامة كجزء من الخطة العالمية الجديدة الرامية إلى استئصال الفقر بجميع أشكاله. كذلك فقد جلبت تدخلات الصندوق الناجحة للحد من الفقر والجوع وسوء التغذية أيضا، تحسينات في مجالات أخرى على شاكلة الإنتاجية الزراعية، والأمن الغذائي، واستخدام موارد المياه، والتكنولوجيات بصورة مستدامة بيئيا. مع استكمال مشاورات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، تضطلع الدول الأعضاء في الصندوق الآن بمهمة كبيرة للعمل مع الصندوق ودعمه في تنفيذ خطته الطموحة لاستئصال الفقر الريفي. وبالتالي، فقد ناشد جميع الدول الأعضاء على تجديد التزامها بالاستثمار في السكان الريفيين وأعلن افتتاح الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين.

اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال) (GC 41/L.1 و Add.1/Rev.2)

42- **رئيس المجلس المنتهية ولايته** لفت النظر إلى جدول الأعمال المؤقت ومسودة الأحداث المرافقة لدورة المجلس، بما في ذلك برنامج العمل المنقح كما هو منصوص عليه في الوثيقتين GC 41/L.1 و Add.1/Rev.2.

43- **السيد Skinner** (القائم بالأعمال، مكتب سكرتير الصندوق)، أوجز لممثلي الدول الأعضاء في الصندوق التغييرات التي طرأت على تنظيم عمل مجلس المحافظين، ومن الجدير بالذكر منها المكونات الجديدة والتفاعلية لوسائط الإعلام الاجتماعية، والإجراءات الخاصة ببيانات السادة المحافظين كما هو منصوص عليه في الوثيقة GC 41/INF.2.

44- **تم اعتماد جدول الأعمال (GC 41/L.1) وبرنامج العمل المنقح (GC 41/L.1/Add.1/Rev.2)**

انتخاب مكتب مجلس المحافظين (البند 3 من جدول الأعمال)

45- **رئيس المجلس المنتهية ولايته** أشار إلى أنه قد أُحيط علما بترشيح محافظ هولندا، السيد Hans Hiigeveen، ليكون رئيسا لمجلس المحافظين.

46- **تم انتخاب السيد Hans Hiigeveen (هولندا) بالتزكية رئيسا لمجلس المحافظين.**

47- **رئيس المجلس المنتهية ولايته** قال أيضا بأنه قد أُحيط علما بترشيح السيدة Cristina Boldorini، محافظة الأرجنتين، والسيد Rionald Silaban، محافظ إندونيسيا، لمنصب نائبي رئيس المجلس.

48- **تم انتخاب السيدة Cristina Boldorini (الأرجنتين) والسيد Rionald Silaban (إندونيسيا) بالتزكية نائبين لرئيس مجلس المحافظين.**

49- **رئيس المجلس المنتهية ولايته** قال أنه لشرف لبلاده أن يكون قد عمل على خدمة مجلس المحافظين. ونقل امتنان مكتب مجلس المحافظين المنتهية ولايته لما حظي به من تعاون وما لقيه من دعم من جانب الدول الأعضاء، كما شكر موظفي الصندوق لتفانيهم والتزامهم، الأمر الذي ضمن نجاح المجلس ويسر من عمل المكتب.

50- **تولى السيد Hans Hoogeveen (هولندا) رئاسة الجلسة.**

بيان رئيس مجلس المحافظين

51- أدلى **رئيس المجلس** ببيان يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

حفل الافتتاح

52- **تم اصطحاب معالي السيدة شيخة حسينة ، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، ومعالي السيد José Berley Arista Arbildo، وزير الزراعة والري في جمهورية بيرو، الذي يمثل فخامة السيد Pedro Pablo Kuczynski Godard، رئيس جمهورية بيرو، إلى مقعديهما.**

رسالة فيديو من الأمين العام لأمم المتحدة

53- **رئيس المجلس.** أعلم المجلس بأنه قد تم استلام رسالة بالفيديو من الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش، ويرد نصها بالكامل في الفصل الرابع.

54- **تم عرض رسالة فيديو من السيد غوتيريش.**

ترحيب من رئيس الصندوق بالمتحدثين الرئيسين

55- **السيد أنغبو** (رئيس الصندوق) رحب بمعالي السيدة شيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، باعتبارها ضيفة مميزة لمجلس المحافظين، وسلط الضوء على مساهمتها المعترف بها في المعركة ضد الجوع، وانعدام المساواة والفقر وعلى دعمها الحثيث لحقوق الأطفال. ومن خلال سياساتها حققت بنغلاديش الاكتفاء الذاتي، وأحرزت نجاحا معتبرا في تحسين الظروف المعيشية لسكانها، والحد من معدلات الفقر. إضافة إلى ذلك، فقد استمرت في التركيز على الحد من الفقر والشمول الاجتماعي كعناصر لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق التحول الريفي المستدام. وسيستفيد المجلس بلا شك من حكمة السيدة شيخة حسينة وخبرتها.

56- وكذلك في موضع ترحيبه بمعالي السيد José Berley Arista Arbildo، وزير الزراعة والري في جمهورية بيرو، كضيف متميز لمجلس المحافظين، أثنى رئيس الصندوق على الدور النشط الذي يلعبه معاليه في تحسين جودة حياة سكان أمريكا اللاتينية على وجه العموم وفي المساهمة في الحد من الفقر وانعدام المساواة في الإقليم. ومن شأن دوره الجديد الوزاري أن ينضوي على مسؤوليات هامة تتعلق بالعديد من القضايا الطاغية في مجال عمل الصندوق لضمان أن لا تترك أية منطقة ريفية تتخلف عن الركب على وجه الخصوص. ويتطلع الصندوق قدما لمزيد من التعزيز للروابط التي تجمعه ببيرو، والبلدان المجاورة لها بغية تحويل زراعة الإقليم إلى قطاع حديث نابض بالنشاط وناجح تجاريا.

الكلمة الرئيسية لمعالي السيدة شيخة حسينة رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية

57- **معالي السيدة شيخة حسينة** (رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية) ألقت كلمة رئيسية، يرد نصها بالكامل في الفصل الرابع.

58- **رئيس المجلس** شكر معالي رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية على كلماتها الملهمة. وبالفعل فإن مبادراتها المثيرة للإعجاب وإنجازاتها الجلية تعطي أحسن مثل لقيادتها لبلدها.

الكلمة الرئيسية لرئيس جمهورية بيرو، يلقيها بالنيابة عنه معالي السيد وزير الزراعة والري

59- **معالي السيد JOSÉ BERLEY ARISTA ARBILDO**، (وزير الزراعة والري في جمهورية بيرو) ألقى كلمة رئيسية، يرد نصها بالكامل في الفصل الرابع.

60- عبر **رئيس المجلس** عن شكره لمعالي وزير الزراعة والري في جمهورية بيرو على ملاحظاته الرئيسية التي ألقاها نيابة عن رئيس بلاده، قائلا بأنها شهادة على سجل بلاده المثير للإعجاب في الحد من الفقر، وتركيزه على الشباب الريفيين وعلى شراكته الاستراتيجية المثمرة مع الصندوق.

بيان رئيس الصندوق (البند 4 من جدول الأعمال)

61- **السيد أنغبو** (رئيس الصندوق) ألقى بيانا يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

62- **رئيس المجلس** عبر عن تقدير مجلس المحافظين للسيد أنغبو على هذا البيان وعلى إنجازاته منذ أن تولى زمام منصبه، بما في ذلك التغييرات التحولية التي بادر بها بغرض تكثيف عمل الصندوق واستثماراته. وبالفعل فإن تركيزه على الشراكة مع القطاع العام إنما تروج بشكل جلي للطموح المشترك في التوصل إلى مستقبل سعيد محترم للجميع، بحيث لا يترك أحد ليتخلف عن الركب.

63- **تم اصطحاب معالي السيدة شيخة حسينة ، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، ومعالي السيد José Berley Arista Arbildo، وزير الزراعة والري في جمهورية بيرو، خارج قاعة الاجتماعات.**

64- **تم عرض فيديو وثائقي يتعلق بمشروع ريادي يدعمه الصندوق في منطقة مخيم الزعتري للاجئين في الأردن**

تقرير عن التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (البند 5 من جدول الأعمال)

الوثيقة (GC 41/L.2)

65- **السيد LARIO** (نائب الرئيس المساعد لدائرة العمليات المالية في الصندوق) عرض تحديثا للتقرير المعروض أمام مجلس المحافظين والوارد في الوثيقة GC 41/L.5، قائلا بأنه منذ 22 يناير/كانون الثاني 2018، بلغت تعهدات التجديد الحادي عشر للموارد ما مجموعه 1.1 مليار دولار أمريكي، مقدمة من 103 بلدان.

66- أما وثائق المساهمة أو المدفوعات المباشرة المستلمة حتى تاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، فقد وصلت إلى 1.05 مليار دولار أمريكي. ومنذ تاريخ 22 يناير/كانون الثاني 2018، استلمت دفعات أخرى تعادل 3 ملايين دولار أمريكي من مصر. ووصلت المدفوعات المستلمة بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول

2017 إلى 857 مليون دولار أمريكي. ومنذ 22 يناير/كانون الثاني 2018، استلمت دفعات أخرى من مصر وألمانيا ونيوزيلندا وباكستان وسوازيلاند بحيث بلغت إجمالي الدفعات المستلمة بتاريخ 7 فبراير/شباط 2018 إلى 869.3 مليون دولار أمريكي.

67- وبالإضافة إلى ذلك، استلمت تعهدات بما يعادل 2.9 مليون دولار أمريكي للتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون. وبلغت قيم تسديدات أصول القروض المتنازل عنها لفترة التجديد العاشر للموارد بحدود 3.4 مليون دولار أمريكي، مما يخلف فجوة تعادل تقريبا 0.5 مليون دولار أمريكي. وذكّر الدول الأعضاء بأنهم وفي عام 2007، وافقوا على تعويض الصندوق عن التدفقات العائدة المتنازل عنها بسبب توفير المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. وأضاف بأن هذا المبلغ آخذ بالتزايد وسينمو بصورة أكبر بموجب التجديدات المستقبلية. ويتوقع للتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون بموجب التجديد الحادي عشر للموارد أن يصل إلى 39.5 مليون دولار أمريكي، في حين تشير التقديرات إلى أن هذا المبلغ سيرتفع إلى 97.9 مليون دولار أمريكي في فترة التجديد الثاني عشر للموارد.

68- **أحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير عن وضع مساهمات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.**

القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2016 (البند 7 من جدول الأعمال) (GC 41/L.4)

69- **السيد LARIO** (نائب الرئيس المساعد لدائرة العمليات المالية في الصندوق كبير المراقبين والموظفين الماليين) قال أنه، ووفقا لرأي مراجعي الحسابات الخارجيين، فإن القوائم المالية الموحدة للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، كما هي واردة في الوثيقة GC 41/L.4، تعرض "الوضع المالي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية بجميع مظاهره المادية بصورة عادلة، كذلك الأمر بالنسبة للأداء المالي.... (للمنظمة).... والتدفقات النقدية للعام .... بما يتماشى مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي". ولفت الانتباه إلى الشهادة المستقلة بخصوص تأكيد الإدارة على أن الصندوق يحافظ على فعالية الضوابط الداخلية للإبلاغ المالي، وهي شهادة أصدرها مراجعو الحسابات الخارجيون، مرفقة برأيهم بشأن القوائم المالية الموحدة، مما يشير إلى التزام الصندوق بأفضل الممارسات المالية.

70- **رئيس المجلس** دعا المجلس إلى الموافقة على القوائم المالية التي تبين الوضع المالي للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 ونتائج عملياته عن السنة المنتهية بذلك التاريخ، كما هي واردة في الذيول من ألف إلى لام من الوثيقة GC 41/L.4، إضافة إلى تقرير مراجعي الحسابات الخارجيين بشأنها وشهادتهم المستقلة بخصوص فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي.

71- **وقد تقرر ذلك.**

تعديل سياسات ومعايير التمويل في الصندوق (البند 10 من جدول الأعمال) (GC 41/L.7)

72- **رئيس المجلس،** أشار إلى أن سياسات ومعايير التمويل في الصندوق قد نقحت لآخر مرة خلال الدورة السادسة والثلاثين للمجلس، مشيرا إلى أن الغاية الأساسية من التعديلات المقترحة هي تحديث المعايير المستخدمة لتقرير فيما لو كان يجوز للبلدان الأعضاء أن تستفيد من الشروط التيسيرية للغاية أو المختلطة أو العادية، وبعض شروط التمويل الأخرى، وتمكين المجلس التنفيذي من تبني إطار الانتقال للتجديد

الحادي عشر لموارد الصندوق، بما يتسق مع التوصيات الواردة في نهج إطار الانتقال الذي صادق عليه المجلس التنفيذي في دورته الثانية والعشرين بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2017.

73- **السيد LARIO** (نائب الرئيس المساعد لدائرة العمليات المالية في الصندوق كبير المراقبين والموظفين الماليين)، لفت الانتباه إلى مشروع القرار الوارد في المقطع رابعا من الوثيقة GC 41/L.7، مشيرا إلى أن إطار الانتقال المقترح سوف يرفد نموذج العمل المحسن للصندوق، ويهدف إلى ضمان انتقال سلس مستدام يمكن التنبؤ به بالنسبة للبلدان المقترضة مع تغير مستويات الدخل للفرد الواحد فيها، وملاءتها الائتمانية ومكامن ضعفها الهيكلية، أو بصورة أوضح مع تغير التحديات الإنمائية التي تواجهها. وسوف تساند هذه التحولات إجراءات إقراضية وغير إقراضية.

74- كذلك فإن الوثيقة GC 41/L.7 تحدد أيضا معايير الأهلية العريضة لتمويل الصندوق للدول الأعضاء والشروط المتعلقة بكل منتج تمويلي على حدة. وتعكس التعديلات المقترحة التطورات التي طرأت على نموذج عمل الصندوق، مثل الإقراض بعملة واحدة، وهي تتواءم مع الركنين التوأمين لتقرير شروط التمويل الذين تتبناهما المؤسسات المالية الدولية الأخرى وهما، الدخل الإجمالي كما تحدد المؤسسة الدولية للتنمية، والملاءة الائتمانية. وتعدل تواتر تغيير شروط تمويل الصندوق للدول الأعضاء فيه (ستتم مواءمة فترة استعراض الشروط مع فترة تجديد الموارد وتتضمن فترة للانتقال التدريجي، أما التغييرات السنوية فستستمر بالنسبة للبلدان في حالات التحول العكسي أو في بعض الحالات الاستثنائية الأخرى). وتحدد تفويضا مخصوصا بسلطة تمكين المجلس التنفيذي من تبني الإطار قبل نهاية عام 2018، بحيث يكون موضع التنفيذ لبداية فترة التجديد الحادي عشر للموارد، ويتم استعراضه قبل نهاية عام 2019. وستدخل هذه التعديلات حيز النفاذ بتاريخ 1 يناير/كانون الأول 2019، فيما عدا التفويض بالسلطات والذي سيدخل حيز النفاذ فورا ويبقى نافذ المفعول لعامي 2018 و2019 فقط.

75- **تبنى مجلس المحافظين القرار (198/د-41) بشأن تعديل سياسات ومعايير التمويل في الصندوق**

76- **ترأس السيد Silaban (إندونيسيا) الجلسة**

استعراض كفاية مستوى الاحتياطي العام (البند 9 على جدول الأعمال) (GC41/L.6)

77- السيد **LARIO** (نائب الرئيس المساعد لدائرة العمليات المالية في الصندوق، كبير المراقبين والموظفين الماليين) أشار إلى أن استعراض كفاية مستوى الاحتياطي العام قد خضع لفحص مفصل من قبل لجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها الخامس والأربعين بعد المائة، وبعدئذ المجلس التنفيذي في دورته الحادية والعشرين بعد المائة في سبتمبر/أيلول 2017. وأوصى المجلس التنفيذي بتعديل اللائحة الثالثة عشر من اللوائح المالية للصندوق، كما هو وارد في الملحق المرفق بالوثيقة GC 41/L.6.

78- **رئيس المجلس** دعا المجلس إلى المصادقة على مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC 41/L.6.

79- **تم تبني القرار (199/د-41) بشأن تعديل اللوائح المالية في الصندوق**

برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2018 وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2018 وخطته الإشارية للفترة 2019–2020 والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتمديد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 8 من جدول الأعمال) (GC 41/L.5)

80- **رئيس المجلس** لفت الانتباه إلى المجلس التنفيذي قد صادق في دورته الثانية والعشرين بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2017 على برنامج عمل الصندوق ومكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2018، واستعرض الميزانيتين المقترحتين للصندوق ولمكتب التقييم المستقل فيه، وأوصى بعرضهما على مجلس المحافظين للموافقة.

81- **السيدة RITCHER** (نائبة رئيس الصندوق)، قالت بأنه وفي دورته الثانية والعشرين بعد المائة، صادق المجلس التنفيذي على البرنامج التأشيري للقروض والمنح في الصندوق بما يعادل 875 مليون دولار أمريكي. ودعت المجلس إلى الموافقة على مستوى القروض والمنح لأغراض تخطيطية، مع الفهم السائد بأن هذا المستوى سيعدل كما تستدعي الحاجة خلال عام 2018 وفقا للموارد المتاحة. ويعكس هذا المستوى من الإيصال خلال السنة الأخيرة من التجديد العاشر للموارد نية إدارة الصندوق الإيفاء بالهدف الموضوع لهذا التجديد على مدى ثلاث سنوات.

82- كذلك كان المجلس التنفيذي قد أوصى بعرض ميزانيتي الصندوق ومكتب التقييم المستقل المقترحتين على مجلس المحافظين للمصادقة عليهما. وتصل الميزانية العادية المقترحة للصندوق لعام 2018 إلى 155.54 مليون دولار أمريكي، مقارنة بالميزانية المصادق عليها لعام 2017 وهي 149.42 مليون دولار أمريكي، مما يمثل زيادة اسمية قدرها 4.1 بالمائة، تتألف من: أولا، زيادة فعلية قدرها 3 بالمائة لتمويل مناصب الموظفين الإضافية المطلوبة لدعم الاحتياجات التشغيلية للمكاتب القطرية للصندوق، بسبب تبني المزيد من اللامركزية في عمليات الصندوق، والتي سيعادلها تراجع فعلي في تكاليف الاستشارات والسفر، والتكاليف الإدارية المتكررة لغير الموظفين في المكاتب القطرية الجديدة، وتوفير ما يلزم من الاستهلاكات والتكاليف المتكررة لمشروع بوابة زبائن الصندوق، والتقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق وكفاءة العمليات التي يمولها الصندوق، وغيرها من التكاليف الرأسمالية الأخرى الموافق عليها في السنوات السابقة، وثانيا، زيادة قدرها 1.1 بالمائة لتغطية صافي الزيادة في تعويضات الموظفين الناجمة عن تعديلات الزيادات في الدرجات ضمن الفئات في نظام الأمم المتحدة، ولتغطية أثر التضخم. وفي نهاية المطاف، فإن الميزانية المقترحة التي تضم كل الميزانية الرأسمالية والنفقات لمرة واحدة لعام 2018 بحدود 11.6 مليون دولار أمريكي لعملية التميز التشغيلي لإحراز النتائج، بما في ذلك تكاليف ندب الموظفين، وإيجاد البنى التحتية وتعزيز نظم برمجيات تكنولوجيا المعلومات والأتمتة ورفع سوية أو إنشاء مكاتب قطرية للصندوق.

83- **السيد GARCIA** (مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق)، قال بأنه يقصد ببرنامج العمل المقترح لمكتب التقييم المستقل لعام 2018 أن يعزز من المساءلة والتعلم في الصندوق. واستنادا إلى مشاورات معمقة مع إدارة الصندوق والهيئات الرئاسية فيه، يتألف هذا البرنامج من تقييم مؤسسي لمساهمة الصندوق في تنمية سلاسل القيمة المناصرة للفقراء، والذي يعتبر محوريا لتحقيق التحول الريفي بموجب الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025. وخمس تقييمات لاستراتيجيات قطرية وبرامج قطرية جديدة –

واحد لكل إقليم – في بوركينافاسو وكينيا وتونس والمكسيك وسري لانكا، وتقريرين تجميعيين موجزين، أحدهما عن نهج التمويل الريفي في المشروعات التي يمولها الصندوق والثاني عن دعم الصندوق للابتكارات التقنية للحد من الفقر الريفي. وقال بأن المكتب، سوف يجري أيضا تقييما واحدا لإنجاز مشروع، وثمانية تقييمات لأداء مشروعات، وسوف يتثبت من صحة جميع تقارير إنجاز المشروعات الصادرة خلال هذا العام. ويستمر المكتب أيضا في ضمان تبسيط العمليات وتعزيزات المنهجية في تقييماته، كما سيدخل تقنيات حديثة لتقييمات المشروعات المختارة. وسيتم إعداد كل من التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق والتقييم المؤسسي للهيكلية المالية للصندوق. وستخضع مهمة التقييم في الصندوق لاستعراض أقران خارجي تجريه مجموعة التعاون في مجال التقييم، بدءا من النصف الثاني من عام 2018.

84- وبلغت الميزانية المقترحة لعام 2018 لمكتب التقييم المستقل 5.91 مليون دولار أمريكي، مما يعادل 0.6 بالمائة من برنامج المنح والقروض المتوقع في الصندوق لهذا العام، وهو ما يقل بكثير عن السقف الموضوع لهذه الميزانية وهو 0.9 بالمائة من برنامج القروض والمنح كما تبناه المجلس التنفيذي.

85- **السيد SAINT-ANGE** (نائب الرئيس المساعد، دائرة إدارة البرامج في الصندوق)، استذكر الوثيقة GC 41/L.5 التي تضم التقارير المرحلية عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لعام 2017، ومشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وخلال عام 2017، استمر تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على جميع القروض والمنح القطرية المعروضة على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها. وتتضمن الوثيقة GC 41/L.5 الدرجات القطرية حسب الإقليم والمخصصات القطرية لفترة التجديد العاشر للموارد. وتعكس الدرجات القطرية آخر البيانات المتاحة حول أداء الحافظة، وتعداد السكان الريفيين ونصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، وقد استخدمت لحساب الدرجات القطرية، واستعرضتها ووافقت عليها جميع الهيئات الإدارية ذات الصلة في الصندوق.

86- وبغية تحسين إدارة المخصصات على مدى فترة السنوات الثلاثة، تم وضع سقوف على مخصصات البلدان التي يتوقع لها أن تستخدم جزء فقط من المبالغ المخصصة لها بمستوى التمويل المتوقع. وأما الخاصية الثانية الجديدة لتخصيص الموارد في عام 2017، فكانت دورتي إعادة تخصيص الموارد التي من غير المحتمل استخدامها خلال السنة الثانية من الدورة. ونتيجة لذلك، تمت إعادة تخصيص 200 مليون دولار أمريكي، مما يجعل من عملية إعادة التخصيص تتم في السنة الثانية من الدورة، عوضا عن السنة الأخيرة فيها كما كان عليه الوضع في السابق، الأمر الذي أدى إلى تحسين التخطيط وإيصال أسلس لبرنامج القروض والمنح في الصندوق.

87- كذلك فقد إحراز تقدم كبير في تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون منذ الشروع بها، إذ وصلت حوالي 92 بالمائة من البلدان المؤهلة (35 من أصل 38 بلدا) إلى نقطة الإنجاز وغدت مؤهلة للاستفادة من المساعدة بموجب هذه المبادرة. ومع أن الأولوية ستبقى لضمان أن يحظى حساب أمانة المبادرة بإدارة كافية، إلا أنه تم تشجيع الدول الأعضاء في الصندوق على تزويد حساب الأمانة هذا بموارد إضافية بصورة مباشرة لتمويل مشاركة الصندوق في هذه المبادرة.

88- **السيد SHAIK** (الهند) لفت الانتباه إلى الإشارة الواردة في الوثيقة GC 41/L.5 بارتفاع المستوى المخطط للقروض والمنح في الصندوق بحدود 447 1 مليون دولار أمريكي، إلى 1.5 مليار دولار أمريكي مع إدراج

منحة من الصندوق، وأنه وبحلول أكتوبر/تشرين الأول 2017، كانت القيمة الإجمالية لما مجموعه 15 مشروعا صادق عليه المجلس التنفيذي بحدود 453 مليون دولار أمريكي، مع 25 مشروعا جديدا وثمانية مقترحات لتوفير تمويل إضافي بقيمة إجمالية تتراوح بحدود 1 مليار دولار أمريكي في مرحلة متقدمة من التصميم. وطلب معلومات عن الوضع النهائي للمشروعات المصادق عليها والمبالغ الملتزم بها عام 2017. علاوة على ذلك، وبالإشارة إلى المستوى المخطط له للصروفات في عام 2017 بما يعادل 733 مليون دولار أمريكي، فقد طالب بالحصول على الأرقام النهائية للصروفات عام 2017.

89- **السيد SAINT-ANGE** (نائب الرئيس المساعد، دائرة إدارة البرامج في الصندوق)، قال بأن الأرقام الحالية تظهر أنه بالإمكان خلال السنتين الأوليتين من فترة التجديد العاشر للموارد إيصال حوالي 2 مليار دولار أمريكي وأكثر من ذلك بالفعل إذا ما أدرجنا المنح أيضا. ويشكل هذا أداء قويا للغاية في السنة الثانية من دورة تجديد الموارد، عوضا عن تكديس القسم الأكبر من الإيصال في السنة الثالثة كما يحدث عادة. وكان من الضروري، ومع الاقتراب من نهاية 2017 الدفع بعدد من المشروعات كي تعرض لاحقا على المجلس في أبريل/نيسان 2018. وبالفعل كانت المشروعات جاهزة، ولكن الظروف في بعض البلدان منعت عرضها بغية الحصول على المصادقة الأخيرة عليها. ومع ذلك، هنالك التزام قوي بإيصال كامل برنامج القروض والمنح المصادق عليه لفترة التجديد العاشر للموارد بما لا يقل عن 3.2 مليار دولار أمريكي، مما يترك رصيدا قدره 1 مليار دولار أمريكي للإيصال عام 2018 والوضع الآن على المسار الصحيح. وأضاف قائلا بأن مستوى الصروفات عام 2017 كان عاليا للغاية بحدود 700 مليون دولار أمريكي، أو 750 مليون دولار أمريكي إذا ما أدرجنا الأموال الأخرى التي يديرها الصندوق نيابة عن أطراف أخرى. والأمر المؤكد أن الإيصال يتزايد واستخدام الأموال يتزايد، ومن خلال المزيد من الكفاءة والفعالية فقد جرى استخدام أفضل بكثير للموارد في حافظة قروض ومنح الصندوق بأسرها.

90- **السيد أنغبو** (رئيس الصندوق) أثنى على موظفي الصندوق، الذين أبقوا تحت قيادة دائرة إدارة البرامج، والمدراء الإقليميين وغيرهم، على الرغم من التحول إلى إدارة جديدة في الصندوق وما يتعلق بها من إعادة تنظيم، على جهودهم الرامية إلى تسريع عملية المصادقة على المشروعات والحد من الوقت الفاصل بين تصميم المشروعات والموافقة عليها من 18 إلى 12 شهرا، بدون التضحية بالجودة. وعلاوة على ذلك، وفي عام 2017، كان مستوى الإيصال البالغ 1.3 مليار دولار أمريكي سيرتفع إلى 1.5 مليار دولار أمريكي لو لم يتم الدفع ببعض المشروعات إلى عام 2018 بسبب البلدان المقترضة. كذلك تم تسريع عملية الصرف من خلال استخدام أفضل لتكنولوجيا المعلومات بدون التضحية بالضوابط الضرورية. واختتم قائلا بأنه، وبالقيم الإجمالية، كان الصندوق قادرا على إيصال 1.4 أو 1.5 مليار دولار أمريكي سنويا بدون موظفين إضافيين، وهو يستعد لتسريع تفاعله مع البلدان المقترضة لتنفيذ التجديد الحادي عشر للموارد بدءاً من عام 2019.

91- **رئيس المجلس** قال بأنه يعتقد بأن مجلس المحافظين يرغب في تبني مسودة القرار الواردة في الوثيقة GC 41/L.5.

92- **تم تبني القرار 200/د 41 بشأن الميزانية الإدارية التي تضم الميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2018 وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2018.**

93- **رُفع الاجتماع في الساعة 12.25 ظهرا.**

(2) المحضر الموجز للجلسة الثانية من الدورة الحادية والأربعين المنعقدة يوم الثلاثاء، 13 فبراير/شباط 2018 الساعة 3.00 بعد الظهر

رئيسة الجلسة: María Cristina Boldorini (الأرجنتين)

المحتويات

	الفقرات
محاضرة الصندوق : إننا بحاجة لأن نتحدث عن هشاشة الدول	133-95
الجلسة التفاعلية الأولى – من الهشاشة إلى الصمود طويل الأمد	179-134
تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق (البند 11 من جدول الأعمال)	183-180
المقترح الخاص بتنقيح الممارسة الجيدة المطبقة في العملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق (البند 12 من جدول الأعمال)	188-184
انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين(البند 13 من جدول الأعمال)	201-189

94- **دعي الاجتماع للانعقاد الساعة 3.00 بعد الظهر.**

محاضرة الصندوق: إننا بحاجة لأن نتحدث عن هشاشة الدول

95- السيد **WINTERS** (نائب الرئيس المساعد المؤقت، دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة في الصندوق) (منسق الحوار) افتتح الجلسة الخاصة بمحاضرة الصندوق.

96- السيدة **RICHTER** (نائبة رئيس الصندوق) استذكرت أن الصندوق قد قرر أن يستضيف سلسلة من المحاضرات السنوية بهدف اجتذاب المتحدثين البارزين في مجالات اختصاصاتهم الذين يسعون إلى تحدي الوضع القائم. وسوف يقدم محاضرة الصندوق لعام 2018 السيد J.J. Messner، المدير التنفيذي لصندوق السلام ومقره واشنطن، وسيتطرق لمسألة "الدول الهشة". وينشر صندوق السلام مؤشرا للدول الهشة سنويا مدركا بأن الهشاشة تؤثر على كل أمم العالم. والهشاشة تكمن في جوهر عمل الصندوق، لأن الصندوق يهدف إلى الوصول إلى أولئك الأشد تهميشا، والذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون من الجوع، وغالبا ما يكونون غير مجهزين على الإطلاق للتعامل مع الأزمات والهشاشة.

97- قدّرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وجود 1.6 مليار شخص يعيش في أوضاع هشة عام 2016، منهم 480 مليون يعيشون في فقر مدقع. وفي محاضرته، سيقوم السيد Messner بتعريف الهشاشة والسعي لجعل المستمعين له يشعرون براحة أكبر وهم يتناولون ما يعتبر موضوعا حساسا للغاية. ومن شأن الاعتراف بأن جميع الدول تختبر الهشاشة بطريقة أو بأخرى، وبالوصول إلى فهم معزز لأسباب الهشاشة وتبعاتها، فإن الصندوق سيتمكن من التطرق للأسباب الجذرية للفقر والجوع بصورة أكثر فعالية.

98- السيد **Messner** (المدير التنفيذي لصندوق السلام) قال بأن مصطلح "هشاشة الدول" يغطي طيفا من الظروف، وأن الهشاشة التي تتخذ شكل الضغط الاجتماعي والاقتصادي أو السياسي، تؤثر على جميع البلدان، حتى تلك التي تعتبر متقدمة للغاية. وبالفعل، فإنه وفي العالم الحديث المتشابك والاقتصاد المعولم، يمكن لهشاشة دولة في بلد ما أن تؤثر على وضع البلدان الأخرى، حتى البعيدة عنها. والفرق بين البلدان الأكثر هشاشة والأقل هشاشة لا ينحصر فقط في مستوى الهشاشة، وإنما أيضا يتعداه إلى قدرة كل بلد على التعامل معها، أي ما يسمى بالصمود. علاوة على ذلك، فإن الهشاشة ليست بالوضع الثابت وإنما بالوضع المتقلب مع مرور الوقت.

99- وتعتبر هشاشة الدول قضية حساسة، حيث تشعر بعض الدول بالإهانة لاستخدام هذا المصطلح لوصفها لما يعتبره البعض "كلمة بذيئة". ولسوء الحظ، فإن الهشاشة أمر واقع لا يمكن التطرق إليه إلا من خلال الحديث عن أسبابه وعوارضه بصورة منفتحة. ويستحق الصندوق الثناء على جعل الهشاشة موضوعا لمحاضرته. وما نحتاجه هو مناقشة بناءة موضوعية لما يشكل هشاشة الدول. كذلك فإن من شأن نهج تقوده البيانات لمثل هذه المناقشة أن يوفر خارطة طريق للجهود المبذولة للتصدي لهشاشة الدول وقياس نجاح هذه الجهود.

100- فمصطلح "هشاشة الدول" لا بد وأن يعرَّف بوضوح أولا على إمكانية التعرض لضغوطات داخلية وخارجية أو لهزات داخلية أو خارجية يمكن أن تكون اجتماعية، اقتصادية أو سياسية. وفي التسعينات من القرن الماضي، حاول صندوق السلام أن يتوصل إلى فهم أفضل لما تعنيه هشاشة الدول وكيف يمكن قياسها،

بالتركيز في ذلك الوقت على النزاعات والإنذار المبكر. وطوّر ما يعرف بإطار أدوات نظام تقدير النزاعات للممارسين في الميدان، باستخدام 12 مؤشرا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا تغطي كل شيء، من الضغوطات الديموغرافية إلى اللاجئين، وانعدام المساواة الاقتصادية، ودور القانون، والخدمات العامة، والتدخلات الخارجية، وتم تقسيم هذه المؤشرات إلى 130 مؤشرا فرعيا نوعا ما، تغطي جميع مظاهر الضغوطات التي يمكن أن تمر بها مدينة أو محافظة أو بلد أو إقليم في سياق معين.

101- وبحلول عام 2005، تطوّر هذا الإطار إلى مؤشر للدول الفاشلة، وفيما بعد مؤشر للدول الهشة، باتباع اقتراح لقياس وتصنيف كل بلد من البلدان. وفي هذه المرحلة دخلت البيانات التكنولوجية في هذه العملية. وقرر صندوق السلام استخدام عملية مثلثة لدمج البيانات الكمية من مؤسسات مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، مع بيانات نوعية تستند إلى الحدث يتم تشفيرها حسب المؤشر ومن ثمة مقارنتها بأبحاث نوعية.

102- وقد ثبت أن معالجة البيانات التي تقودها الأحداث لإصدار أول مؤشر للدول الفاشلة مهمة شبه مستحيلة، حيث لم يتم تقييم إلا 60 بلدا في ذلك العام. وتحوّل صندوق السلام إلى التكنولوجيا، وطوّر عملية لتحليل المضمون باستخدام الخوارزميات لقراءة أكثر من 50 مليون نقطة بيانات، مثل المواد الإعلامية والتقارير كل عام لتحديد الملاءمة النسبية لكل مؤشر فرعي لكل بلد من البلدان، وبالتالي التأكد من مكان وجود أين تكمن أكثر الضغوط وضوحا. وبعدئذ يتم التحقق من هذه النتائج والتثبت من صحتها من خلال التثليث بالبيانات الكمية والبحوث النوعية، أي بعبارة أخرى، تم استخدام مقاربة مبنية على البيانات لتقييم هشاشة الدول بأكبر قدر ممكن من الموضوعية.

103- وقد يبرز السؤال فيما لو كانت التبعات الأوسع لهشاشة الدول تتعدى الأثر اليومي على الأشخاص الذين يعيشون في مثل هذه الدول، مثل الصحة، والفرص الاقتصادية، وتوفير الخدمات العامة، والعدالة، وحقوق الإنسان، وحتى الأمن البشري الأساسي. وفي واقع الأمر فإن للدول الهشة أيضا أثر على الأشخاص الذين يعيشون في دول أكثر استقرار. فالفضاءات رديئة الحوكمة قد تغدو ملاذات آمنة للجريمة المنظمة أو الإرهاب. كذلك قد تكون الدول الضعيفة غير مهيأة لمواجهة الأوبئة الصحية العامة أو قد تطغى عليها هذه الأوبئة مما يؤدي إلى تفشي الأوبئة الخطرة. ويمكن أن تشكل تدفقات المهاجرين الهاربين من الفقر أو النزاعات أو الاستبداد أيضا ضغوطا هائلة على البلدان المجاورة، وقد يكون لها تداعيات سياسية خطيرة على البلدان الواقعة على الجانب الآخر من العالم، كما شهدناه مؤخرا في أوروبا. وبالفعل، فإنه من الخطأ الفاحش الاعتقاد بأن هشاشة الدول تؤثر فقط على البلدان النامية، لا بل إنها بالفعل تؤثر على كل بلد في العالم.

104- وكثيرا ما واجه مؤشر هشاشة الدول ومؤشرات أخرى، مثل الشفافية أو الحرية، الانتقاد، باعتبارها جهودا تتمحور حول الغرب والهدف منها تقويض البلدان النامية أو الإساءة إلى سمعتها. ولكن، وفي واقع الأمر، فإن مؤشر الدول الهشة كان غير متحيّز على الإطلاق في تحديد اتجاهات الهشاشة. فعلى سبيل المثال، وفي عام 2017 صنّف الولايات المتحدة الأمريكية على أنها بلد ساءت فيه المؤشرات الثلاثة الأساسية للانسجام، وذلك إلى حد كبير نتيجة للانتخابات الرئاسية المتناقضة والتي من أعراض الانقسامات المتنامية داخل المجتمع الأمريكي وتزايد المظالم. وخلال معظم العقد الماضي، فقد رسم هذا المؤشر أيضا تراجعا نسبيا لبلدان مثل البرتغال وآيرلندا وإيطاليا واليونان وإسبانيا، وهي الدول التي عانت من تداعيات

الصدمات الاقتصادية في منتصف العقد الأول من القرن الحالي. وما يظهره ذلك، هو أن كل بلد سواء كان بلدا ناميا أو متقدما على حد سواء يعاني من الهشاشة وإن يكن بدرجات متفاوتة، والذي يفرق بين هذه البلدان هي قدرتها على التأقلم مع الصدمات وعلى الاستجابة بفعالية لها.

105- فعلى سبيل المثال، فإن الحقيقة التي تقول بأن مدينة كيب تاون سوف تنفذ المياه منها في غضون أسابيع إنما هي مجرد مظهر من مظاهر الهشاشة في جنوب أفريقيا. ولكن قدرة المدينة على تجاوز هذه الأزمة أكبر بكثير في جنوب أفريقيا من كل بلد آخر تقريبا في هذا الإقليم.

106- وهنالك سؤال آخر يتعلق بالرابط بين الهشاشة والاقتصادات الريفية المستدامة. ولنأخذ مثالا على ذلك، فإن تغير المناخ يؤثر على البلدان في العالم النامي، وبعضها يعتمد إلى حد كبير على الزراعة، حيث تختلس موجات الجفاف والتصحر الأراضي القابلة للزراعة من المجتمعات وتثير النزاعات بين مربي الماشية والمزارعين في البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء. كذلك فإن الكوارث الطبيعية التي يزداد تكرارها تؤدي إلى تخريب المحاصيل، وتقوض التغييرات على ظروف الطقس المحلية القدرة على التنبؤ بالدورات المحصولية، كما أنها تنتقص من قدرة المزارعين على تخطيط حصاد محاصيلهم. ويمكن لمثل هذه التطورات أن تزيد من التنافس على الأراضي وتؤدي إلى نقص في المياه يتهدد صحة الأفراد ويولد النزاعات، وتحد من الفرص المتاحة للشباب التي يجاهدون لكسب سبل رزقهم من الأراضي، ويميلون لأن يصبحوا مهاجرين اقتصاديين يلجؤون إلى المدن مما يؤدي إلى تفاقم الضغوط على المناطق الحضرية وزيادة الانقسام بين المناطق الحضرية والريفية سوءاً، الأمر الذي يتهدد الأمن الغذائي للبلد بأسره، وحتى للإقليم نفسه، مما يؤدي إلى حدوث أزمات مثل ما حصل بالنسبة لأزمة الغذاء التي ضربت أفريقيا الغربية عام 2008. ومن المحتمل لهذا الوضع أن يزداد سوءا مع الازدياد الكبير في تعداد سكان العالم. كذلك فإن القدرة الجماعية على إطعام هذه الأعداد المتنامية من سكان العالم تتعرض لضغوط متزايدة.

107- ومع أن هنالك القليل مما يمكن لبلد نامٍ أن يفعله بمفرده للتصدي للمحركات الجوهرية لتغير المناخ دون قيادة عالمية، وبخاصة من البلدان الملوثة الرئيسية، فإنه يتوجب عليه أن يكون قادرا على التصدي لبعض مظاهر الهشاشة بصورة أكثر مباشرة. ومنها على سبيل المثال، أحد محركات الهشاشة الريفية، وبخاصة الفقر الريفي، قد يكون التنافس على الأراضي في غياب وجود مسح لملكية الأراضي أو سجل لها، أو بين مربي الماشية والمزارعين. وفي هذه الحالة، فإن الاستجابة السياساتية قد تتمثل في إضفاء الطابع الرسمي على صكوك ملكية الأراضي أو تحسين التكنولوجيا التي يستخدمها مربو الماشية، على التوالي. ومن بين المحركات الأخرى للهشاشة التي تتطلب استجابات أخرى: الفساد الرسمي الذي يقوض الفرص الاقتصادية، ويعيق التجارة، ويخلق توترات مجتمعية يمكن التغلب عليها من خلال الإصلاح الحكومي، في حين يمكن الحد من الفقر الناجم عن عدم قدرة المزارعين على نطاق صغير على إيصال منتوجهم إلى الأسواق عبر تحسين البنى التحتية والروابط مع الأسواق.

108- وتثير هذه الأمثلة تساؤلا آخر: هل كانت الدولة هشة بسبب لنقل رداءة البنى التحتية فيها، أو أن البنى التحتية كانت رديئة لأن الدولة كانت هشة؟ فبعض التحديات ومنها البنى التحتية، وتشريعات إيصال الخدمات وما إلى ذلك، هي ضمن السيطرة المباشرة للدولة. إلا أن التطرق إلى غيرها مثل تغير المناخ بصورة مباشرة قد يكون أكثر صعوبة. ومع ذلك فإن الحالتين تخلقان الهشاشة. ولكن ذلك لا يعني بأن

هشاشة الدولة هي ظرف نهائي لا يمكن التعافي منه. ولا يعتقد صندوق السلام بمبدأ فشل الدولة الذي يعني بأنه ما من طريق للتعافي، فالبلدان يمكن أن تتحرك، وهي تتحرك بالفعل صعودا وهبوطا على طيف الهشاشة. وقد تكون دولة ما هشة بالفعل، إلا أنها لا يمكن أن تكون فاشلة تماما بحيث لا تمتلك أي أمل في التحسن.

109- وذلك الاعتبار بالذات هو ما حث الصندوق على إعادة تسمية مؤشر البلدان الفاشلة ليغدو مؤشر البلدان الهشة. وكان مثال سيراليون واضحا للغاية. ففي عام 2005، كانت سيراليون قد خرجت للتو من حرب أهلية وصنفت على أنها من البلدان العشرة الأوائل في أول مؤشر للبلدان الفاشلة. وفي الوقت الحالي، لا يقتصر الأمر على أنها لم تعد في عداد الدول العشر الأولى، لا بل أنها خرجت من فئة التحذير على مؤشر البلدان الهشة. وعلى الرغم من التفشي المنهك لفيروس الإيبولا وللانهيارات الطينية الكارثية التي وقعت فيها، إلا أنها أحرزت تقدما متينا على مدى 12 عاما. ومع قولنا هذا، فإن الانتقال من هشاشة الدولة عملية طويلة ومحفوفة بالمخاطر، وهي غير خطية. ومن هنا تأتي أهمية استخدام البيانات لتتبع التوجهات طويلة الأمد مثل تلك التي يفصح عنها مؤشر الدول الهشة. ويمكن استخدام هذه البيانات أيضا كمنصة لاستجابة سياساتية مستنيرة ومستهدفة.

110- من ناحية الممارسة العملية، هنالك نزعة لاستخدام البيانات التي يولدها مؤشر الدول الهشة بصورة تفاعلية وبناءة: من قبل الحكومات ووكالات المعونة وذلك لقياس مساهماتها في المبادرات الإنمائية وتحديث المجالات الأخرى التي تحتاج للتنمية أو للدعم، ومن قبل القطاع الخاص والمؤسسات المالية، لا لتقرير فيما لو كانت ستستمر أو ستعمل في بلد ما أو لا بالضرورة، وإنما أيضا لكيفية قيامها بذلك بأسلوب مستنير يأخذ بعين الحسبان المخاطر وينظر في إجراءات التخفيف الملائمة. والأهم من ذلك أن الحكومات قد استخدمت هذه البيانات للوصول إلى فهم أفضل للتحديات وكيف يتم التصدي لها، وكذلك استخدمتها مجموعات المجتمع المدني المحلي كأداة لاستقطاب التأييد للإصلاح.

111- وبطبيعة الحال، فإن البيانات وحدها لا تحل جميع مشاكل العالم. وإنما لا بد منها لكي تستنير بها السياسات بصورة فعالة. وبهذا المفهوم، فإن الهشاشة هي مجرد جزء من القصة، وأما الجزء الهام الآخر من المناقشة فهو القدرات والصمود، والفهم والقياس التي بقيت بدائية نسبيا. ويأمل صندوق السلام في تغيير هذا الوضع، لأن النظر إلى بلد ما من وجهة نظر الهشاشة فقط يشابه النظر إليه ببعدين، في حين أن استخدام قياس أفضل للصمود يوفر صورة متعددة الأبعاد بحق.

112- كذلك فإن صندوق السلام يخطط أيضا لترفيع دور التكنولوجيا في قياس الهشاشة والصمود. وقد بدأ باستخدام وضع الخرائط لتعزيز فهم سبب تأثير الهشاشة على بعض المناطق أكثر من بعضها الآخر، ولتحديد البؤر الساخنة للنزاعات. كذلك فقد بدأ أيضا باستخدام تحليل الشبكات الاجتماعية، للوصول إلى استجابات أكثر فعالية وآنية للنزاعات أو حالات عدم الاستقرار على المستوى المجتمعي. وهو مازال يعمل على السؤال كيف يمكن له أن يستخدم القوة الهائلة لوسائل التواصل الاجتماعية للوصول إلى تحليل أفضل لديناميات الهشاشة والنزاعات في الوقت الفعلي.

113- والأهم من ذلك، فإن صندوق السلام يدرس كيفية استخدام تكنولوجيا الذكاء الصناعي المتطورة لتحديد التوجهات التي لم يتم اكتشافها فيما مضى في مجال الهشاشة. وبما يتعدى ذلك، لاختبار الاستجابات

السياساتية لما قد يرقى لمستوى اختبار استثمار مخصص أو خيار سياسي في المختبر قبل طرحه في الميدان.

114- وإن الأكثر جوهرية، هو أن صندوق السلام ينظر في النموذج الأساسي الذي يقوم عليه مؤشر الدول الهشة نفسه، وربما كل مظهر من مظاهر عمل الصندوق، ألا وهو الدولة القومية. فمع أن الهشاشة والصمود يناقشان على الغالب بمفهوم الدولة الوطنية، فإن قضايا الهشاشة والصمود في الحقيقة لا تعرف أي حدود، وهي على الغالب عابرة للحدود أو إقليمية بطبيعتها، وبصورة معكوسة، فقد تتفاوت بصورة كبيرة ضمن البلد الواحد. وبالفعل فإن مستوى الهشاشة في بلد ما هو الوسطي الوطني الذي لا يعكس الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية في هذا البلد، وهو اعتبار هام في الوقت الذي تلعب فيه المراكز الحضرية وبصورة متزايدة دورا طاغيا وهاما. ويوفر رفع سوية التحليلات لوصف كل من الهشاشة والصمود وجهة نظر متعددة الأبعاد. وبصورة مشابهة، فإن تفادي النموذج الأساسي للدولة القومية عند إجراء هذه التحليلات ومناقشة الهشاشة والصمود سيعتبر قفزة مذهلة إلى الأمام.

115- في الختام، لا بد من مناقشة هشاشة الدولة بصورة جدية وصريحة إذا ما أردنا الوصول إلى أي أمل لتحسين ظروف سكان العالم، وبناء مستقبل أفضل لجميع أبنائه. ولا بد لهذه المناقشة من أن تكون موضوعية وتستند إلى معلومات قابلة للقياس، لضمان الاستجابات السياساتية المتينة، والمستهدفة والملائمة، وأما السبيل لإحراز هذا الهدف فهو من خلال نهج مستنير تقوده البيانات.

116- **منسق النقاش** تساءل فيما لو كان صندوق السلام قد حدد حلولا لبعض المشاكل المخصوصة وطور قاعدة بيانات للدلائل الخاصة بالحلول الناجحة الماضية.

117- السيد **MESSNER** قال بأنه، ومع أن البيانات يمكن أن تستخدم لتحديد التوجهات غير الملحوظة سابقا، إلا أن حقيقة وجود كميات هائلة من البيانات التي لا بد من غربلتها يجعل من الصعب تحديد توجهات مخصوصة. وبهذا الصدد، فإن الذكاء الاصطناعي أثبت أنه فعال للغاية. ومن جهة أخرى، يمكن استخدام البيانات للتثبت من صحة الاستجابات السياساتية لجملة من المشاكل. ويمكن استخدامها لاحقا لعمليات الرصد والتقييم، لتقرير فيما لو كانت الاستجابات السياساتية فعالة، ولفهم ما الذي ينجح.

118- السيد **SELEKA** (جنوب أفريقيا) قال بأن الهشاشة تبقى "كلمة بذيئة" لأنه وبحسب اعتقاده تسمى البلدان دولا هشة بدون الأخذ بعين الاعتبار مستوى قدرتها وصمودها. وتساءل فيما لو كانت الحكومات تستشار بهذه المسألة وذلك بغية جعلها توافق على وضع البلد والحاجة لخيارات سياساتية للحل.

119- السيد **MESSNER** وافق على أن القدرة والصمود هما مفتاح عكس التوجهات طويلة الأمد التي يظهرها مؤشر الدول الهشة، والذي يعكس أساسا مستويات الهشاشة فقط. ويصح ذلك على وجه الخصوص بالنسبة لبلد كجنوب أفريقيا حيث ساء الوضع بصورة كبيرة في الأعوام العشر الماضية لجهة الهشاشة ولكن البلد يمتلك قدرات وصمودا هائلين.

120- ولا يتوقع صندوق السلام بالضرورة أن توافق الحكومات على نتائجه، وإنما يأمل بأن تتعلم الحكومات من هذه البيانات، لكي تستنير بها القرارات بصورة أفضل. فعلى الرغم من أن حكومة كينيا، على سبيل المثال، لم توافق على بعض نتائج صندوق السلام، إلا أن ما نجم عنه من مناقشات قد وفر فرصة مرحب

بها للانخراط مع أصحاب المصلحة، وحكومة كينيا والمجتمع المدني فيها، لرسم سبيل مشترك للمضي قدما نحو تحسين الاستجابات السياساتية.

121- السيد **SHAIK** (الهند) أشاد بالمظهر المتعدد الأبعاد لعمل صندوق السلام على الهشاشة. ولكن وبغض النظر عن ذلك، فإن مقولة أن كل بلد تقريبا هش يعني إلى حد ما ضياع التفريق النوعي بين الهشاشة المنخفضة أو المرتفعة. علاوة على ذلك، فإن استخدام 12 مؤشرا ومن تم تجميع هذه المؤشرات يجعل منها أقل قيمة عند اتخاذ القرارات. وكيف يقوم صندوق السلام بتصنيف البلدان الهشة سياسيا مقارنة بتلك التي تعاني من الهشاشة الجغرافية أو المناخية، وذلك بغية ضمان الحصول على استجابات ملائمة؟ وهل من المعقول أن نصل إلى مناقشة أكثر عمقا للأنماط المخصوصة للهشاشة بحيث نتمكن من الوصول إلى مثل هذه الفوارق؟ وأخيرا، إلى أي مدى يتوجب أن تكون البلد هشة لكي يطلق عليها لقب "جمهورية الموز"؟

122- السيد **MESSNER** قال بأن النقطة المتعلقة بعدم التجميع مأخوذة بعين الاعتبار بصورة جيدة. وأن مؤشر الدول الهشة يعطي درجة رئيسية لكل بلد ولكن في واقع الأمر هنالك 12 مؤشرا منفصلا بشأن المظاهر المختلفة للهشاشة، مثل شرعية الدولة وانعدام المساواة الاقتصادية. ومن هذا المنظور، يتوجب على الناس أن ينظروا إلى المؤشرات بصورة إفرادية لأن الدرجة النهائية قد تكون مضللة ولا تؤشر بصورة فعلية للأداء الإجمالي للبلد. كذلك فإنه من الهام النظر بصورة أوثق في التوجهات طويلة الأجل أكثر من مجرد التصنيفات السنوية. فإذا تحسن وضع بلد ما من عشرة إلى اثنين وعشرين على مدى خمس سنوات يمكننا أن نتوقع وبثقة أن يستمر في التحسن، في حين إذا ما انتقل بلد من المرتبة التاسعة عشر إلى المرتبة الثانية والعشرين في نفس الإطار الزمني فيجب النظر إلى ذلك بقلق.

123- وأما ما يتعلق "بجمهوريات الموز"، فقد كان متفائلا إلى حد كبير بأنه ما من بلد فاشل إلى الأبد، فالبلدان يمكن لها وبالفعل أن ترتد وتتحسن. وسيراليون كما قال سابقا مثال جيد على ذلك.

124- السيد **بريزات** (الأردن) تساءل فيما لو كانت الهشاشة أقصر الطرق إلى الفشل وعن أفضل طريقة لتجنب كون الدولة دولة هشة. كذلك تساءل أيضا كيف يتم تصنيف بلاده نظرا للضغوطات التي ترزح وسائل كسب العيش وقطاعي الصحة والتعليم تحتها بسبب وصول 1.3 مليون لاجئ (حاليا حوالي 25 بالمائة من إجمالي سكان الأردن). إلا أنه وفي أوروبا، التي تعد أقوى بكثير اقتصاديا من وجهة نظر البنى التحتية، كان عدد اللاجئين منخفضا لا يتجاوز 000 40 ومع ذلك فقد استدعى الأمر رد فعل كبير. ماهي درجة الهشاشة التي ينطوي عامل من العوامل خارج سيطرة بلد ما بالكامل؟

125- السيد **MESSNER** قال بأن أحد المظاهر الأساسية للهشاشة هو أن البلدان ليست سيدة مصيرها بصورة مطلقة ولكنها دائما عرضة لضغوطات خارجية من نوع ما. ووصول عدد كبير من السكان المهاجرين إلى بلد مثل الأردن أو كينيا أو الصومال أو أوغندا، أو أثر تغير المناخ هو مصدر هائل للهشاشة ومن الواضح أنه ليس من صنع البلد نفسه. واستخدام البيانات كي تستنير بها الاستجابات السياساتية بصورة أفضل هو أحد السبل للوقاية من الانزلاق من الهشاشة إلى ما يسميه هشاشة أكبر، مقارنة بالفشل، ولكن على الدوام سيكون هنالك ضغوطات خارجية لا بد من التعامل معها.

126- السيد **OGBEH** (نيجيريا) أثار مسألة النزاعات المكثفة بين المربين والمزارعين في شبه أقاليم أفريقيا الغربية. وتسرعت بعض التقارير الإعلامية في الخروج بنتيجة مفادها أن حركة المربين نحو السواحل بحثا عن حفر المياه والمياه هو محاولة لأسلمة نيجيريا. ولم يكونوا واعيين بأن العديد من هؤلاء المربين ليسوا بالضرورة مسلمين. فالتحدي في إقليم أفريقيا الغربية كان في التطرق بصورة سريعة لمشكلة الرعي في صيغتها الحالية. إذ تتسع الصحراء الكبرى جنوبا بمعدل يقارب 1.5 كيلومترا في السنة، ونتيجة لذلك فإن القطعان في أفريقيا الغربية لم تعد تتمتع بأي وصول للمياه، وعليها أن تتبع مسارات بمسافات هائلة، وأن تقطع في بعض الحالات مئات الكيلومترات من بلد إلى آخر. وقد وصل إنتاجها من الحليب إلى صفر تقريبا، مما نجم عنه معدل سوء التغذية يصل إلى 37 بالمائة بين الأطفال في العديد من البلدان المعنية. ما هو الدعم الذي يمكن للصندوق أو لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن توفره لبرنامج جديد يتم وضعه لتطوير حفر المياه وموارد المياه بحيث لا يضطر المربون للهجرة من مكان إلى آخر؟

127- **منسق الحوار** اقترح بأن الصندوق لا يمكن له أن يجيب على هذا الموضوع إلا جزئيا، ولكن كل التعليقات بشأن الحلول الواردة لمثل هذه الأوضاع هي موضع ترحيب.

128- السيد **MESSNER** قال بأن الوضع الحالي للنزاعات بين المربين/المزارعين في نيجيريا تظهر ما يمكن أن يحدث عندما تنظر جهات خارجية على وجه الخصوص لنزاع ما وتحاول أن تصنعه بالقوة في إطار معين، فالمربون مسلمون، وبالتالي بدا هذا النزاع أن يكون له بعد ديني. ولكن وعندما أشير إلى أن بعض المزارعين من المسلمين أيضا، قالوا إذن لا بد للنزاع من أن يكون إثنيا. وفي واقع الأمر، فإنه ليس بأي منهما، فالمحرك الجوهري الأساسي كان التنافس على الأراضي. ولا بد من وجود فهم دقيق للمحركات الجوهرية للنزاع أو الضغوطات إذا كنا نأمل للتطرق لها بصورة ملائمة. فلو اعتبر النزاع بين المزارعين والمربين على أنه نزاع ديني أو شكل من أشكال الانتفاضة، فإن الاستجابة السياساتية له ستكون مجابهة التطرف العنيف، ولكن الحل لم ينجح، لأنه كانت الاستجابة الخاطئة على مشكلة خاطئة. والحل الوحيد هو في تقدير المشكلة بصورة موضوعية ودقيقة، وباستخدام البيانات ضمن إطار متين، يمكن عندئذ تشخيص المشكلة بصورة موضوعية وتنفيذ الاستجابة السياساتية الصحيحة.

129- **السيد KOUBACK** (فانواتو) تساءل ما الفرق بين مؤشر الدولة الهشة ومؤشرات الضعف الموجودة. وكذلك تساءل أيضا فيما لو كان تغير المناخ أحد العناصر التي تؤدي إلى اعتبار بلد ما دولة هشة. وفيما لو كان مؤشر واحد أو مؤشرين من المؤشرات الاثني عشر كافياً لوصف بلد ما على أنها دولة هشة.

130- السيد **MESSNER** قال بأنه، وفيما يتعلق بتغير المناخ والكوارث الطبيعية، فإن بعض المشاكل ليس ضمن قدرة البلد التأثير عليها أو تغييرها ولكنها تبقى مصدرا للضغط. من هذا المنظور، فإنه من الهام فهم أي من بين المشاكل يمكن التطرق لها وأي منها تتطلب إجراءات التخفيف. وفيما يتعلق بالمؤشرات الاثني عشر، وفيما لو كان بالإمكان اعتبار واحد أو اثنين منهما رئيسياً، فليس هنالك الكثير من الفرق في كيفية ارتباط كل مؤشر منها بالأداء العام للبلد، لأنها كلها تغطي جملة من العوامل المختلفة، ولكن شرعية الدولة والمظالم الجماعية مؤشران يحملان دلالة أكبر بصورة طفيفة.

131- السيدة **SILIYA** (زامبيا) تساءلت إلى أي حد كان صندوق السلام يعمل بصورة وثيقة مع البلدان التي تواجه وضعا من أوضاع الهشاشة وتتطلع لحلول سياساتية آنية أو على المدى المتوسط والطويل. وذلك لمساعدتها على تجنب وضع إعلامي سيء في السياق الحالي من وسائل التواصل الاجتماعية على شبكة الإنترنت. فزامبيا، على سبيل المثال، تعرضت لهجمة صحفية في أعقاب إعلانها بأنها سوف تسمح فقط بصادرات الذرة المدارة للبلدان المجاورة في الإقليم بعد أن عانت من آثار ظاهرة النينيو في عامي 2016 و2017. ومع أن المشكلة كانت بوضوح نتيجة لقضايا الإنتاج وتتطلب بعض الحلول المتوسطة إلى طويلة الأمد، إلا أن القرار الآني كان لا بد من اتخاذه بسبب وضع الهشاشة الذي كان البلد يواجهه.

132- السيد **MESSNER** قال بأنه من الهام التركيز على الهدف في نهاية المطاف ووضع أولويات للاستجابات السياساتية الفعلية عوضا عن التفكير بما قد تفكر فيه وسائل الإعلام بشأن اتجاه معين. ومن الهام الإبقاء على الموضوعية واتباع سياق الإجراءات التي تقترحها البيانات المجموعة.

133- **منسق النقاش** شكر السيد MESSNER على هذه المحاضرة المثيرة للاهتمام للغاية التي تؤكد على مظهر رئيسي من المظاهر الخاصة بالمنظمات العاملة في مجال التنمية: وهو أهمية استخدام البيانات لاتخاذ القرارات بشأن سبيل المضي قدما.

الجلسة التفاعلية الأولى – من الهشاشة إلى الصمود طويل الأمد

134- السيد **SKINNER** (القائم بأعمال مكتب سكرتير الصندوق) عرّف بمنسق الجلسة التفاعلية السيد Périn Saint-Ange، نائب الرئيس المساعد لدائرة البرامج في الصندوق.

135- تم عرض فيديو وثائقي عن إثيوبيا: الاستثمار في الصمود.

136- **منسق الجلسة** رحّب بالمشاركين في الجلسة التفاعلية وقام بالتعريف بفريق النقاش، المؤلف من: السيد Helder da Costa، الأمين العام لأمانة مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة؛ معالي السيد سعيد حسين عيد، وزير الزراعة والري في الصومال؛ السيدة ماجدة مشيك، رئيسة دائرة البرامج في وزارة الزراعة في الجمهورية اللبنانية؛ والسيد طارق قطب، مدير البرنامج القطري للبنان، في شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا في الصندوق؛ والسيد Kaushik Barua، القائم بأعمال مدير البرنامج القطري للصومال في شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا في الصندوق.

137- واستذكر أنه من الضروري تحسين فهمنا للعلاقة بين الهشاشة والفقر والجوع. فمما لا شك فيه أن الهشاشة تخلق الجوع والفقر والهجرة، ولكن الفقر والجوع وانعدام المساواة يمكن أن تؤدي إلى اندلاع النزاعات وانعدام الاستقرار. وكما أظهرت محاضرة الصندوق، فإن الهشاشة أمر معقد، ويؤثر على الجميع ويتفاوت من بلد إلى آخر. ومع ذلك، وبناءً على بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن الاقتصادات الهشة عام 2015 كانت موطنا لحوالي 1.4 مليار شخص، أي 20 بالمائة من سكان العالم. وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، تأثر 3.34 مليار شخص أو ما يعادل نصف سكان العالم بالعنف، والذي يعتبر شكلا آخر من أشكال الهشاشة. وأما تقديرات الأثر الاقتصادي العالمي للعنف و/أو النزاعات فكانت بحدود 13.6 ترليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 13.3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مع كون المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال، الأكثر عرضة للخطر. وبالتالي فإن

الهشاشة موضوع يثير قلق الجميع. وللبدء بالمناقشة طلب من السيد da Costa، التعريف بمجموعة الدول الهشة السبع الموسعة ومهمتها.

138- السيد **da Costa** (أحد أعضاء فريق النقاش) قال بأن مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة هي منتدى يتألف من عشرين بلدا من البلدان الهشة والخارجة من النزاعات. وأنها أنشئت عام 2010 في ديلي تيمور–ليشتي، ومبدئيا كانت تضم سبعة بلدان فقط عند عقد الحوار الدولي لبناء السلام وبناء الدول. وتقودها مبادئ الطوعية والتضامن والتعاون، وقد اكتسبت هذه البلدان العشرين الزخم وغدت مستقطبة رئيسية للتأييد لهدف التنمية المستدامة السادس عشر الخاص بالسلام والعدالة والمؤسسات القومية. وبالفعل فإنه منبر فريد من نوعه يمكّن الدول الأعضاء فيه من تشاطر خبراتها بشأن السلام وبناء الدول، ويطور ما كان يصطلح على تسميته بالتعاون بين دولة هشة وأخرى بهدف تخليصها من الهشاشة نحو الصمود. وبالتالي، فإن موضوع "من الهشاشة إلى الصمود طويل الأمد" له أهمية خاصة. وبهذا الصدد، أشار أيضا إلى أنه وعلى الرغم من أن الصومال تعد من البلدان الفاشلة حسب وصف البعض، فإن عقلية شعبها عقلية تتسم بقدر كبير من الصمود. وقد عرّف أول اجتماع وزاري لمجموعة الدول الهشة السبع الموسعة عام 2011، الهشاشة على أنها فترة تفتقر فيها الدولة إلى القدرة على توفير خدمات بناء السلام وبناء الدولة لمواطنيها في أوضاع ما بعد النزاعات.

139- **منسق الحوار** التفت إلى السيد عيد ليوضح أنه وبعد 27 من سنة اندلاع الحرب الأهلية، فإن المحركات الأساسية للهشاشة في الصومال والتحديات الرئيسية المرتبطة بتلك الأزمة هي ما كان يعيق التنمية المستدامة في البلاد.

140- السيد **عيد** (أحد أعضاء فريق النقاش) أشار إلى أن المحركات الأساسية للهشاشة في الصومال شملت السكان المشردين داخليا واللاجئين الذين مازالوا خارج البلاد، وتفاقمت بسبب تكرار موجات الجفاف. وأشار تقدير حديث للجفاف أجرته وزارة التخطيط، بالتعاون مع شركاء دوليين، إلى وجود حاجة إلى ما يقدر بحدود 1.5 مليار دولار أمريكي للتعافي من الجفاف الذي ضرب البلاد عام 2016. والنهران الأساسيان اللذان كانا يشكلان المصدرين الرئيسيين للري في البلاد استنزفا تماما. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه البلاد إرث ما بعد النزاع المتمثل في التدمير شبه الكامل للبنى التحتية الزراعية فيها. ولكن هنالك فرص أيضا. فبعد عشرين عاما من الحرب الأهلية والفوضى، هنالك حكومة قوية تتمتع بالشعبية انتخبت في العام الماضي ولديها برنامج واسع لنشر الإصلاح في جميع القطاعات، بما في ذلك الأمن، وسبل العيش، والقطاعات الإنتاجية والقدرة المؤسسية. وأعطت المنظمات متعددة الأطراف والمؤسسات المالية مؤشرات إيجابية، ومن ضمن هذه المؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على أن نظام المالية العام بدأ يستعيد عافيته من جديد. والمفاوضات جارية حاليا مع الصندوق لاستئناف عملياته في البلاد بعد غياب طويل. وشعب الصومال ينبض بالحياة في الشتات وهو شعب يتمتع بروح المبادرات الخلاقة. كما أن لديها موارد زراعية هائلة، بما في ذلك أكبر تعداد من رؤوس الإبل في العالم، وحوالي 10 ملايين هكتار من الأراضي الصالحة لجميع أنماط الزراعية، وأطول شريط ساحلي في أفريقيا، مع احتياطات كبيرة جدا للأسماك. وبعد سنوات من الحرب الأهلية، يعتقد بأنه، ومع الصمود في العديد من المجالات، وبمساعدة الشركاء الدوليين، فإن الصومال ستكون قادرة على الوقوف على قدميها من جديد.

141- **منسق الجلسة** أشار إلى أن الهشاشة ليست بالوضع النهائي الذي لا يمكن الخلاص منه، وإنما هو وضع يمكن التغلب عليه إذا ما توفر الالتزام. والصندوق على أهبة الاستعداد للمساعدة في مثل هذه الجهود. وطلب من السيدة مشيك، وصف الوضع في لبنان.

142- السيدة **مشيك** (إحدى أعضاء فريق النقاش) قالت بأن المشاكل الهائلة التي تواجهها المناطق الريفية في لبنان تتضمن التهجير الداخلي، الذي أدى إلى زيادة إضفاء الطابع الريفي على المدن، الذي تسبب به الافتقار إلى المركزية. كما أن تغير المناخ من القضايا الأساسية التي تؤثر على القطاع الزراعي. فعلى مدى السنوات الأربع الماضية، تراجع الغطاء الثلجي بحوالي 40 بالمائة وهنالك بعض التصحر. كما خلقت الأزمة في الجمهورية العربية السورية المزيد من المشاكل، بما في ذلك حظر النقل بين لبنان والجمهورية العربية السورية ومنطقة الخليج، والذي أثر على وجه الخصوص على الصادرات من المنتجات الزراعية. كما زاد العدد الكبير جدا من اللاجئين السوريين في لبنان من العبء الحاصل على استخدام الموارد الطبيعية. وهنالك تحديات أخرى تتمثل في تهديد الأمن في لبنان من قبل إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الاستثمار في البلاد، وبخاصة في القطاع الزراعي.

143- السيد **قطب** (أحد أعضاء فريق النقاش) قال بأنه وبين عامي 2008–2017 تألفت حافظة الصندوق في لبنان من مشروع واحد فقط لحصاد المياه وإنشاء مركز لخدمة المزارعين. وقد رفدت هذه الحافظة عام 2013 بمنحة للزراعة الذكية من حساب أمانة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وتفاقمت الهشاشة في البلاد بسبب الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين، حيث وصل تعداد اللاجئين إلى معدل مقلق للغاية وهو لاجئ واحد لكل خمسة من المواطنين اللبنانيين. وعلى الرغم من أن بعض هؤلاء اللاجئين من العمال المهرة، فإن بعضهم الآخر لم يكن كذلك، وانخرط بعضهم في أنشطة غير قانونية بما في ذلك التهريب الذي أدى إلى إثارة مشاكل جدية للمجتمعات المضيفة، علاوة على المشاكل العابرة للحدود. وقد كان الوضع بالنسبة لبعثات الصندوق صعباً للغاية بسبب كل من القضايا الأمنية والإدارية، وخاصة خلال الفترة بين 2014 و2016، عندما كان من الصعب للغاية الحصول على تراخيص إدارية للمشروعات.

144- **منسق الحوار** تساءل عن النهج التي تم تبنيها في الصومال للتغلب على التحديات التشغيلية، وبخاصة التأخيرات الإدارية.

145- السيد **عيد** (أحد أعضاء فريق النقاش) أعطى موجزا لخطط الاستصلاح الطموحة للحكومة لإيصال المساعدات وللتغلب على المعوقات البيروقراطية بحيث يمكن للسكان استعادة أراضيهم. وهنالك برنامج لإصلاح الأراضي يتم تنفيذه لتحري الأخطاء وتصحيحها. وهي الأخطاء التي وقعت خلال فترة الحرب الأهلية، حيث كان هنالك نزاع على الأراضي.

146- **منسق الحوار** طلب من السيد BARUA وصف خبرته كمدير للبرنامج القطري في الصومال، في الانخراط مع السلطات والمجتمعات في البلد لتطوير بيئة تمكينية يمكن ضمنها اتخاذ الإجراءات اللازمة.

147- السيد **BARUA** (أحد أعضاء فريق النقاش) قال بأن فهم الصندوق للهشاشة ولكيفية بناء الصمود كان متسقا للغاية مع ما قاله السيد عيد. فعلى مدى السنتين الماضيتين، وسّع الصندوق بصورة كبيرة من نطاق عملياته في الصومال. وعلى الرغم من أنه لم يكن بالإمكان الوصول إلى الموارد النظامية من خلال نظام

تخصيص الموارد على أساس الأداء، استخدمت الأموال التكميلية لتصميم برامج جديدة وللتطرق للأسباب الجذرية للهشاشة. وعلى الرغم من أن الهشاشة كانت متعددة الأبعاد، ومعقدة إلا أن بعض أسبابها الأساسية تكمن ضمن نطاق عمل الصندوق. فعلى سبيل المثال، وعند توفير المساعدة لإعادة إعمار وتشييد البنى التحتية في بعض مناطق البلاد، وبخاصة في الجنوب، بدأت تظهر بعض القضايا الخلافية، بما في ذلك مثلا من سيسهم في صيانة البنى التحتية ومن سيتمتع بفوائدها. وقبل بدء العمل، قام الصندوق بوضع خرائط شاملة لجميع القبائل في المنطقة. وكانت البنى التحتية التي جرى تطويرها مدارة من المجتمعات المحلية ووزعت فوائدها بصورة عادلة بين العشائر، في نهج فريد من نوعه لإدارة البنى التحتية التي تم تشييدها في الصومال. وهنالك عنصر هام آخر في مشروعات الصندوق، ألا وهو إدماج المكونات لبناء السلام في إدارة البنى التحتية. وتضمنت الإجراءات المتخذة التواصل مع المجتمعات المحلية فيما يخص السلام والمصالحة الوطنية. وعلى سبيل المثال، فقد تم تقديم قناة من القنوات على أنها تمثل مصلحة مشتركة لجميع المجتمعات التي تعيش على طولها، مما ساعد في إيجاد خليط من المجتمعات تتشاطر مصلحة مشتركة.

148- **منسق الجلسة** دعا الحاضرين إلى طرح الأسئلة والتعليقات.

149- السيدة **GICQUEL** (فرنسا) رحبت بالأولوية التي يوليها الصندوق لقضية الهشاشة والصمود من منظور استراتيجي ومالي، وخاصة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المنقح. كذلك قالت أنها أولوية لفرنسا أيضا، حيث أنه تم حديثا تطوير استراتيجية جديدة للاستجابة للهشاشة والمصادقة عليها مع تحالف الساحل. وتسعى هذه الاستراتيجية لاستهداف المشاكل الإنمائية ولمضاعفة التمويل المخصص للتطرق للهشاشة. ورغبت في الإدلاء بثلاثة تعليقات، وهي أسئلة من نوع ما، بشأن المشاكل التي يواجهها تنفيذ البرامج. أولا، ومع أنها ترحب بسياسة الصندوق بشأن الانخراط، والتي تتصور تبسيط العمليات والإجراءات لتحسين القدرة الاستيعابية، سألت أعضاء فريق النقاش كيف يمكن لهذه الأهداف الجديدة أن تتحقق مع مثل هذه الإجراءات المبسطة. ثانيا، ما هي الوسائل لردم الفجوة بين المساعدة الإنمائية والمساعدة التي يوفرها الشركاء آخرون، على شاكلة برنامج الأغذية العالمي؟ وأخيرا، كيف يمكن التركيز بصورة أكثر خصوصية على القضايا الاستراتيجية الأساسية لتمكين النساء والفتيات في الأوضاع الهشة.

150- **منسق الجلسة** طلب من السيد عيد، التعليق على الطريقة التي تعيق بها قضية القدرة الاستيعابية قدرة حكومته والمجتمعات والمؤسسات المحلية والمجتمع المدني على استيعاب الموارد المتاحة لتيسير التحول في الصومال.

151- السيد **عيد** (أحد أعضاء النقاش) أجاب قائلا بأن مسألة القدرة على استيعاب المعونة الدولية هي بمثابة التساؤل من يأتي أولا الدجاجة أو البيضة. فالشركاء الدوليون ملزمون بمساعدة البلدان الهشة لتطوير قدراتها على استيعاب الأموال التي يوفرونها. إلا أن توفير المساعدة مشروط بوجود القدرة الاستيعابية الضرورية، وستبقى البلدان الهشة عاجزة إلى أن يوافق الشركاء الدوليون على بناء قدراتها بصورة متدرجة بحيث يمكن نقل تنفيذ المشروعات إليها، عوضا عن إبقائها خارج نطاق الوكالات المنفذة. وقال أن الحكومة الاتحادية في الصومال تولي تركيزا كبيرا لبناء قدرات مؤسساتها بحيث يمكن للبلاد بصورة متدرجة أن تغدو قادرة على تنفيذ البرامج واسعة النطاق. وأضاف قائلا بأن مشروعات الصندوق تنسجم

بصورة كاملة تقريبا مع خطة التنمية الوطنية حيث يولى تركيز كبير للمشروعات الإنمائية طويلة الأمد في مجالات الاستجابة الإنسانية والطارئة.

152- **منسق الجلسة** طلب من السيدة مشيك، وصف خبرتها في لبنان فيما يتعلق بقضية النساء والهشاشة. وأشار إلى النساء يتحملن عبء التحديات في الدول الهشة، ويلعبن في نفس الوقت دورا رئيسيا في إحداث التغيير الضروري وخلق قدرة الأسر على التغلب على التحديات الشاملة التي تواجهها.

153- السيدة **مشيك** (إحدى أعضاء فريق النقاش) قالت بأنه، وفي لبنان، يركّز المرصد الوطني للمرأة في الزراعة والريف، الذي أنشئ بمساعدة إيطاليا، على تمكين النساء الريفيات. وهنالك عدد من الرابطات الريفية في البلاد، وتدعم وزارة الزراعة رابطات النساء الريفيات، التي تتلقى المساعدة لإنشاء المراكز أو لبيع المعدات أو المدخلات لتمكين النساء اقتصاديا، وبخاصة في المناطق الريفية. إلا أن القضية الرئيسية تتمثل في الافتقار إلى فرص العمل والإدماج الملائم للنساء في سوق العمل. وعلى الرغم من أن رابطات النساء الريفيات أكثر فعالية بكثير من رابطات الرجال، إلا أن العائق الأساسي يتمثل في أنهن غائبات عن عملية صناعة القرار السياسي.

154- السيد **SELEKA** (جنوب أفريقيا) قال بأنه ومع الاعتراف بالطبيعة متعددة الأبعاد للهشاشة، إلا أنه أثار سؤالا عن أسبابها الجذرية التي لا بد من تحديدها. وأردف قائلا بأن اشتراط توفير المعونة فقط للبلدان التي تمتلك بعض القدرة الاستيعابية، سوف يحرم هذا البلد من عنصر من عناصر الصمود.

155- السيد **بريزات** (الأردن) علق قائلا بأن المشكلة الرئيسية التي تواجه الأردن ولبنان هي التدفق الكبير للاجئين. وبهذا الصدد، فإن مرفق الصندوق للاجئين، والمهاجرين، والتهجير القسري والاستقرار الريفي، سيمثل مساعدة كبيرة في ضمان استدامة الخطط الرامية لمساعدة اللاجئين والمشردين داخليا. وناشد بمنح هذا المرفق المزيد من الدعم لتحسين صمود البلدان المتأثرة، علاوة على المزيد من المعونة الإنسانية. وعبر عن امتنانه للصندوق لمنح الأردن قرضا بشروط تيسيرية لهذا الغرض وأمل بأن تكون هنالك مساعدة إضافية لتوسيع هذا النشاط.

156- **منسق الجلسة** أكد بأنه سيتم توفير مثل هذا الدعم.

157- السيد **AGADAZI** (توغو) قال بأن بلاده، كغيرها من الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، غالبا ما تواجه نزاعات بين المربين والمزارعين. وبالتالي فقد نفذت الحكومة مع الجهات الفاعلة الأخرى خطة تشغيلية لإدارة هجرة الماشية الموسمية. وقد لوحظ تراجع في انتشار النزاعات في السنوات الأخيرة. وينخرط المربون مع المزارعين في المعاملات الاقتصادية، ولكن هنالك حاجة للمزيد من الخطوات لضمان توسيع الخطة التشغيلية التي أعدت لتوغو، والتي بدأت تؤتي ثمارها، وتكرارها في بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبالتالي، فقد دعا لدعم بلدان الجماعة من قبل الشركاء التقنيين والماليين بغية إعداد إطار لتحقيق هذه الغاية. وكذلك فقد نفذت الحكومة مشروعا لدعم الفئات السكانية الضعيفة التي تتأثر بالفيضانات والجفاف لمساعدتها على تنمية صمودها في وجه الكوارث بحيث تغدو من الجهات الإنمائية الفاعلة نفسها. وينخرط برنامج للتنمية المجتمعية، ينفذ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إنشاء البنى التحتية الاقتصادية الاجتماعية الضرورية في كل بلدة من البلدات

لتيسير تنمية الرعاية الصحية وغيرها من القطاعات، وأيضا لمساعدة النساء ليصبحن أكثر فعالية في أنشطتهن. وناشد الجهات المانحة لدعم هذه البرامج.

158- السيدة **MUKESHIMANA** (رواندا) لاحظت أنه، وكما تدل عليه الخبرة في كل من أفريقيا وبخاصة في أفريقيا الشرقية، فإن تغير المناخ يتسبب في مستويات عالية من الهشاشة نتيجة لتواتر الجفاف والفيضانات والأمراض، وكلها تؤدي إلى تحرك الحيوانات والبشر، علاوة على اندلاع النزاعات. وفي رواندا، تحاول الحكومة وشركاؤها، وبخاصة الصندوق، تصميم البرامج التي تمكن من مساعدة الناس على أن تغدو أكثر إنتاجية، على سبيل المثال من خلال التركيز على تكنولوجيات الري الصغيرة ومتوسطة النطاق والإنتاجية الزراعية والحيوانية. وبعبارة شاملة، هنالك حاجة لإجراءات تأكيدية لتعميم جميع هذه الخطوات المتخذة بغية بناء الصمود في المجتمعات الريفية، مع مكونات قوية للتطرق لقضايا مخصوصة تتعلق بالنساء وعمالة الشباب.

159- **منسق الجلسة** دعا أعضاء فريق النقاش للإجابة على النقاط المثارة.

160- السيد **DA COSTA** (أحد أعضاء في فريق النقاش) أشار إلى أن العديد من النقاط التي أثيرت تتعلق بالحاجة للقيادة والإحساس بالملكية على المستوى القطري، كما تنص عليه الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة، التي تضع خمسة معايير ومبادئ لبناء الدول وبناء السلام، والشرعية السياساتية، والأمن، والعدالة، والأسس الاقتصادية، والعوائد والخدمات. وبهذا الصدد، فقد اعتبر أن شركاء التنمية أخفقوا في استخدام الدعم الموفر لصياغة حوار سياسي على المستوى القطري.

161- وبالإشارة إلى أسباب الهشاشة، طورت مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة أداة تشخيصية لتقدير الهشاشة وضعت خمسة معايير لبناء الدولة وبناء السلام على خلفية خمسة مراحل للهشاشة، وهي: الأزمة، وإعادة بناء والإصلاح والانتقال والتحول والصمود. وأما الاسم المختصر باللغة الإنجليزية لهذه الخطة الجديدة، فهو "FOCUS"، وتشير أحرفه الأولى بالإنجليزية إلى: تقدير للهشاشة، واتفاق واحد، والخطة واحدة، والحوار القطري، واستخدام الدعم من الخارج للنظام القطري، ودعم الحوار السياسي. وكلما تم تحقيق المزيد في مرحلة الصمود، كلما استطاع البلد التخرج من الهشاشة بصورة كاملة.

162- وأثير تساؤل له علاقة بالمحاضرة التي ألقاها السيد Messner، فيما لو كان عملها يتم مع الحكومات. وبالفعل، فإن تقدير الهشاشة التي أجرته بلدان مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة قد أجري من قبل البلدان نفسها واشترك فيه المجتمع المدني والموظفون الحكوميون، وشركاء التنمية والقطاع الخاص، مما يعني أن نتائجه كانت تشاركية وأثبت للعالم الخارجي بأن البلد قد يحظى بالسلم بصورة كافية لتدخل المستثمرين المحتملين. وبالتالي، فإن التركيز ينصب على القيادة والملكية للتغلب على التفرقة. وأخيرا، استذكر أنه ما من بلد يود أن يبقى هشا إلى الأبد وأن الهدف هو التخلص من الهشاشة في أقرب وقت ممكن. وبالتالي فقد أصر على أنه، وحين توفر الوكالات الدولية المساعدة للدول الهشة، يتوجب عليها أن تستخدم نظام البلد نفسه لبناء القدرات الوطنية.

163- **منسق الجلسة** مشيرا إلى أن السيد Barua نفسه كان منخرطا في إعداد استراتيجية الصندوق للتطرق للأسباب الجذرية للهشاشة، وطلب منه إيضاح القضايا التي تنطوي عليها الهشاشة، وما هي وسائل التطرق لها.

164- السيد **BARUA** (أحد أعضاء فريق النقاش) مشيرا إلى ملاحظة تولستوي بأن جميع الأسر السعيدة متشابهة، ولكن كل أسرة تعيسة هي تعيسة على طريقتها الخاصة، وقال أنه من غير الممكن التفكير بأسباب جذرية عمومية للهشاشة. والصندوق لم يعد يشير إلى الدول الهشة وإنما إلى البلدان التي تعاني من أوضاع هشة، مما يعني أنه لا يطلق على الدولة لقب هشة، ولكن هذه الدولة المعنية قد تمر بوضع تتزايد فيه هشاشتها. وضمن كل بلد أو منطقة مشروع، من الضروري تحديد الأسباب المحلية للهشاشة، وهي في معظم الحالات خليط من النزاعات والافتقار إلى القدرات المؤسسية، يفاقمه الهزات الخارجية وتدني قدرة البلد على الاستجابة لمثل هذه الهزات. وتتخذ الهزات الخارجية على الغالب شكل تغير المناخ أو كوارث تغير المناخ. وفي هذا السياق، هنالك ثلاث مستويات من الاستجابة: التصميم والتنفيذ وتوسيع النطاق. فالتصميم ينطوي على اختبار الأسباب الجذرية للهشاشة ضمن نطاق عمل الصندوق، وبالتالي وفيما يتعلق بالتنمية الريفية، فالمطلوب وجود تصميم معمق وبحوث معمقة في مثل هذه المجالات على شاكلة المجتمعات الرعوية، وتقاسم الموارد أو إشادة البنى التحتية. وينطوي الرصد على الحاجة لنظم رصد ابتكارية، مثل وضع الخرائط باستخدام نظام المعلومات الجغرافية، ووضع الخرائط عبر الأقمار الصناعية ووضع الخرائط في الوقت الحقيقي للأنشطة. وتحدث السيد Messner عن الحاجة لإبقاء أعيننا على الكرة. ففي الأوضاع الهشة، تتغير اللعبة (أو الكرة) بصورة مفاجئة، مما يتطلب حذرا أكبر من السياقات الأخرى، بالاستناد إلى رصد مبتكر ورشيق. وأخيرا، وفيما يتعلق بتوسيع نطاق النتائج، من الضروري الاعتراف بالحدود القصوى لما يمكن للصندوق أن يفعله، مع الأخذ بعين الاعتبار التمويل المتوفر والقدرات والمعرفة. ففي وضع هش ما، من الهام للغاية الاعتراف بهذه المحدودية وبالحاجة للتحرك بما يتجاوزها عبر إرساء الشراكات. ومن الأمثلة على ذلك مشروع في الصومال، حيث كان من الضروري الانخراط مع الوزارة والمؤسسات الوطنية ونقل الرسالة، التي تقول، أنه وعلى الرغم من إمكانية بناء قناة إذا ما أراد المزارعون قرب القناة الحصول على المياه، ولكن ومن دون انخراطهم في سلاسل القيمة، فإن الغاية القصوى ستفشل. ولهذا السبب، فمن الهام، حتى في مرحلة التصميم التحدث إلى الجهات المانحة والشركاء الآخرين ونشر رسالة مفادها أن الصندوق يعتزم بناء القناة، ولكن عليهم أيضا أن يسهموا من خلال بناء سلاسل القيمة. ومن الهام بالنسبة للمجتمع الدولي العمل معا على بناء الصمود.

165- **منسق الجلسة** دعا السيد قطب، باعتباره خبيرا في الاقتصاد الزراعي في المناطق الجافة والري وتحركات القطعان في البيئات الرعوية، للإدلاء بوجهة نظره عن كيفية التطرق لمثل هذه القضايا من خلال الاستثمارات، على سبيل المثال في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة في منطقة الساحل والأجزاء الشمالية من توغو

166- السيد **قطب** (أحد أعضاء فريق النقاش) وافق على الحاجة لإيلاء الاهتمام لمنطقة الساحل. فالتصحر جاء نتيجة لتغير المناخ، وعلى وجه الخصوص من خلال الاستخدام غير الصحيح للأراضي وتخصيص الموارد. وبالتالي فإنه من الهام استراتيجيا أخذ هذه الأبعاد بعين الاعتبار عند التخطيط وضمان تكرار هذه الجهود والبناء على قصص النجاح، مثل حصاد المياه وزيادة العوائد من الزراعة، وتحسين الأنماط المحصولية وتصميم المشروعات لتشمل المجتمع بأسره، عوضا عن مجموعة بعينها. وبالتالي فإنه من الهام بمكان للمشاريع أن تكون شمولية وأن تتفهم أسباب التصحر والافتقار إلى الموارد، وتعظيم تخصيص

الموارد. وهنالك حاجة لنظام للرصد يمكن له أن يتطرق لأثر المشروعات في مراحلها المختلفة، بما في ذلك لسنوات عدة بعد إغلاقها لضمان استمرارها في الإيصال.

167- **منسق الجلسة** طلب من السيدة مشيك، الإشارة إلى أكثر الاستثمارات قصيرة الأمد ملاءمة للبنان ومجالات الأولوية للمساعدة.

168- السيدة **مشيك** (إحدى أعضاء فريق النقاش) أكدت على أهمية صون الموارد الطبيعية، وبخاصة إدارة الموارد المائية، المدرجة في الخطة الاستراتيجية لوزارة الزراعة للفترة 2015–2019. إذ تنفذ المشروعات لتعزيز وعي المزارعين وتشجيعهم على استخدام الطاقة الخضراء واستخدام المياه بحكمة، على سبيل المثال من خلال إعادة تدوير المياه العادمة لاستخدامها في الزراعة والري. وتتضمن مشروعات أخرى زراعة 40 مليون شجرة لمحاربة التصحر، ومشروعات للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. ويهدف لبنان إلى تقليص قدره 15 بالمائة من انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2030، وإذا ما توفرت الموارد، يمكن أن يرتفع هذا الهدف إلى 30 بالمائة. كذلك يتم توفير الدعم للمزارعين لمشروعات الإنتاج الحيواني، والمشروعات التي تساعد مربي الدواجن على سبيل المثال للتعامل مع إنفلونزا الطيور وغيرها من الأمراض. ولبنان يسعى أيضا للحصول على الدعم من الجهات المانحة والمنظمات الدولية للتأقلم مع تدفق اللاجئين من الجمهورية العربية السورية. وما كان بالإمكان للحكومة اللبنانية أن تتعامل مع مشكلة بهذا الحجم بمفردها. وهنالك ثلاثة مشروعات مجتمعة يتم تنفيذها حاليا مع الصندوق تركز على المساعدة على توطين المزارعين وإبقائهم في المناطق الريفية. وتشكل حماية البيئة الريفية أساس النسيج الاجتماعي للبلاد.

169- **منسق الجلسة** استذكر تأكيد رئيس الصندوق في وقت مبكر من هذا الصباح، على موافقة مجلس المحافظين على تخصيص حوالي 25–30 بالمائة من برنامج القروض والمنح على مدى الفترة 2019–2021 لدعم التحديات التي تتم مناقشتها، مما يتيح مظروفا بقيمة 1 مليار دولار أمريكي على مدى السنوات الثلاث القادمة.

170- السيد **SSEMPIJJA** (أوغندا) بلفته الانتباه للإشارات التي جرت لبناء القدرات، عبّر عن شواغله بأن التركيز ينصب على بناء قدرات الخبراء التقنيين والخبراء رفيعي المستوى، في حين أنه يجب التركيز على مساعدة المزارعين والسكان الريفيين والنساء والشباب. فالبشر لا يخوضون المعارك ما لم يفهموا لماذا هم بحاجة لخوضها. ويتوجب على البرامج أن تحسن من الفهم وتغير عقلية السكان الضعفاء. ومن غير المحتمل للاستثمارات أن تكون فعالة ما لم تفهم المجموعات المستهدفة المقصودة منها ما الذي تعنيه الهشاشة، وأسباب فقرها وكيف يمكن تحسين حالتها. ومن المجالات التي تتطلب قدرا أكبر من التركيز الاتصال الفعلي، على سبيل المثال من خلال فرق الإرشاد الزراعي والانتشار الأفضل للمكاتب القطرية.

171- السيد **KOUBACK** (فانواتو) وافق على ما قاله المتحدث السابق الذي أثار قضايا هامة للغاية. فهنالك أشخاص في البلدان المعنية يمتلكون قدرا من المعرفة بالقضايا قيد المناقشة. ويتوجب على شركاء التنمية ضمان توفير الدعم للخبراء المحليين الذي يعلمون ما تحتاجه مجتمعاتهم، لأنهم يتعاملون معه على أساس يومي.

172- **منسق الجلسة** لاحظ أن نموذج إيصال الصندوق يركز على وجوب تركيز الدعم إلى أقصى حد ممكن على المجتمعات، والمؤسسات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الشركاء المقربين من احتياجات المجتمعات الريفية وأصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين على نطاق صغير. وفيما يتعلق بالخبراء المحليين، فالحالة في أغلب الأحيان هي حاجتهم لبيئة مواتية للغاية ليتمكنوا من استخدام خبراتهم بصورة فعالة. وفي بعض الحالات، لا بد من استكمال العديد من الإجراءات الإدارية قبل توفير الدعم للمجتمعات، وبالتالي فإن القدرة على إطلاق العنان للإمكانيات والخبرات الموجودة على أرض الواقع هي جزء من الحوار السياسي الذي تمت مناقشته أيضا.

173- السيد **DA COSTA** (أحد أعضاء فريق النقاش) قال بأنه قد خرج بنقطتين هامتين من النقاش التفاعلي. الأولى هي الحاجة لخلق الثقة بين الشركاء الإنمائيين والدول الهشة. وبالفعل، فإن المصطلح المختصر TRUST (يعني باللغة الإنجليزية الثقة) هو من بين المصطلحات المستخدمة في سياق الخطة الجديدة، استنادا إلى مبادئ شفافية المعونة، وتقاسم المخاطر، واستخدام وتعزيز النظم القطرية، وتعزيز القدرات، والمعونة التي يمكن التنبؤ بها في الوقت الملائم لها. وعلى الرغم من أن التركيز أثناء النقاش كان على الحاجة للتحدث إلى الأشخاص، إلا أنه لا بد من الاستذكار أنه، ومع احتمال الافتقار للخبراء في الدول الهشة، إلا أن السكان أنفسهم يتمتعون بقدر عالٍ من الصمود. وثانيا، هنالك قصص نجاحات من بلدان مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة التي يمكن تشاطرها. فالدول الهشة كانت على أدنى درجة من سلم التنمية، وأن الخطر قائم في عدم تمكنها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أصلا. إلا أن بلدان المجموعة هي الآن في الطليعة للترويج لهدف التنمية المستدامة 16. ولا يمكن تحقيق السلام بدون تنمية، والعكس صحيح إذ لا يمكن تحقيق التنمية بدون السلام. ثمة حاجة لمؤسسات قوية يمكن أن تكون في خدمة السكان. وبالتالي من الضروري على الدوام العمل مع الحكومات الحالية، بغض النظر إن كانت فاسدة أو غير شرعية. ولا يجوز معاقبة البشر لأن حكوماتهم فاسدة. وأخيرا، تمنى تشاطر خبرة العمل في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث، وفي الفترة 2014 و2015، كان من المستحيل استعادة السلام، ولكن تحقيق السلام مرة أخرى أمر محتمل في الوقت الحالي. بسبب النهج الفريد من نوعه الذي اتبع للجمع بين الأشخاص، بما في ذلك الأنصار والشركاء من خارج البلد، في اجتماع خاص بحيث تسنى لهم مناقشة التحديات التي تواجهها بلدانهم. وتحت قيادة الرئيس السابق لتيمور ليشتي يمكن استقاء درس مفاده أنه من الضروري للمدافع أن تسكت وأن يتم التركيز على الموارد الطبيعية في البلاد بغية تحقيق التنمية وخدمة الشعب والحد من الاعتماد على المعونة. وبالتالي فإنه من الهام بناء الثقة، والحديث مع الناس، واستخدام النظم القطرية والعمل مع المسؤولين الحكوميين. ولذا فهو يناشد الصندوق للبقاء منخرطا مع شعوب الدول الهشة.

174- السيد **عيد** (أحد أعضاء فريق النقاش) وافق على إمكانية التخلص من الهشاشة والانتقال إلى الصمود فقط عندما يقرر الشركاء الدوليون تمكين المؤسسات المحلية في الدول الهشة بحيث يمكن لها أن تتأقلم مع هزات الجفاف وغيرها من الكوارث. كذلك فإنه من الضروري أيضا دعم المشروعات الإنمائية التي من شأنها أن تستأصل الأسباب الجذرية للهشاشة، عوضا عن تبني إجراءات تجميلية بسيطة لإخفائها. وفي الصومال، بذلت الجهود لبناء القدرات وتعزيز الآليات المحلية للمساعدة على التأقلم مع هزات الجفاف. ووفرت آخر موجة جفاف ضربت البلاد عام 2016 مثالا لجمع الأموال الناجح في البلاد بأسرها ومن

الصوماليين في الشتات دعما لضحايا الكارثة. كما تمت تعبئة ملايين الدولارات من جملة واسعة من الجهات المانحة. وهنالك حاجة لأن يعزز الشركاء الدوليون الآليات المحلية وأن يدعموا أهداف التنمية الوطنية، لا أن يفرضوا جدول أعمال معد في الخارج. ويعتبر عمل الصندوق نموذجا يحتذى في هذا الصدد ونأمل أن ينجم عن المشروعات المنفذة نتائج جيدة.

175- السيدة **مشيك** (إحدى أعضاء فريق النقاش) مشيرة إلى الوضع في لبنان، أضافت قائلة بأن الحكومة قد قررت تنشيط المجلس الاجتماعي والاقتصادي الوطني الذي أنشئ عام 1996، إلا أنه لم يكن قيد التشغيل لأكثر من 15 سنة. ويتمثل دور المجلس في توفير الخدمات الاستشارية للحكومة. وأما اللجنة الزراعية التابعة له فهي تقوم بصياغة سياسة زراعية وخطة أعمال إنمائية لكل محافظة من محافظات البلاد. وعلى الرغم من أن لبنان يواجه تحديات مخصوصة، يمكن ترجمة بعضها إلى فرص فعلية، بما في ذلك الطبيعة متعددة الإثنيات ومتعددة الطوائف للبلاد. ويعتمد البلد على المنظمات الدولية لتنفيذ مشروعات كبيرة. وهنالك حاجة لفهم الأزمة التي تؤثر على البلاد، والتي تؤخر بعض المشروعات، وهو معوق يتعدى سيطرة السلطات عليه. وتحتاج البلاد للمشروعات التي تنفذ، ومن الضروري تسريع وتيرة العمل بحيث تستكمل الأنشطة المخطط لها.

176- السيد **قطب** (أحد أعضاء فريق النقاش) قال بأن الصندوق قد بذل جهودا كبيرة للتطرق لقضية الهشاشة، بما في ذلك إرساء الشراكات مع الوكالات الأخرى في منظمة الأمم المتحدة والاتفاقات المعقودة مع الوكالتين الأخرتين في روما. وازداد دعم الصندوق وحضوره القطري، مع أفضل استخدام للخبرات المتوفرة لحل قضايا التنفيذ الحاسمة. ويعدل الصندوق من نهجه، ويتبنى مرونة كبيرة في تنفيذ المشروعات، بما في ذلك من خلال إشراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وتعقد اجتماعات رفيعة المستوى مع الوزراء بغية التغلب على المعوقات التي يواجهها تنفيذ المشروعات وتخليص مشروعات الصندوق من بعض الحدود الموضوعة على الإنفاق. فعلى سبيل المثال، صمم مشروع عام 2017 باستخدام مخصص لبنان بموجب إطار تخصيص الموارد على أساس الأداء، ومساهمة كبيرة للغاية من مرفق اللاجئين والمهاجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي. ولعب شركاء إنمائيون عديدون دورا فعالا للغاية في تصميم المشروع، وتم الحصول على جميع التراخيص الأمنية. وباختصار، فقد أثبت الصندوق التزامه القوي بالمجتمعات الريفية في لبنان. ولكن يمكن القيام بالمزيد كما تطالب به السيدة المحافظة. ومن الضروري الاعتراف بأن الحلول النمطية غالبا ما لا تنجح في أوضاع الهشاشة. فالسكان الريفيون يمتلكون قدرا كبيرا من الحلول الفعالة والمعرفة الضرورية التي لا بد من تعبئتها. كذلك فإن على شركاء التنمية أن لا يستسلموا للهشاشة أو للأوضاع الهشة وإنما يتوجب عليهم الاستمرار في المحاولة والتركيز على الحلول غير التقليدية. وبقيامهم بذلك، يمكن لهم لفت انتباه جميع من في البلد، بما في ذلك الحكومة والمستفيدين، إلى أوضاع المجتمعات التي يمكن لهم الانخراط معها في تعاون واسع لمساعدتها.

177- السيد **BARUA** (أحد أعضاء فريق النقاش) أضاف، أنه وفي حال الصومال وغيره من الشركاء في الأوضاع الهشة، يسهم الصندوق بقدر أكبر من الأموال، إما من خلال مؤشر الضعف الخاص بالصندوق في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أو من خلال موارد خارج نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، مثل مرفق اللاجئين والمهاجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي، وذلك للمساعدة على التصدي لكوارث معينة. ويضيف الصندوق المعرفة المتاحة له من خلال تحاليل أكثر عمقا للأسباب

الجذرية للهشاشة وهو يروج للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويستثمر الصندوق في شراكات مع مجتمع الجهات المانحة لتعزيز فعالية المعونة ومع المؤسسات الوطنية لتعزيز القدرات. وبعمله هذا، فهو يؤدي دور الجسر الواصل بين المساعدة الإنسانية والتمويل الإنمائي. وللصندوق دور رئيسي يمكن لعبه في مساعدة المجتمعات للانتقال من الإغاثة إلى الصمود.

178- **منسق الجلسة** مختتما أعمال الجلسة التفاعلية، عبّر عن امتنانه لأعضاء فريق النقاش وللمشاركين الآخرين على هذه المناقشات الحية، وأكد لهم بأن النقاط المثارة سوف تؤخذ بعين الحسبان في عمل الصندوق.

179- عرض فيديو وثائقي عن إندونيسيا: الاستثمار في السكان الريفيين.

تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق (البند 11 على جدول الأعمال) (GC 41/L.8)

180- معالي السيدة María Cristina Boldorini (الأرجنتين) (نائبة رئيس المجلس) ترأست الجلسة.

181- **رئيسة الجلسة** لفتت الانتباه إلى الوثيقة GC 41/L.8، التي تقترح إدخال تعديل على اتفاقية إنشاء الصندوق للاعتراف بعنصر المنحة في قروض الشركاء الميسّرة كمساهمة إضافية لجميع الغايات والأغراض الواردة في المادة 4، البند 5 من اتفاقية إنشاء الصندوق.

182- السيدة **MEIGHAN** (المستشارة العامة للصندوق) قالت بأن التوصية بتبني مجلس المحافظين لمشروع القرار الوارد في الوثيقة GC 41/L.8، قد حظيت بموافقة المجلس التنفيذي في دورته الثانية والعشرين بعد المائة المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2017. ويضم مشروع القرار تعديلا يقترح إدخاله على اتفاقية إنشاء الصندوق يتعلق بعنصر المنحة في قروض الشركاء الميسّرة. فخلال مشاورات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، عبّرت الدول الأعضاء عن دعمها لتحري الصندوق للاستراتيجيات المالية المقترحة سعيا لتحقيق مهمته القاضية باستقطاب جملة أكثر تنوعا من الموارد. وتتضمن هذه الاستراتيجيات استخدام قروض الشركاء الميسّرة خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد. وصادق المجلس التنفيذي على إطار قروض الشركاء الميسّرة في دورته العاشرة الخاصة بتاريخ 30 أكتوبر/تشرين الأول 2017. وبموجب إطار قروض الشركاء الميسّرة، تمنح الدول الأعضاء التي توفر قروض شركاء ميسرة أصوات مساهمة على أساس "عنصر المنحة" المتضَمَن في مثل هذه القروض نظرا لطبيعتها التيسيرية. وبناء عليه، ستتم معاملة الجزء الخاص بعنصر المنحة من هذه القروض "كمساهمة إضافية" بموجب المادة 4 البند 3 من الاتفاقية، التي تمنح أصوات المساهمة بما يتفق مع المادة 6، البند 3 (أ)(1)(باء) من الاتفاقية. ومن هنا يتوجب إدخال تعديل على المادة 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق التي تتألف من فقرة فرعية جديدة (د) تضاف على المادة 4، البند 5 للسماح لعنصر المنحة في قروض الشركاء الميسّرة بالتأهل "كمساهمة إضافية" لجميع الأغراض والغايات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. وبالتالي، ضمان أن يؤهل ذلك البلدان الأعضاء المقرِضة للحصول على أصوات مساهمة فيما يخص عنصر المنحة هذا. ووفقا لمشروع القرار، يدخل هذا التعديل حيز النفاذ بتاريخ تبني مجلس المحافظين له.

183- تبنى مجلس المحافظين القرار 201/د-41 بشأن تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق.

المقترح الخاص بتنقيح الممارسة السليمة المتبعة في العملية المؤدية إلى التعيينات المستقبلية لرئيس الصندوق (البند 12 من جدول الأعمال) (GC 41/L.9)

184- **رئيسة الجلسة** استذكرت أنه، وفي دورته الأربعين المنعقدة عام 2017 طلب مجلس المحافظين من مكتب المجلس استعراض الممارسة المتبعة للعملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق بغرض التقدم باقتراحات لتعزيز الممارسة في التعيينات المستقبلية لرئيس الصندوق. وتتضمن الوثيقة GC 41/L.9 تقرير مكتب مجلس المحافظين حول نتائج استعراضه والتوصيات التي خرج بها.

185- السيد **SILABAN** (إندونيسيا) متحدثا بصفته نائبا لرئيس مكتب مجلس المحافظين، استذكر أنه وفي فبراير/شباط 2013، وبتبنيه للقرار 176/د–36، صادق مجلس المحافظين على الممارسة المتبعة في العملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق، بما في ذلك المقترح الخاص باستعراض هذه الممارسة من وقت إلى آخر من قبل مكتب مجلس المحافظين، كما هو ملائم. وفي دورته الأربعين في فبراير/شباط 2017، وفي القرار 197/د–40، طلب مجلس المحافظين من مكتب المجلس استعراض الممارسة والخروج بمقترحات لتعزيز التعيينات المستقبلية، طالبا من المجلس عرض تقرير عن نتائج هذا الاستعراض وأي توصيات قد تنجم عنه على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2017، لعرضه لاحقا على مجلس المحافظين للمصادقة عليه في دورته الحالية. وقد عقد مكتب المجلس أربعة اجتماعات للاستعراض عام 2017، وطلب من الأمانة العامة إجراء استعراض معياري للإجراءات المتبعة لتعيين الرؤساء التنفيذيين في تسع من المؤسسات التي يمكن المقارنة معها.

186- شمل الاستعراض الذي أجراه المكتب ثلاثة مظاهر رئيسية من العملية الحالية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق، وهي: عملية تسمية المرشحين، عملية حملة المرشحين، عملية التعيين. وخرج بتوصيات مفصلة تتعلق بكل عملية من هذه العمليات، وفيما يتعلق بعملية التسمية، نظر المكتب فيما لو كان ينبغي على الصندوق أن يعتمد اختصاصات من أجل منصب رئيس الصندوق أو حتى معايير للمرشحين الذين تتم تسميتهم لهذا المنصب. وترد المعايير التي اقترحها المكتب في الفقرة 14 من التقرير. وأوصى المكتب بالاستمرار في دعوة المرشحين ولكن دون أن يطلب منهم الإجابة على الأسئلة المكتوبة التي يؤطرها منسقو القوائم ويستعرضها المجلس. وفيما يتعلق بعملية حملة المرشحين، أوصى المكتب بوضع خطوط توجيهية لجميع المرشحين (الداخليين والخارجيين) بغرض تحديد بعض الممارسات غير الأخلاقية التي قد يتبعها المرشحون أو حكوماتهم الداعمة، خلال الحملة أو التعيين. أما المبادئ التوجيهية التي أوصى بها المكتب للحملة فترد في الفقرة 34 من التقرير الرئيسي. وأخيرا، وفيما يتعلق بعملية التعيين، أوصى المكتب بوجوب تيسير جمع واختبار أوراق اعتماد جميع المحافظين والمحافظين المناوبين. وينطوي المقترح الذي نظر فيه المجلس، على أنه وما لم تعين الدول للعضو قناة رسمية للاتصال، أي الكيان الرسمي للاتصال بينها وبين الصندوق، بما يتماشى مع البند 2 من اللوائح الخاصة بتيسير أعمال الصندوق، فإن الممثلية الدائمة للدولة العضو المعنية في روما، أو في حال غيابها، الممثل الدائم لهذه الدولة للعضو لدى الصندوق، يغدو قناة الاتصال الرسمية مع الدولة العضو المعنية، وبالتالي الكيان المسؤول عن الإشعار بأوراق الاعتماد. ويتطلب ذلك تعديلا للمادة 1.2 من اللوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق.

187- كما نظر المكتب أيضا في نظام عد الأصوات، وأوصى الأمانة العامة للصندوق بتحري اتباع شكل من الأشكال الالكترونية للاقتراع أو غيرها من أشكال العمليات المؤتمتة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى المجلس التنفيذي للنظر في إمكانية عرضه لتوصيات بهذا الشأن على مجلس المحافظين في دورته في عام 2019. وفي أعقاب القرار 197/د-40، وفي دورته الثانية والعشرين بعد المائة، أحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير مكتب مجلس المحافظين ووافق على عرضه، بما في ذلك مشروع القرار الوارد فيه، على الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين. ودعت رئيسة الجلسة المجلس إلى تبني مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC 41/L.9.

188- تبنى مجلس المحافظين القرار رقم 202/د-41 بشأن الموافقة على توصيات مكتب مجلس المحافظين.

انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين (البند 13 من جدول الأعمال) (GC 41/L.10, Corr.1 + Add.1)

189- **رئيسة الجلسة** أشارت إلى أن فترة شغل الأعضاء الحاليين للمجلس التنفيذي لمقاعدهم سوف تنتهي مع اختتام الدورة الحالية لمجلس المحافظين. وينص الجدول الثاني من اتفاقية إنشاء الصندوق على أن: يتألف المجلس التنفيذي من 18 عضوا و18 عضوا مناوبا ينتخبهم مجلس المحافظين أو يعينهم. ثمانية أعضاء وثمانية أعضاء مناوبين من القائمة ألف، وأربعة أعضاء وأربعة مناوبين من القائمة باء، وستة أعضاء وستة أعضاء مناوبين من القائمة جيم. ويرفق بهذه الوثيقة قائمة بالدول الأعضاء التي يترتب عليها إجراء محاسبي بموجب المادة 1.40 من النظام الداخلي للمجلس وهي ترد كضميمة في هذه الوثيقة GC 41/L.10.

190- السيد **Skinner** (القائم بأعمال سكرتير الصندوق) قال بأن تشكيلة المجلس التنفيذي كما يقترحها منسقو القوائم الثلاث مدرجة في الوثيقة GC 41/L.10/Add.1.

191- وقد اختيرت البلدان التالية أعضاء عن القائمة ألف: كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والنرويج، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية؛ أما الأعضاء المناوبون فهم على التوالي: فنلندا، وبلجيكا، وسويسرا، واليونان، والدانمارك، والسويد، وهولندا، وإسبانيا. وسوف تتبادل النرويج والسويد مقعدا العضو والعضو المناوب كل ثلاث سنوات، بحيث أنه، وفي الفترة 2018-2021 ستكون النرويج عضوا والسويد عضوا مناوبا. أما هولندا والمملكة المتحدة فسيتناوبان شغل مقعد العضو والعضو المناوب كل سنتين، بحيث أنه في الفترة 2018- 2019 ستكون المملكة المتحدة هي العضو وهولندا هي العضو المناوب، وفي عام 2020 يتم تبادل المقعدين.

192- أما بالنسبة للقائمة باء، فقد تم اختيار البلدان التالية كأعضاء: الكويت، نيجيريا، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، في حين كان الأعضاء المناوبون على التوالي: الإمارات العربية المتحدة، وقطر وإندونيسيا والجزائر.

193- ضمن القائم جيم، هناك ثلاث قوائم فرعية. وبالنسبة للقائمة الفرعية جيم-1 (أفريقيا)، اختيرت البلدان التالية: لعام 2018: كينيا والكاميرون كعضوين وأنغولا ومصر كعضوين مناوبين على التوالي، وبالنسبة للفترة 2019-2020 أنغولا ومصر كعضوين، وكينيا والكاميرون كعضوين مناوبين على التوالي. أما بالنسبة للقائمة الفرعية جيم-2 (أوروبا وآسيا والمحيط الهادي)، فاختيرت الهند والصين كعضوين في حين

تتشارك باكستان والجمهورية الكورية وبنغلاديش مقعدي العضوين المناوبين، بما يتفق مع أسلوب التدوير التالي، إذ ستكون جمهورية كوريا العضو المناوب للصين لفترة ثلاث سنوات، أما باكستان فستكون العضو المناوب للهند في الفترة 2018–2019، تتبعها بنغلاديش في عام 2020. وبالنسبة للقائمة الفرعية جيم–3، (أمريكا اللاتينية والكاريبي)، اختيرت البرازيل والمكسيك كعضوين في حين اختيرت الأرجنتين والجمهورية الدومينيكية كعضوين مناوبين، على التوالي.

194- سجلت الوثيقة GC L.10/Add.1 الاتفاقات التي التوصل إليها ضمن القوائم فيما يتعلق بتوزيع مقاعد المجلس التنفيذي للفترة 2018–2020. وأخيرا، تم لفت الانتباه إلى المذكرة الإعلامية GC 41/INF.3، التي تتضمن التركيبة المحدثة لقوائم الدول الأعضاء.

195- السيد **SHAIK** (الهند) قال أنه ومع موافقته على التوصيات بتشكيلة المجلس التنفيذي، إلا أنه أشار إلى الاعتبارات المستقبلية، فالقائمة باء تشغل أربعة مقاعد في المجلس على الرغم من أن مساهمات بلدانها الإجمالية في تجديد الموارد عام 2017 كان فقط بحدود 48 مليون دولار أمريكي. وبالتالي فإن بلدان القائمة باء على ما يبدو أقل حماسة في توفير المساهمات للصندوق. وفي المستقبل، من الضروري إيجاد طريقة لزيادة اهتمامهم بالصندوق، أو إعادة النظر في عضويتهم في المجلس.

196- السيد **MAKEN** (باكستان) بمصادقته على التوصيات بتشكيلة المجلس التنفيذي، لفت الانتباه إلى الحاشية التي أضيفت فيما يتعلق بالقائمة الفرعية جيم–2 في الجدول الذي يمثل تشكيلة المجلس التنفيذي لفترة شغل المقاعد للسنوات الثلاث 2018–2020 الواردة في الوثيقة GC 41/L.10/Add.1، والتي يقول نصها: "بناء على اتفاق في الآراء بين جمهورية كوريا وباكستان، ستتنازل جمهورية كوريا عن مقعد العضو المناوب لباكستان في عام 2021." وأضاف قائلا أنه، واستجابة لما قاله المتحدث السابق، يتوجب عدم إعادة فتح موضوع تمت مناقشته والتقرير بشأنه مرة أخرى. وبالتالي لا بد من الاستمرار في الترتيبات الحالية على ما هي.

197- السيد AGADAZI (توغو) قال بأن توغو قد أرسلت مذكرة إلى الصندوق تعلن عن مساهمة قدرها 000 100 دولار أمريكي، ولكن لا توجد أي إشارة لها في قائمة البلدان التي سددت مساهماتها.

198- السيدة **MEIGHAN** (المستشارة العامة في الصندوق) أشارت إلى أنه، وفيما يتعلق بتركيبة القوائم، تنص المادة 6 البند 5 (أ) من اتفاقية إنشاء الصندوق على انتخاب الأعضاء والأعضاء المناوبين في المجلس التنفيذي من قبل الدول الأعضاء في الصندوق في الدورة السنوية لمجلس المحافظين. وبصورة مشابهة، تنص المادة 2.40 من النظام الداخلي للمجلس على عقد اجتماعات للقوائم بما يتفق مع الإجراءات المنصوص عليها في الجزء الخاص بهذا الموضوع في الجدول الثاني. وبناءً عليه، يتم تحديد عدد الأعضاء من كل قائمة وإرساله ويتم تداوله من خلال قناة الاتصال المعنية لكل قائمة من القوائم إلى إدارة الصندوق ويعلن أثناء الاجتماع.

199- السيد **MUHITH** (بنغلاديش) قال أنه، وكما تم تحديده في الحاشية، تقرر أنه، ونظرا لأن مقعد بنغلاديش مدته سنة واحدة فقط في هذه الفترة الجديدة، فقد وافقت القائمة الفرعية جيم–2 على إعطائها الأفضلية للسنة الأولى من الفترة، أي عام 2021.

200- **رئيسة الجلسة** مشيرة إلى الترتيبات التي تم التوصل إليها بين القوائم والقوائم الفرعية فيما يتعلق بتوزيع مقاعد المجلس التنفيذي للفترة من 2018 إلى 2020 كما هي واردة في الوثيقة GC L.10/Add.1، وأعلنت أسماء الأعضاء والأعضاء المناوبين المنتخبين للمقاعد ذات الصلة في المجلس التنفيذي.

201- **صادق المجلس التنفيذي على هذه الانتخابات.**

202- **رفع الاجتماع في تمام الساعة 6.20 مساء.**

(3) المحضر الموجز للجلسة الثالثة للدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين التي عقدت يوم الأربعاء الموافق 14 فبراير/شباط 2018 الساعة 9.35 صباحا.

رئيس الجلسة: Hans Hoogeveen (هولندا)

المحتويات

	الفقرات
منظور حول الهشاشة	225-204
التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال)	258-226
الجلسة التفاعلية الثانية – التعددية: الفرص والتحديات	309-259

203- دعي الاجتماع للانعقاد الساعة 9:35 صباحا.

منظور حول الهشاشة

204- **السيد SKINNER** (القائم بأعمال مكتب سكرتير الصندوق) عرّف بمنسقة الجلسة، السيدة Charlotte Salford، التي عينت نائبة رئيس مساعدة في الصندوق حديثا، لدائرة العلاقات الخارجية والحوكمة.

205- **منسقة الجلسة** دعت السيد أنغبو، رئيس الصندوق، لتقديم المتحدث الضيف عن موضوع "منظور حول الهشاشة".

206- السيد أنغبو (رئيس الصندوق)، رحّب بحرارة بالسيد Olusegun Obasanjo، الرئيس السابق لجمهورية نيجيريا الاتحادية، وقال بأن سمعته في الحياة السياسية قد سبقته، في الوقت الذي يعد فيه انخراطه في التعلم على مدى الحياة، وجهوده التي لا تعرف الكلل لاستئصال الجوع والترويج للديمقراطية وقيادة الاستثمارات في أفريقيا، مصدر إلهام للجميع. وبعد دوره الهام في إنشاء الصندوق وتصنيف بلاده كبلد من القائمة باء، بقي السيد Obasanjo داعما قويا للصندوق ومستقطبا رئيسيا للتأييد للاستثمار في التنمية الريفية والزراعة، على وجه الخصوص في نيجيريا. وتتضمن مجالات خبراته الواسعة بعض المجالات ذات الصلة بالهشاشة، والنزاعات والفرص المتاحة للشباب الأفارقة. وكذلك فقد شارك في تأليف كتاب جديد بعنوان *لنجعل أفريقيا تنتج* حول خلق النمو في فرص العمل في القارة بأسرها، وهو طموح يشاركه فيه الصندوق. وباختصار، فإن منظوره عن الهشاشة يستند إلى حد كبير على حكمته وخبرته التي استقاها من خدمته السياسية المثيرة للإعجاب، ومن خبرته العملية في الزراعة والطرق الزراعية.

207- السيد **Obasanjo**، عبّر عن سعادته للفرصة التي أتيحت له للمساهمة في هذه الدورة، قائلا بأن الأحداث العالمية الأخيرة وإسقاطاتها قد أثارت شواغله بشأن القدرات، وبخاصة في أفريقيا، للتحرك من الهشاشة إلى الصمود طويل الأمد والتغلب على التحديات، على شاكلة انعدام الأمن الغذائي، وبطالة الشباب والتخلف الريفي. ويتعلق مصدر القلق الأول الذي ينتابه بالآثار السلبية الحالية لتغير المناخ على سبل العيش الريفية، وبخاصة في البلدان الأفريقية حيث الزراعة هي المسار الأساسي للاقتصاد. وفي واقع الأمر، فإن حقائق تغير المناخ في القارة تظهر دلائلها واضحة في ارتفاع منسوب مياه البحار، وأيضا في موجات الجفاف التي أثرت بصورة سلبية للغاية على أجزاء من أفريقيا الجنوبية، بما في ذلك مدينة كيب تاون، التي أعلنت كارثة وطنية.

208- ومن الأمور الأكثر إثارة للقلق أثر الجفاف على الاقتصادات الريفية في أربعة بلدان في حوض بحيرة تشاد، إذ لا تشير التقديرات إلى أن بحيرة تشاد ستجف بالكامل إذا لم يتم تجديد مياهها فحسب، ولكن انكماشها المخيف في العقود الماضية أدى أيضا إلى نشوء اشتباكات عنيفة بين مواطني الدول المحيطة بها للسيطرة على ما تبقى من مواردها. الأمر الذي نجم عنه وضع يائس لا يمكن إلا أن يكون مرتبطا ببزوغ وانتشار بوكو حرام. ومع وصول انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية إلى مستويات حرجة في المناطق المعنية، فإن بعضا من أشد المجتمعات ضعفا وفقرا في العالم هي من بين الأشد تأثرا. وبالتالي يتوجب على المنظمات مثل الصندوق أن تلعب دورا رئيسي في المبادرات المصممة لعكس سوء الطالع هذا الذي يعاني منه ملايين

السكان الريفيين الذين يعتمدون على حوض بحيرة تشاد للحصول على سبل عيشهم، ومثال على ذلك خطة عمل تنمية بحيرة تشاد والصمود في وجه تغير المناخ.

209- وأما الشاغل الثاني فهو يتعلق بتفاقم أزمة اللاجئين العالمية والتي شهدت تهجيرا قسريا غير مسبوق للملايين من البشر، أكثر من نصفهم ممن لم يبلغوا سن الرشد بعد، وأكثر من نصفهم في أفريقيا والشرق الأوسط، بسبب تداعيات النزاعات والاستبداد. وبالنسبة للسكان الريفيين كان التأثير على الوظائف والأمن الغذائي وسبل العيش مخيفا. وفي بلده نيجيريا، أدى تنامي انعدام الأمن الذي تسببت به بوكو حرام والنزاعات حول موارد الأراضي المتقلصة إلى موت الآلاف وإلى ترك العديدين لمزارعهم ومجتمعاتهم وسبل عيشهم، مع بقاء التضور جوعا خطرا يتهدد حتى المناطق التي عادت نوعا ما إلى الحياة الطبيعية نسبيا. وفي غياب نظم فعالة لأمن الدولة، شكّل السكان الريفيون هدفا رخوا لأعمال الإرهاب والعنف، وبالتالي بقوا عرضة للاضطرابات المتكررة والمكثفة.

210- والخطر الآخر الذي يتهدد الاقتصادات الريفية، وبخاصة في البلدان النامية، هو ما يتسبب به تفشي الأمراض الوبائية مثل فيروس الإيبولا وفيروس زيكا والكوليرا، والتي كان لها أثرها البالغ على المجتمعات الفقيرة. وأظهر المتوسط المبلغ عنه لتفشي مرض واحد أو أزمة إنسانية واحدة لكل بلد في أفريقيا الحاجة إلى إجراءات ملحة لتعزيز صمود الاقتصادات الريفية في وجه كل من الكوارث الطبيعية وتلك التي هي من صنع الإنسان، والتي تستدعي جهودا تعاونية ومتسقة للتطرق لانعدام الاتساق السياساتي، وسوء تنفيذ السياسات، وضعف القيادة مما يعيق من تحقيق التحرر من انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والأمراض، والبطالة والفقر.

211- وبالنسبة للإجراءات الرامية إلى التصدي للهشاشة والتحرك نحو الصمود طويل الأمد، لا بد لأصحاب المصلحة أولا من أن يلتزموا التزاما دائما ببناء القدرات الريفية للتأقلم مع تغير المناخ وغيره من التغيرات التي لا يمكن تجنبها، والتي تتطلب إدخال تحسينات على الأساليب والتكنولوجيات والممارسات التقليدية المعتادة، مقارنة بالاستغناء عنها واستبدالها بصورة جذرية على أساس المقاس الواحد الذي يناسب الجميع، وإشراك السكان المحليين في هذا الجهد. وثانيا، لا بد لأصحاب المصلحة من أن يعملوا على تعزيز المؤسسات الضعيفة وقدرات الدولة الضعيفة في الاقتصادات منخفضة الدخل، وبخاصة بهدف جمع البيانات الكافية لاستخدامها في تخطيط الاستدامة المستندة إلى الدلائل، وفي حال فشل هذا الأمر فلن يحرز أي استثمار في الاقتصادات الريفية إلا نتائج ضئيلة. وثالثا، لا بد للاقتصادات الريفية من أن تحظى بالثقافة فيما يتعلق بالتبعات الاقتصادية وأفضل الاستجابات لأحداث الطقس بحيث يزداد الوعي بها وتتبدد الخرافات السائدة حول بعض الظواهر العالمية.

212- رابعا، لا بد من إيلاء اهتمام أكبر لتعليم الشباب، وبخاصة الفتيات، علاوة على توفير مصادر أخرى للترويج للعمالة الذاتية للشباب، كحل مستدام للقضايا الملحة ذات الصلة بالشباب بما في ذلك ارتفاع البطالة، الذي يخلق من بين أمور أخرى إمدادات رخيصة لإلحاق هؤلاء الشباب بالجريمة المنظمة والإرهاب. خامسا، البناء على سبيل المثال على الأثر الإيجابي للهواتف المحمولة، فإنه من الحيوي إلى حد كبير تمكين الإنتاج الزراعي من خلال الوصول إلى أحدث الممارسات الزراعية والمدخلات التي تمت مواءمتها بصورة ملائمة، بما في ذلك البذور المحسنة والأسمدة والآلات التي توفر الجهد والتدريب، وسهولة

الوصول إلى الأسواق مع توسع الفضاءات الاقتصادية من خلال إضافة القيمة. سادسا، لا بد من تصحيح التحدي الرئيسي الذي يواجهه النمو الشمولي بصورة ملحة من خلال جهود الحد من الفقر، مثل شبكات الحماية الاجتماعية التي يمكن أن تكون فعالة أيضا في محاربة محركات تجنيد الشباب للأعمال الإرهابية التي تستهدف الفقراء والجوعى، وتوسيع نطاق البرامج الموجودة أصلا والمستندة إلى مفهوم الغذاء مقابل العمل.

213- سابعا، لا بد من توفير الاستدامة للتركيز على التجارة العادلة من خلال مبادرات تمكين الاقتصادات الريفية على البقاء على قيد الحياة في عالم معولم غير عادل، مثل حالة أفريقيا، عن طريق تعزيز التجارة البينية الأفريقية، وفي نهاية المطاف خلق اقتصادات محلية صحية وفرص للعمل، مع بقاء المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في جوهر اقتصاد الأغذية المنتعش، وإضافة القيمة في الزراعة. ثامنا، تعتبر روح القيادة وصياغة السياسات الاستراتيجية حاسمة للحد من تكاليف الواردات الزراعية، كما أثبته تحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج الأرز في نيجيريا.

214- وبالتالي، فإن تحويل الاقتصادات الريفية من اقتصادات هشة إلى اقتصادات مستدامة تتسم بالصمود مهمة رئيسية تتطلب دعما قويا للمؤسسات المنخرطة في هذه العملية. ومن الحاسم لجميع الدول الأعضاء في منظمات مثل الصندوق أن تفي بالتزاماتها المالية للمنظمات، وأن توفر سياسات وأطرا مدعومة ماليا لمساندة هذه المنظمات على الإيفاء بمهمتها وجداول أعمالها. وبالتالي، فإن تحقيق الأثر المرغوب بضمان استثمارات عادلة للاقتصادات الريفية المستدامة وللتحرك من الهشاشة إلى الصمود يتطلب وجود القيادة والحوكمة والتنمية بصورة متينة على المستوى الوطني، مع لعب الجهود الدولية دورا رافدا مساعدا ومكملا.

215- **منسقة الجلسة** شكرت السيد Obasanjo على حديثه الغني بالمعاني وفتحت المجال للأسئلة والتعليقات.

216- السيد **MAYAKI** (الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا) تساءل كيف يمكن قيادة المبادرات الوطنية والنجاحات ذات الصلة بالزراعة والأغذية على أكمل وجه، وعلى أرض الواقع، كسبيل للترويج لتحقيق الالتزامات المبرمة مثل استئصال الجوع، في سياق ما استذكره من تعليق سابق للسيد Obasanjo والذي يقول بأن الإنسان الجائع هو إنسان غاضب.

217- السيدة **TOGBE-OLORY** (بنن) لاحظت بأن السيد Obasanjo وفّر غذاءً للفكر يتعلق بأساليب التحرك الملح من وضع الهشاشة إلى وضع الصمود، وقالت بأنه لا بد من أخذ منظور التمايز بين الجنسين بعين الحسبان في إعداد استراتيجيات عادلة لتحسين ظروف العيش الريفية.

218- السيد **OBASANJO**، وافق على أن الإنسان الجائع هو بالفعل إنسان غاضب، وقال بأن أكثر ما يخشاه وأكثر ما يأمل به بالنسبة لأفريقيا هو شبابها، وبالاعتماد على أسلوب التعامل مع قضايا الشباب، يمكن للشباب أن يغدو إما أصلا من الأصول الكبيرة أو مجموعة محبطة لا يعرف غضبها أي حدود. في حين أنه بالإمكان احتواء الحركات الدينية أو الإقليمية، كما هو الحال بالنسبة لبوكو حرام في نيجيريا، فإن التحركات التي تشمل شباب بلد ما ستكون قابلة للانفجار ومن المستحيل احتواؤها. ويمكن بالفعل تحقيق هدف أفريقيا المتمثل في التحرر من الجوع بحلول بعام 2025، من خلال إجراءات استراتيجية على جميع الأصعدة، لا بد من الترويج لتنفيذها ورصدها بعملية ترفع من صورة الزراعة، وبالتالي تحدد القادة الفعليين

على أرض الواقع. كذلك لا بد من خلق القادة في جميع مجالات الأغذية، ومثال على ذلك المزارعين النموذجيين، لاجتذاب الشباب إلى الزراعة، والحائزين على الجوائز مثل الجائزة الأفريقية للغذاء.

219- في أفريقيا، يعتبر التحضر المتسارع قضية حرجة أخرى، وبخاصة على ضوء الارتفاع المتوقع في تعداد السكان ليتجاوز ملياري شخص بحلول عام 2050. فإذا لم يكن بإمكان نيجيريا على سبيل المثال، أن تلبي احتياجات سكانها الحاليين، ما هي الحلول التي يمكن أن تجدها عندما يتضاعف تعداد السكان بأقل من 35 عاما؟ لأن تبعات هذا التضخم على التصحاح والنقل والعمالة والإسكان وما شابه ذلك في مدن مثل لاغوس أمر لا يمكن حتى تخيله. ومن الواضح، أن الوقت قد حان للمجتمع الدولي كي يتحرك، ولكن من خلال مد يد العون لا من خلال ما يمكن لهذه البلدان أن تقوم به بأنفسها.

220- وفي ما يتعلق بمنظور التمايز بين الجنسين، أضاف قائلا بأنه لا بد من ضمان وصول النساء إلى جميع التسهيلات دعما لدورهن كمنتجات رئيسيات للأغذية، وبخاصة في أفريقيا، حيث تتخذ منظمات عديدة بالفعل الخطوات الملموسة لمساعدة النساء في الزراعة. وبالتالي ومما لا مفر منه بالنسبة للبلدان الأفريقية أن تفي بالتزامها بموجب إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي لعام 2003 لتخصيص ما لا يقل عن 10 بالمائة من ميزانياتها الوطنية للزراعة.

221- السيدة **MATIPIRA** (زمبابوي) طلبت معلومات عن إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ في البيئات الريفية، قائلة بوجوب تصاعد حملات الوعي المتينة بهدف تحسيس المجتمعات الريفية في أفريقيا بأهمية موارد الغابات، بما في ذلك الأشجار، وتبعات المعدلات المفزعة لإزالة الغابات.

222- السيد **OBASANJO** أكد قائلا بأن الحكومات لا بد أن تستخدم التعليم والوعي لإعلام مجتمعاتها بتغير المناخ، بما في ذلك من خلال الاستشهاد بالأمثلة الملموسة لآثاره، وإجراءات التخفيف منه.

223- **منسقة الجلسة** شكرت السيد OBASANJO على هذا الحديث المستنير، وشكرت المشاركين على أسئلتهم وتعليقاتهم استجابة لما أورده السيد OBASANJO.

224- **السيد HOOGEVEEN (هولندا) ترأس الجلسة.**

225- **رئيس الجلسة** أثنى على السيد OBASANJO لرسالته الواضحة، والمثيرة للإعجاب، مسلطا الضوء على مناشدته على وجه الخصوص لاتخاذ الإجراءات بدون أي تأخير في ثمانية مجالات مخصوصة فورا وللتأكيد على الحاجة للاستثمار في الشباب، وبخاصة الشابات، وفي أصحاب الحيازات الصغيرة، الذين سيستمرون في إطعام العالم.

التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال) (GC 41/L.3 + Add.1)

226- **رئيس الجلسة** لفت الانتباه إلى تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق ولمشروعي القرارين المرفقين به، وهما على التوالي، التجديد الحادي عشر للموارد والاقتراض من الأسواق، وكلها واردة في الوثيقة GC41/L.3. مشيرا إلى أنه مازلنا بحاجة لمبلغ 355 مليون دولار أمريكي للوصول إلى المستوى المستهدف وقدره 1.2 مليار دولار أمريكي، وحث الدول الأعضاء التي لم تعلن تعهداتها بعد أن تنتهز الفرصة الحالية للقيام بذلك.

227- السيد **LINN** (الرئيس الخارجي لهيئة المشاورات) استذكر أنه وبالقرار 195/د-40، أنشأ مجلس المحافظين هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وتألفت الهيئة من 23 دولة عضو من القائمة ألف، و10 من القائمة باء و22 من القائمة جيم، وطلب منها استعراض كفاية موارد الصندوق وتقديم تقرير عن نتائج مداولاتها مع أية توصيات بهذا الشأن إلى الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين.

228- في دورتها الرابعة المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2017، وافقت هيئة المشاورات على تقريرها وأوصت مجلس المحافظين بتبني مشروعي القرارين الخاصين بالتجديد الحادي عشر للموارد والاقتراض من الأسواق كما هما واردان في الملحقين التاسع والعاشر من التقرير. وخلال دورة ديسمبر/كانون الأول، بدأت الدول الأعضاء بإعلان تعهداتها للتجديد الحادي عشر للموارد للفترة 2019–2021. واستكملت عملية إعلان التعهدات خلال الدورة الخامسة للهيئة، المنعقدة بتاريخ 12 فبراير/شباط 2017. وفي الدورة نفسها، وافقت هيئة المشاورات على المستوى المستهدف لمساهمات الدول الأعضاء بحدود 1.2 مليار دولار أمريكي لتمويل برنامج من القروض والمنح مقداره 3.5 مليار دولار أمريكي خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، بزيادة تعادل حوالي 10 بالمائة عن المستوى المتعهد به للتجديد العاشر للموارد. ويرد هذان التحديثان الأخيران المتعلقان بالمستويين المستهدفين في ضميمة بتقرير هيئة المشاورات.

229- ومن خلال هذه الاستثمارات، ومع التمويل المشترك الإضافي، سيهدف الصندوق لدعم برنامج عمل إجمالي قدره 8.4 مليار دولار أمريكي بغية الوصول إلى 120 مليون من السكان الريفيين الفقراء. وتضمن تقرير هيئة المشاورات أيضا إطاراً مفصلاً لإدارة النتائج والتزامات الصندوق في مجالات عديدة لتعزيز فعاليته الإنمائية والقيمة المتحققة مقابل المال المنفق. وأضيف الشباب كمجال مواضيعي جديد هام للمجالات السابقة للتركيز المواضيعي وهي: التمايز بين الجنسين وتغير المناخ والتغذية.

230- كذلك فقد وضع تقرير هيئة المشاورات سيناريو مالي لاستقطاب المساهمات في تجديد الموارد من الدول الأعضاء مع قروض الشركاء الميسرة والقروض السيادية. وإضافة إلى ذلك، فقد عرض التقرير خارطة طريق للاستراتيجية المالية للصندوق بغية تحري إمكانيات الاقتراض من الأسواق في فترة التجديد الثاني عشر للموارد. وسوف يجري استعراض لمنتصف فترة التجديد الحادي عشر بغية توفير فرصة للدول الأعضاء لرصد التقدم المحرز وتوفير المزيد من القيادة.

231- وبصفته رئيسا لهيئة المشاورات، شكر السيد Linn جميع الدول الأعضاء التي قامت بالفعل بإعلان التعهد بمساهماتها في التجديد الحادي عشر للموارد وأشار بأن معظمها قد زادت من مساهماتها مقارنة بمساهماتها في التجديد العاشر للموارد، سواءً بالعملات المحلية أو بالقيمة الدولارية، مما يعكس قوة دعم الدول الأعضاء للصندوق. وكرر مناشدته للدول التي لم تعلن تعهداتها بعد للاستفادة من الفرصة المتاحة حاليا للقيام بذلك أو لإعلان تعهداتها في أقرب وقت ممكن. كذلك فقد شجع الدول الأعضاء أيضا على إعلان أي نية لها بتوفير قروض شركاء ميسرة أو قروض سيادية. وأضاف بأن الإدارة ملتزمة بالاستمرار في جهودها لتعبئة المساهمات في تجديد الموارد والموارد من القروض خلال ما تبقى من عام 2018، لا بل خلال فترة التجديد الحادي عشر بأكملها لضمان الإيفاء بالأهداف المالية الموضوعة.

232- وفي الختام، عبّر عن تقديره للدول الأعضاء في الصندوق على ثقتها باختياره رئيسا خارجيا لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر للموارد، كما عبّر عن شكره أيضا للوفود المشاركة في هيئة المشاورات ولرئيس الصندوق، وإدارته العليا وموظفيه على دعمهم له خلال عملية المشاورات.

233- **رئيس الجلسة** شكر السيد Linn على عمله لضمان وصول التعهدات بالفعل إلى 845 مليون دولار أمريكي. وأثنى على وجه الخصوص على الدول النامية الصغيرة على إعلان تعهداتها.

234- السيدة **BÁRCENA COQUI** (المكسيك) قالت بأن الصندوق يمثل شريكاً هاماً لبلادها في الأمور ذات الصلة بالتنمية الزراعية ومجتمعات السكان الأصليين والنساء الريفيات، وتنفيذ خطة عام 2030 للتنمية المستدامة. كذلك فإن قدرة الصندوق حاسمة للعمل الجاري في المناطق المهمشة، وبالتالي يسرها إعلان تعهد المكسيك، على الرغم من القيود الكبيرة على ميزانياتها، بمبلغ قدره 5 ملايين دولار أمريكي للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق على ثلاث شرائح منفصلة، تسدد الأولى منها عام 2018 أما الشريحتين المتبقيتين فتبقى مرهونة بمصادقة البرلمان والإدارة التالية لبلادها. وطلبت إدراج هذه التفاصيل في حاشية في الجدول الذي يظهر تعهدات مساهمات الدول الأعضاء في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

235- السيد **DUMITRU** (رومانيا) قال بأنه يرغب بالتأكيد على نية بلاده بالتعهد بمبلغ 000 100 دولار أمريكي للتجديد الحادي عشر للموارد، رهنا بموافقة الحكومة.

236- السيد **POULIDES** (قبرص) قال أن قبرص بعد أن قد غدت عضوا جديدا في القائمة ألف، ترغب في شكر بلدان القائمة جيم التي عملت معها في السابق، وتؤكد على أنها ستستمر في العمل بنفس الالتزام ضمن القائمة ألف. وسيكون تعهدها للتجديد الحادي عشر للموارد بنفس المبلغ الذي تعهدت به للتجديد العاشر للموارد.

237- السيد **AFRIYIE AKOTO** (غانا) قال بأن زيادة المستوى المستهدف المتفق عليه للتجديد الحادي عشر للموارد إلى 3.5 مليون دولار أمريكي لبرنامج القروض والمنح إنما هو مؤشر واضح على الحاجة لتعبئة المزيد من الموارد دعما للدول الأعضاء، وبخاصة لبلدان مثل غانا التي تعاني من معوقات مالية. وجدول أعمال بلاده مستمر في التطابق مع جدول أعمال الصندوق، لأن برنامجه للتنمية الريفية المستدامة يركز على أربعة مجالات رئيسية كتلك المحددة أيضا في المواضيع الشاملة للتجديد الحادي عشر للموارد. وسوف تزيد غانا من تعهداتها للتجديد الحادي عشر للموارد بحدود 20 بالمائة، وإضافة إلى ذلك، ناشد المحافظين على المساهمة بسخاء لإظهار التزامهم بتحقيق رؤية الصندوق الجريئة لتنفيذ مهمته في الاستثمار في السكان الريفيين والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

238- السيد **ELJURI ABRAHAM** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) أعلن أن بلاده تعتزم المساهمة في تجديد الموارد، كما كان الأمر عليه في السابق، ولكنه لن يتمكن من القيام بذلك الآن بسبب الصعوبات التي تواجهها البلاد، وبعضها مفروض عليها من الخارج، وهي تناضل للتغلب عليه. وقد خلق عقدان من السياسات التي تتمحور حول البشر في المجتمع الفنزويلي صمودا في وجه الظروف المعاكسة مما من شأنه أن يمكّن البلاد من التصدي للمعوقات التي تواجهها حاليا.

239- السيد **JAMBALDORJ** (منغوليا) قال بأن بلاده تقدر التعاون الجاري مع الصندوق وتتطلع قدما للعمل معه بصورة أكبر في سياق المرحلة التالية من المشروعات الحالية للحد من الفقر وتحسين سبل عيش أسر المربيين الرحل. وأكد على أن حكومته ستسهم بنفس المبلغ الذي أسهمت فيه في التجديد العاشر للموارد.

240- السيد **AGADAZI** (توغو) قال بأنه من الضروري تعبئة موارد إضافية لتوفير مساعدة مهيكلة للشباب والنساء من خلال تدخلات متعددة. وقال بأن حكومته قررت مضاعفة مساهماتها في التجديد الحادي عشر للموارد ثلاث مرات من خلال التعهد بمبلغ 5 ملايين دولار أمريكي.

241- السيد **DHITAL** (نيبال) قال بأن بلاده تقدر أهداف الصندوق ومبادئه، فالصندوق شريك هام في جهودها الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق أهداف التنمية الريفية المستدامة. وستبقى مساهماتها في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بمستوى مساهماتها في التجديد العاشر بما يصل إلى 000 70 دولار أمريكي.

242- السيد **FLORES AGREDA** (إكوادور) قال بأن الشراكة مع الصندوق تكتسب أهمية استراتيجية أساسية لتنمية قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية في بلاده، وأن حكومته تتعهد بمساهمة قدرها 000 150 دولار أمريكي للتجديد الحادي عشر للموارد.

243- السيد **SHAIK** (الهند) قال بأن إيمان بلاده القوي بمهمة الصندوق وعمله ينعكس في التزامها بزيادة تعهداتها من 37 مليون دولار أمريكي إلى 60 مليون دولار أمريكي، منها 20 مليون دولار أمريكي على شكل قرض من قروض الشركاء الميسّرة. ونظرا لعنصر المنحة في هذا القرض، فإن مساهمة بلاده ستكون بحدود 44 مليون دولار أمريكي، مما يعني أن الزيادة في إجمالي الموارد التي تتيحها الهند هو بحدود 60 بالمائة، في حين أن الزيادة في المساهمة تتراوح بحدود 20 بالمائة. وعبّر عن قلقه بوجود فجوة كبيرة في المبلغ الضروري للوصول إلى المستوى المستهدف بحدود حوالي 350 مليون دولار أمريكي. لأن من شأن نقص يعادل ما بين 400–500 مليون دولار أمريكي كل عام في موارد الصندوق أن يؤدي إلى تقليص رأس ماله. ولا بد بالتالي من اتخاذ إجراء استراتيجي وقوي للغاية لضمان أن تصل المساهمات إلى المستوى المستهدف وقدره 1.2 مليار دولار أمريكي وأن يقوم الصندوق بإدارة موارده بأسلوب يسمح له بألا يستخدم رأسماله الموجود. والهند سعيدة لأن تكون جزءا من هذه الجهود، والحاجة، على الخصوص، لتشجيع بلدان القائمة باء على بذل جهود أكبر، والتي قلصت من مساهماتها على مدى السنوات الماضية.

244- السيد **البنا** (مصر) أكد على أن مصر وهي بلد نامٍ، ومستفيد كبير من برنامج الصندوق، كانت على الدوام داعما قويا لمهمة الصندوق وولايته بما يتماشى مع هدفي التنمية المستدامة الأول والثاني. وتدعم مصر الرسالة الرئيسية للتجديد الحادي عشر للموارد، وعلى وجه الخصوص تعميم قضايا التغذية والتمايز بين الجنسين والشباب والمناخ، مما يتسق بصورة كاملة مع الطبيعة الشاملة لخطة عام 2030 بشأن التنمية المستدامة. وأكد مجددا على تعهد مصر بمبلغ 3 ملايين دولار أمريكي للتجديد الحادي عشر للموارد وتطلعها للعمل مع جميع البلدان للوصول إلى عالم متحرر من الجوع لا يتم ترك أحد فيه يتخلف عن الركب.

245- السيد **NHUNGA** (أنغولا) أكد مجددا على دعم بلاده لرئيس الصندوق، وقال بأن الصندوق شريك استراتيجي لبلاده التي استفادت من دعمه القوي على مدى السنوات الماضية. وعلى الرغم من الوضع

الصعب الذي يواجهه الاقتصاد المحلي، إلا أنه أكد مجددا على أنغولا سوف تبقي على نفس مساهماتها في التجديد الحادي عشر للموارد كما كان الوضع عليه في السنوات السابقة، وبالتالي فهي تتعهد بمبلغ 2 مليون دولار أمريكي.

246- السيدة **COULIBALY SORI** (بوركينا فاسو) هنأت رئيس الصندوق على النتائج التي تحققت بالفعل، ورحبت بالشراكة الممتازة بين بوركينا فاسو والصندوق. وعلى وجه الخصوص، أعربت عن تقديرها بالالتزام بزيادة حجم وأثر عمل الصندوق، وبخاصة من خلال التدخلات القاعدية لصالح السكان الريفيين والشباب والنساء. وقالت بأن بوركينا فاسو ستستمر بالتعهد بنفس المبلغ الذي تعهدت به في التجديد العاشر للموارد وهو 000 125 دولار أمريكي.

247- السيد **AMANTE DA ROSA** (الرأس الأخضر) أثنى على عمل الصندوق الشمولي وتركيزه على الشباب، وهم مستقبل البشرية، وعلى الصمود على المدى الطويل. وقال بأن بلده ستستمر بدعمها الكامل لرئيس الصندوق وتعهد بمبلغ 000 20 دولار أمريكي للتجديد الحادي عشر للموارد.

248- السيد **عجيمي** (السودان) قال بأن بلاده الآن تتمتع بأوقات أفضل بعد أن رفع الحظر عليها وبعد إعلان حكومة الوفاق الوطني التي ترغب بإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى وجه الخصوص الأمن الغذائي ووضع حد للفقر في المناطق الريفية. وعبّر عن امتنانه لدعم الصندوق للتنمية الريفية والزراعية في السودان. وتضمنت الإجراءات التي اتخذتها حكومة بلاده لتحسين مخرجات القطاع الزراعي الإصلاحات الرئيسية الرامية إلى تنظيم عمل المنتجين في رابطات، وزيادة الدخل المتأتي من الإنتاج الزراعي وتربية الحيوانات. ويعتبر التعاون بين جميع الشركاء حاسماً للتنمية ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وستشارك بلاده في التجديد الحادي عشر للموارد من خلال تعهد قدره 000 250 دولار أمريكي.

249- السيدة **BOLDORINI** (الأرجنتين) رحبت بجهود الصندوق الرامية إلى استئصال الجوع والفقر الريفي ومواجهة آثار تغير المناخ، وتحسين التغذية والتطرق لمسألة الهجرة في المناطق الريفية، وكلها أمور دار بصددها حوار مثمر خلال مشاورات التجديد الحادي عشر للموارد. وستعلن الأرجنتين عن تعهدها للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق في الأيام المقبلة.

250- السيد **AUTLWETSE** (بوتسوانا) أكد مجددا على نية حكومته دعم الصندوق والإبقاء على تعهدها بحدود 000 155 دولار أمريكي.

251- السيد **OGBEH** (نيجيريا) مستذكرا دعم نيجيريا الطويل الأمد للصندوق، قال بأنه، وبغض النظر عن الانتكاسات الاقتصادية في السنتين الماضيتين، فإن بلاده تتعهد بمبلغ 5 ملايين دولار أمريكي، ولكنها ستقوم بزيادة على هذا المبلغ على مدى العام. وفي نيجيريا، يستجيب الشباب والنساء على وجه الخصوص، بصورة جيدة للدعوة للرجوع إلى أراضيهم، وبالفعل بدأت الزراعة تنتعش. وبدعم من الصندوق، فإن البلاد تعود إلى سابق عهدها.

252- السيد **CHEN** (الصين) قال بأن الصندوق سيستمر في سعيه ليكون أكبر وأقوى. ولتحقيق هذه الغاية، فإنه سيتحرى الاقتراض من الأسواق وعليه أن يستقطب الأموال من القطاع الخاص وغيره من شركاء التنمية

لاستثمارات مشتركة في تنمية القطاع الزراعي والريفي. وقال بأنه يتوجب على الصندوق أيضا الإبقاء على موقعه الشمولي العمومي والاستمرار في التعاون مع جميع الدول الأعضاء فيه. ويتوجب عليه في بعض الحالات أن يولي الأولوية للبلدان منخفضة الدخل عند تخصيص الموارد، مع الاستمرار في تعزيز تعاونه مع البلدان متوسطة الدخل، نظرا للتعداد الكبير للسكان الفقراء الريفيين فيها وللفوائد التي يمكن أن يجنيها الصندوق لجهة الإبقاء على استدامته المالية، وإغناء خبرته وتعزيز فعاليته الإنمائية.

253- ويتوجب على الصندوق الاستمرار في الانخراط في التعددية والترويج لأشكال مختلفة من التعاون، بحيث يكون بمثابة المنصة الفعالة متعددة الأطراف لتقاسم التجارب الزراعية والتكنولوجيات المتقدمة، ومكاسبها بين الدول النامية، وتأصيل التعاون بين بلدان الجنوب في عملياته، بحيث يحسّن المستوى الإجمالي للتنمية الزراعية في البلدان النامية. كذلك لا بد للصندوق من أن يسعى إلى الإصلاح والابتكار، وإلى إدخال مزيد من التحسينات على فعاليته الإنمائية. ويتوجب عليه تنفيذ عملية التميز التشغيلي لإحراز النتائج بصورة كاملة، وتبسيط عمليات أعماله، وتسريع المصادقة على المشروعات، والتعجيل باللامركزية، وتوفير حلول مكيفة للدول الأعضاء فيه تتوافق مع وقائعها الإنمائية وتستجيب لأشد الاحتياجات إلحاحاً.

254- **رئيس الجلسة** أعلم المجلس التنفيذي بأن التقرير المنقح سوف يصدر بعد الدورة، بحيث يشمل التعديلات على التقرير الوارد في ضميمة الوثيقة GC41/L.3 والتعهدات الإضافية المعلنة خلال الاجتماع.

255- وقال بأنه يفهم بأن مجلس المحافظين يرغب في المصادقة على التقرير الوارد في الوثيقة GC41/L.3 + Add.1، كما تم تعديلها.

256- **وتقرر ذلك.**

257- **تم تبني القرار 203/د-41 الخاص بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق والقرار 204/د-41 الخاص بالاقتراض من الأسواق.**

258- **عرض فيديو عن البرازيل: الاستثمار في الاستدامة**

الجلسة التفاعلية الثانية – التعددية: الفرص والتحديات

259- السيد **SKINNER** (القائم بأعمال مكتب سكرتير الصندوق) عرّف على منسق الجلسة، السيد Johannes Linn، وهو الزميل الأقدم غير المقيم في برنامج الاقتصاد العالمي والتنمية في مؤسسة بروكينغ، والباحث المقيم البارز في منتدى الأسواق الناشئة، وكبير مستشاري معهد النتائج من أجل التنمية ورئيس هيئات المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع، والعاشر، والحادي عشر لموارد الصندوق.

260- **منسق الجلسة** قال بأن القلق الذي عبّر عنه في مطبوعة حديثة بشأن التهديد الكبير الذي تفرضه جملة من العوامل المؤسسية والجغرافية والوطنية والسياسية على التعددية والمؤسسات متعددة الأطراف، والذي يعتقد بأنها تسهم إسهاما كبيرا في إحلال السلام والازدهار العالمي، يتسق نوعا ما مع خلصت إليه هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر للموارد التي اختتمت اجتماعاتها للتو، مما يثبت أن روح التعددية مازالت حية إلى حد بعيد.

261- وعرّف بأعضاء فريق النقاش، وهم: السيدة Martha Elena Federica Bárcena Coqui، السفيرة والممثلة الدائمة للمكسيك لدى الصندوق، والسيد Ibrahim Assane Mayaki، كبير الموظفين التنفيذيين لوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ورئيس الوزراء السابق للنيجر، والسيد David Nabarro، مدير المشروعات الاجتماعية ونظم المهارات والاتساقات للتنمية المستدامة، والسيد Alvaro Lario، نائب الرئيس المساعد، كبير المراقبين والموظفين الماليين في دائرة العمليات المالية في الصندوق. وجميع هؤلاء الأعضاء قد تولوا مناصب بحكم قدراتهم المختلفة ذات الصلة بموضوع التعددية، وسوف يجلبون إلى هذا النقاش حكمتهم وخبرتهم بهذا الموضوع.

262- وفتح النقاش من خلال إثارة عدة أسئلة يمكن أن تساعد على تأطير تبادل الآراء، مقترحا التركيز كتعريف للعمل على المبادرات، والمؤسسات المنخرطة في بلدان متعددة، التي تتطرق للقضايا الاقتصادية والاجتماعية و/أو البيئية على نطاق عالمي أو على الأقل إقليمي. وتمثل السؤال الأول فيما لو كانت هناك بالفعل حاجة لإجراءات ومؤسسات متعددة الأطراف للتطرق للقضايا العالمية والإقليمية. أما السؤال الثاني، وهو يتعلق بالصندوق بصورة مباشرة، فكان عن ماهية الإجراءات والمؤسسات متعددة الأطراف التي نحتاج إليها على وجه الخصوص في مجالات الزراعة والتنمية الريفية، والأمن الغذائي والتغذية. وبصورة أكثر خصوصية، هل الهياكل والنهج المتعددة الأطراف الحالية ملائمة على نحو واسع وتعمل بصورة فعالة أم أن هنالك حاجة لتغيير جذري للمجالات التي ذكرها؟ وهل أن الوكالات متعددة الأطراف النشطة في هذه المجالات تتعاون بصورة فعالة مع جملة واسعة من الشركاء المحتملين في القطاعين العام والخاص، والقطاع غير الحكومي، ومع بعضها البعض؟ وهل يلائم الصندوق الغرض المنشود منه كمؤسسة رئيسية متعددة الأطراف في هذه المجالات؟

263- وأما السؤال الرئيسي الأخير فهو فيما لو كانت المؤسسات متعددة الأطراف العاملة في مجالات الزراعة والتنمية الريفية، والأمن الغذائي والتغذية مزودة بالموارد بصورة كافية. أي بعبارة أخرى، فيما لو كانت المبالغ الإجمالية للتمويل كافية للتطرق للتحديات العالمية، وعلى وجه الخصوص أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة؟ وهل يتم استقطاب التمويل بصورة ملائمة؟ وهل هنالك توازن كاف بين الوصول إلى المنح والقروض السيادية، والتمويل المستند إلى الصندوق؟ وهل يتجه الصندوق في الاتجاه الصحيح مع سعيه لتنويع واستقطاب مصادر تمويله؟

264- وبعد إيضاح كيفية استخدام أداة التصويت الإلكتروني التي ستمكن المندوبين من تسجيل موافقتهم أو عدم موافقتهم على مقولة ما، مما يسمح بالحصول على تغذية راجعة فورية لأي ردة فعل من المتحدثين، وجرت تجربة هذا النظام. وقال بأن حوالي 50 بالمائة تقريبا من الذين أجابوا وافقوا على مقولة الاختبار وهي الحاجة للمزيد من الانخراط متعدد الأطراف للتطرق للقضايا العالمية الاجتماعية والبيئية الملحة، في حين شعر 10 بالمائة منهم بأن الانخراط متعدد الأطراف أكثر من اللازم. ووافق أكثر من 50 بالمائة منهم على اختبار المقولة الثانية بأن الصندوق هو جوهرة بين المؤسسات المالية الإنمائية الدولية.

265- وطلب من السيدة Bárcena Coqui الإدلاء بوجهة نظرها، كمكسيكية وكأمريكية لاتينية، حول دور المؤسسات متعددة الأطراف والتحديات والفرص التي تواجهها، وبخاصة في مجال الزراعة والتنمية الريفية.

266- السيدة **BÁRCENA COQUI** (إحدى أعضاء فريق النقاش) أشارت إلى أن العديد من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة وأهدافها ومؤشراتها المتعلقة بها ذات صلة بالوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها، دون أن يقتصر هذا الأمر فقط على هدفي التنمية المستدامة الأول (استئصال الفقر) والثاني (استئصال الجوع). ويتوجب على منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك المقر في نيويورك، أن تدرك بأن الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها يمكن أن تلعب دورا هاما فيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة الخامس (المساواة بين الجنسين)، من خلال العمل مع النساء الريفيات من الشعوب الأصلية وغيرهن، وهدف التنمية المستدامة العاشر (الحد من انعدام المساواة) من خلال تقليص انعدام المساواة الريفية، لا مقارنة بالمناطق الحضرية فقط ولكن أيضا ضمن المناطق الريفية نفسها. وهدف التنمية المستدامة الثالث عشر (إجراءات المناخ) والخامس عشر (العيش من الأرض) اللذان يشملان التنوع البيولوجي مما هو ضروري للتنمية الريفية ونجاح الزراعة. وفي حال عملت الوكالات الثلاث بأسلوب متسق ضمن إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة يمكن إحراز التقدم نحو تحقيق لا هدف التنمية المستدامة الأول والثاني فحسب وإنما أيضا خطة عام 2030 للتنمية المستدامة بأسرها.

267- **منسق الجلسة** تساءل فيما لو كان بإمكان الصندوق أن يسهم في هذه الغاية تحديدا.

268- السيدة **BÁRCENA COQUI** (إحدى أعضاء فريق النقاش) قالت بأنها من بين أولئك الذين يؤمنون بأن الصندوق جوهرة كمؤسسة (لأنها مؤسسة جيدة التركيز)، وأضافت قائلة بعد تدخل برنامج الأغذية العالمي في حالة طارئة دخلت كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق هذا المجال، وأما الدور الرئيسي للصندوق فيمكن أن يتمثل في ضمان استدامة الإجراءات المتبناة خلال الطوارئ، وتعزيز الطريقة التي يتعامل بها الصندوق مع البلدان من القدرات المؤسسية الوطنية. وبالفعل فإن عمل الصندوق مع الحكومات الوطنية لتحقيق خطة عام 2030، على الأجل المتوسط والطويل، هو ما يصف جهوده الرامية إلى الترويج لهذا الانتقال وتسريع التنمية الريفية.

269- **منسق الجلسة** طلب من السيد Mayaki وجهة نظره كأفريقي بشأن أكثر الفرص والتحديات أهمية لضمان إجراء متعدد الأطراف فعال لصالح التنمية الريفية والزراعة في أفريقيا.

270- السيد **MAYAKI** (أحد أعضاء فريق النقاش) قال بأنه ومن منظور الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والاتحاد الأفريقي، أثمر برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، وهو إطار استراتيجي للتحول الزراعي تنفذه 52 بلدا أفريقيا قد أثمر عن خطط وطنية للاستثمار الزراعي، وهو نتاج للتعددية. وعندما اجتمع القادة الأفارقة في قمة الاتحاد الأفريقي في مابوتو عام 2003، قرروا إعطاء الأولوية للزراعة، وساندتهم مؤسستين ضمن منظومة الأمم المتحدة، وهما الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة، وقد حاولت المنظمتان منذ ذلك الحين اجتذاب مؤسسات أخرى كالبنك الدولي، إلى العملية. مما نجم عنه برنامج التنمية الشاملة للزراعة في أفريقيا، الذي كان متوائما مع الأولويات الأفريقية عندئذ في الوقت الذي كانت فيه مؤسسات عديدة لا تعتبر الزراعة شاغلا أساسيا.

271- وحاليا، فإن الفرصة الأساسية للتعددية هي إطار أهداف التنمية المستدامة، الذي يتسم ببعد كوني يسمح للبشر بتجميع الأفكار، والمعارف، والممارسات، والأهداف والمؤشرات. وفي الوقت نفسه، فإن العولمة محط

تساءل، وستكون الطريقة التي سيتم التعامل بها مع العولمة في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة حاسمة وحساسة.

272- وأما التحدي الأساسي الذي يواجهه النظام متعدد الأطراف فهو الإدماج. فالزراعة بحكم طبيعتها متعددة القطاعات، وكان من المرضي للغاية أن نسمع رئيس الصندوق يشير إلى النية الاستراتيجية للصندوق لإدماج تغير المناخ وقضايا أخرى. وفي الوقت نفسه، فإن المؤسسات الوطنية والنظام متعدد الأطراف نفسه لا تتبنى على الدوام نهجا متعدد القطاعات. وفي حال الصندوق، ومن خلال التركيز على التنمية الريفية، فإنه يركز على أولوية قصوى بالنسبة لأفريقيا.

273- **منسق النقاش** سأل السيد Nabarro عما يعتقد أن المؤسسات متعددة الأطراف بحاجة إليه للتطرق لتحديات الأمن الغذائي العالمي.

274- **السيد NABARRO** (أحد أعضاء فريق النقاش) اقترح بوجوب ألا يشعر أي أحد بالارتياح والرضى عن المفهوم القائل بأن الصندوق جوهرة. إذ يتوجب على الصندوق أن يستثمر في النمو وأن يغدو أقوى، وكما يتوجب عليه أن يكون أكثر طموحا بشأن التغلب على تحديات نظم الأغذية في يومنا هذا. وتعد خطة عام 2030 للتنمية المستدامة الخطة الوحيدة الموجودة لمستقبل العالم ولسكانه، وإذ لم تؤخذ على محمل الجد، فإن ذلك يعني أننا نخذل الأجيال المستقبلية. فالنظم الحالية للأغذية واستخدام الأراضي لا تنتج الأغذية المغذية والصحية. وبالفعل فإن داء البدانة يقتل العديد من البشر وسيزداد سوءا يوما بعد يوما. ونظم الأغذية تستنفد أحواض المياه وتقلص التنوع البيولوجي والغطاء الحرجي، وربما وبعد مرور 15 عاما، فقد تغدو المنتج الأساسي لغاز الكربون في الجو، مع تحول كل من الطاقة ووسائل النقل. وأخيرا، فإن نظم الأغذية لا تولد ما يكفي من الازدهار في المناطق الريفية لمنع الشباب من الهجرة بصورة كثيفة إلى المناطق الحضرية.

275- الصندوق هام لأنه مؤسسة مالية، يعمل على المستوى المحلي ويستند إلى العلوم ويتسم بالكفاءة. ولا بد من تمكينه لفعل المزيد. فالتعددية عظيمة لحل مشاكل العالم ولكنها لا تنجح إذا لم تحظى بالتمويل والدعم الكافيين، وإذا لم تتبنى نهجا متكاملا. ومع النظام متعدد الأطراف بأسره، يتوجب على الصندوق فعل المزيد لتشجيع أصحاب المصلحة على اتخاذ إجراءات لتحويل نظم الأغذية. وبالفعل فإن جل العمل متعدد الأطراف يركز على دور الحكومات المحلية والمركزية، ولكن وفي واقع الأمر، لا بد من جهود متضافرة لكل من الحكومات، والأعمال (وجميع المزارعين من أصحاب الأعمال)، والعلوم، والبحوث، والمجتمع المدني، والمجموعات الدينية وغير ذلك. فالنهج متعدد أصحاب المصلحة هو الطريق إلى المستقبل. ووافق مع السيد Mayaki على أن تحويل أنظمة الأغذية هو التحدي الرئيسي للمستقبل.

276- **منسق الجلسة** سأل السيد LARIO عن أفضل السبل لزيادة واستقطاب موارد المؤسسات المالية.

277- السيد **LARIO** (أحد أعضاء فريق النقاش) وافق مع السيد Nabarro على حاجة الصندوق لأن يكون أكثر طموحا وأن يعزز من أثره ويوسع من عملياته. وقد تغير عالم التمويل الإنمائي، المؤلف من المصارف الإنمائية متعددة الأطراف، والمصارف والوكالات الإقليمية، والمؤسسات المالية متعددة الأطراف، بصورة درامية فيما يتعلق بكيفية يتم الحصول على الأموال وتحويلها. ويتوجب على الصندوق، كغيره، أن يتأقلم مع البيئة المتغيرة. فالحكومات ترزح تحت عبء الدين والعجز المالي العام المتنامي، وتمتلك إمكانيات أقل

للمشاركة من خلال المساهمات الأساسية في تمويل الصندوق. وفي الوقت نفسه، هنالك تغير في النهج السياساتية والأولويات وحاجة متنامية لنهج أكثر خاصية من التمويل العام. وقد طلب من الصندوق أن يركز على التمويل المشترك، وسيشكل ذلك اعتبارا هاما للمضي قدما.

278- ويعترف بالصندوق كأحد أفضل المؤسسات لجهة القيمة المتحققة مقابل المال المنفق، ولكن يجب عليه ألا يرضى بمثل هذا الثناء. وكغيره في عالم التمويل الإنمائي على وجه العموم، يُطلب من الصندوق التركيز على مواضيع مثل التمايز بين الجنسين وتغير المناخ والشباب. وفي المستقبل، من المحتمل إلى حد كبير أن تغدو الأنماط المختلفة من المؤسسات المالية أكثر تخصصا في مواضيع محددة، وهي فرضية يعتقد بأن الصندوق في موقع جيد لاقتناصها.

279- كذلك فإن عالم التمويل الإنمائي يشهد سباقا إلى القاع فيما يتعلق بشروط الإقراض. وعلى الرغم من أن العديد من المؤسسات تبلّغ عن الافتقار إلى المشروعات الجيدة للتعامل معها مصرفيا، إلا أنه وفي الصندوق فإن ذلك ليس بالشاغل، لأن الصندوق ينشئ هيكلية للحصول على التمويل المشترك الخاص لمشروعاته القابلة للتعامل المصرفي.

280- لا يكفي أن نوفر قيمة جيدة مقابل المال المنفق، إذ يتوجب على الصندوق أن يستمر في إيلاء الاهتمام لدوله الأعضاء وللمقترضين، بحيث يتمكن من التأكد فيما لو أنهم يحتاجون إلى قدر أكبر من المرونة بخصوص عملات الإقراض، وشروطه، ونمط المنتج أو المشروع. ويتوجب عليه أيضا أن يصغي بصورة وثيقة لكي يوائم جانب الأصول والخصوم في ميزانيته ويوفر للمقترضين ما يحتاجونه. ويتوجب عليه أيضا أن يوسع ما يقوم به كي يخلف أثر أكبر، وأن يستخدم استراتيجيات اقتراض أخرى.

281- **منسق الجلسة** قال بأنه وبعد التعليقات الأولية التي أدلى بها أعضاء فريق المناقشة، فإنه يفتح باب التدخل لجميع المشاركين. وأشار إلى أنه ومن خلال الدرجة المسجلة على أداة التصويت الإلكتروني ثمة اتفاق قوي بين المشاركين على المقولة التي تنص على وجوب تعاون الوكالات متعددة الأطراف المكرسة للأمن الغذائي والتغذية بصورة أكثر فعالية مع بعضها البعض، وأن تصغي إلى جملة واسعة من الشركاء المحتملين في القطاع العام، وعلى وجه الخصوص في القطاع الخاص، والقطاع غير الحكومي.

282- السيد **ZILLER** (ألمانيا) قال بأن هنالك ثلاث أفكار مسبقة حول النظام متعدد الأطراف. والفكرة الأولى هي أنه نظام مكلف. فخطة عام 2030، وضعت أكثر جملة من الأهداف طموحا في تاريخ التعاون الإنمائي، ومما هو واضح أنها ستكلف الأموال. وفي حين أنه يصادق وبشدة على الجهود الرامية إلى الاستفادة من الأسواق الرأسمالية وتعبئة المزيد من الموارد الخاصة، إلا أنه يحذر أيضا من أن التمويل الخاص يحتاج على إثبات أنه عمل يعود بالفائدة على الجميع على الدوام.

283- ثانيا، إن النظام متعدد الأطراف قد أنشئ بحيث لا يتسم بالكفاءة. وصحيح أن الآليات البيروقراطية أدخلت لضمان ألا يحوّل المواطنون العاملون في المنظمات متعددة الأطراف الأموال إلى بلدانهم، إلا أنه من الصحيح أيضا فشل التعاون الكافي بين الوكالات متعددة الأطراف في بعض الأحيان. ولحسن الحظ، فإن عملية إصلاح الأمم المتحدة تأخذ النقطتين بعين الاعتبار في جهودها الرامية إلى جعل منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها أسرع وأكثر كفاءة وتعاونا، ويجب على الصندوق أن يكون جزءا من هذه العملية.

284- وأخيرا، فمن المعتقد به على نطاق واسع أن الجهود الثنائية تحاول الترويج لأهداف وصورة إفرادية، في حين أن العمل متعدد الأطراف يخدم مصالح الوكالة متعددة الأطراف وحدها. وهذا خاطئ. فالسلع العامة العالمية بحاجة لحوكمة عالمية. ومن مصلحة البلد والمصلحة الدولية أن توجد مثل هذه الحوكمة. كذلك فإن جدول الأعمال متعدد الأطراف والمؤسسات متعددة الأطراف تخدم الغايات الوطنية. وفي هذا المضمار، أثنى على جهود الصندوق للحصول على المزيد من التمويل المشترك الثنائي، حيث يمكن للطرفين أن يضمنا بروز صورتيهما. وإذا ما كان يسعى الصندوق للإصلاح لبلوغ هذه الغاية، فسيغدو مثالا رائعا عن كيف يمكن للنظام متعدد الأطراف أن ينجح.

285- السيد **SHAIK** (الهند) قال بأنه، وفي أيام عزها، كانت التعددية، وهي أساس للتعاون بين الحكومات وحل المشاكل العالمية، نشطة على عدة جبهات. إلا أنه وفي العقود الماضية، غدت العولمة قوة أكبر. وبهذا السياق، فقد حان الوقت لأن تركز التعددية على السلع العالمية وحل قضايا التنمية وتلك التي تغطيها أهداف التنمية المستدامة، عوضا عن العديد من مجالات العمل الأخرى.

286- السيدة **GICQUEL** (فرنسا) أشارت إلى أن المشاكل الناشئة في عالم يزداد تعقيدا على الدوام لها أسباب إقليمية وتتطلب حلولا إقليمية أو عالمية. وقالت بأن ميزة خطة عام 2030 أنها حددت الترابط والتشابك بين الأمن والسلام والتنمية. وكما أشار إليه السيد Nabarro، فإن حل المشكلات يتطلب نهجا متعدد أصحاب المصلحة يشمل لا الحكومات فقط وإنما أيضا القطاع الخاص، والمجتمع المدني، وما إلى ذلك. وهو يتطلب أيضا خبرة أكبر مما يمكن لجهة فاعلة واحدة أن توفره. وبالتالي فإن بلدها تشعر وبجد بأن التحديات العالمية الأساسية تتطلب استجابة متعددة الأطراف. وهي ترحب بنهج الصندوق وبتجديد الموارد الطموح الذي اختتم للتو، وتشعر بالفخر لزيادة مساهمة بلادها بحدود 69 بالمائة، بما في ذلك قرض من قروض الشركاء الميسرة. وفيما يتعلق بالكفاءة، فإن عملية التميز التشغيلي لإحراز النتائج في الصندوق هامة على وجه الخصوص. وهنالك حاجة للمزيد من التنسيق بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، بروح إصلاح الأمم المتحدة. وطلبت من أعضاء فريق النقاش الإدلاء بوجهات نظرهم عن الرابط بين التعددية والمستوى المحلي، وكيف يمكن ضمان ملكية القرار المتخذ على جميع المستويات.

287- السيدة **COULIBALY SORI** (بوركينا فاسو) قالت بأن التعددية مفيدة للغاية وعلى وجه الخصوص لأن بمقدورها تعبئة المجتمع الدولي بأسره لمواجهة تحدّ من التحديات العالمية. وعملية بيجن، على سبيل المثال، ضمنت إسماع أصوات النساء وروجت للإجراءات في البلدان التي كانت النساء فيها غير مرئيات في السابق. ومع هذا القول، وكما أشار إليه السيد Obasanjo سابقا، فإنه يتوجب على البلدان أن لا تتوقع من الوكالات متعددة الأطراف أن تقوم بالعمل نيابة عنها. وقد علمتها سنوات الخبرة التي اكتسبتها من العمل في منظومة الأمم المتحدة محدودية اعتماد الحكومات فقط على مؤسسات الإنمائية متعددة الأطراف، وهو اعتبار لا بد للصندوق ولغيره من المؤسسات الشبيهة أن يأخذه بعين الحسبان، إذ لا بد من إدماج الاستراتيجيات التي تطبقها المشروعات المحلية الناجحة في سياسات واستراتيجيات وطنية إذا ما كان لها أن تخلف أثرا على المستوى الوطني. وقد ناقشت هذا الأمر مع خدمات التقييم في الصندوق، ومع أنه يتوجب على الحكومات ضمان أن يأخذ عمل الصندوق المعايير الوطنية بعين الحسبان عند إعداد البرامج والمشاريع المحلية فإن نتائج هذه المشروعات لا بد وأن تغذي أيضا السياسات والاستراتيجيات الوطنية.

288- السيد **MAYAKI** (أحد أعضاء فريق النقاش) قال بأن الاتفاق على الحاجة للتعددية يجب ألا يجعلنا نغفل حقيقة أن التعددية هي أيضا في أزمة، حيث تتحرك البلدان نحو الثنائية بشأن قضايا مثل التجارة وتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وقد حان الوقت للتأقلم والنضال للوصول إلى الحلول. وبالنسبة لأفريقيا، فإن معظم الحلول ليست بالوطنية وإنما هي إقليمية، لأن الاندماج الإقليمي هام للغاية بالنسبة لأفريقيا، التي بنت أسواقا إقليمية لبلدانها الخمسة والخمسين. وستؤدي التعددية من خلال التكامل الإقليمي إلى حلول إقليمية مثلى في مجالات مثل الطاقة والنقل وإعادة إحياء الأراضي. وتحتاج المؤسسات متعددة الأطراف لأن تعي هذا البعد الإقليمي عند التعامل مع أفريقيا. وفيما يتعلق بالعولمة والتعددية، تعد المنابر على شاكلة مجموعة السبع ومجموعة العشرين فضاءات ضرورية للتفاعل، ويجب عليها أن تجد الروابط المتسقة مع منظومة الأمم المتحدة، وهي أمور لم تنجح في تحقيقها على الدوام. ولا بد من أخذ هذا المظهر بعين الحسبان في العملية الحالية لإصلاح الأمم المتحدة إذا كانت الغاية منها تعزيز التعددية.

289- **منسق الجلسة**، بعد أن طلب من المشاركين التصويت من خلال الأداة الإلكترونية، أشار بأن عدد كبير من المشاركين يتفقون، وقلة قليلة للغاية لا تتفق مع مقولة أن التعددية في أزمة، في حين كان حوالي 30 بالمائة من المشاركين غير متأكدين.

290- السيدة **BÁRCENA COQUI** (إحدى أعضاء فريق النقاش) قالت بأنها لا توافق ولا تعارض هذه المقولة. فقد وصفت التعددية على أنها تمر بأزمة لأكثر من مرة خلال عملها الدبلوماسي على مدى ما يقرب من 35 عاما. وقد كانت دائما تحبذ منظور وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، لأنها تعمل في الميدان وتساعد على تقدم البلدان. ولكن ومع ذلك، فإنه لا يمكن توقع المعجزات من المؤسسات التي لا تتسم بالوجود بحد ذاتها، وإنما هي مكونة من دول أعضاء. فإذا فشلت هذه المؤسسات وكانت في أزمة، فإن الدول الأعضاء فيها هي من يقع عليه اللوم. ولجهة إنشاء نظم دولية، فقد تحقق الكثير لا على المستوى العالمي وإنما على المستوى الإقليمي أيضا. من كان يتخيل وجود معاهدة عن تغير المناخ تضع القوانين الواضحة للتعاون بين البلدان؟ وبنفس الروح فإن خطة عام 2030، كما أشار كل من السيد Mayaki والسيد Nabarro فقد وفرت خارطة طريق يمكن اتباعها بسهولة من قبل كل من الدول الأعضاء الإفرادية ووكالات الأمم المتحدة. هنالك حاجة للنظام المتعدد الأطراف أساسا لأن خطة عام 2030 تمثل نقلة نوعية في كيفية التفاوض بشأنها وتنفيذها على المستوى الوطني، والمحلي والإقليمي وبواسطة منظومة الأمم المتحدة برمتها. إذ توفر خطة عام 2030 لنظام متعدد الأطراف برمته فرصة لإعادة اختراع نفسه ولضمان أن يتسم باتساق ملائم. التعددية في مأزق مما لا شك فيه، وبخاصة لأن العديد من الدول تفضل العمل بصورة ثنائية، أو حتى بدون أي روابط بصورة إفرادية، ولكن الآليات لإعادة اختراعها مازالت موجودة.

291- السيد **NABARRO** (أحد أعضاء فريق النقاش) قال بأنه لا يعتقد بأن التعددية في أزمة، وإنما هنالك نقلة في التركيز من المؤسسات الإفرادية إلى تحديات مخصوصة. وسيأتي الوقت الذي سيركز فيه النظام متعدد الأطراف على البشر وعلى الكوكب، ويخفف من تركيزه على جمال مؤسساته. وبالفعل هنالك ضرورة للنظام متعدد الأطراف للتعامل مع القضايا العالمية مثل تغير المناخ أو الأمراض الوبائية، لإيضاح ملامح بعض القضايا المعينة على الرغم من أن النتيجة تكون معارضة خطيرة، عندما يتعلق الأمر بمسائل مثل التفضيلات الجنسية أو المساعدة في ربط المستويات العالمية، والوطنية والمحلية.

292- واقترح تحولا بالابتعاد عن مصطلح "المتعدد" لمصطلح "تحركات أصحاب مصلحة متعددين نحو التغيير". وكلما كانت المشاكل أصعب، كلما صعب حلها، والقضايا التي تمثل شواغل عالمية مثل المياه والصحة والتجارة والأمراض، والحيوانات قد توفر المجال لبزوغ الرابحين والخاسرين. وبالتالي فإن الفشل في التصدي لهذه الوقائع يعني أن الوكلاء متعددي الأطراف لم يقوموا بواجبهم. وبالفعل فإن التعددية ناجحة، وأما الحقيقة التي تقول بأن بعض البلدان تبتعد عن الاتفاقيات فإنها مجرد رد طبيعي على القضايا الصعبة للغاية التي تواجهها. وبالتالي فإن الأمر يعود إلى الوكالات متعددة الأطراف لإرجاع هذه البلدان، وعلى وجه الخصوص، لمناشدة الشباب الذين لا يريدون لحكوماتهم أن يبتعدوا عنهم.

293- السيد **LARIO** (أحد أعضاء فريق النقاش) عاد إلى قضية الاستقطاب، واستذكر أن التمويل هو وسيلة وليس غاية بحد ذاته. ويحاول الصندوق ضمان أحجام أكبر من الموارد بهدف التطرق لاحتياجات البلدان. وعليه أن يغدو مؤسسة مالية دولية أكثر استدامة وكفاءة ومتانة بهدف توفير التمويل للدول الأعضاء بالصيغة والشروط الإقراضية التي يحتاجونها. وهذا بدوره، سيتطلب إطارا أقوى للمخاطر والمالية وتغيرا في العقلية، لا بين صفوف إدارة الصندوق وموظفيه فحسب وإنما أيضا بين أصحاب المصلحة فيه. ويتطلب هذا الأمر بوضوح وجهة نظر تطلعيّة منفتحة تتعدى العمليات الحالية لتوسيع القدرة الاقتراضية، مقارنة بحجم الاقتراض أو نسبته، وتنويع الخيارات المتاحة. ولن تكون التجديدات الأساسية كافية لتلبية الطلبات التي يتلقاها الصندوق. وسيتم توسيع القدرة الاقتراضية من خلال اتفاق في الآراء بين جميع الدول الأعضاء، وبخاصة من خلال إطار للانتقال يتحرى الإقراض والاقتراض في الصندوق، وكيف يمكن تخطيط استدامة كليهما.

294- وأما الاعتبار السياسي الحساس الآخر فهو تخصيص الأموال. إذ يمتلك الصندوق حاليا نظاما لتخصيص الموارد على أساس الأداء، ولكنه يود أن يتحرك إلى مستوى مختلف وأن يكون هنالك اتفاق في التخصيص. وستبذل الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية في السنوات القادمة.

295- **منسق الجلسة**، وبعد سؤال المشاركين عن استخدام أدوات التصويت، أشار إلى أن هنالك بعض الدعم لمقولة وجوب أن يتحرك الصندوق نحو الرفع المالي، استنادا إلى خبرته في الاقتراض السيادي، وذلك من خلال الوصول بحصافة إلى أسواق رأس المال الخاص، ولكن هنالك 10 بالمائة من الذين أجابوا بقوا غير مقتنعين بهذه المقولة.

296- السيد **LARIO** (أحد أعضاء فريق النقاش) أضاف بأن أسواق رأس المال الخاصة يمكن أن تشكل أداة عظيمة. وأنه يؤمن وبشدة بالابتكار وبتوفير التمويل من جملة واسعة من الأدوات، من ضمانات الحافظة إلى أدوات التأمين. كذلك بإمكان الصندوق أيضا أن يعمل مع المصارف الإنمائية متعددة الأطراف الأخرى.

297- السيد **OGBEH** (نيجيريا) قال بأن التعددية تمتلك بعض الفضائل، ولكن الهيئات متعددة الأطراف لا تنظر بعمق كافٍ للأسباب الحقيقية للفقر الريفي في أفريقيا. ومنذ عام 1986، عندما بدأ إدخال برامج الإصلاح الهيكلي في القارة، ارتفعت أسعار الفائدة بما يتجاوز وسطيه 25 بالمائة، وتوقف النمو تماما، مما أدى إلى زيادة الفقر الذي أدى بدوره إلى بزوغ الأزمات مثل أزمة بوكو حرام. ولأن المصارف التجارية قد ألغت التشجيعات الخاصة بأسعار الفائدة فيها، غدا صغار المزارعين، حتى مع كل الدعم الذي يقدمه لهم

الصندوق، غير قادرين على تحمل تكلفة تأجير جرار أو شراء البذور المحسنة. ونتيجة لذلك، تراجع المنتوج وغدت أفريقيا معتمدة بشكل يائس على البلدان الأجنبية لواردات الأغذية. وتقتل النساء أنفسهن عملا في المزارع، في حين يترك الشباب قطاع الزراعة لأنهم لا يريدون أن ينتهي بهم الأمر كذويهم، ويهربون إلى المدن عوضا عن ذلك. وبعض المزارعين يحتاج إلى مبلغ ضئيل لا يتجاوز 000 1 دولار أمريكي لتشغيل مزرعة وتحقيق ربح، أو ما يكفي من الغذاء لإطعام أسره. في أي مرحلة يمكن للتعددية أن تدعم المزارعين على هذا المستوى الصغري؟

298- وفي نيجيريا، توجب على المصرف المركزي أن يتدخل لدعم الزراعة. وتوجب على الوكالات متعددة الأطراف أن تنظر في خصوصيات البلدان الإفرادية وأن تسأل عن كيفية مقاربتها بشكل أوثق لأكثر قطاعات المجتمع ضعفا، الذين يودون المشاركة ولكنهم يمنعون عن ذلك لأنهم لا يمتلكون فرصة الوصول إلى الائتمان. وإلا فإن الفقر سيستمر وينتشر وسيستمر الشباب في الشعور باليأس بحيث يجتازون الصحراء الكبرى ويتجهون نحو أوروبا. ويتوجب إيلاء هذا الأمر اعتبار جدي، وتصميم النظم بحيث توفر لهم الائتمان. كذلك لا بد أن نتذكر بأن النساء وفي جميع أنحاء العالم لديهن سجل جيد في تسديد قروضهن.

299- السيدة **NASSKAU** (المملكة المتحدة) وافقت قائلة على أنه، وفي حين يحتاج العالم بصورة مطلقة للنظام متعدد الأطراف، يحتاج النظام متعدد الأطراف للإصلاح. وقد أدرك الأمين العام للأمم المتحدة هذا الأمر واقترح إدخال إصلاحات على المنظومة تدعمها المملكة المتحدة بشدة. كذلك فإن المملكة المتحدة تدعم وبصورة قوية برنامج التنمية الشاملة للزراعة في أفريقيا، والذي يتميز بمفهوم استعراض النظراء حيث تستخدم الدول الأعضاء نظاما متعدد الأطراف لاستعراض تقدم بعضها البعض، وتشجع الآخرين على إحراز المزيد من التقدم. وستستفيد الكيانات متعددة الأطراف مثل الصندوق من إجراء المزيد من استعراضات الأقران.

300- السيد **FLORES AGREDA** (إكوادور) قال بأنه يرحب بفرصة اكتساب فهم أعمق للتعددية ومؤسساتها وكيف تمر بعملية تحوّل مستمرة. وتثير خطة عام 2030 قضية انعدام المساواة في الدخول، ولكنه وبعد عقود من دراسة الفقر، حان الوقت لدراسة الثروة وآليات توريدها. وإن كان للصندوق أن يغدو منخرطا في السوق، يتوجب عليه فهم الآليات المالية والأدوات فيه، لأنها ساعدت على تعزيز انعدام المساواة الحالية. ومن الهام بمكان الإبقاء في أذهاننا بأنه لا يمكن إفادة الجميع من ثروات مجمعة مولدة بموجب نظام متعدد الأطراف.

301- وأما القضيتان الأساسيتان اللتان تواجههما التعددية فهي الإعانات وتمركز المعرفة. فالبلدان الصناعية لا تمتلك الإرادة السياسية لإلغاء الإعانات التي تشكل جزءا من استراتيجيتها للأمن الغذائي، وأما تمركز المعرفة فهو أحد آلياتها التي أدت إلى تمركز الثروة. وإذا ما قبلت التعددية بهاتين الفرضيتين عندها ستخرج بحلول مختلفة وتتمكن ربما من أن تكون مستدامة عندما يتعلق الأمر بالمشاركة والسلم العالمي.

302- **منسق الجلسة** أشار إلى أن هذه الملاحظة تشبه الملاحظات السابقة عن الرابحين والخاسرين من التغييرات التي تسببت بها العولمة والحاجة لتفادي الخسائر بحيث يمكن جلب الخاسرين إلى الطاولة من جديد وعدم جعلهم يقومون بردود فعل من خلال إثارة التحديات من الخارج.

303- **السيد KOUBACK** (فانواتو) قال بأنه، ونظرا لأهمية القضايا التي هي قيد النقاش، لا بد من تنسيق ملائم بين الوكالات المعنية نظرا للتداخلات الكبيرة بينها. وهنالك قضية أخرى هامة هي كيفية التطرق لهدر الأغذية في سياق محاربة الفقر وسوء التغذية والجوع. وأخيرا، وفيما يتعلق بالتغذية، فقد تطلع قدما لتنفيذ برنامج العمل العالمي الذي ترعاه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن الأمن الغذائي والتغذوي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي يمكن للصندوق والمنظمة أن يتعاونا بشأنه.

304- **منسق الجلسة** سأل أعضاء فريق النقاش عن النقاط الأساسية التي يمكن أخذها من هذه المناقشة.

305- السيد **LARIO** (أحد أعضاء فريق النقاش) أشار إلى الاحتياجات والطلبات المتنامية التي عبّر عنها المشاركون، وقال بأن فرق الإدارة والمالية في الصندوق سوف تعمل على توسيع حجم الأنشطة والموارد الضرورية.

306- السيد **NABARRO** (أحد أعضاء فريق النقاش) مشيرا إلى الإشارات المتعددة للفقر وانعدام المساواة، أردف قائلا بأنه لا بد للوكالات متعددة الأطراف من أن تستمر في التركيز على هذين الشاغلين. ويتوجب على المشاركين، بمن فيهم هو نفسه، التركيز على النهج العابرة للقطاعات في العمل والأنظمة. إذ يتوجب عليهم التركيز بصورة أكبر على الحاجة لتنسيق أفضل ولإجراء استعراضات أقران ضمن منظومة الأمم المتحدة. وقد قال بأنه أحس بحماسهم الحقيقي تجاه جدول أعمال الصندوق فيما يتعلق بالسبل الابتكارية لتعبئة الأموال وتبني نهج عريض يضم كل من فاقد وهدر الأغذية، والكفاءة والتغذية والمناخ. وقال بأن هذه المناقشات قد ألهمته وهو يأمل بأن يستمر المحافظون في الصندوق بدعم النظام متعدد الأطراف برمته مع خضوعه لعملية إصلاح الأمم المتحدة، وأن النتيجة النهائية هي أمر يعود في نهاية المطاف للدول الأعضاء نفسها.

307- السيدة **BÁRCENA COQUI** (إحدى أعضاء فريق النقاش) مشيرة إلى الإشارات إلى خطة عام 2030 كخارطة طريقة تتبع، اقترحت الحاجة لمفهوم جديد شامل للتعاون الإنمائي الدولي، مفهوم يسهم فيه كل بلد وكل مجتمع مدني، والقطاع الخاص والعلماء. وقد حان الوقت للتوقف عن التفكير بمفهوم المانحين والمتلقين، الذين يتوجب عليهم أن يتعلموا كل شيء من بعضهم البعض والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب أو التعاون بين بلدان الجنوب. وفي زيارة للصندوق لبنغلاديش، تفاجأت بما يمكن فعله من خلال الائتمان الصغري للزراعة في المناطق الريفية. وهي على ثقة بأن الصندوق سوف يتبنى هذه العقلية الجديدة في المستقبل القريب، وأنه سيتطرق لهذه المشاكل ضمن سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة.

308- **منسق الجلسة** أشار إلى ثلاث نقاط. أولها، أنه ومع أن المشاركون قد عبّروا عن دعمهم الكبير للتعددية والمؤسسات متعددة الأطراف، إلا أنه أكدوا في الوقت ذاته على الحاجة للتأقلم، كما هو ملائم على ضوء ما تحدده أهداف التنمية المستدامة بصورة عريضة لقطاع الأغذية. ثانيا، أن المشاركون قد عبّروا أيضا عن دعمهم لعقلية جديدة تتعدى مفهوم الجهة المتلقية والجهة المانحة وتنطوي على الإصغاء للجميع بصورة أكثر حذرا بكثير. وهنالك حاجة لنهج متعدد أصحاب المصلحة، نهج ينطوي على روابط أفضل بين العواصم والمكاتب الرئيسية للوكالات متعددة الأطراف من جهة، والسكان المحليين من جهة أخرى. وقال أنه ومن خبرته الخاصة فإن هذا شيء يقوم به الصندوق بصورة جيدة على وجه الخصوص، على الرغم من أنه مازال بمقدوره تقديم أداء أفضل.

309- وأخيرا، وفيما يتعلق بالموارد، يتوجب على المؤسسات متعددة الأطراف أن تستقطب مبالغ ضخمة من الأموال التي يمكن للدول الأعضاء أن تستثمرها فيها دون أن تستخدمها بصورة كفؤة على الدوام. وفي نهاية المطاف فإن الأمر يعود على أية حال للدول الأعضاء، فبدون دعمها ستنهار المؤسسات متعددة الأطراف في نهاية المطاف، وتترك الأجيال القادمة بدون أي من المؤسسات الضرورية للتعامل مع المشاكل العالمية. وبالتالي، فإن الأمر يعود إلى أولئك المقتنعين بأن النهج متعدد الأطراف هو رافد ضروري للعمل المحلي والوطني أن يرفعوا أصواتهم ويعملوا معا عبر المؤسسات والحكومات، لجعل هذه الرسالة واضحة.

310- **اختتمت الجلسة في الساعة 1.35 ظهرا.**

(4) المحضر الموجز للجلسة الرابعة للدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين التي عقدت يوم الأربعاء الموافق 14 فبراير/شباط 2018 الساعة 3.05 بعد الظهر.

رئيس الجلسة: Hans Hoogeveen (هولندا)

المحتويات

	الفقرات
الجلسة التفاعلية الثالثة – الاستثمار في الشباب الريفيين	377–312
مسائل أخرى (البند 14 على جدول الأعمال)	378
البيان الختامي لرئيس الصندوق	379
اختتام الدورة	381–380

311- **دعي الاجتماع للانعقاد الساعة 3.05 بعد الظهر.**

الجلسة التفاعلية الثالثة – الاستثمار في الشباب الريفيين

312- السيد **SKINNER** (القائم بأعمال مكتب سكرتير الصندوق) قدّم منسق الجلسة، السيد Paul Winters، نائب الرئيس المساعد المؤقت لدائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة في الصندوق.

313- **منسق الجلسة**، ذكّر بالتزام التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بتعميم قضايا الشباب في حافظة الصندوق، وعرّف بأعضاء فريق النقاش الذين سيشاركون في المناقشة التفاعلية التي ستركز على التحديات المتعددة التي يواجهها الشباب الريفيين، وهم: السيد Dominik Ziller، المدير العام لسياسة التنمية الدولية في الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية لجمهورية ألمانيا الاتحادية؛ السيدة Rita Kimani، كبيرة الموظفين التنفيذيين لـ FarmDrive في كينيا؛ والسيدة Yu Mon Mai Thin، التجمع العالمي لشباب الشعوب الأصلية، منظمة Chin لحقوق الإنسان في ميانمار والميثاق الآسيوي للشعوب الأصلية؛ والسيد Sebastián Pedraza، عضو الشبكة الوطنية للشباب الريفي في جمهورية كولومبيا؛ والسيد Victor Roşca، مدير وحدة التنفيذ المتكامل لبرامج الصندوق في جمهورية مولدوفا. ولتهيئة الأجواء للنقاش، سأل أعضاء فريق النقاش لماذا يعتبر الاستثمار في الشباب الريفيين هاما.

314- السيدة **KIMANI** (إحدى أعضاء فريق النقاش) قالت بأن الاستثمار في الشباب سيؤدي إلى جني عوائد هائلة كما سيخلف أثرا إيجابيا يتخلل قضايا عديدة، من بينها، الأمن الغذائي وبطالة الشباب الحضريين. وقالت بأنها تتحدث من خبرتها المستمدة من أفريقيا. ففي البلدان التي تتسم بأعداد متنامية من الشرائح السكانية الشابة العاطلة عن العمل إلى حد كبير والتي تهاجر إلى المناطق الحضرية، يؤدي الإخفاق في الاستثمار في الشباب إلى زيادة الهشاشة. ويتمتع الشباب بالطاقة والقدرة على الابتكار، وبإمكانهم على أن يساعدوا على حل بعض التحديات الرئيسية التي يواجهها العالم، ونتيجة لذلك فما من خيار إلا الاستثمار في الشباب والشباب الريفيين على وجه الخصوص.

315- السيد **PEDRAZA** (أحد أعضاء فريق النقاش) قال بأنه من الهام الاستثمار في الشباب الريفيين، لأن الشباب هم ممثلو المستقبل الذين سيردمون الفجوة بين الأجيال من خلال البناء على معارف وخبرات من هم أكبر منهم سنا. كذلك بإمكانهم أيضا أن يوفروا مدخلهم الخاص بغية تعزيز الإنتاج وتحول الأرياف.

316- السيدة **MAI THIN** (إحدى أعضاء فريق النقاش) قالت بأن السبب الآخر للاستثمار في الشباب الريفيين ينبثق من حقيقة أنهم يمثلون حوالي ثلاثة أرباع شباب العالم، ومن هنا فهم أداة حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، وانطلاقا من خبرتها الشخصية، قالت بأن الشباب من مجتمعات السكان الأصليين مؤهلون لجلب معارفهم التقليدية للاستفادة منها في العمل على حل المشاكل التي تواجهها المجتمعات.

317- السيد **ZILLER** (أحد أعضاء فريق النقاش) قال إنه وبدون الاستثمار في مستقبل الشباب، فإننا نخاطر بأن تخسر الاقتصادات الوطنية والعمالة في العالم هذه الفئة السكانية، وبخاصة أولئك الذين ينتمون إلى المناطق الريفية. وإذا غدا الشباب من الفئات المقصية اجتماعيا، فإنهم سيصبحون أكثر عرضة للانحراف إلى الجريمة وتعاطي المخدرات وما شابه ذلك. ومن شأن الإجراءات الرامية إلى التطرق لبطالة الشباب،

وخاصة في المناطق الريفية، أن تساعد على التطرق للفقر والجوع، وهما السببان الأساسيان للتخلف. وبالتالي يتوجب على الصندوق السعي الحثيث المستمر لتحسين إدماج الشباب في التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

318- السيد **ROŞCA** (أحد أعضاء فريق النقاش) قال بأن الشباب واعدين جدا للمستقبل، وهم المجموعة الأكثر نشاطا وديناميةً وحماسا، وبالتالي يتوجب على الاستثمارات أن تتوجه نحو زيادة مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية. كذلك فإن دعم مبادرات الشباب عنصر هام لمنع الوضع الهدام الذي يتحول فيه الشباب إلى مجرد متلقين سلبيين للمعونة لا أكثر. ويتوقع للبلدان التي تخفق في الاستثمار في الشباب أن تكون أكثر عرضة لخسارة أكثر أفرادها نشاطا، مع ما يتبع ذلك من تبعات اقتصادية وديموغرافية غير محبذة.

319- **منسق الجلسة** مشيرا إلى الإجماع الكامل على الحاجة للاستثمار في الشباب، سأل أعضاء فريق النقاش ما الذي نحتاج إليه لنخلق الفرص للشباب الريفيين وما الذي يثبت أن الزراعة هي سبيل المضي قدما.

320- السيدة **KIMANI** (إحدى أعضاء فريق النقاش) قالت بأن سبل العيش الريفية تعتمد على الزراعة، فهي بالتالي محورية لأي نقاش عن الاستثمار في الشباب الريفيين. ويتوجب علينا النظر إلى الزراعة كفرصة عمل تجارية للشباب الذين يمتلكون الشغف لبناء مستقبل لأنفسهم كأصحاب مبادرات فردية. وأما السؤال فهو كيف يمكن أن نغير المواقف ونبث في الشباب الثقة بقدرتهم على تحقيق طموحاتهم.

321- **منسق الجلسة** سأل السيدة Kimani عن أمثلة عن كيف يمكن لنا أن نجعل العمل المبني على الزراعة جذاباً في المناطق الريفية.

322- السيدة **KIMANI** (إحدى أعضاء فريق النقاش) أجابت قائلة بأن سلاسل القيمة الطويلة في الزراعة توفر الفرص للشباب للانخراط في أنشطة غير تلك المتعلقة بالإنتاج في المزرعة نفسها، مثل خدمات الإرشاد، والتسويق والتجهيز. ولا بد من إعطاء الشباب فرصة الوصول إلى التمويل وغيره من الموارد لتمكينهم من تأسيس الأعمال، والاستعانة بالتكنولوجيات الجديدة عوضا عن الأدوات والمعدات اليدوية، ومن شأن كل ذلك أن يوفر لهم آفاق كسب سبل عيش محترمة من الزراعة.

323- **منسق الجلسة** سأل السيد Pedraza ما هي التحديات التي يتوجب على الشباب التغلب عليها، وبخاصة في البلدان الخارجة من النزاعات.

324- السيد **PEDRAZA** (أحد أعضاء فريق النقاش) قال بأن النزاع الذي امتد على مدى خمسين عاما في بلده كولومبيا، اندلع بصورة طاغية في المناطق الريفية حيث مازال العديد من الشباب الريفيين يعانون نفسيا من الأحداث التي كانوا شاهدين عليها. ويتم الآن التطرق للافتقار إلى البنى التحتية وفرص التعليم والعمالة في هذه المناطق من خلال الاستثمارات، بما في ذلك تلك الهادفة إلى اجتذاب الشباب ليعودوا من المناطق الحضرية إلى الزراعة. وقال بأن شبكته الوطنية للشباب الريفيين قد أنشئت لتوفر مثل هذه الفرص، ومن بينها التدريب الذي يعزز من جذب الشباب إلى الأرض، ويشجعهم على البقاء في الزراعة. وأما التحدي الأساسي فيتمثل في خلق القدرات على الأرض لتمكين الشباب من توليد وتطوير تعزيز القيادة الضرورية لإقامة الشبكات مع المنظمات الأخرى.

325- **منسق الجلسة** طلب من السيدة Mai Thin أن تجيبه على العوامل التي يجب أخذها بعين الحسبان لتوفير الفرص لمجموعات السكان الأصليين.

326- السيدة **MAI THIN** (إحدى أعضاء فريق النقاش) أشارت إلى أن مجموعات السكان الأصليين تتأثر بصورة غير متناسبة بالفقر، وأن أول مثل هذه العوامل هو الاعتراف القانوني بحقوق مجموعات السكان الأصليين الجماعية في ملكية أراضيهم، وإدارة مواردهم الطبيعية. وأما العامل الثاني فهو الموافقة الحرة والكاملة والمسبقة والمستنيرة لمجموعات السكان الأصليين لتصميم وتنفيذ المشروعات والبرامج التي تخص تنميتهم بالذات. ويتوجب على السياسات الحكومية على وجه العموم أن تحاول استيعاب كل من الشباب والسكان الأصليين.

327- **منسق الحوار** سأل السيد Ziller فيما لو كانت الإجابات على الأسئلة المطروحة تعكس مخرجات المناقشات التي أجرتها مجموعة العشرين عندما كانت تحت رئاسة ألمانيا ومبادراتها الخاصة بعمالة الشباب.

328- السيد **ZILLER** (أحد أعضاء فريق النقاش) قال بأنه سعيد لإبلاغ الحضور بأن الإجابات تؤكد ملاءمة خطة مارشال، لا من أجل أفريقيا، التي بادرت بها وزارته حتى قبل شغل ألمانيا لرئاسة مجموعة العشرين. وأضاف قائلا بأن الخطة يمكن أن تكرر بصورة كاملة في قارات أخرى لدعم تنفيذ حلول هذه القارات المختارة للمشاكل الملحة التي تواجهها، باستخدام نهج شمولي. وأما بالنسبة لمبادرة مجموعة العشرين، فالمقصود بها هو جعل الكرة تبدأ بالدوران وذلك من خلال توفير التدريب والتعليم المهني وخلق أعمال إضافية للملايين العديدة من الشباب الريفيين. ويمكن لمثل هذا التعليم والتدريب في واقع الأمر أن يشكل سبيلا حيويا لتحرير الشباب على المستوى القاعدي من فخ الفقر الذي تفرضه زراعة الكفاف، بما يتماشى مع طموحاتهم الخاصة، ومع مساوئ العمل في القطاع الصناعي. ولا بد من إقناع الصناعة والمستهلكين بالتصرف بمسؤولية أكبر، كذلك لا بد من دعم جهود المجتمع المدني لبناء مستقبل الشباب الريفيين.

329- **منسق الحوار** طلب من السيد Roşca إعطاء منظور وطني فيما لو كان يتم التصدي لمثل هذه الشواغل من خلال التمويل والتدريب واستقطاب التأييد.

330- السيد **Roşca** (أحد أعضاء فريق النقاش) أجاب بالإيجاب، قائلا بأنه يتوجب على جميع البلدان أن تمتلك القواعد الناظمة وأن تروج لتنمية منظمات الشباب فيها. وبالنسبة لبلده مولدوفا، وضعت الحكومة برنامجا وطنيا للنهوض بالشباب، ووفر مشروعان للصندوق يتلقيان تمويلا من الدانمارك بداية التمويل للمئات من أصحاب المبادرات الفردية من الشباب، نصفهم تقريباً من النساء. ولا بد من أن تمثل هذه الأعمال الصغرى الهدف الأساسي لمساعدة الشباب. ومن المشجع أن نرى وكالات الدولة في مولدوفا تستمر في تمويل ودعم هؤلاء الشباب من أصحاب المبادرات الخاصة ما أن تستكمل هذه المشروعات، بما في ذلك من خلال التدريب الذي يوفره القادة في الصناعة والزراعة. وفي بلاده تقوم منظمات عديدة للشباب بممارسة الضغط بصورة نشطة خدمة لمصالح الشباب.

331- **منسق الجلسة** دعا الحضور لطرح الأسئلة.

332- السيدة **MORTENSEN** (الدانمارك)، قالت بأن الأولية تعطى للشباب في بلدها، وأجابت ربما يرغب الباقون في المستقبل باتباع نموذج الدانمارك بإشراك سفراء الشباب في صناعة القرار وإعداد البرامج ذات الصلة بالشباب.

333- السيدة **GICQUEL** (فرنسا)، مثنية على مثال مولدوفا، تساءلت عن أفضل السبل لإشراك الشباب في صناعة القرار وذلك لصالح الاستجابة لاحتياجاتهم ذات الأولوية وكيف يمكن زيادة جاذبية الحرف في الزراعة للشباب، وهو موضوع مازال يحظى ببروز طاغٍ في بلادها. وقالت بأنه من الهام أيضا النظر في نوع النموذج الزراعي الذي يتم الترويج له لضمان أساليب إنتاج أكثر استدامة، وإدماج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والأسرية في الزراعة وغيرها من الأبعاد، مع دعم كل ذلك بالسياسات الزراعية الملائمة.

334- السيد **PEDRAZA** (أحد أعضاء فريق النقاش) قال بأنه وبالنسبة لمسألة إشراك الشباب في صناعة القرار، وفي منظمته، يشارك الشباب في تشكيل السياسات العامة في المناطق الريفية. إلا أن التحدي الكبير هو مثلا في إقناع الشباب بأن السياسة ليست بالضرورة مرتبطة بالفساد. كذلك فإن الشباب أيضا ينخرطون في بناء القدرات الريفية، مما ينجم عنه تداول أفضل للمعلومات، وجعل الزراعة أكثر جذبا لنظرائهم من الشباب. أما الثقة المؤسسية للشباب فهي هدف حرج آخر يعمل الشباب في كولومبيا على تحقيقه، وبصورة ملحوظة من خلال التعاون مع الصندوق في الميدان.

335- **منسق الجلسة** سأل السيدة Mai Thin عن أفضل السبل لإقناع الشباب بالبقاء في المناطق الريفية.

336- السيدة **MAI THIN** (إحدى أعضاء فريق النقاش) قالت بأنه من الهام على وجه الخصوص للشباب البقاء في المناطق الريفية بهدف التغلب على التحديات المرتبطة بالتحضر السريع. ولتحقيق هذه الغاية، لا بد من اتخاذ الخطوات اللازمة لتقليص الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية وتنمية الزراعة لجعلها توفر الفرص للشباب والحوافز لهم بالبقاء، وخاصة لأن العديد من أفراد أسرهم يشجعونهم على اتباع خيارات أخرى، وهذا ينطبق على خبرتها الخاصة. ولا بد أن تشكل برامج الشباب وصناديق الشباب الخاصة جزءا من مساعدة الشباب على البقاء في الزراعة بشروطهم الخاصة. كذلك فإنه من الهام بمكان أيضا القبول والاعتراف بأن المعارف التقليدية توفر الحلول المناسبة للعديد من المشاكل التي تتم مواجهتها، وبخاصة بالنسبة للشباب من السكان الأصليين المنخرطين في اكتساب مثل هذه المعارف من الأجيال الأكبر سنا.

337- **منسق الجلسة**، معقبا على تعليق فرنسا على إعداد نموذج زراعي شامل يضمن الاستدامة، طلب من السيدة Kimani أن تتحدث عن الخطوات التي يتوجب اتباعها لضمان استدامة الزراعة، وفي الوقت نفسه الإبقاء على أساسها الثابت.

338- السيدة **KIMANI** (إحدى أعضاء فريق النقاش) قالت بأن المسألة هي تحويل الزراعة من سبيل لعيش الكفاف إلى مشروع تجاري مربح، مع إبقاء موضوع الاستدامة البيئية في الأذهان على الدوام، وإبراز صورة الشباب أصحاب الأعمال الملهمة والناجحة في الزراعة والأعمال الزراعية وذلك بهدف تغيير الصورة النمطية في المستقبل.

339- السيد **KOUBACK** (فانواتو) قال بأنه لا بد من إشراك الشباب في مناقشات صناعة السياسات، وأكد على الدور الهام للتدريب والتعليم المهني متسائلا فيما لو كان يتوجب على الخبراء الدوليين التفاعل مع الشباب في المجتمعات المحلية خلال زياراتهم القطرية. وتساءل أيضا عن التحديات التي يواجهها الشباب الذين يسعون للحصول على المساعدة المالية.

340- السيد **ZILLER** (أحد أعضاء فريق النقاش) قال بأنه ومن خلال آلية المساءلة الخاصة بها، ترصد مجموعة العشرين بصورة منتظمة تنفيذ مبادراتها، ولكن لا بد من إيجاد مخططات للعمل على المستوى القاعدي لكي يستخدمها أي بلد آخر في أوضاع مشابهة. ومن الدروس المستفادة على مدى السنوات العديدة من التعاون الإنمائي أنه لا يمكن حل المشاكل إلا من خلال الإصغاء والعمل على ما يريده جمهور العامة بشأن احتياجاته الفعلية. ولا يوجد حل بمقياس واحد يناسب الجميع، إلا أنه لا بد من وضع هذه المخططات بصورة دقيقة للغاية لضمان إمكانية مواءمتها للحلول والسياقات المختلفة إذا ما كان لها أن تحقق هدفها. وأضاف قائلا بأن وكالة التعاون الألمانية غدت أكثر كفاءة لأن منظمات المعونة الثلاث التابعة لها قد أدمجت في منظمة واحدة والجهود جارية لتحقيق المزيد من التحسن في نظامها الداخلي.

341- **منسق الجلسة** سأل السيد Roşca فيما لو كانت وحدته تشرك الشباب بصورة منتظمة في تصميم وتنفيذ برامجها، وإن كان الجواب بالإيجاب فما هو أفضل نهج للقيام بذلك.

342- السيد **ROŞCA** (أحد أعضاء النقاش) قال بأن نجاح أي برنامج يتناسب طردا مع إشراك المستفيدين في عملية صناعة القرار وغيرها من العمليات منذ البداية وحتى النهاية. ففي بداية الأمر من الضروري تحديد احتياجات المستفيدين والخيارات المتاحة للتدخل لتلبية هذه الاحتياجات. وفي مرحلة التصميم، كان أعضاء فريقه يقومون باتصالات وجها لوجه مع أصحاب المبادرات الفردية من الشباب بهدف جمع المعلومات عن مواضيع على شاكلة الضمانات المتاحة والمعوقات التي يواجهونها في سبيل الوصول إلى التمويل، وتستخدم هذه المعلومات بعد ذلك كأساس لصياغة الاستجابات والحلول الملائمة. وعلى خلاف جيل آبائهم، فإن أصحاب المبادرات من الشباب كانوا يتخذون زمام المبادرة في الزراعة ويعتبرونها عملا، ويتوجب علينا تطويرها على هذا الأساس.

343- السيد **HOOGEVEEN** (هولندا) سأل أعضاء الفريق الثلاثة الذين يمثلون الشباب ما هما القراران الضروريان للتغيير والعمل اللذان كانوا سيتخذونهما فيما لو كانوا في منصب رئيس الصندوق.

344- السيدة **KIMANI** (إحدى أعضاء فريق النقاش) قالت بأنها لو كانت في منصب رئيس الصندوق، لتمعنت في المشروعات منذ البداية للتأكد من أنها ستفيد المزارعين الشباب على أرض الواقع في نهاية المطاف.

345- السيدة **MAI THIN** (إحدى أعضاء فريق النقاش) قالت لو كانت في منصب رئيس الصندوق، لأسست لبرنامج قروض سهل وواضح ومن المتيسر فهمه مع الحد الأدنى من البيروقراطية لصالح كل من المزارعين والشباب، وبرنامج لتدريب الشباب ضمن الصندوق بحيث يمكن لهم أن يكتسبوا فهما عن كيفية عمل مثل هذه المنظمات وآلياتها، وما هي أفضل الوسائل للتأثير على عمليات صناعة القرار فيها.

346- السيد **ZILLER** (أحد أعضاء فريق النقاش) أضاف قائلا بأنه ربما كان من المفيد للصندوق أن يشكل هيئة تركز على قضايا الشباب الشاملة بهدف أداء مهمة كتلك التي تؤديها مجموعات الانخراط في مجموعة

العشرين، والتي توفر المدخلات لمسارات عمل المجموعة بشأن قضايا تتراوح بين النساء والأعمال التجارية إلى المجتمع المدني والشباب. وقد يرغب أيضا في النظر في مثال المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة، والذي لا يمتلك سفراء من الشباب فقط وإنما يشجع ممثلي الشباب على حضوره اجتماعاته وعلى إعطاء رأيهم في عمله كطريقة للتثبت من الوقائع. وتعتبر جلسات النقاش التفاعلية كتلك التي أدخلت مؤخرا على دورات مجلس المحافظين خطوة جيدة في ذلك الاتجاه.

347- **منسق الجلسة** اقترح على أعضاء فريق النقاش وجوب أخذ مسألة الهجرة في سياق المناقشات التي يجرونها بشان الشباب.

348- **عرض فيديو وثائقي عن السنغال، العودة إلى الوطن.**

349- **منسق الجلسة**، مشيراً إلى الفرص المتاحة لعودة المهاجرين التي يعرضها الفيديو، طلب من أعضاء فريق النقاش الإشارة إلى كيف يمكن للحكومات أن تدعم العمليات المتوازنة للهجرة والتحرك من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

350- السيد **ROŞCA** (أحد أعضاء فريق النقاش) قال بأن جميع الجهات الفاعلة في المجتمع، بما في ذلك قطاع الأعمال والقطاع المالي، يتوجب عليها لعب دور للحد من الهجرة، ولكن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق الحكومات. وليست هنالك أية توصيات عامة يمكن تطبيقها على جميع البلدان، ولكنه من الضروري في المقام الأول تحري العوامل التي تؤدي إلى الهجرة في كل حالة من الحالات، مثل النزاعات أو تدني مستويات المعيشة. ومن المجالات التي يمكن للحكومات أن تركز عليها الاستثمار في تنمية البنى التحتية الريفية، مثل إمدادات المياه والغاز وبناء الطرقات، لتحسين الحياة في القرى والمجتمعات. وأشار إلى مثال طبيب أسنان شاب من بلاده مُنح قرضاً بعد تخرجه لفتح عيادة سنية مرخصة في القرية التي ولد فيها، لتقديم خدمة تفيد السكان المحليين. فإتاحة الفرص والتعليم للشباب لا تعني بالضرورة وجوب أن ينخرطوا جميعا في الزراعة.

351- ومن الهام التفكير لا بعدد الوظائف التي يتم خلقها، ولكن أيضا بعدد الوظائف جيدة المردود لتوفير الحوافز للشباب للبقاء في مواطنهم الأصلية. ومن التوجهات الجيدة في إقليمه، الاهتمام بالصناعة للاستثمار في الزراعة، على سبيل المثال من خلال تنمية أعمال التشييد والبناء. ويمكن للحكومات لعب دور هام لخلق الظروف الجذابة لإعادة تحويل الاستثمارات في الأعمال من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية، ولاجتذاب الاستثمارات من الخارج.

352- السيدة **KIMANI** (إحدى أعضاء فريق النقاش) قالت بأنه من الهام توفير حكايات أكثر من النوع الذي ذكره السيد Roşca، لأن ذلك يغير الخطاب الذي أصغى إليه الشباب في السابق الذي يحثهم على وجوب الهجرة إلى المدن، ولكن حالهم سيتحسن كثيرا ما أن يعودوا إلى مناطقهم الريفية. فنشر قصص النجاح مثل هذه على الملأ سوف يشجع الشباب على البقاء في مناطقهم الأم أو العودة إليها. علاوة على ذلك، وإذا أخذنا كينيا كمثال، كانت الزراعة تدرس في السابق من المدرسة الابتدائية فصاعدا، لكن نظام التعليم تطور بحيث لم تعد الزراعة تدرس في المدارس الآن. ولا يتم تحفيز معظم الطلاب على الذهاب إلى الجامعة التقنية التي توفر بعض المهارات التي يمكن تطبيقها مباشرة في المناطق الريفية، وإنما تحبذ دراسة الأعمال وغيرها من

الاختصاصات. والسؤال المطروح إذن هو كيف نجلب المهارات والمهن ذات الصلة بالزراعة والحياة الريفية مرة أخرى إلى النظام التعليمي.

353- السيد **ZILLER** (أحد أعضاء فريق النقاش) قال بأن 90 بالمائة من سكان العالم ينجذبون بصورة كبيرة لبلدانهم الأم، ومدنهم أو قراهم الأصلية ولا يودون في واقع الأمر تركها. ولكن معظم الهجرة يسببها الفقر والحاجة. لكن القليل من البلدان الصناعية متحمسة لاستيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين. وعلى الرغم من أن الحل البسيط على ما يبدو يكمن في تعزيز الدعم المقدم للمناطق التي يأتي منها اللاجئون والمهاجرون، فإن مثل هذا الحل قد يؤدي إلى حركة دائرية متراجعة، فلو نظرنا إلى التعاون الإنمائي فقط على أنه وسيلة لتجنب الهجرة، فإن أهداف التضامن والأهداف الإنسانية كما تنص عليها خطة عام 2030 للتنمية المستدامة، سيتم إغفالها تماما وسيغدو العالم أشد فقرا من الناحية الأخلاقية. ومن الدروس المستفادة من رئاسة ألمانيا الأخيرة لمجموعة العشرين أن الأمور كلها مترابطة مع بعضها البعض. فإذا ما وجهت المساعدة فقط للبلدان التي من المحتمل للعديد من المهاجرين أن يأتوا فيها من العالم النامي، سيتم تجاهل بلدان أخرى، في الوقت الذي يعتبر من الهام بمكان عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب.

354- **منسق الجلسة** تساءل عما يمكن للمنظمات الدولية والجهات المانحة الثنائية أن تفعله للمساعدة على توفير الفرص في المناطق الريفية ولضمان أن يكون للشباب صوتا في الفرص التي يتم توليدها.

355- السيد **PEDRAZA** (أحد أعضاء فريق النقاش) وافق على أن توليد الفرص أمر حاسم، وفي المناطق الريفية، هنالك العديد من المؤسسات التي لديها برامج للشباب، ولكنها تواجه عقبات عديدة، بما في ذلك القدرة على استهداف الشباب إلى هذه البرامج التي يديرونها، وبعضها على شبكة الإنترنت. وهذا هو السبب في تركيز شبكة الشباب الريفيين في كولومبيا على تنظيم الشباب في رابطات وشبكات لجمعهم بحيث يمكن لهم أن يتوصلوا إلى الحلول المناسبة لمشاكلهم. وكذلك فإنه من الضروري تبادل الخبرات بحيث يمكن للشباب أن يتعلموا من بعضهم البعض وأن يجتمعوا لحل المشاكل التي تخصهم. والهدف هو تغيير العقلية الأبوية وضمان كون الشباب لاعبين أساسيين في توليد الفرص الخاصة بهم كجزء من التنمية الريفية.

356- فالاستثمار، وبخاصة في المناطق الريفية، يجب أن يركز على التكنولوجيا، التي تعد عنصرا هاما لجعل الزراعة تعمل بصورة أيسر ولخلق المبادرات وفرص العمل. وفي الوقت نفسه، فمن الهام تنمية إحساس الشباب بملكية أراضيهم، وتشجيعهم على إدراك أن العمل في المناطق الريفية يعد شرفا. إلا أن العديد من النماذج الإنمائية المقترحة لا يتم تكييفها بما يناسب البيئات الريفية. إذ غالبا ما ينظر إلى المدن على أنها مناطق للتنمية وعلى المزارع على أنها شيء مختلف تماما. وشبكة الشباب الريفيين عضو في المائدة المستديرة للتعليم الريفي في كولومبيا، حيث التأكيد على أهمية نمط من التعليم يساعد الشباب على فهم حقيقة أن المناطق الريفية توفر فرص العمالة أيضا، مع ما يرافق ذلك بطبيعة الحال من ضرورة تدريب الأطباء والمحامين، ويتوجب على النظام التعليمي أن يأخذ بعين الحسبان ضرورة وجود المزارعين على الدوام.

357- السيدة **MAI THIN** (إحدى أعضاء فريق النقاش) قالت بأن أكبر تحدٍّ للشباب من السكان الأصليين في ميانمار هو استخدام اللغة الوطنية فقط للتدريس، حتى وإن كانت مجتمعات أصلية عدة لا تجيد اللغة الوطنية إلا بدءا من المدارس الإعدادية وصاعدا. لذا فهم أيضا لا يفهمون ما الذي يدرس على المستويات

الأدنى. وبهدف الترويج لتحسين فعلي لحصول الشباب من السكان الأصليين على التعليم، هنالك حاجة لنظام تعليمي ثنائي اللغة، أو إذا كان ذلك ممكنا متعدد اللغات، يتطور بالتشاور مع مجتمعات السكان المحليين. فعامل اللغة، يخلف أثرا رئيسيا على الهوية الثقافية لأن الشباب يشعرون بأنهم أقل شأنا من باقي المجتمع، مما يعيقهم عن المشاركة في عملية اتخاذ القرارات والمساهمة في مجتمعاتهم ككل. وبالتالي فإن الاستثمار في التعليم الشمولي الذي يوفر مشاركة ذات مغزى للجميع أولوية قصوى لوكالات التنمية، على غرار ما تفعله منظمة اليونيسيف بالنسبة لنظم التعليم المستندة إلى اللغات الأم. ومن المجالات الأخرى التي تشتد الحاجة فيها للمساعدة الضمانات والدعم الأكبر للمزارعين على نطاق صغير. كذلك لا بد لوسائل الإعلام أن تلعب دورا هاما من خلال تعميم التنمية الزراعية للشباب كتوجه لا بد من اتباعه، عوضا عن تصوير السكان الذي يعملون في الزراعة وكأنهم تركوا ليتخلفوا عن الركب. وأخيرا، لا بد من تبني نهج مستند إلى الحقوق في جميع الإجراءات المتخذة.

358- **منسق الجلسة** دعا المشاركين الآخرين للإدلاء بتعليقاتهم على مسألة الهجرة.

359- السيدة **TAYE ZODI** (الغابون) قالت بأنه من الواضح من المناقشة أن شواغل الشباب في المناطق الريفية متشابهة في جميع أنحاء العالم، ألا وهي ربحية الأنشطة الزراعية وتمويل الأنشطة وملكية الأراضي. وهنالك حاجة لالتزام فعلي من قبل كل من الحكومات والشباب. وبالنسبة للشباب، من الضروري أن يتجاوزوا جميع المبررات، ولقد حان الوقت لهم للالتزام بكونهم مزارعين والعمل لصالح بلدانهم وقاراتهم وللعالم ككل. أما الحكومات، فيتوجب عليها إظهار التزامها بدعمهم.

360- السيد **ALIAGA SANCHO** (إكوادور) قال بأنه من المثلج للصدر على وجه الخصوص رؤية الشباب، مثل Rita Kimani، وSebastián Pedraza، Mai Thin Yu Mon، وهم يشاركون في النقاش الحالي. وقد أثيرت نقطة غاية في الأهمية. وهي وجوب ألا تقتصر الفرص في المناطق الريفية فقط على الزراعة، وإنما يتوجب أيضا تشجيع الشباب على الانخراط في أنماط أخرى من الخدمات، وأنشطة الأعمال بما في ذلك الخدمات غير المالية والخدمات الثقافية، وما إلى ذلك. وبالتالي من الضروري تحديد أنماط الأسواق المالية وغير المالية التي يمكن تطويرها لصالح الشباب.

361- السيد **DIOUF** (السنغال) وافق على الحاجة للتركيز على عودة الشباب إلى الزراعة في سياق الهجرة والتنمية الريفية. وللصندوق دور يلعبه في إدخال التكنولوجيات والأساليب الزراعية الأكثر حداثة. ومن الصعب تصور الشباب يعودون إلى الزراعة إذا ما كان يتوجب عليهم الاستمرار في استخدام ممارسات أجدادهم. فالأرياف في العالم النامي اليوم توفر بعضا من عناصر الجذب والخدمات المتاحة في المدن ولكن ذلك ليس الحال عادة في البلدان النامية. وهو شيء بحاجة للإصلاح إذا ما أردنا إبقاء الشباب في الزراعة.

362- السيدة **DELPITIYA** (سريلانكا) قالت بأن حكومتها تتخذ مبادرات عدة لتشجيع الشباب على البدء بمشروعاتهم الخاصة، بما في ذلك إدخال مخطط للقروض التيسيرية مؤخرا للمتخرجين العاطلين عن العمل لبدء عملهم في مناطقهم الأصلية. إلا أن معظم الشباب يودون وظائف مكتبية أو مهنية. إضافة إلى ذلك، فقد كشف مسح أجرته جامعة كولومبو بأن حوالي 1.5 مليون شاب قد اختاروا قيادة عربات بثلاثة عجلات

كمهنة عوضا عن الاستمرار في التعليم الأعلى أو العمل في القطاع الزراعي. وبالتالي، فهي تتساءل كيف يمكن اجتذاب الشباب إلى الزراعة.

363- **منسق الجلسة** طلب من أعضاء فريق النقاش إيجاز الرسائل الأساسية الناجمة عن الجلسة التفاعلية، وبخاصة تلك التي تؤثر على عمل الصندوق.

364- السيد **ZILLER** (أحد أعضاء فريق النقاش) قال بأنه يعتذر لأنه سيخالف ممثل غابون الرأي. وبدون الرغبة في خلق حالة من التبعية للجهات المانحة، هنالك قضايا لا يمكن لأصحاب المبادرات الفردية من الشباب التطرق لها وحدهم. فعلى سبيل المثال ولتصدير السلع، من الضروري الوصول إلى الأسواق الأوروبية، التي تتطلب الإيفاء بجملة معقدة من المعايير التقنية. ومن هنا تنبثق الحاجة للمساعدة للإيفاء بمثل هذه المعايير، ومنها على سبيل المثال ضبط الجودة من خلال المختبرات. والوضع نفسه ينطبق على الحواجز التي لا تتعلق بالتعرفة الجمركية على التجارة، حيث المجال واسع للتحسين. وهي مجالات مازالت تتطلب تعاونا إنمائيا. ومن غير الممكن القول ببساطة أن على الناس أن يكونوا أكثر نشاطا. ولذا فإن شركاء التنمية يسعون لكي يغدوا أكثر انخراطا وأكثر تحولا لأقصى حد ممكن.

365- السيد **ROŞCA** (أحد أعضاء فريق النقاش)، تحدث من خبرته الشخصية في العمل مع الشباب في بلاده في السنوات الماضية، وحث الصندوق على الاستمرار في دعم مشروعات الشباب في البلدان الأخرى. فبلاده مستعدة لتقديم الدعم وتبادل الخبرات لتحقيق هذه الغاية. وعبّر عن فخره بالنتائج المتحققة من أصحاب المبادرات الفردية من الشباب في جمهورية مولدوفا. فالاستثمار في الجيل الأكثر شبابا يعتبر أفضل الاستثمارات التي يمكن أن تقوم بها بلد ما.

366- السيد **PEDRAZA** (أحد أعضاء فريق النقاش) وافق على أنه من الضروري الاستمرار في الاستثمار في الشباب الريفيين وإيلاء الثقة بالشباب. ولا بد من إدراجهم في أنشطة المشروع وإشراكهم في اتخاذ القرارات. وبالتالي فإنه من الهام، كما تم في كولومبيا، بناء قدرات الشباب بحيث يمكن لهم أن يساهموا بحق في مجتمعاتهم وأن يستفيدوا من الدعم الضروري.

367- السيدة **MAI THIN** (إحدى أعضاء فريق النقاش) قالت بأن النقطة الأساسية التي أحاطت بها علما من خلال النقاش كانت الحاجة إلى تبني نهج شمولي للتنمية، عوضا عن التركيز فقط على التنمية الزراعية بحد ذاتها، بل ولا بد من التركيز أيضا على الخدمات الخاصة مثل التعليم والصحة والأنشطة الثقافية، دعما للتنمية الريفية. وقد طبق النهج الشمولي للتنمية في مجتمعات السكان الأصليين لقرون، مما يجعل احترام مثل هذه المعارف المحلية والتقليدية والاعتراف بها وتطبيقها أكثر أهمية في سياق التنمية الريفية. كما يجب أن يكون الاستثمار في الشباب الريفيين عملية مستمرة، مع رصد وتقييم منتظمين، لأنها ستخلف عوائد عظيمة مقارنة بأية استثمارات أخرى يقدمها المجتمع.

368- السيدة **KIMANI** (إحدى أعضاء فريق النقاش) قالت بأن المجتمعات في جميع أنحاء العالم ستستفيد بدون أدنى شك من الاستثمار في الشباب. ومن وجهة نظرها الخاصة، فإن الرسالة الرئيسية هي أن الوقت قد حان لاتخاذ الإجراءات وإشراك الشباب في صناعة السياسات وتصميم المشروعات. وهي ترحب بأخذ الصندوق بزمام المبادرة في هذا المجال.

369- **منسق الجلسة** سأل أعضاء فريق النقاش ما الذي كانوا سيفعلونه لو كانوا في منصب المدراء القطريين في بلدانهم، وكيف كانوا سينفقون قرضا وسطيا من الصندوق بحدود 30 إلى 35 مليون دولار أمريكي، وكيف كانوا سيشركون الشباب.

370- السيد **PEDRAZA** (أحد أعضاء فريق النقاش) قال بأنه سيستمر بما يتم عمله بالفعل في كولومبيا، أي تنظيم الشباب وبناء قدراتهم على المستوى المحلي، لأنه استثمار في مبادراتهم الخاصة، التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تنمية هذه المناطق. كذلك فإنه من الضروري خلق الفضاءات للشباب للحديث مع المؤسسات، بحيث تتاح لهم فرصة إسماع أصواتهم ولصياغة المشروعات التي تؤثر على بيئتهم المحلية.

371- السيدة **MAI THIN** (إحدى أعضاء فريق النقاش) اقترحت بأنه، وبالإضافة إلى التدريب، كذلك لا بد من منح مكافآت للمشروعات الزراعية الابتكارية التي يقودها الشباب، والتي تصمم وتنفذ بصورة مشتركة مع الصندوق. إذ يتوجب أن تتضمن هذه المشروعات العديد من الجوائز والتجارب الريادية في مجتمعات محلية مختلفة، بحيث يمكن تطوير نموذج فعال للغاية يمكن أن يشكل حافزا للشباب الآخرين.

372- السيدة **KIMANI** (إحدى أعضاء فريق النقاش) قالت بأن مدير البرنامج القطري يجب أن يبدأ من خلال الاعتراف بأنه، وعلى الرغم من أن مبلغ 35 مليون دولار أمريكي قد يبدو مبلغا كبيرا، إلا أنه من ناحية الممارسة العملية مبلغ ضئيل للغاية لتحقيق التحول المطلوب. وبالتالي فمن الضروري السعي لإرساء الأنماط الأكثر فائدة من الشراكات في المجالات ذات الصلة بالزراعة، مثل تشييد البنى التحتية الضرورية التي لا بد من التطرق لها في نفس الوقت. وهنالك العديد من السبل والوسائل المختلفة لجعل الزراعة تنجح، بما في ذلك وصول المزارعين إلى المعلومات، والبذور والأسواق والتمويل. وهنالك حاجة فعلية لإرساء شراكات فعالة للتطرق للقضايا المعقدة للغاية التي تنطوي عليها العملية.

373- **منسق الجلسة** شكر أعضاء فريق النقاش، وأشار إلى أنه وحيث سيعمم الصندوق قضايا الشباب في فترة التجديد الحادي عشر للموارد، فإن المناقشات كانت مفيدة للغاية، وعلى نحو مخصوص في وضع الخطوط العريضة للأفكار الجديدة.

374- **عرض فيديو وثائقي عن غامبيا، الاستثمار في النساء الريفيات.**

375- **السيد Hoogeveen (هولندا) ترأس الجلسة.**

376- **رئيس الجلسة** أشار إلى بعض الرسائل الجديرة بالاهتمام التي تمخضت عنها الجلستان التفاعليتان المعقودتان في ذلك اليوم. وبالنسبة التعددية، يسود شعور عام بضرورة تحسين وتغيير النظام متعدد الأطراف، ولكنه من غير الممكن الاستمرار بدونه. واعتبر 60 بالمائة من المشاركين أنه يتوجب على الصندوق أن يتعاون بصورة أكبر مع جملة واسعة من الشركاء في القطاعين العام والخاص وقطاع المجتمع المدني. ومن الرسائل الأخرى تحري سبل جديدة للتعهد بالمساهمات والتمويل.

377- كذلك انطلقت رسائل ملهمة من الجلسة التفاعلية بشأن الشباب، بما في ذلك التفكير بالشباب وتفكيرهم بأنفسهم باعتبارهم أصحاب مبادرات فردية، وبخاصة بالأعمال الزراعية. وهنالك دعوة واضحة لوصول الشباب إلى الأراضي والتدريب والتمويل. كذلك شكلت الجلسة التفاعلية نقطة انطلاق من خلال إشراك الشباب في المناقشة وشجع الصندوق على إشراكهم بصورة أكبر في المستقبل.

مسائل أخرى (البند 14 على جدول الأعمال)

378- لم تثر أية مسائل أخرى تحت البند 14.

البيان الختامي لرئيس الصندوق

379- السيد **أنغبو** (رئيس الصندوق) ألقى بيانا ختاميا يرد نصه بالكامل في الفصل الرابع.

اختتام الدورة

380- **رئيس الجلسة** أدلى ببيان ختامي يرد نصه بالكامل في الفصل الرابع.

381- ومن ثم أعلن اختتام الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين.

382- **رفعت الجلسة الساعة 5.20 مساءً.**

الفصل الرابع

البيانات والكلمات الخاصة

معالي السيد José Berley Arista Arbildo
وزير الزراعة والري في جمهورية بيرو

معالي السيدة شيخة حسينة
رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية

السيد جيلبير أنغبو
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

السيد Subhash Chandra Gargh

رئيس مجلس المحافظين المنتهية ولايته ومحافظ جمهورية الهند في الصندوق.

معالي السيد Hans Hoogeveen

الرئيس الجديد لمجلس المحافظين، محافظ مملكة هولندا

معالي السيدة Doña María Cristina Boldorini

نائب رئيس مجلس المحافظين، محافظ جمهورية الأرجنتين

السيد Rionald Siloban

نائب رئيس مجلس المحافظين، محافظ جمهورية إندونيسيا

السيد William Skinner

القائم بأعمال مكتب سكرتير الصندوق

ملاحظات افتتاحية من السيد Hans Hoogeveen، رئيس الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق

يشرفني ويسعدني أن أتولى منصب رئيس مجلس محافظي الصندوق، وأود أن أشكر كل من كان لهم الفضل في ذلك. وأتوجه بالتهنئة أيضاً إلى الزملاء في المكتب، معالي المحافظين الممثلين لجمهورية الأرجنتين وجمهورية إندونيسيا. وأتطلع إلى العمل معاً في إجراء هذه الدورة.

وأود بطبيعة الحال أن أتوجه بالشكر إلى أعضاء المكتب المنتهية ولايتهم على ما قدموه من عمل متميِّز حتى الآن. وأُعرب عن امتناني الشخصي للرئيس أنغبو، ليس فقط على عمله الرائع، بل وكذلك على عمله في المستقبل، كما أوجه الشكر بطبيعة الحال إلى موظفيه على تنظيمهم هذه الدورة وإتاحتهم الفرصة لنا كي نركز على موضوع "التحول من الهشاشة إلى الصمود الطويل الأجل: الاستثمار في الاقتصادات الريفية المستدامة".

السيدات والسادة، أعتقد أننا في كل اجتماعات الأمم المتحدة التي نعقدها اليوم يُشيد كل منا بالآخر لاعتماده إطار خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، ونحن على حق عندما نفعل ذلك. والمهمة الوحيدة الماثلة أمامنا الآن هي تنفيذ تلك الخطة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكننا نُدرك أن مجلس المحافظين ينعقد في وقت نواجه فيه حقوق 40 مليون شخص آخرين يرزحون تحت وطأة الجوع. ويعني ذلك أن 11 في المائة من سكان العالم يبيتون جوعى كل يوم، ويعني أيضاً زيادة نسبتها 5 في المائة في غضون سنتين. ونحن عندما نتحدث عن أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة الهدف 2، نجد أنفسنا أمام انتكاسة خطيرة في هدفنا الذي نصبو في إطاره إلى القضاء على الفقر والجوع بحلول عام 2030.

ومن المفارقة الكبيرة هذه الأيام أننا نُنتج الغذاء للجميع في العالم، ولكننا في الوقت نفسه نُهدر ثُلث غذائنا كل يوم وكل سنة. وإذا نظرنا إلى الأرض التي تنتج ذلك الغذاء سنرى أنها تُعادل مساحة الصين، ومن حُسن الحظ أن الصين ارتقت إلى هذا المستوى ونهضت لمواجهة تحدي ضمان الأمن الغذائي، ولكن هذا النوع من الأراضي الزراعية يُهدر كل سنة.

ومن الواضح أن دور الصندوق في القضاء على الفقر والجوع عن طريق الاستثمار في الشباب الريفيين وفي التنمية الريفية بات أكثر أهمية وأصبح أكثر صلة بالواقع عن ذي قبل.

وعلينا في بداية هذا المجلس أن نُفكر في نوع الرسالة التي سنوجهها خلال هذين اليومين. ونأمل ألاّ تكون مجرد رسالة أمل، بل أن تكون أيضاً رسالة للاستثمار والعمل. وأعتقد أن الرئيس أنغبو وموظفيه يقدمون برنامجاً تفاعلياً ممتازاً لهذا المجلس. واعتقد أن بوسعنا أن نوجه من خلال هذا البرنامج رسالة قوية إلى العالم، ولكن لابد من صياغة هذه الرسالة القوية.

إن لدينا أحداثاً هامة في هذا البرنامج. وأحد هذه الأحداث هو الاستثمار في شبابنا. وعندما نتحدث عن شبابنا وأطفالنا سنجد أن الحقائق مروِّعة أكثر من أي وقت مضى. إن طفلاً واحداً تقريباً من بين كل أربعة أطفال دون الخامسة من العمر – وهؤلاء يصل عددهم إلى 150 مليون طفل في جميع أنحاء العالم – يعاني اضطراباً في النمو ومخاطر أمراض شديدة. وهناك 52 مليوناً آخرين مصابين بالهزال، أي انخفاض شديد في الوزن بسبب الافتقار إلى الغذاء. وعندما ننظر إلى الاستثمار في الشباب، وعندما ننظر مثلاً إلى قارة أفريقيا، نجد أن الشباب في حاجة إلى زيادة بنسبة 30 في المائة في فرص العمل، خاصة في ميدان الزراعة وسلاسل القيمة. إن أفريقيا لديها أكبر عدد

من الشباب في العالم، أي 364 مليون شاب أفريقي يُعاني أكثر من نصفهم البطالة اليوم. وهذا هو التحدي الماثل أمامنا. ولذلك نحن مطالبون ليس فقط بإيجاد حلول ملموسة، بل لابد أن نتدخل وبسرعة.

ونتطرق أيضاً إلى الهشاشة والصمود، ونعلم أيضاً أننا نواجه اليوم أزمات إنسانية أكثر من أي وقت مضى؛ ونحن نواجه أزمات سببها النزاع وتغيُّر المناخ. ويعيش حوالي 40 مليون شخص في هذه المناطق، ونعرف البلدان التي يعيشون فيها. وإذا أغمضت عينيك وفكرت في هذه الأوضاع. ومن ثم فتحت عينيك، انظر إلى جارك عن شمالك وعن يمينك، وإذا كنتم أنتم الثلاثة تعيشون في منطقة نزاع فإن واحداً فقط منكم هو الذي سيبقى على قيد الحياة إذا لم نتخذ أي إجراء. وذلك هو مربط الفرس. وهذا مرة أخرى جرس إنذار يدوي بقوة في أذاننا كي ننهض ونُسارع إلى العمل الآن.

وأخيراً وليس آخراً، نتطرق أيضاً إلى نظامنا المتعدد الأطراف، ألاّ هو منظومة أممنا المتحدة. إن حكومة هولندا الجديدة تتمسَّك أكثر بالدفاع عن هذا النظام المتعدد الأطراف لأنه السبيل الوحيد للمضي قُدماً. إنه الطريقة الوحيدة لإيجاد حلولٍ لمشاكلنا وتحدياتنا. ونحن في حاجة إلى صندوق أقوى في منظومة الأمم المتحدة. وعلينا تحقيق نتائج في هذين اليومين، ليس فقط باعتماد قرارات ومقررات، بل وكذلك بالاستثمار؛ بالعمل عن طريق الاستثمار في الصندوق والاستثمار في شباب الريف وسكان الريف.

ذلك هو ما يتعيَّن علينا القيام به في اليومين المقبلين؛ علينا أن نستثمر في أكثر من 550 مليون من صغار المزارعين. إنهم مستقبلنا. إنهم غذاء المستقبل. وإن لدينا صندوقاً يتمتع بقدرة كبيرة على الحشد، ولا بد أن يكون بوسعنا الاستفادة من تلك القدرة على الحشد من أجل إيجاد أفضل الحلول الممكنة. وليكن هذا المجلس مجلساً قادراً على إحداث تحوّل كي نثبت للعالم أن بمقدورنا التغلب على تحدياتنا عن طريق الاستثمار وعن طريق العمل. شكراً لكم.

كلمة ترحيبية من رئيس الصندوق بمناسبة زيارة معالي السيدة شيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية

إنه لشرف عظيم لي أن أُرحب بمعالي السيدة شيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية في الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق. وأود، معالي رئيسة الوزراء، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الصندوق، أن أُعرب عن خالص تقديرنا لقبولكم توجيه كلمة إلى هذا الجمع.

ويسرني أن أرحب بكم في روما وفي إيطاليا – ونحن نعلم أن علاقة خاصة تربطكم ببلدنا المضيف الذي قضيتم فيه وقتاً مع زوجكم الراحل.

لقد مُنحتم في حياتكم العديد من أوسمة الشرف تقديراً لكم على إسهامكم في مكافحة النزاع والجوع، وحملتم بكل قوة راية الدعوة إلى السلام. وزادت حكومتكم كثيراً الاعتمادات المخصصة في الميزانية من أجل التعليم الابتدائي، مركزةً على الفتيات الصغيرات، وكان لكم صوت قوي في دعم قضية الأطفال وحقوقهم.

ولا يمكن التقليل من أهمية الزرعة للنمو الاقتصادي في بنغلاديش.

لقد حافظ بلدكم، بفضل سياسة الزراعات الغذائية الوطنية، على توسيع القطاع باطراد خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة.

وحققت بنغلاديش الاكتفاء الذاتي وباتت تصدر الآن فوائضها بعد أن كانت تعاني نقصاً مزمناً في الأغذية.

وخطت خطوات واسعة، في ظل قيادتكم، نحو تحسين ظروف معيشة السكان، وانخفض معدل الفقر انخفاضاً كبيراً.

غير أن ما يبعث على الاطمئنان كثيراً، أن نلاحظ أن بنغلاديش لا تزال تركز بقوة على الحد من الفقر وتحقيق الشمول الاجتماعي باعتبارهما عنصرين لا غنى عنهما للتحول الريفي المستدام.

صاحبة المعالي، سنستفيد بكل تأكيد من حكمتكم وحنكتكم ونتطلع كثيراً إلى الاستماع إلى بيانكم.

السيد الرئيس، أود مرة أخرى أن أُرحِّب بمعالي رئيسة الوزراء السيدة شيخة حسينة في الصندوق وأن أُعرب لها عن خالص امتنانا لحضورها معنا اليوم.

بيان معالي السيدة شيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد جيلبير أنغبو رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
السيد رئيس المجلس،
السادة المحافظون،
السادة ممثلو المنظمات الدولية،
أصحاب المعالي،
السيدات والسادة،
السلام عليكم وأسعد الله صباحكم جميعاً بكل خير.

إنه لمن دواعي السرور البالغ أن أكون هنا بينكم في الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق. وأود أن أتقدَّم بجزيل الشكر لكم على دعوتكم لي كمتحدثة رئيسية.

لقد عُرفت بنغلاديش منذ مهد التاريخ بخصوبة أراضيها التي تنمو فيها كل المنتجات الزراعية بسهولة. لكنها خسرت تلك السمعة مرات ومرات ردحاً من الزمن حتى أواخر تسعينات القرن الماضي. وواجهت بنغلاديش وقت ظهورها كبلد مستقل في عام 1971 نقصاً خطيراً في الأغذية، إذ لم يكن إنتاج الحبوب الغذائية من أجل 75 مليون نسمة يتجاوز 11 مليون طنٍ.

وبُعَيْد الاستقلال، وجّه مؤسس دولتنا بنغاباندو الشيخ مجيب الرحمن أولوية الاهتمام إلى زيادة الإنتاج الزراعي، ودعا إلى 'ثورة خضراء' في البلد. ودفعاً لعجلة الإنتاج، اتخذ الشيخ مجيب الرحمن تدابير عملية شملت إصلاح الأراضي، والإعفاء من الضرائب المفروضة على الأراضي، وإنشاء هيئات بحثية، وتركيب مضخات للري، وتوزيع المدخلات الزراعية مجاناً.

وعقب اغتياله في عام 1975، لم تهتم الحكومات التي تقلَّدت مقاليد الحكم بعد ذلك بالقطاع الزراعي مما أسفر عن نقص حاد في الأغذية.

وكان على بنغلاديش أن تحشد الشركاء الإنمائيين أربع مرات على الأقل سنوياً لتلبية احتياجاتها الغذائية كل سنة على امتداد عقد ونصف عقد من الزمان.

السيدات والسادة،

لقد استثمر الصندوق منذ إنشائه في 31 مشروعاً في بنغلاديش ولا يزال هناك خمسة مشروعات أخرى قيد التجهيز. ويبلغ مجموع القروض والمِنح لكل تلك المشروعات الواحد والثلاثين زهاء 680 مليون دولار أمريكي. ويركز الصندوق حالياً على تكييف سُبل كسب العيش في المناطق الريفية مع تغيُّر المناخ، وتوسيع نطاق النُهج الناجحة.

ووفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، من المتوقع أن يتجاوز عدد سكان العالم 9 مليارات نسمة بحلول عام 2050 سيكون نصفهم من الطبقة المتوسطة. وستتعرض الأراضي الصالحة للزراعة الآخذة في الانكماش والغابات والمياه في العالم لضغوط هائلة.

وسيؤدي ارتفاع مستويات سطح البحر إلى انكماش شديد في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في بلدان كثيرة وسنكون نحن الضحايا مرة أخرى دون أن يكون لنا حول ولا قوة على الإطلاق في ارتفاع مستوى سطح البحر. ومن المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على الأغذية في عام 2050 بنسبة لا تقل عن 60 في المائة مقارنة بمستويات عام 2006، ومن المرجح أن ترتفع أسعار الأغذية بما لا يقل عن 84 في المائة.

كيف لنا أن نواجه تلك المجموعة من التطورات المعاكسة؟

سأقص عليكم قصة النمو الزراعي في بلدي وسأشير إلى الدروس المستفادة التي يمكن أن نأخذ بها أو التي يمكن أن نُطوِّعها في بلدان أخرى من أجل التنمية البشرية على نطاق عالمي. ونحن لا نريد أن نواجه عام 1981 آخر عندما اكتشفنا أن إهمال النمو الزراعي كان أسوأ ما تعرضت له البشرية.

وأود أولاً وقبل شيء أن أنوِّه إلى أن القدرة الطبيعية على الصمود لدى شعب بنغلاديش في وجه الأزمات هي ما حالت دون استفحال أي أزمة غذائية في أي سنة من سنوات التقلبات المناخية وانخفاض إنتاج الأغذية في البلد.

إن بنغلاديش عازمة على اتخاذ إجراءات تقشفية والتعامل بثقة مع الصعوبات، وستلتمس سُبلاً بديلة لمواجهة الأزمة، وهو ما استطعنا بفضله من تحقيق الغلبة والنجاح.

لقد عاشت بنغلاديش نحو عقد من الزمان في اكتفاء ذاتي من الغذاء ثم إذا بها تواجه هذا العام نقصاً غير متوقع بسبب الفيضانات المتكرِّرة التي اجتاحت بلادنا في غير أوانها. وأُدخلت بعض التعديلات فوراً على سياسة الاستيراد مما جعل الأغذية متاحة بسهولة للمستهلكين.

وستُلاحظون أننا في بلدي قد زدنا إنتاجنا من الأغذية من 11 مليون طن في عام 1971 إلى 39 مليون طن في عام 2017 على الرغم من أننا فقدنا في غضون تلك المدة ثُلث مساحة الأراضي الصالحة للزراعة.

وازداد إنتاجنا منذ عام 2008 بنحو 9 ملايين طن. وتسنى لنا تحقيق ذلك بفضل المدخلات الزراعية التي وفرناها للمزارعين بأسعار مدعومة بإعانات كبيرة، وما أتحناه للمزارعين المعدمين من قروض ميسَّرة وبدون ضمانات.

واستخدمنا كل الخيارات التي يمكن أن تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لنا كي نتغلب على الأزمة. وتُساعدنا حالياً تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تسريع كفاءة البحوث ودقتها، لا سيما البحوث المتعلقة بالمسائل المتصلة بتغيُّر المناخ. وساعدتنا التقنيات الجديدة لرسم الخرائط باستخدام بيانات الاستشعار عن بعد ونُظم المعلومات الجغرافية على تقييم مدى التعرض لتغيُّر المناخ، واستحداث أساليب أكثر كفاءة لجمع المياه، وتحديد مواقع الأماكن التي يمكن جمع المياه فيها، ورسم خرائط الملاءمة لزراعة أصناف المحاصيل التي جرى تطويرها حديثاً. واستطعنا بفضل ذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغذية والزراعة، بل ولدينا بعض القدرات الإضافية للتصدير.

السيد الرئيس،

بعد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قمنا بمواءمة مسيرتنا نحو التنمية مع خطتنا الخمسية السابعة انطلاقاً من روح 'عدم ترك أحد يتخلف عن الركب'. ولا تزال أهدافنا من أجل المستقبل كما هي وسوف تُشكِّل جزءاً لا يتجزأ من الخطط الخمسية المقبلة.

والهدف الأول هو القضاء على الفقر. والهدف الثاني هو القضاء على الجوع. وأما الثالث فهو توفير أغذية مغذية للجميع.

إن أهمية تحدي عدم ترك أحد متخلفاً عن الركب تكون أكبر في المناطق الريفية. ويعيش زهاء 72 في المائة من سكاننا في المناطق الريفية، ويزاول 43 في المائة منهم العمل في القطاع الزراعي ويُساهمون بنسبة 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

ويستأثر القطاع غير الزراعي في المناطق الريفية بنسبة 40 في المائة من فرص العمل الريفي، ولكنه يحقق أكثر من 50 في المائة من الدخل في المناطق الريفية. ومن هنا فإن التحول الريفي الشامل والمستدام هو السبيل لبلوغ أهداف القضاء على الفقر، واستئصال الجوع، وعدم ترك أحد متخلفاً عن الركب.

ولا سبيل إلى تحقيق الاستدامة بدون بناء القدرة على الصمود في المدى البعيد. ويتطلب أي اقتصاد ريفي مستدام وشامل استثمارات في تقوية النسيج الاجتماعي الريفي والقدرة على الصمود في مواجهة المناخ.

إن بنغلاديش التي يزيد عدد سكانها على 160 مليون نسمة، هي أكبر بلد من حيث الكثافة السكانية في العالم. وهي تتوقع تحقيق أهداف التنمية المستدامة قبل عام 2030، وتُقدِّر أنها ستستأصل الفقر من جذوره بحلول عام 2024 وستقضي على الجوع بحلول عام 2041.

غير أن بنغلاديش تواجه أيضاً تحديات هائلة. ومن المرجح أن تفقد 40 في المائة من مساحة أراضيها المنتجة بحلول عام 2080 إذا ارتفع مستوى سطح البحر 65 سنتيمتراً فقط. وبالإضافة إلى ذلك، ستؤدي التغييرات في إنتاج المحاصيل بسبب أثر تغيُّر المناخ إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر. ولذلك يجب توجيه موارد هائلة لضمان ممارسات زراعية أكثر تكيُّفاً وأقدر على الصمود.

ولذلك تُركز خطة الحكومة الخمسية السابعة على استخدام الموارد استخداماً مستداماً والاستثمار في البحوث الزراعية من أجل تطوير أصناف من المحاصيل العالية الغلة القادرة على مقاومة الملوحة والفيضانات والبرد.

وتُركز أيضاً الخطة الخمسية السابعة على المسائل المتصلة بتنمية المناطق الريفية في بنغلاديش وتحديد المجالات ذات الأولوية، مثل زيادة الإنتاج المحلي، وإيجاد حلول لمشاكل الطاقة، والحد من الفقر من خلال تنفيذ برامج الزراعة وتهيئة فرص العمل وإنشاء البنية الأساسية في المناطق الريفية.

وسنُعزِّز المؤسسات الريفية لدعم التحول الريفي الجاري، بما يشمل دعم تهيئة فرص العمل غير الزراعي والحراك في المناطق الريفية، والتمويل الريفي.

وبفضل السياسات المراعية لمصايد الأسماك، وصل مجموع إنتاج الأسماك إلى 4.134 مليون طن متري في السنة المالية 2016–2017. وساهم ذلك في تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأسماك. وحصلت أسماك الهلسا المحلية على شهادة الهوية الجغرافية. ونحن رابع أكبر منتج لأسماك المياه العذبة في العالم.

ولدينا أيضاً برنامج غذائي لإطعام الفقراء والمستضعفين. وفي عام 2017، حصلت خمسة ملايين أسرة على 30 كيلوغراماً من الأرز لمدة خمسة أشهر بأسعار مخفضة تخفيضاً كبيراً. وفي إطار برنامج شبكة أمان الضمان الاجتماعي القائمة على الأغذية، وزّعنا ما قيمته 750 مليون دولار أمريكي تقريباً. ووزعنا أيضاً 76.5 مليون دولار أمريكي من مبيعات الأرز في السوق المفتوحة لصالح الأُسر ذات الدخل المنخفض.

وأطلقت الحكومة مشروع البيت الواحد والمزرعة الواحدة في السنة المالية 2010–2011 للتخفيف من حدة الفقر من خلال سُبل المعيشة الزراعية والزراعة الأُسرية.

وتكوَّنت في إطار هذا المشروع 300 17 منظمة من منظمات التنمية القروية التي ضمت أكثر من مليون مستفيد. وأنشأت تلك المنظمات حوالي 000 700 مزرعة صغيرة باستثمار بلغ 115.3 مليون دولار أمريكي.

ونجحنا أيضاً في محاولة معالجة مشكلة التغذية. وتراجعت نسبة السكان الذين يعانون نقص التغذية في بنغلاديش من 33.2 في المائة في عام 1992 إلى 16.4 في المائة في عام 2016. وانخفضت حالياً معدلات الفقر إلى نحو 22 في المائة مقابل 41.5 في المائة تقريباً خلال الفترة 2005–2006. ولعبت شتى المبادرات الحكومية دوراً في تحقيق هذا التحسن.

السيد الرئيس،

نؤمن بأن الاستثمار في الاقتصاد الريفي عامل رئيسي لضمان القدرة على الصمود. ونرى أنه لا سبيل إلى تحقيق ذلك بدون شراكة وتعاون على الصعيد العالمي.

وينبغي أن يزيد الشركاء في التنمية قليلاً من سخائهم من أجل القضاء على الفقر والجوع. ويبدو لي أن العالم بات الآن مستعداً لذلك. وأود أن أحثكم على الاستثمار في الاقتصادات الريفية المستدامة.

لقد حاولت وأنا أسرد عليكم قصة بلدي أن أدعو إلى التحول 'من الهشاشة إلى الصمود الطويل الأجل عن طريق الاستثمار في الاقتصادات الريفية المستدامة'.

ولقد كان الحظ حليفاً لبلدي بنغلاديش بأن أفاء عليها حكماً مستقراً لزهاء عقد من الزمان. وقمنا بصياغة استراتيجيتنا للنمو الاجتماعي والاقتصادي بحرص شديد خلال فترة استغرقت نحو أربع سنوات. وحاولنا بعد ذلك تنفيذ تلك الاستراتيجية في السنوات التسع الأخيرة. وكنا دقيقين جداً في إجراء التعديلات التي كانت تقتضيها الظروف.

ومن حُسن الطالع أن الشركاء في التنمية قد مدوا إلينا أيادي الخير التواقة إلى العمل والفياضة بالعطاء، وقطعنا معاً أشواطاً في مسيرة التقدم. ويحدونا الأمل والرجاء في أن يكون استمرار تلك الشراكة فرصة يُساهم فيها الصندوق بدور هام. وإن نموذج العون المتبادل والشراكة في الصندوق مختلف أيما اختلاف عن سائر النماذج في وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها الأخرى.

ونؤمن إيماناً صادقاً أن النجاح سيكلل هذا النموذج المثالي في المستقبل الواعد الآن أمام البشرية.

أشكركم جميعاً مرة أخرى.

كلمة ترحيبية بمناسبة زيارة معالي السيد، José Berly Arista Arbildo، وزير الزراعة والري في جمهورية بيرو

أنه لمن دواعي سروري العظيم أن أرحب بمعالي السيد، José Arista Arbildo، وزير الزراعة والري في جمهورية بيرو، في مقر الصندوق في روما بمناسبة انعقاد الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين.

لقد كان الدكتور José Arista على الدوام في طليعة الجهود الرامية إلى تحسين جودة حياة السكان في أمريكا اللاتينية، من خلال انخراطه النشط مع مصرف التنمية لأمريكا اللاتينية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، كذلك فقد شغل العديد من المناصب رفيعة المستوى ضمن القطاع العام في بيرو.

وقد أسهم العمل الذي أجراه للحد من الفقر وانعدام المساواة في إقليمه الأم– إقليم الأمازون، الذي كان يحكمه لسنوات عديدة – في التنمية المستدامة والشمولية للمجتمعات المحلية الريفية.

وفي الشهر الماضي فقط، عين الدكتور José Arista وزيرا للزراعة والري في بيرو. وبحكم دوره الجديد هذا، سيضطلع بمسؤوليات هامة في التطرق للعديد من القضايا التي تطغى على عملنا اليوم– وبخاصة كيف يمكن توفير فرص أكبر للشباب والشابات الذين يعيشون في البيئات النائية الضعيفة على الغالب، وكيف يمكن إدارة الموارد لتعظيم أثر البرامج الاستثمارية الهادفة إلى عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب في المناطق الريفية.

وقد مكنت نهج الصندوق متعددة الشعب على مدى السنوات العديدة الفقراء من المزارعين ومجتمعات السكان الأصليين في أمريكا اللاتينية من عيش حياة محترمة بصورة أكبر. ونرحب بفرصة تعزيز روابطنا مع بيرو ومع بلدان الأنديز المجاورة لها للتأكد من تحويل الزراعة إلى قطاع حديث، تنافسي نابض بالحياة تجاريا.

اسمحوا لي، معالي رئيس المجلس، أن أشكر الوزير José Arista على وجوده معنا اليوم، وعلى الإدلاء ببيان نيابة عن رئيس جمهورية بيرو، فخامة الرئيس Pedro Pablo Kuczynski.

بيان معالي السيد، José Berly Arista Arbildo، وزير الزراعة والري في جمهورية بيرو

السيد جيلبير أنغبو، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

معالي السيدة شيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية

معالي السيد رئيس مجلس المحافظين، السادة المحافظون، السادة المندوبون، سيداتي وسادتي

إنه من دواعي فخري أن أمثّل رئيس بيرو، فخامة الرئيس Pedro Pablo Kuczynski، وأن أتوجه بخطابي إلى حضراتكم في إطار الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وأودّ انتهاز هذه الفرصة لأهنئ، بالنيابة عن رئيس بيرو وبالأصالة عن نفسي، رئيس الصندوق، السيد جيلبير أنغبو، على ما أنجزه خلال العام الأول من توليه قيادة المنظمة، ولأشدّد على دعم بيرو لإدارته الحكيمة.

إن موضوع نقاشنا اليوم، وهو: "من الهشاشة إلى الصمود طويل الأمد: الاستثمار في الاقتصادات الريفية المستدامة"، يمثّل أحد أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في سعيه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ تعترف خطة عام 2030 بأن التطرق للهشاشة أمر حتمي لإنجاز هذه الأهداف.

وتتعدد الأسباب المؤدية إلى الضعف في مجالات التنمية، ومن ضمنها: زيادة تواتر الظواهر الجوية والمناخية؛ وفي هذا المجال، عانى العالم مؤخراً من التأثير المدمّر لظاهرة النينيو. وفي بيرو، وخلال عامي 2016 و2017، أثّرت هذه الظاهرة سلباً على ما يزيد عن مليون شخص، كما خرّبت حوالي 000 100 هكتار من الأراضي المزروعة. ومن العوامل الأخرى التي تؤدي إلى تفاقم الضعف: تزايد عدد النزاعات المسلحة؛ وارتفاع أعداد اللاجئين والمهجرين؛ وبطء تعافي الاقتصاد العالمي؛ وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في مناطق عديدة حول العالم، والقدرات المؤسسية الضعيفة نسبياً في مواجهة مختلف هذه الظواهر.

ووفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يعيش حوالي 22 في المائة من سكان العالم في سياقات هشة حالياً؛ وتضم الدول التي تعاني من أقسى حالات الهشاشة 43 في المائة من إجمالي الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً. ومن المقدّر أن يرتفع عدد الفقراء المدقعين ممن يعيشون في سياقات هشة من 480 مليون شخص في عام 2015 إلى 542 مليون شخص في عام 2035. ولا تزيد الهشاشة من وطأة الفقر فحسب بل وتقضي أيضاً على فرص الأفراد والمجتمعات في الخروج من قبضته.

وتتوطد الصلة بين الهشاشة والفقر المدقع بشكل خاص في حالة السكان الريفيين، حيث يتزايد تعرضهم لآثار تغير المناخ، مما يضيف على عبء مشاكلهم التقليدية المتعلقة بالأراضي، والأسعار، والضغوط الاجتماعية، وندرة الفرص المتاحة للشباب، وانعدام المساواة بين الجنسين، فضلاً عن نقص فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية.

وحسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تشكّل الزراعة المصدر الرئيسي لتوليد الدخل لدى السكان الريفيين؛ كما تزيد حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في حالة السياقات الأشد هشاشة بضعفين إلى ثلاثة أضعاف عن مثيلاتها في بقية أنحاء العالم. ومن هذا المنطلق، تغدو الزراعة أساسية في معركة القضاء على الجوع والفقر؛ ويمثّل التحول الريفي الشمولي أحد المفاتيح الأساسية في معالجة الأسباب الكامنة خلف الضعف والهشاشة.

وبفضل موقعه الجغرافي وخصائص مناطقه المختلفة، يعدّ بيرو أحد البلدان الثمانية الأغنى من حيث التنوع البيولوجي في العالم، الأمر الذي جعل منه أحد أهم المراكز العالمية للموارد الوراثية. كما يُعترف ببيرو، بفضل تقدّم

شعوبه الأصلية عبر التاريخ، على أنه أحد مراكز نشأة الزراعة وتربية الحيوانات، ويقترن ذلك بكونه نقطة التقاء وتمازج العديد من الأعراق والثقافات مما يجعل منه أحد أغنى البلدان من حيث التنوع الغذائي والثقافي والسياحي. غير أن هذه المواصفات نفسها ترفع من مستوى الهشاشة أمام الكوارث الطبيعية والنزاعات الاجتماعية التاريخية التي تفاقم مسألة الهشاشة وتقضي على فرص استئصال الفقر، وتزيد، بالتالي، من صعوبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبالفعل، يُعتبر بيرو ثالث أكثر بلد عرضة لمخاطر تغير المناخ، وما يترتب عليه من عواقب متزايدة باطراد. وقد أدى تأثير الاحترار العالمي على الأنهار الجليدية في الأنديز إلى خسارة ما يزيد عن 40 في المائة من مساحتها. من جهة أخرى، يتصف أكثر من 80 في المائة من المحاصيل الأساسية بالضعف في مواجهة موجات الجفاف والصقيع. ولمواجهة هذه المعضلة، تعمل حكومة بيرو على إطلاق برامج تساعد في تغذية المخزون المائي مثل برنامج سييرا أزول الذي يشكل تجميع المياه واستخدامها أحد أهم مكوناته، وبرنامج الري التقني، والبرنامج الوطني لتربية الماشية في مرتفعات الأنديز، من ضمن برامج أخرى. إضافة إلى ذلك، أطلقت الحكومة برامجاً للوقاية، ورصد الطوارئ، وإعادة التأهيل والإعمار، في سعيها لمواجهة ما ينتج عن تغير المناخ من أحداث متطرفة.

وعلى الرغم من الظروف المعاكسة، تمكّن البلد من فرض إرادته، حيث سجّل الاقتصاد الوطني لمدة تقارب العقدين من الزمن نمواً سنوياً ثابتاً بلغت نسبته حوالي 6 في المائة، مما ساعد على الحد من نسبة الفقر من 54.3 في المائة في عام 2002 إلى 20.7 في المائة في عام 2016؛ فيما انخفضت نسبة الفقر المدقع، خلال الفترة نفسها، من 23.9 في المائة إلى 3.8 في المائة. لكن لا تزال هناك بؤر فقر مستعصية في المناطق الريفية، حيث وصلت نسبة الفقر الريفي في عام 2016 إلى 43.8 في المائة، وكانت نسبة الفقر الريفي المدقع تعادل 13.2 في المائة.

لقد التزمت حكومة فخامة الرئيس Kuczynski بهدف الحد من الفقر وصولاً به إلى نسبة 15 في المائة بحلول عام 2021، ويتضمن هذا الهدف تقليص نسبة الفقر المدقع إلى 1.5 في المائة. ولتحقيق هذه الغاية من الضروري للمجتمع الدولي الاعتراف بحق بيرو، مع غيره من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، في معاملة خاصة تسمح له بالتغلب على المشاكل العصيبة المؤدية إلى الهشاشة، مثل الفقر والضعف الريفي. ومن هنا تنبع أهمية تعزيز البرامج الإنتاجية في المناطق الريفية، ومبادرات الإدماج الفعّال للشباب والنساء، والشمول المالي، وتنسيق الجهود الرامية إلى تنمية الزراعة والمناطق الريفية.

يتعاون الصندوق مع بيرو منذ عام 1980 من خلال دعمه لمشروعات تصب في مصلحة التنمية الريفية المستدامة، إذ موّل خلال هذه السنوات عشر تدخلات عادت بالفائدة على 380 186 أسرة ريفية (حوالي مليون شخص).

وقد انتهى مؤخراً إجراء تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري للصندوق في بيرو، والذي غطى الفترة 2002–2016. وقد أظهر هذا التقييم ما للمشاريع المنفذة خلال هذه الفترة من نتائج واضحة على الحد من الفقر، وعلى زيادة أصول النساء والشباب الريفيين وتمكينهم، إضافة إلى ما نشأ عنها من حلول استراتيجية ابتكارية وقابلة للتكرار سمحت بإعداد سياسات عامة تصب في مصلحة صغار المزارعين.

وقد أعادت مشاريع أخرى، في بيرو وفي بلدان أخرى، استخدام الابتكارات الاقتصادية والاجتماعية التي قدمتها مشاريع الصندوق، كما تحوّل العديد منها إلى سياسات عامة تعمل حكومة بيرو على تنفيذها ضمن سعيها لدفع عجلة التنمية الريفية. ومن أبرز الأمثلة على هذا الاتجاه نجد تخصيص الموارد العامة لمنظمات ريفية عبر مسابقات المبادرات، وهو ما طبقته كل من وزارة الاقتصاد والمالية في صندوق الترويج للاستثمار العام الإقليمي

والمحلي، ووزارة العمل في برنامج صندوق العمل. وخلال تنفيذ مشاريع إنتاجية ومشاريع لتنمية المناطق الريفية، كرّر البنك الدولي وعدد من الحكومات المحلية نموذج وحدات التنفيذ المركزية، ومبدأ انتقاء المشاريع من خلال لجان محلية لتخصيص الموارد. وبشكل مماثل، تحولت الاستفادة من القدرات المحلية في مجال الإرشاد الزراعي إلى سياسة عامة من خلال استراتيجية المواهب الريفية، وهو مثال كررته حكومة دولة شيلي المجاورة.

يرى بيرو في الصندوق شريكاً استراتيجياً كفؤاً وجديراً بالثقة في معركة التغلب على الفقر في المناطق الريفية، ولا يعود ذلك إلى رحلة العمل المشترك والتنسيق التي تجمعنا منذ 38 عاماً فحسب، وإنما يرجع أيضا إلى الأثر الإيجابي المترتب على استراتيجياته وبرامجه في بلدنا.

وقد اعترفت دولة بيرو بالنتائج الملموسة وقيمة مساهمات تدخلات الصندوق في بيرو،

ومن الضروري من هذا المنبر الهام، طلب من الصندوق الاستمرار في دعمه للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا مثل بيرو، ومع أنها خبرت نموا اقتصاديا معتبرا في السنوات الأخيرة، إلا أن بيرو ما زالت تمتلك جيوبا من الفقر الريفي تضم معا حوالي نصف سكان البلاد الذين يعتمدون بصورة كبيرة على زراعة الكفاف التقليدية.

وفي إطار المائدة المستديرة الوطنية التي نتجت عن تقييم البرنامج القطري للصندوق في بيرو، ثمّنت دولة بيرو النتائج الملموسة لتدخلات الصندوق في البلاد وقيمتها العالية؛ وتشكّل نسبة التمويل المشترك التي تصل إلى حوالي 50 في المائة من مجموع المشاريع المنفذة دليلاً إضافياً على هذا التقدير. ولم نتوقف عند هذه النسبة بل تجاوزناها في إطار المشروع الأخير لتحسين الخدمات العامة لصالح مشروع التنمية المستدامة للأراضي في أحواض أنهار أبوريماك، أيني، ومانتارو، والذي جرى توقيعه في عام 2016، ليصل التزام بيرو في التمويل إلى ما يزيد عن 60 في المائة من إجمالي التكلفة.

وفي هذا الحدث الرفيع، لا بد لي من المطالبة باستمرار الصندوق في دعمه للبدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا مثل بيرو، والذي، رغم ما حققه في السنوات الأخيرة من نمو اقتصادي متين، لا يزال يعاني من جيوب فقر ريفي تلقي بأوزارها على حوالي نصف عدد سكانه ممن يعتمدون على زراعة الكفاف التقليدية بشكل أساسي.

في الختام، أودّ التأكيد على التزام حكومة بيرو ببرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد من أجل بناء صمود طويل الأمد للمجتمعات الهشة، ومساعدتها في التغلب على الفقر الريفي، وتوفير فرص التنمية للأجيال الشابة، وتمتين الطابع المؤسسي للتنمية، بحيث يتمكّن بيرو من تحقيق الغاية الحقيقية لأهداف التنمية المستدامة والمتمثلة في عدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

بيان السيد جيلبير أنغبو، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في الجلسة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين

أصحاب السعادة،

السيد رئيس مجلس المحافظين،

حضرات السيدات والسادة المحافظين، سيداتي وسادتي،

مرحبا بكم في الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق.

اسمحوا لي أولا أن أشكر المتحدثين البارزين – معالي السيدة شيخة حسينة، رئيسة وزراء بنغلاديش، ومعالي السيد José Berley Arista Arbildo، وزير الزراعة والري في بيرو.

وأود أيضا أن أشيد بالعمل الممتاز الذي قام به مجلس المحافظين بقيادة المكتب المنتهية ولايته.

ومرحبا بأعضاء مكتب مجلس المحافظين الجدد، وهم الرئيس، محافظ مملكة هولندا، معالي السيد Hans Hoogeveen، ونائبي الرئيس، محافظة جمهورية الأرجنتين، السيدة Maria Cristina Boldorini، ومحافظ جمهورية إندونيسيا، السيد Rionald Silaban.

أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي،

لقد عاهدتموني برئاسة الصندوق منذ عام. ولا أستطيع أن أشكركم بما فيه الكفاية على ثقتكم. واليوم، أنا مقتنع أكثر من أي وقت مضى بأنه يجب أن نكون طموحين. وعلينا أن نضاعف جهودنا للقضاء على الجوع والفقر. فالعالم الريفي ينادينا.

ويشهد عالمنا حالات من المعاناة الشديدة والهشاشة. وفي مواجهة التحديات العالمية الراهنة، علينا أن نتذكر أن ما يقرب من 700 مليون شخص يعيشون الآن في فقر مدقع ويعاني 815 مليون شخص من الجوع. كما يعاني حوالي 200 مليون طفل من التقزم والهزال.

ويحتاج نحو 130 مليون شخص إلى مساعدة إنسانية.

وقد شهد عام 2017 ظواهر جوية متطرفة متتالية، وكان أكثر الأعوام حرارة على الإطلاق.

وفي عام 2017 أيضا، عبر أكثر من 250 مليون شخص الحدود – وكانوا في كثير من الأحيان يعرضون حياتهم للخطر – للهروب من النزاعات، والكوارث الطبيعية، والفقر، واليأس. وهو رقم قياسي.

وهناك رقم قياسي آخر – وهو أن هناك 1.2 مليار شاب في العالم اليوم. ويعيش معظمهم في مناطق ريفية في البلدان النامية. وهم يشكلون مصدرا للأمل والدينامية، إلا أن نقص الوظائف لا يزال هائلا. ويزداد احتمال بطالتهم مرتين أو ثلاث مرات عن البالغين.

وعلى الرغم من معارفهم ومهاراتهم الفريدة، يناضل 370 مليون من السكان الأصليين من أجل سبل عيشهم. وهم يمثلون 5 في المائة من سكان العالم، ولكن 15 في المائة من الأشد فقراً.

ونحن الآن في السنة الثالثة من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويشكل الاستثمار في المناطق الريفية جزءا من الحل لتحقيق هذه الأهداف. لماذا؟ لأن الجوع والفقر يتركزان هناك. فيعيش 80 في المائة من فقراء العالم في

المناطق الريفية. وجزء كبير منهم من الشباب. وجزء كبير منهم من صغار المزارعين الذين لا يستطيعون إعالة أنفسهم من عملهم.

ويتيح تحويل العالم الريفي إلى اقتصادات أكثر دينامية فرصا هائلة ويمكن أن يسهم بشكل كبير في القضاء على الجوع، والفقر، وتوفير بديل للهجرة.

أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي،

إن الصندوق يبدو لي أساسيا في هذا السياق. ولدي الشجاعة على أن أدعي ذلك. وأنتم لا تنتظرون مني أن أقول عكس ذلك، لأنها حقيقة. ويحتاج العالم الريفي أكثر من أي وقت مضى إلى خدمات الصندوق على جميع مستويات سلاسل القيمة.

ولكن العالم يتغير. وإذا كان نموذجنا قد عمل بشكل جيد حتى الآن، يجب أن نتطور. وعلينا أيضا أن نضاعف جهودنا. وبسرعة لأنه لا يوجد سوى اثني عشر عاما متبقيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

سيداتي وسادتي،

إن طموحي هو أن يكون للصندوق أثر أكبر. ويجب علينا – بل يمكننا – تضخيم جهودنا وتحسينها.

ولذلك فقد بدأنا عملية لتحويل الصندوق بهدف رفع مستوى عملياتنا. وهذا يعني المزيد من الموارد، ونظاما أكثر استراتيجية لتخصيص الموارد، وتعزيز القدرة التشغيلية، وزيادة التعاون مع شركائنا.

وكانت هذه الأشهر العشرة الأولى مثمرة للغاية: فقد قطعنا شوطا طويلا في تجديد نماذجنا المالية والتشغيلية.

والمزيد من الأثر يعني الاقتراب من المجتمعات الريفية. ولذلك سنقوم بإضفاء الطابع اللامركزي على جزء من منظمتنا وإنشاء أقطاب إقليمية قوية. وسيسمح ذلك بتعزيز الحوار مع الشركاء في الميدان، وتقديم خدمات أسرع، وإجراء رصد أفضل، وفي نهاية المطاف تحقيق أثر أكبر.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا بصدد اعتماد مجموعة من التدابير ليكون الصندوق منظمة أكثر تركيزا على النتائج والأثر. وأود أن أشير هنا إلى اعتماد خطة عمل تعزيز الشفافية في الفترة الأخيرة. ويمثل توافر البيانات ونوعيتها وإمكانية الحصول عليها – كما نعلم – وسيلة لتحقيق تنمية أفضل وبناء الثقة.

ونقوم أيضا باستعراض نموذجنا المالي. وتشكل مساهمات الدول الأعضاء حجر الأساس لموارد الصندوق، وستظل كذلك. ولكن في عالم متغير، على الصندوق أن يبتكر ويستكشف مصادر تمويل تكميلية. والمسألة لا تتعلق بحجم الموارد فقط، ولكنها تتعلق أيضا بتنويعها.

ويتمثل هدف الصندوق في توسيع نطاق قدرته على الاقتراض، وخاصة من الدول ومؤسساتها، ولكن من الأسواق أيضا، على النحو الذي يحدده المجلس التنفيذي ومجلس المحافظين في الوقت المناسب.

ويتماشى تحول الصندوق مع إصلاح الأمم المتحدة. فنحن نتطور من أجل مساعدة البلدان بشكل أفضل حتى عام 2030، لكي يكون لنا أثر أكبر على أرض الواقع، وأن نكون أقرب إلى سكان الريف. كما أننا نتعاون أكثر مع شركائنا، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. وهذا يعني أننا لا ندير بعض المشروعات معا فحسب، ولكننا نحاول أيضا تنسيق جهودنا على نحو أفضل.

وفي المستقبل، وللتصدي للتحديات الأكثر إلحاحا في عصرنا، سيزيد الصندوق عمله المتعلق بالتغذية والتمايز بين الجنسين والمناخ والشباب، وسيدمج هذه الأبعاد بشكل منهجي في عملياته.

ويعتزم الصندوق أيضا تعزيز دوره كجهة لتجميع التمويل من أجل التنمية، وذلك لزيادة الموارد المتاحة للتحول الريفي.

وهكذا، أصبح القطاع الخاص بالفعل شريكا متميزا لمشروعاتنا. وعلى الصعيد المحلي، فإن مشاركته تسمح لصغار المزارعين بالوصول إلى الأسواق والحصول على التكنولوجيات والابتكارات. وهذا أمر أساسي. ولكننا نريد أن نفعل المزيد. وسوف نعمل على زيادة الاستثمارات الخاصة في المناطق الريفية، وخاصة لمساعدة صغار المزارعين وأصحاب المشروعات الزراعية على تطوير أعمالهم وتحفيز التحول في المناطق الريفية. ونحن نعلم أنه لا غنى عن استثمارات القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي

وعلينا أن نكون طموحين، ولكن يجب أيضا أن نولي اهتماما شديدا لحالات الهشاشة. فيعيش عدد متزايد من الناس في مناطق تتسم بعدم الاستقرار والنزاع وضعف المؤسسات ونقص التسيير الملائم.

وكما نعلم جميعا، فإن الهشاشة تقوض تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تهدم عقودا من التنمية.

وتشكل حالات الهشاشة مصدرا للجوع والفقر والهجرة. ولكن يؤدي الجوع والفقر أيضا إلى النزاع وعدم الاستقرار.

وعلى الصندوق أن يؤدي دورا أساسيا. فالاستثمارات المستدامة والشاملة للجميع في مجال تنمية المناطق الريفية تتيح تعزيز قدرة السكان على الصمود على المدى الطويل وقدرتهم على مواجهة حالات الهشاشة هذه.

أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي،

نظرا للتحديات التي يواجهها العالم الريفي، رفع الصندوق من مستوى أهدافه. فقد شرع على مدى الأشهر العشرة الماضية في عملية تحول لمساعدة ملايين من الناس على الخروج من دائرة الفقر.

وأشكر الدول الأعضاء على دعمها الثابت. كما أنني ممتن للغاية للذين أعلنوا عن مساهماتهم المالية. فبفضلهم، سيصل برنامجنا للقروض والمنح إلى 3.5 مليار دولار في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وهو يمثل زيادة نسبتها 10 في المائة مقارنة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق.

وهذه الاستجابات هي الإشارة التي كنا نتوقعها. فالصندوق يتطور في الاتجاه الصحيح. ولكن يجب ألا نقلل جهودنا. وعلينا أن نتحلى جميعا بالطموح لتوفير مستقبل كريم وسعيد لملايين الأطفال والنساء والرجال.

بيان السيد جيلبير أنغبو، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في ختام الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين

السيد رئيس المجلس،
أصحاب المعالي المحافظون الموقرون،
سيداتي وسادتي.

بعد دقائق قليلة، سيعلن رئيس مجلسنا، معالي السيد Hans Hoogeveen، من مملكة هولندا، اختتام الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر السيد Hans Hoogeveen على العمل الجيد الذي أداه على مدى اليومين السابقين. كذلك أود أن أعبر عن شكري لكل من المكتب الجديد لمجلسنا، ولمحافظينا، ولأعضاء فرق النقاش والمتحدثين الذين جعلوا من دورة المجلس هذه حدثا قيماً مفعما بالمعلومات.

أصحاب المعالي، السيدات والسادة،

أعتقد بأننا جميعا نتحد في عملنا الدؤوب لبناء عالم يسوده قدر أكبر من المساواة– عالم لا يترك أي أحد فيه يتخلف عن الركب. وبهذه الفكرة في أذهاننا، قررنا اختيار الهشاشة موضوعا لدورة المجلس هذه.

وكما قال السيد J.J. Messner في محاضرته، فالهشاشة أمر يؤثر على جميع البلدان. وحتى البلدان الأقل هشاشة ستختبر مستوى ما من الضغوط السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وقد وفر لنا خطابنا في اليومين السابقين فهما أفضل لهذه المسألة الحرجة.

في بداية اجتماعنا، ذكرتنا رئيسة الوزراء، معالي السيدة حسينة في أن التحدي المتمثل في عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب يعد أكثر أهمية في المناطق الريفية.

كذلك ناقش الدكتور Obasanjo هذا الصباح، كيف أن تغير المناخ بالنسبة للأفارقة، لم يعد مجرد مفهوم نظري– وإنما غدا أمرا واقعا. وقد أكد على الحاجة للتكنولوجيا الملائمة للسياق المحلي التي تدخل تحسينات على أساليبنا التقليدية.

كما تحدث أيضا، وبعاطفة جياشة، عن أهمية الشباب بحكم كونهم "أكبر مصدر للخوف وأعظم أمل بالنسبة لأفريقيا". وأود أن أوكد لك يا بابا، بأننا نفهم جيدا المخاطر ونشاطرك آمالك.

وقد كانت هذه الآمال حاضرة هنا في هذه القاعة، منذ دقائق قليلة، عندما أصغينا إلى القادة الشباب المثيرين للإعجاب معنا– Rita Kimani من كينيا، و Sebastián Pedraza من كولومبيا، و Mai Thin Yu Mon من ميانمار. وكما قالت Rita اليوم، فإن الاستثمار في الشباب، استثمار في النمو الاقتصادي والاجتماعي. ولا يوجد في واقع الأمر أي طريقة أخرى لتنمية اقتصاداتنا الريفية.

وخلال مناقشات مفعمة بالحيوية ومثيرة للنقاش بشان التعددية، اعترفت الدول الأعضاء لدينا بأن وجود عالم هش يحتاج إلى وجود صندوق قوي.

كذلك فقد اتضح أيضا، أنه وفي بيئة عالمية متغيرة، لابد للتعددية من أن تتغير. وعلى وجه الخصوص، أكد العديد من المتحدثين على ضرورة وجود تنسيق أفضل بين المستويات الوطنية والمحلية والعالمية.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأوكد مجددا على التزامنا بالتعددية وبتحسين التنسيق مع الوكالتين الأخرتين في روما، وبكفالة إحداث الإصلاحات الضرورية بحيث يغدو الصندوق ملائما لغرضه المتمثل في الإيصال بصورة أكبر، وأفضل وأذكى.

إن المشهد الإنمائي يتغير، والصندوق يتغير بصورة استباقية للإيفاء بالاحتياجات والمتطلبات الجديدة.

إننا نقدر تقديرا عاليا اللمحات الثاقبة والاقتراحات المفيدة التي أثيرت بهذا الصدد.

أصحاب المعالي، السيدات والسادة،

إننا مصممون على القيام بدورنا في دعم البلدان لإيصال خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وأنا على يقين من أننا وبدعم كامل ومشاركة من جميع الدول الأعضاء لدينا، سننجح في أن نقوم بفعل المزيد لصالح الدول الأعضاء لدينا، وأن نقوم بذلك بصورة أفضل.

لقد بدأ هذا الأسبوع بالدورة الخامسة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر للموارد لدينا. ومن خلال الاتفاق على مستوى مستهدف قدره 1.2 مليار دولار أمريكي، أعطت الدول الأعضاء إشارة قوية على دعمها للصندوق. وسيمكننا ذلك من تنفيذ برنامج للقروض والمنح بما يعادل 3.5 مليار دولار أمريكي خلال فترة التجديد الحادي عشر الموارد. مما يمثل زيادة قدرها 10 بالمائة مقارنة بالتجديد العاشر للموارد.

إننا نشكركم على الثقة التي أوليتموها لنا خلال إعلان تعهداتكم، وبإمكاني أن أوكد لكم بأننا سنبذل كل وسعنا لنثبت لكم أننا نستحق هذه الثقة.

والشكر موصول أيضا لجميع موظفي الصندوق على تفانيهم الذي يظهرونه كل يوم– وأتقدم بشكر مخصوص لمنظمي هذه الدورة، ولموظفي الأمن، ومزودي الأطعمة– والذين عملوا بجهد وأمضوا ساعات طويلة لتحقيق النجاح لدورة مجلس المحافظين هذه.

أصحاب المعالي، السيدات والسادة،

أشكركم مرة أخرى على ثقتكم ودعمكم المستمر. ولأولئك الذين جاؤوا من عواصم بلدانهم، أتمنى لكم رحلة سعيدة وسفراً ميمونا.

البيان الختامي لمعالي السيد Hans Hoogeveen، رئيس الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين

أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على ملاحظاتكم الختامية. ونُشارككم كفاحكم ليس فقط من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة للتنمية المستدامة، لا سيما من أجل القضاء على الفقر، بل ونمضي معكم أيضاً في كفاحكم من أجل كرامة السكان الريفيين الفقراء.

والآن وقد وصلنا إلى نهاية المطاف معاً، أود أن أشكركم جميعاً على مشاركتكم في هذه الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق، ولمساهماتكم وأسئلتكم وملاحظاتكم ومشاركتكم الفاعلة.

ولم تكن مساهماتكم طوال الدورة محل تقدير كبير فحسب، بل كانت أيضاً مطلوبة بشدة. وأنا واثق من أن رئيس الصندوق وإدارته وموظفيه قد أحاطوا علماً بالتعليقات والمسائل التي طُرحت، وسيتخذون الإجراءات اللازمة لمعالجتها.

وما زلت معجباً أيما إعجاب بضيفينا الخاصين في جلسة الأمس. لقد قدمت إلينا معالي السيدة شيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، رسائل واضحة بشأن أهمية الاستثمار في الفقراء الريفيين – ويعني ذلك أن نستثمر في الزراعة – باعتبار ذلك أحد سُبل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكان الاستماع إلى تجربتها الشخصية وتصميمها على الكفاح من أجل الديمقراطية والقضاء بصورة مستدامة على الفقر في بلادها مصدر إلهام لنا. لقد وضعت برنامجاً طموحاً لتحويل بنغلاديش إلى بلد متوسط الدخل في غضون سنتين، وإلى بلد متقدم النمو في المستقبل القريب. وأدخلت أيضاً ابتكارات في مجال التمويل.

وسلط وزير الزراعة والري في جمهورية بيرو، معالي السيد José Berley Arista Arbildo، في رسالته الضوء على تحدي تغيُّر المناخ وعواقب الهجرة تحت وطأة الحاجة والاقتصادات المعسرة إذا لم نقم بالتصدي لذلك. كما أكد من جديد إيمانه بالاستثمار في السكان الريفيين، وبناء القدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ، والزراعة، الحفاظ على التنوع الحيوي، لأن هذه كلها ينبغي أن تمضي متلازمة. وأطلعنا معالي الوزير على النتائج التي تحققها بيرو في الحد من الفقر في المدن، والحاجة إلى العمل في شراكة مع منظمات مثل الصندوق للحد من الفقر في المناطق الريفية.

وأوضحت الرسائل التي استخلصناها من الجلسات التفاعلية أن التنمية الريفية لا تتعلق بالزراعة فحسب، بل تتصل كذلك إلى حد كبير بجميع القضايا الرئيسية التي نواجهها في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الفقر والهجرة تحت وطأة الحاجة. وهذا هو ما أخرج به من الجلسات التفاعلية، وربما يحمل ذلك في طياته رسالة للمستقبل: كيف لنا أن نُترجِّم ذلك إلى عمل في الصندوق؟ علينا أن نفكر في الطريقة التي يمكن بها أن نُترجِّم نتائج ورسائل الجلسات التفاعلية إلى عمل وإلى إجراءات وقرارات. ومن الواضح كذلك أن الاستثمار في التنمية الريفية يعني الاستثمار في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع – تغيُّر المناخ والهجرة – وهي أيضاً قضايا رئيسية تواجهها منظومة الأمم المتحدة بأسرها. لذا فإن الحل يكمن هنا في روما، وبخاصة لدى الصندوق، ولكن لا بد أن يكون الجهد مشتركاً.

وكما ذكر الدكتور Olusegun Obasanjo، فإن الحكومات الوطنية الممتازة والحكم الرشيد شرطان مسبقان لنجاح التنمية الريفية. ولا بد من إقامة مؤسسات قوية، وحينها فقط سيكون من الممكن العمل مع منظمات مثل الصندوق، وتكوين الشراكات اللازمة مع القطاع الخاص، ومع الشركات التي يمكن أن تستثمر في السكان الريفيين، لا سيما الشباب.

ومن الرسائل الرئيسية الأخرى المنبثقة عن هذه الدورة أن علينا أيضاً أن نستثمر في البيانات. ونعتقد في بعض الأحيان أننا نعرف المشكلة ولكننا نفاجأ بأننا لا نعرف ما يكفي. يجب أن تكون لدينا بيانات حتى نستطيع بلورة فهم واضح للمشاكل ولكي يتسنى لنا بالتالي التوصل إلى حلول. ومن الواضح أنه ليس ثمة حل واحد يناسب جميع المشاكل، ولا بد بالتالي أن تكون الحلول متناسبة مع كل بلد.

ونتحدث دوماً عن نقل التكنولوجيات وتدريب الناس، ولكن يتعين علينا أن تستمع إليهم ونفهمهم على أرض الواقع كي نتمكَّن من العمل معهم لإيجاد حلول مناسبة.

لقد طُرحت طوال هذه الدورة مبررات قوية لضرورة استمرارنا في دعم الصندوق والأسباب التي تجعله في واقع الأمر مؤسسة نعتز بها في هذا الوقت.

وتناولنا كماً كبيراً من الأعمال خلال هذه الدورة. وأحاط مجلس المحافظين علماً بالتقرير المتعلق بالتجديد العاشر لموارد الصندوق، ونظر في البنود التالية، واعتمد وأقر التوصيات والقرارات ذات الصلة:

- القوائم المالية الموحَّدة للصندوق لعام 2016؛
- تعديلات سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق؛
- برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتان العادية والرأسمالية لعام 2018، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2018 وخطته الإشارية للفترة 2019–2020، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛
- استعراض مدى كفاية مستوى الاحتياطي العام؛
- تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق؛
- اقتراح تنقيح الممارسة الجيدة المُطبَّقة على العملية المؤدية إلى تعيينات رئيس الصندوق المستقبلية؛
- تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك قراراته، وضميمة التقرير التي تبين أن هيئة المشاورات قد أقرت مستوى مستهدفاً لبرنامج القروض والمِنح لفترة التجديد الحادي عشر للموارد بما قيمته 3.5 مليار دولار أمريكي، ومستوىً مستهدفاً لتجديد الموارد بما قيمته 1.2 مليار دولار أمريكي. إن دعمكم القوي للصندوق، وهو ما تشهد عليه تعهداتكم للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، إشارة إيجابية تدل على التزام الأعضاء بالمؤسسة وبأهدافها وطموحها في تحقيق نتائج أكبر في الاستثمار في السكان الريفيين.

وبالإضافة إلى ذلك، انتخب المجلس 18 ممثلاً وممثلاً مناوباً جدداً للدول الأعضاء في المجلس التنفيذي لفترة ولاية مدتها ثلاث سنوات اعتباراً من عام 2018 حتى عام 2020. وأود تهنئة الممثلين الجُدد. ونتطلع إلى قيادتهم المتفانية ونشكر الممثلين الذين انتهت فترة ولايتهم والممثلين المناوبين على التزامهم القوي وما قدموه من توجيه.

لقد صُممت دورة مجلس المحافظين الحالية لضمان مشاركة فاعلة من جميع السادة المحافظين. وصُمِّمت الجلسات التفاعلية من أجل تحقيق هذه الغاية، وأعتقد أنها أثبتت أنها نهج ممتاز. وهذه انطلاقة جيدة نحو نُهج أكثر تفاعلية، وهي بالتأكيد أيضاً انطلاقة نحو مجلس مُفعم بالشباب في المستقبل.

وتدل جميع الجلسات العادية والتفاعلية والقرارات التي اتخذتموها وأشرطة الفيديو التي شاهدتموها دلالة واضحة على أهمية عمل الصندوق لمستقبلنا ولكفاحنا ضد الفقر ومن أجل القضاء على الجوع بحلول عام 2030. وأشكركم مرة أخرى جزيل الشكر. ونُشيد بكم لما قمتم به خلال هذين اليومين، ولما فعلتموه في الماضي وما ستفعلونه في المستقبل.

وأختتم بياني الآن، ولكنني سأخرج عن النص لأن لدي قائمة طويلة بأشخاص لابد من توجيه الشكر إليهم. وأود أن أبدأ بالإعراب عن شكري لمن يعملون وراء الكواليس، هؤلاء الأشخاص غير المرئيين – وهم غير مرئيين لأننا لا نشاهدهم هنا في القاعة، وإن كنا نراهم في الأروقة، ونُقدِّر دعمهم؛ وهم على سبيل المثال موظفو المراسم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن، الذين بفضلهم بات بوسعنا عقد هذه الجلسات في أجواء إيجابية للغاية. نشكركم جزيل الشكر.

وأود أن أشكركم جميعاً مرة أخرى، وأشكر زملائي في المكتب وفي المكتب السابق. ونحن كمكتب نشكركم على الثقة التي وضعتموها فينا لرئاسة المجلس والعمل معكم كي تُكلل هذه الدورة بالنجاح. وأتقدم بجزيل الشكر أيضاً إلى رئيس الصندوق ونائب رئيس الصندوق وإدارة الصندوق وجميع موظفيه في روما وبخاصة من يعملون في البلدان في ظروف شديدة الصعوبة في كثير من الأحيان. شكراً جزيلاً لكم.

وأتوجه بكلمة شكر خاصة إلى القائم بأعمال سكرتير الصندوق، السيد Bill Skinner، وموظفيه، والمنسقين، والموظفين في القاعة، ولا ننسى بطبيعة الحال توجيه الشكر إلى المترجمين الفوريين على عملهم المتميِّز، إذ لم تكن هناك أي مداخلات لم تقدم لها ترجمة فورية، ولذلك أشكركم كثيراً على هذا العمل الممتاز. والشكر موصول أيضاً للموظفين التقنيين، فقد كان النظام يعمل بكفاءة كبيرة؛ وأود بطبيعة الحال أن أشكر سعاة المؤتمرات الذين لم تفارق الابتسامة شفاههم عندما كنا نسألهم عن أكثر الأمور صعوبة أو أشدها استحالة، فشكراً لكم على ما قدمتموه من عمل دون كلل.

ويمكن لنا الآن أن نعتز بالنجاح الكبير الذي كللت به هذه الدورة. والرسالة واضحة: لقد حان وقت العمل. ولم يكن أبداً التمثال القائم أمام مقر الأمم المتحدة في نيويورك أكثر أهمية مما هو عليه اليوم: تحويل السيوف إلى محاريث وترجمة الأقوال إلى أفعال!

وبهذا أُعلن اختتام أعمال الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين.

الفصل الخامس

البيانات العامة الأخرى

بالإجمال، استلم مكتب سكرتير الصندوق 44 بيانا عاما. وأحد هذه البيانات كان مسجلا مسبقا، في حين تم تسجيل 12 بيانا في مقر الصندوق، واستلام 31 بيانا على شكل نص مكتوب.

وأما البيان الذي كان مسجلا سابقا فقد تقدمت به كوبا. في حين سجلت كل من مصر وفيجي وآيسلندا بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، وليسوتو والمكسيك وقطر والصومال وأوغندا وفنزويلا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) واليمن وزامبيا بياناتها في مقر الصندوق. وأرسلت كل من الجزائر وأنغولا والأرجنتين وأستراليا وبلجيكا، نيابة عن دول البنيلوكس، وبوتسوانا وبوركينا فاسو وكمبوديا والكاميرون والصين وكولومبيا وإريتريا وفرنسا والغابون وألمانيا وغانا وغينيا وسري لانكا والسودان وتوغو وتونس والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بياناتها على شكل نص مكتوب.

وترد نصوص جميع البيانات سواء كانت مسجلة أو مكتوبة بالكامل في هذا الفصل.

بيان السيد ممثل الجزائر

إنه لمن دواعي الشرف أن أشارك معكم في أشغال الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والتي سيكون لها بلا شك أثر خاص لأنها ستعالج مسألة في غاية الأهمية تتمثل في تعزيز القدرة على الصمود والاستثمار في الاقتصاديات الريفية المستدامة من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية لمئات الملايين من الأشخاص عبر العالم.

كما أنتهز هذه الفرصة السانحة التي أتيحت لي للثناء على رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، السيد جيلبير أنغبو، والفريق العامل معه والإشادة بالعمل المميز الذي يقومون به في إطار مكافحة الفقر والجوع و سوء التغذية على المستوى العالمي.

يأتي انعقاد هذه الدورة في سياق يطبعه استمرار ظاهرة الجوع وسوء التغذية في بعض المناطق من العالم، والتي يزيدها تعقيدا وتفاقما انعدام الأمن الناجم عن الأوضاع المناخية القاسية، وأحيانا، الصراعات المحلية المدمرة.

إننا اليوم على يقين بأن مواجهة تحدي تحقيق الأمن الغذائي وتجسيد أهداف التنمية المستدامة لن يتحقق دون التركيز على الاستثمارات الكبرى للتأقلم مع التغيرات المناخية، والحد من أخطار الكوارث في القطاع الريفي.

علاوة على ذلك، من شأن التحول الديمغرافي في البلدان النامية، وبالتالي وصول ملايين الشباب إلى سوق العمل في المستقبل القريب، أن يجعل الوضع أكثر تعقيدا وإثارة للقلق، لاسيما في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

لذا فإننا، اليوم، ننظر بعين التقدير إلى الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة، بما فيها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في سبيل إعادة تأهيل الزراعة الأسرية وتعزيز الاستثمار على نحو مستدام في هذا المجال، وخاصة لفائدة شباب الريف.

كما نشيد بالمساهمة المتعددة الأوجه التي يقدمها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، خاصة من خلال العديد من المشاريع الاستثمارية الرامية إلى إحياء الزراعة على نطاق صغير في العالم النامي.

ومما لا ريب فيه، أن تركيز الصندوق على تطوير البنى القاعدية الريفية و التأمين العقاري لصغار المزارعين و حصولهم على الخدمات المالية ووصولهم إلى الأسواق وتعزيز قدرتهم على الصمود أمام تغير المناخ والصدمات الاقتصادية، فضلا عن تمكين المرأة سيؤدي، لا محال، إلى إيجاد أوجه التآزر الضرورية وخلق الحركية اللازمة للتنمية الريفية المستدامة التي من شأنها القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية.

كما أن الأهمية القصوى التي يوليها الصندوق للاستثمارات الموجهة نحو تطوير نظم فعالة للإرشاد والبحث المتأقلم، بالإضافة إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص، تمثل نهجا مثمرا من شأنه أن يضع بلا شك صغار المزارعين في وضع يسمح لهم التكفل الأمثل بأنفسهم وبناء مصير آخر.

هذا فضلا عن المساهمة الفعلية والفاعلة التي يمكن أن تقدمها الزراعة الأسرية المستدامة والمدعومة للحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

إن قطاع الفلاحة بالجزائر يعرف منذ بداية الـ 2000 ، حركية تسمح له بالمساهمة اليوم بصفة معتبرة في النمو الاقتصادي ورفع مستوى الأمن الغذائي للبلاد، وذلك تحت القيادة المستنيرة لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

و يجدر الذكر، إلى أن الجزء الأكبر من مساحة بلادنا تتواجد في المنطقة الجافة وشبه الجافة، وأن مواردنا الطبيعية محدودة، وتتميز بهشاشة تجعلها شديدة الحساسية إزاء التدهور الناجم عن التأثير المشترك للجفاف والضغط البشري المنشأ.

كما تجدر الإشارة إلى أن الدستور المعدل في 2016 ينص في المادة 19 على ما يلي: " تضمن الدولة الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة. كما تحمي الدولة الأراضي الفلاحية والأملاك المائية العمومية".

إن جهودنا، بالتوازي مع تنفيذ البرامج الرامية إلى تحديث الزراعة، والتكثيف المستدام للمنتجات الاستراتيجية، وضبط الأسواق والحفاظ على الموارد الطبيعية، ترتكز على تنمية الزراعة الأسرية وتعزيز دورها في الاقتصاد الريفي وتغذية سكان الريف.

كما تمت مراعاة البيئة الاقتصادية والاجتماعية لأعمال الاستثمار والإنتاج، خاصة تسوية مسألة العقار الفلاحي، والتسهيلات الممنوحة للحصول على التمويل والقروض وتنفيذ عملية تحديث التأمين الزراعي.

فالقطاع الفلاحي يساهم، اليوم، بنسبة 12 بالمائة من الناتج المحلي الخام الوطني و يشغل 1/4 من اليد العاملة بما يعادل 000 500 2 منصب شغل دائم ، بالإضافة إلى إدماج الشباب المتحصل على الشهادات والعاطل عن العمل وإنشاء 22.253 مؤسسة صغيرة في ما يخص دعم الاستثمار الفلاحي.

كما أن قيمة الإنتاج الفلاحي بلغت 3000 مليار دينار جزائري في 2016 مقابل 500 مليار دينار جزائري في 2000، وهي تمثل أكثر من 70 بالمائة من الوفرة الغذائية.

لقد ولدت حركية التنمية احتياجات جديدة نعمل جاهدين للاستجابة لها من خلال مواصلة مسار تحديث الزراعة وتطوير الصناعات الزراعية الغذائية بشكل مستمر لضمان القيمة المضافة لمنتجاتنا وإتاحتها على المدى الطويل لاحتواء التقلبات المزمنة للأسعار ودخول أسواق التصدير.

كما يحظى إدراج الشباب والنساء في الحياة العملية، وإسهامهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا باهتمام خاص، تجسد على أرض الواقع بوضع أجهزة قطاعية وقطاعية مشتركة موجهة لهم.

من ثم فإن فرص العمل المستدامة متاحة لهم في إطار الاستثمارات العامة والخاصة التي تستهدف على وجه الخصوص تحديث مستثمرات الفلاحة وتربية المواشي وتعزيز الإنتاج الفلاحي وتطوير صناعات الأغذية الزراعية.

حيث وضعت آليات لتمكين الشباب والنساء من إنشاء مستثمرات الفلاحة وتربية المواشي على أراض تابعة للملكية الخاصة للدولة، ووحدات ذبح صغيرة ووحدات تحويل ووحدات تعبئة وتغليف للمنتجات الفلاحية، وذلك في إطار الشراكات مع الفلاحين ومربي الماشية.

كما أنه تتاح الفرصة أمام الشباب والنساء المتحصلين على الشهادات للعمل في الهندسة الزراعية من خلال إنشاء مكاتب دراسات وشركات الخدمات والمختبرات، مما يساعد على تلبية الاحتياجات الناشئة عن حركية التنمية الفلاحية والريفية السارية في البلاد.

ولن أختتم كلمتي دون التذكير، بهذه المناسبة، بأن الصندوق الدولِي للتنمية الزراعية كان من أوائل المانحين الذين كان لهم دور في مجال التنمية الفلاحية في الجزائر، حيث راهن على صغار المزارعين، وعلى إدماج المرأة الريفية في دفع عجلة التنمية.

و بعد أَن توقفت الجزائر فِي عام 2006 عن الاقتراض من الصندوق، ثمنت تجربتها المكتسبة من المشاريع والمنهجيات التي تم تنفِيذها سابقا مع الصندوق لإيجاد حلول تنموية خاصة بها وتطويرها.

كما أن بلادي اِكتسبت من مشاريع الصندوق التي نفذت على أراضيها خبرة كبيرة في مختلف المجالات، ساهمت في تعزيز التنمية المستدامة والمتناغمة للأقاليم الريفية.

إنني على يقين أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في ضوء خبرته الطويلة في تنفيذ المشاريع المتأقلمة مع الظروف الخاصة للمناطق الريفية المتنوعة، سيواصل، بالتنسيق والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، القيام بدوره القيادي في الجهد الجماعي للحفاظ على الأراضي الشاسعة المعرضة للخطر وتسييرها على نحو مستدام.

وأخيرا، أود التأكيد على أن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي يدعو إليه الصندوق ويشجعه يشكل مكسبا ثمينا في الوقت الذي تقتضي فيه التحديات التي نواجهها استغلال جميع أشكال التضامن ، المبتكرة والأكثر نشاطا.

بيان ممثل جمهورية أنغولا

اسمحوا لي، بالنيابة عن حكومتي، أن أهنئ رئيس المجلس على انتخابه، وعلى تنسيق عملنا، متمنيا له كل نجاح ممكن في مهمته النبيلة.

وإنه لشرف لي وللوفد المرافق لي المشاركة في هذا الحدث الذي يغطي موضوعا أساسيا، وهو الاستثمار في الاقتصادات الريفية.

واسمحوا لي، أولا وقبل أي شيء، أن أشيد بالأسلوب التفاعلي والديناميي الذي يجري به رئيس الصندوق، السيد جيلبير أنغبو الذي تولى منصبه العام الماضي، الحوار مع الدول الأعضاء ويسعى إلى إيجاد مبادرات مبتكرة، ولا سيما لتعزيز فعالية المنظمة وتعبئة موارد إضافية، لتوسيع حافظة مشروعات المؤسسة.

وألاحظ مع الرضا ثقة الدول الأعضاء في المنظمة وفي قدرتها على مساعدة البلدان النامية على مواجهة التحديات الكبيرة المتمثلة في الجوع والفقر والبطالة وهجرة شباب الريف وانخفاض الإنتاجية وتغير المناخ. ويعكس ارتفاع مستويات تجديد الموارد الأخيرة هذه الثقة، وإن كنا نعيش في أوقات صعبة.

وتعلن جمهورية أنغولا عن مساهمتها في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بمبلغ مليوني دولار أمريكي.

وقد شهدت أنغولا، في نهاية العام الماضي، عملية انتخابية أسفرت عن نقل السلطة إلى قيادة جديدة. وأضفى رئيس الجمهورية الجديد، فخامة السيد جواو لورينسو، ديناميية اقتصادية واجتماعية جديدة، سعيا إلى تنويع الاقتصاد، من أجل الحد من الاعتماد الكبير على النفط والحد من الاختلالات بين المناطق والطبقات الاجتماعية المختلفة.

وتسعى الحكومة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي اللازم لتيسير تنمية القطاع الخاص والقدرة التنافسية للشركات المحلية. ويجري إعداد برامج مختلفة، مثل: إصلاح الدولة وبناء القدرات المؤسسية، وتعزيز الصادرات واستبدال الواردات، ومكافحة الجوع والفقر، ضمن غيرها.

وتعتبر الزراعة الأسرية في أنغولا أحد المصادر الرئيسية لإمدادات الأسواق وتوظف نسبة كبيرة من السكان. وتعطي الحكومة أولوية كبيرة للزراعة الأسرية، ووضعت مجموعة من برامج المساعدة المحددة، ولا سيما توفير الأسمدة والبذور واستصلاح التربة، بهدف تحسين إنتاجها وإنتاجيتها.

وتواصل الحكومة الأنغولية، مع ذلك، إيلاء الأولوية للزراعة واسعة النطاق، مثلا لإنتاج الحبوب، وكذلك للمحاصيل والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك، وتدعو دائما أصحاب المشروعات، على الصعيدين المحلي والخارجي، إلى الاستثمار في هذه القطاعات.

ونحن ندرك جودة المشروعات التي يقدمها لنا الصندوق. وقد سمحت الابتكارات وتنويع المحاصيل وإنتاج الدواجن والمجترات الصغيرة وتربية الأحياء المائية، وكذلك الوصول إلى الأسواق بتحسين المعرفة التي لدى المجتمعات الريفية ورفاهيتها وذلك بأسلوب بسيط. وأود أن أؤكد على الدور الهام الذي تقوم به المدارس الحقلية، التي تحقق نجاحا كبيرا في بلدي والتي نسعى إلى تكرارها في مقاطعات أخرى. ونحن نعلم أن التعاون الوثيق بين الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة قد ساهم في تحقيق هذا النجاح.

وفي عام 2017، استقبلنا في أنغولا فريقا تابعا لمكتب التقييم المستقل ومن المتوقع إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد هذا العام. ونحن على ثقة من أن نتائج وتوصيات البعثة والبرنامج ستساعد على تحسين فعالية المشروعات وتحديد مجالات جديدة للتعاون.

ونحن نشجّع الصندوق على مواصلة عملية اللامركزية، لتيسير الحوار وتعزيز القدرة على التصدي للمشاكل الناشئة على أرض الواقع وتيسير فهم احتياجات المشروعات، وأولوياتها، وسبل رصدها. وفي ضوء عدد المقاطعات في البلد وحجمها، فإننا نرى أن هناك ما يبرر إقامة تمثيل محلي للصندوق.

ونحن نشجّع إدارة الصندوق على البحث عن موارد إضافية، من خلال مصادر أخرى، ومنها القروض السيادية، ومن الشركاء، بشروط تيسيرية، ومواصلة استكشاف موثوقية اللجوء إلى الاقتراض من الأسواق في المستقبل.

وتأمل أنغولا أن يقوم رئيس الصندوق السيد جيلبير أنغبو بزيارتها قريبا لمعرفة الواقع الذي نعيشه، والتحقق من أثر المشروعات الممولة والنظر في مبادرات تعاونية جديدة بين أنغولا والصندوق.

بيان ممثل جمهورية الأرجنتين

لقد وضعت جمهورية الأرجنتين، وعلى رأسها الرئيس Mauricio Macri، المركز العالمي الذكي لبلادنا ضمن أولوياتها القصوى.

وهذا يعني التعبير عن هوية الأرجنتين المتعددة الأطراف، والديمقراطية، واستقطاب الفرص المتاحة لإرساء شراكات مع بلدان وأقاليم أخرى لخلق فرص العمل، وتعزيز الصادرات، وتحقيق مستويات أعلى من التعليم والتنمية العلمية.

وضمن هذا السياق، تؤكد الأرجنتين على التزامها القوي بالتعددية، كأحد الأدوات الأساسية للاستجابة لأكثر التحديات الحالية إلحاحا، ألا وهو تحدي محاربة الفقر والجوع.

إن القضاء على الجوع واستئصال الفقر هما الهدفان الأساسيان للحكومة الأرجنتينية. وهما الهدفان اللذان يحظيان باعتراف عالمي في هدفي التنمية المستدامة الأول والثاني من خطة 2030 للتنمية المستدامة.

إننا نود أن نسلط الضوء على الوظيفة الهامة للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى وجه الخصوص تلك ذات الصلة بالأمن الغذائي وسوء التغذية واستئصال الفقر.

وبناء عليه، فإننا نرحب بالعمليات التي تجريها الوكالات الثلاث في روما لمواءمة أهدافها الاستراتيجية، وأنشطتها وغاياتها مع خطة 2030.

ويشير تقرير التنمية الريفية الذي أصدره الصندوق عام 2016 إلى أن التحول الريفي الشمولي، يشكل المكون الحاسم للنمو والتنمية المستدامة لأنه يجمع بين عناصر رئيسية مثل زيادة الإنتاجية الزراعية والفوائض القابلة للتسويق، وتوسيع فرص العمل وتوفير وصول أفضل للخدمات والبنى التحتية لأغراض تحسين سبل العيش الريفية.

وبهذا المعنى، فإن التنمية الزراعية والريفية هي مفتاح تنفيذ خطة 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة الهدفين الأول والثاني منها.

ويلعب الصندوق دورا رئيسيا في الترويج للاستثمارات لأغراض التنمية الزراعية والتحول الريفي الشمولي.

إن الأرجنتين مقتنعة بأن الصندوق في قدرته الثنائية كمؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، يمتلك جميع الشروط اللازمة لتوسيع وتعزيز عملياته في الميدان، وبالتالي المساهمة بصورة فعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى وجه الخصوص استئصال الفقر والجوع.

وبهذا الصدد، فإننا نحث الصندوق على الاستمرار في تعزيز حضوره في البلدان والأقاليم. ويتضمن ذلك البلدان متوسطة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا في المجالات التي تتطلب مساعدته فيها لتحقيق التحول الريفي وخفض معدلات الفقر.

وبناء عليه، فإن جمهورية الأرجنتين سوف تستمر في دعمها النشط للصندوق وللرئيس جيلبير أنغبو، بحيث نتمكن معا من مواجهة أكثر التحديات إلحاحا في عالمنا اليوم.

بيان ممثل جمهورية النمسا

في البداية، تود النمسا أن تشكر الرئيس أنغبو على رؤيته وقيادته على مدى العام الماضي. في سنتك الأولى كرئيس للصندوق، أدخلت بالفعل بعض التغيرات الهامة، ونحن مقتنعون بأن مبادرتك للتميز التشغيلي ستعزز من الدرجة العالية من المساءلة، والكفاءة، والفعالية، والنتائج على أرض الواقع، وهو الأمر المعروف عن الصندوق.

والنمسا متأكدة من الأهمية الكبيرة للزراعة المستدامة لأغراض التنمية الاقتصادية والتنوع في البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص في أكثر الأقاليم فقرا وأشدها ضعفا. فالقطاع يتمتع بأهمية استراتيجية بسبب قدرته على توفير فرص العمل والنمو في المناطق الريفية، وبسبب الطلب الملح على الوظائف ذات الصلة بالأغذية الزراعية لتلبية احتياجات العدد المتنامي باضطراد من السكان الشباب. وبدون فرص العمل المحترم في المناطق الريفية وفي قطاع الأغذية الزراعية، سوف يهاجر هؤلاء الشباب إلى المدن ويخسرهم الاقتصاد الريفي. ومن الواضح أننا نواجه روحا قوية للمبادرات الفردية في المناطق الريفية. هنالك أيضا الإمكانيات التي لا يمكننا إنكارها لتحويل الزراعة والانخراط بصورة أكبر مع القطاع الخاص لخلق المزيد من فرص العمل والنمو. إلا أن هذا النمو غالبا ما تقوضه الأساليب الزراعية البالية، ومحدودية الاستثمارات الزراعية والنقص الكبير في المهارات. وبالتالي فإن الاستثمارات، وبناء القدرات، ونقل المهارات أمر ملح لا مفر منه.

إن مجالات التركيز في الصندوق، مع النتائج القوية التي تحققت في التنمية الريفية هي الأسباب الرئيسية لدعم النمسا للصندوق. والنمسا ملتزمة بالبقاء شريكا مستقرا للصندوق. وقد تعهدت بمبلغ 16 مليون يورو للتجديد الحادي عشر للموارد، وبالتالي فستبقي على دعمها القوي للصندوق بالقيمة الإسمية مقارنة بالتجديدات السابقة.

ووفقا للبنك الدولي، فإن التنمية الزراعية هي أكثر الأدوات قوة للقضاء على الفقر المدقع، وتعزيز الازدهار المشترك، وإطعام سكان العالم الذين تشير الإسقاطات إلى أن عددهم سيصل إلى 9.7 مليار نسمة بحلول عام 2050. والنمو في قطاع الزراعة أكثر فعالية بمرتين إلى أربع مرات في زيادة دخول الأشد فقرا مقارنة بالقطاعات الأخرى.

ولكن النمو الذي تقوده الزراعة، والحد من الفقر، والأمن الغذائي جميعها أمور تواجه خطرا هاما ألا وهو تغير المناخ الذي يمكن له أن يتسبب في تقليص مردودات المحاصيل، وبخاصة في الأقاليم التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وتعتبر الزراعة والحراجة والتغييرات في استخدام الأراضي مسؤولة عن 25 بالمائة من انبعاثات غازات الدفيئة. وبالتالي فإن التخفيف من آثار تغير المناخ في القطاع الزراعي جزء هام من حل مشكلة تغير المناخ.

وبالتالي فإن النمسا تدعم وبشدة هدف الصندوق المتمثل في تعزيز الزراعة الذكية مناخيا، والتركيز بصورة مخصوصة على خلق فرص العمل، سواء العمل الحر أو العمل المأجور لصالح الريفيين شبابا ونساء. ويمكن لمزيد من إدماج النساء وأعداد الشباب المتزايدة في وظائف نظم الأغذية أن يرفع من الإنتاجية ويحسن من فرص السلام والأمن. وعلى هذه الخلفية، فإننا نرحب بنية الصندوق تعزيز تعاونه مع جهات أخرى فاعلة في القطاع، مثل مصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، علاوة على الوكالتين الأخرتين في روما.

وعلى خلفية محدودية موارد المساعدة الإنمائية الرسمية، فإننا نعترف بالتحدي الذي يواجهه الصندوق للبقاء منخرطا في جميع البلدان النامية مع التركيز على أشد الأقاليم ضعفا وفقرا. ولذا فإننا ندعم المناقشات التي تتعلق بتوسيع موارد الصندوق ونرحب بإطار الاقتراض السيادي. إضافة إلى ذلك، فإننا نعتبر إمكانية الحصول على قروض الشركاء الميسرة خطوة في الاتجاه الصحيح. كذلك، وعندما يتعلق الأمر بتعبئة الموارد الجديدة من أسواق الرأسمال، فإننا نحث على إجراء تقدير معمق لجميع المخاطر التي ينطوي عليها هذا الأمر، ونرحب بالنهج شديد الحذر

والبراغماتي الذي يتبعه الصندوق. علاوة على ذلك فإننا نرحب بالمناقشات ذات الصلة بإطار الانتقال بهدف ضمان توفر أسلوب منفتح وشفاف يمكن الصندوق من إيصال دعم موائم للغرض لجميع زبائنه من البلدان الأعضاء ومواكبتهم في رحلتهم الإنمائية.

بيان ممثل بلجيكا بالنيابة عن بلدان البنيلوكس

هذا البيان مقدم إلى الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق بالنيابة عن حكومات مملكة بلجيكا، ومملكة هولندا، ودوقية لكسمبرغ الكبرى. ولبلدان البنيلوكس تقليد عريق في العمل معاً في معالجة القضايا الموضوعية سواءً داخل الاتحاد الأوروبي أو في السياق الدولي الأرحب.

وموضوع دورة مجلس المحافظين لهذا العام هو "من الهشاشة إلى الصمود على الأجل الطويل: الاستثمار في الاقتصادات الريفية المستدامة".

إن إيجاد حل للعوامل الرئيسية المُحرِّكة للهشاشة ليس بالمهمة اليسيرة. ويبدو جلياً، على أية حال، أن النموذج الزراعي الذي يركز في المقام الأول على إنتاج الأغذية من الأسر الفردية دون تمكينها من بيع منتجاتها داخل مجتمعاتها المحلية أو خارجها، لن يوفِّر حلاً لهذه التحديات. ولذلك لا بد من تحول من نموذج قوامه زراعة الكفاف إلى نموذج الزراعة الريادية. ويراعى في ذلك أن الزراعة قطاع اقتصادي، بل وخلافاً لسائر القطاعات فإنها تؤثر تأثيراً مباشراً على استقرار البلد والصحة العامة والمناخ والمساواة بين الجنسين والحد من الفقر. ولذلك، ترى بلدان البنيلوكس إمكانات هائلة في التقدم الذي تحقق مؤخراً في إنشاء صندوق تمويل الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره طريقة للاستثمار المباشر في المشروعات الريفية والزراعية الصغيرة والمتوسطة. ومن الأمثلة الابتكارية الأخرى في هذا الاتجاه مرفق تمويل التحويلات المالية.

إن المناطق الريفية لديها بالفعل إمكانات هائلة للنمو الاقتصادي المرتبط بإنتاج الأغذية والقطاعات ذات الصلة، وبالنظر إلى أن غالبية الفقراء والجوعى في العالم يعيشون في هذه المناطق، سيكون تحقيق خطة التنمية لعام 2030 مرهوناً بإطلاق تلك الإمكانات التي قلّما تحظى بالاهتمام. وهناك أدلة كثيرة على أن إحداث تغييرات في الاقتصادات الريفية يمكن أن تكون له آثار كبيرة. والاستثمار في التنمية الريفية وقدرة السكان الريفيين على الصمود وسيلة مباشرة لمعالجة الأسباب الجذرية لبعض التحديات الكبرى التي نواجهها اليوم، مثل الهجرة والنزاع وعدم الاستقرار. وإزاء هذه الخلفية، فإن القيمة المضافة للصندوق الذي لديه خبرة متخصصة في بناء قدرة المجتمعات المحلية الضعيفة على الصمود في المدى البعيد واضحة وتُكمِّل القيمة المضافة للوكالات التي تركز على أعمال الاستجابة لحالات الطوارئ والحالات الإنسانية. ولذلك، تتوقع البنيلوكس من الصندوق مواصلة أداء دور رائد في تنفيذ خطة عام 2030 بالتعاون الوثيق مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها، والمؤسسات المالية الدولية. وفي هذا السياق، تُشجِّع البنيلوكس أيضاً الصندوق على ضمان حضور أقوى في البلدان الشريكة من أجل توفير مساعدة تقنية مُعزَّزة والإمساك بزمام القيادة في تقاسم المعرفة وبناء القدرات على الأرض.

ولا بد من مواصلة التركيز بصفة خاصة على دور النساء في الاقتصادي الريفي. لقد ثبت أن الحد من انعدام المساواة بين الجنسين هو أحد أفضل الطرق لتعزيز الأمن الغذائي والحد من الفقر الريفي.

والبنيلوكس، شأنها شأن الصندوق، مقتنعة بأن الاستثمار في شباب الريف عامل حاسم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن شباب المزارعين عناصر فعَّالة في التغيير وهم قادرون على الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة بسرعة. ويتيح استخدام التكنولوجيا الرقمية فرصة هائلة في تحقيق التنمية الريفية والأمن الغذائي. ولذلك، تحث البنيلوكس الصندوق على دمج التطبيقات الرقمية في تدخلاته في مجال الزراعة والأمن الغذائي.

وفي الختام، تُرحِّب البنيلوكس بتوجه الصندوق نحو زيادة مشاركته في حوارات السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي ودوره النشط في عمليات السياسات المتعددة الأطراف.

بيان ممثل جمهورية بوتسوانا

أود بادئ ذي بدء أن أغتنم هذه الفرصة كي أُعرب عن امتنان وفد بلادي لإيطاليا، حكومة وشعباً، على استضافتها الكريمة لنا مرة أخرى.

وهذا في واقع الأمر تجمع استراتيجي، فمناقشاته متعددة الأوجه، والهدف منها هو توجيه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية نحو حقبة جديدة، يُشرّفنا أن نكون جزءاً منه. ومما لا شك فيه أن موضوع هذا العام، وهو "*من الهشاشة إلى الصمود على الأجل الطويل: الاستثمار في الاقتصادات الريفية المستدامة*"، موضوع ذو صلة، لا سيما وأننا نتناول كيفية التأثير على التغيير من أجل المستقبل من خلال تدخلات التصدي للتحديات المؤثرة على الأمن الغذائي في بلداننا. وبالإضافة إلى ذلك، مما يبعث على الارتياح أن هذا الموضوع يتناول الوضع الراهن لحالة الأمن الغذائي، الذي يتضاءل تدريجياً، في أنحاء من أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب شرق وغرب آسيا.

مما لا شك فيه أن الزراعة ستظل ركيزة نمو اقتصاداتنا في المستقبل على الرغم من تحديات من قبيل ضيق سُبل الوصول إلى الأراضي وعدم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية. وسعياً إلى معالجة هذه التحديات، علينا تهيئة بيئة مواتية تفضي بنا إلى إيجاد حلول مالية جديدة وتشجع الشمول المالي.

ويرجع ذلك إلى أن الشمول المالي يتيح فرصاً تُنشط وتدعم النمو الاقتصادي الذي ينطوي على مكاسب أعمق.

ومثلما في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يعيش ما يربو على 70 في المائة من سكان بوتسوانا في المناطق الريفية ويكسبون قوتهم من الزراعة. ولهذا السبب، نحن ملتزمون بتنمية الاقتصادات الريفية من خلال عديد من السياسات والبرامج. ولذلك ينبغي أن تنصب جهودنا على وضع سياسات تكون قوة محرِّكة لقطاع زراعي نابض ومستدام وقادر على الصمود.

وأرجو مخلصاً أن تنظر هذه الدورة في إيجاد سُبل يمكن من خلالها للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الوصول إلى الأسواق، وهو ما يُشكِّل واحداً من أكبر التحديات التي تواجهها بوتسوانا. ونحن نُكابد من أجل تسخير الشراكات بين القطاعين العام والخاص وكذلك تعزيز صلات أصحاب المصلحة من أجل تحقيق التسويق الزراعي.

نتطلَّع إلى المشاركة في نقاشات تفاعلية يمكن أن تُفضي إلى حلول فعَّالة من أجل شعوبنا، لا سيما الشباب والنساء الذين لا يزالون مهمشين في مجتمعاتنا.

وفي الختام، تود بوتسوانا أن تُعرب عن تقديرها لشراكتنا المثمرة، لا سيما في مشروع دعم الخدمات الزراعية الذي أوشك على الانتهاء، وتأمل مخلصة أن يكون هذا المشروع واحداً من بين عديد من المشروعات المقبلة. وقد أثبتت هذه الشراكة أهميتها، خاصة في المساعدة بالخبرة التقنية، ونأمل في مواصلة هذه التفاعلات.

بيان ممثل بوركينا فاسو

يشرفني أن أتكلم للتعبير عن كل امتناني وامتنان شعب بوركينا فاسو للصندوق على الدعم الكبير الذي لا يتوقف عن تقديمه لسكان الريف. وأود أن أشيد بالقيمة الحقيقية لاختيار موضوع هذه الدورة، التي ستسهم بلا شك في إيجاد حلول مناسبة لمشاكل التنمية الريفية.

ويعتبر استمرار الفقر المدقع واتساع الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، التي تتفاقم بسبب الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ والضغوط الكبيرة التي يحدثها البشر على رأس المال الطبيعي، بعض القضايا التي تؤكد على أهمية موضوع هذه الدورة وهو "*من الهشاشة إلى الصمود طويل الأمد: الاستثمار في الاقتصادات الريفية المستدامة*".

وفي الواقع، يعيش 90 في المائة من الفقراء في بوركينا فاسو في مناطق ريفية وبالتالي فإنهم يعتمدون أساسا على الطبيعة، وتتعرض سبل عيشهم للتهديد بفعل تغير المناخ مما يؤدي إلى تفاقم هشاشتهم.

ونتيجة لذلك، يتطلب التصدي للتحدي المتمثل في الحد من الفقر اتخاذ إجراءات تستهدف المناطق الريفية لبناء اقتصادات ريفية حيوية وقادرة على الصمود. ولذلك، أطلقت حكومة بوركينا فاسو برنامج الطوارئ لمنطقة الساحل وبرنامج دعم تنمية الاقتصادات المحلية.

ويهدف برنامج الطوارئ لمنطقة الساحل إلى الاستجابة بشكل منهجي لمشكلة الأمن في منطقة الساحل وتناول مسألتي الأمن والتنمية من ثلاث زوايا: (1) بناء قدرة السكان على الصمود؛ (2) توقع الصعوبات والتصدي لها وتأمين الأراضي؛ (3) تحسين الحوكمة العامة.

أما بالنسبة لبرنامج دعم تنمية الاقتصادات المحلية، فالهدف منه هو بناء اقتصادات محلية ديناميكية ومزدهرة وشاملة للجميع. ويسعى هذا البرنامج على وجه التحديد إلى تحقيق ما يلي: (1) إنشاء سلاسل قيمة واعدة لخلق الوظائف في المقاطعات المحلية بهدف دعم الاقتصاد المحلي؛ (2) بناء منصة من البنية التحتية الحديثة لدعم إطلاق عنان الإمكانات الاقتصادية المحلية؛ (3) توفير أساس للحماية الاجتماعية للأسر الضعيفة بهدف إدماجها في الدائرة الاقتصادية؛ (4) تطوير خدمات مالية ملائمة وشاملة ويمكن الوصول إليها لدعم الاقتصاد المحلي.

ومن خلال البرنامجين، تعتزم بوركينا فاسو استثمار أكثر من مليار وستمائة مليون دولار أمريكي حتى عام 2020 في المجتمعات المحلية.

وقد شهدت بوركينا فاسو نموا اقتصاديا مطردا خلال السنوات الأخيرة، بمعدل قدره 5.9 في المائة في عام 2016 و6.8 في المائة في عام 2017 ومتوسط قدره 5.7 في المائة خلال السنوات العشرة الماضية، مما سمح بتحقيق تقدم كبير في مختلف قطاعات التنمية. ومع ذلك، من الواضح أنه لا تزال هناك تحديات هائلة للحد من الفقر الذي بلغت نسبة انتشاره 40.1 في المائة في عام 2014. وكما تعلمون، فإن الفقر في معظم البلدان الأفريقية يمثل ظاهرة ريفية (47.5 في المائة في عام 2014) ويعاني منه أساسا الشباب والنساء.

ويستند كفاحنا النشط لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى قدرة السكان على الصمود، حيث يعيش معظمهم في المناطق الريفية ويتعرضون بشكل متزايد لكوارث مثل غزو دودة الحشد وغزو جراد الطيور الآكلة للحبوب. وأدى هذا الغزو إضافة إلى التدهور المتسارع للتربة، إلى ضعف كبير في أثر الجهود التي تبذلها الحكومة لصالح الفئات الضعيفة من السكان.

وأستطيع أن أقول لكم إن الرؤية الواردة في الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2016–2020) في بلدي تضع إنشاء سلاسل القيمة في القطاع الزراعي والإجراءات الرامية إلى خلق وظائف للشباب وتمكين المرأة في صميم أولوياتها.

وفي الواقع، من أجل التصدي للتحدي المتمثل في الحد من هشاشة سكان بوركينا فاسو وتحقيق الرفاهية للجميع، من الضروري أن ينفذ البلد مشروعات كبيرة تتضمن استثمارات هيكلية تهدف إلى تعزيز النمو القوي والشامل والمستدام. وعلى هذا النحو شهدت نفقاتنا الاستثمارية في عام 2017 زيادة كبيرة حيث ارتفعت من 526.4 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية إلى 919.2 مليار فرنك، أي زيادة نسبتها 74.6 في المائة مقارنة بعام 2016.

وسيعمل مسار النمو هذا على تحقيق التآزر بين الموارد المحلية، والكفاءات متعددة الأوجه وقدرات الإبداع والابتكار لجميع الجهات الفاعلة. وتحقيقا لهذه الغاية، تكرر بوركينا فاسو دعوتها إلى أن يزيد المجتمع الدولي استثماره في هذا المجال.

ويجب أن تتم هذه الاستثمارات من خلال تنفيذ مشروعات وبرامج إنمائية مثل مشروع الأقطاب الزراعية، وتعزيز المشروعات الريادية الزراعية، وخاصة المؤسسات الصغيرة الريفية والمبادرات الرامية إلى الحد من خسائر ما بعد الحصاد وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وفي نهاية بياني، أود أن أعرب عن امتنان شعب بوركينا فاسو للعديد من الأصدقاء وشركاء التنمية الذين يثقون فينا ويعملون معنا في مبادراتنا الإنمائية.

وهنا في الصندوق، الذي لا يعد مجرد بنك بل صندوق يستخدم الاستثمارات كوسيلة لتحويل المناطق الريفية، أكرر امتنان بوركينا فاسو للدعم الذي لا يقدر بثمن الذي يحصل عليه بلدي كل مرة يطلبه.

وبوركينا فاسو ملتزمة بتعزيز هذا التعاون من أجل رفاه سكان الريف.

بيان ممثل جمهورية كمبوديا

إنني سعيد جدا بالمشاركة في الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وأود أن أقدم أحر تحيات مملكة كمبوديا والحكومة الملكية لكمبوديا إلى رئيس الصندوق وجميع زملائي المحافظين ورؤساء وفود الدول الأعضاء.

تشيد كمبوديا بتركيز دورة مجلس المحافظين هذه على موضوع "من الهشاشة إلى الصمود طويل الأمد: الاستثمار في الاقتصادات الريفية المستدامة"، الذي يعتبر ملائما جدا في البيئة العالمية المتغيرة التي يعمل فيها الصندوق ودوله الأعضاء. ونحن نتطلع إلى مناقشات ومناظرات قوية حول الموضوع ومساهمات العلماء والزملاء المحافظين.

دعوني أولا أسجل التقدير العميق الذي تكنه الحكومة الملكية لكمبوديا والشعب الكمبودي للصندوق لشراكته الثابتة والقيمة ومساعدات منحه السخية على مدى العقدين الماضيين والتي ساهمت بشكل كبير في إنجازات كمبوديا في مجالي الحد من الفقر الريفي والتنمية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة.

وتود كمبوديا أن تهنئ رئيس الصندوق وفريقه على النتيجة الناجحة لمشاورات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، والاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن زيادة تمويل الصندوق، ونتائجه، وآثاره على مدى الفترة 2019–2021. ويسرني أن أبلغكم بأنني أعلنت، في 12 فبراير/شباط 2018 أثناء الدورة الخامسة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، عن موافقة كمبوديا على التعهد بزيادة مساهمتها في التجديد الحادي عشر للموارد من 000 315 دولار أمريكي إلى 000 450 دولار أمريكي.

ويسعدني أن أشير إلى أن إحدى الرسائل الرئيسية العشر الصادرة عن هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق تتعلق بتصميم الصندوق لعملياته بحيث تلبي الظروف، والاحتياجات، والأولويات المحددة للبلدان الشريكة. وكما تدركون جميعا فإن كمبوديا قد تقدمت إلى وضعية البلد المتوسط الدخل من الشريحة الدنيا في عام 2015 وتهدف إلى الانتقال إلى وضعية البلد متوسط الدخل من الشريحة العليا بحلول عام 2030. ولذلك فإن كمبوديا تعدّل أولوياتها واستراتيجياتها الإنمائية الخاصة بالتنمية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة بما يتناسب مع هذه المرحلة من التنمية.

لقد أحرزت كمبوديا تقدما ملحوظا في تحقيق الأمن الغذائي؛ وفي حين سيتم تعزيز ذلك، سوف تتبع كمبوديا وهي تمضي قدما نهجا أكثر استراتيجية وبرمجية بالنسبة للتنمية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة يركز بشكل أكبر على استدامة وصمود سبل العيش الريفية. لذلك سوف تتبع كمبوديا نهجا أكثر توازنا للاستثمارات الرأسمالية حيث تقترن الاستثمارات في رأس المال غير الملموس بالاستثمارات الضرورية في البنية التحتية المادية لربط الإنتاج بالأسواق.

وسوف يحتاج ذلك إلى تحول من التركيز المركزي الحالي على الأمن الغذائي بموجب مساعدة الصندوق إلى تركيز أكبر على إضفاء الطابع التجاري الزراعي في القطاع الفرعي لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الذي سيستهدف المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الأكثر تقدما. كما سيركز إضفاء الطابع التجاري على انخراط أكبر، من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع انخراط القطاع الخاص في تقديم خدمات السوق الضرورية لضمان استدامة سبل عيش المزارعين الريفيين أصحاب الحيازات الصغيرة. ولن يكون الهدف استبدال القطاع الخاص وإنما توفير بيئة تمكينية للقطاع الخاص لكي ينمو ويصبح مربحا. وإني أتطلع قدما إلى تضمين هذا التحول الاستراتيجي

في عمليات الصندوق في كمبوديا في وثيقة برنامجنا القادم للفرص الاستراتيجية القطرية، والحفاظ على المواءمة مع خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية المقبلة لكمبوديا للفترة 2019–2023.

وأود أن أختم بشكر رئيس الصندوق وفريق إدارته وموظفيه على الترتيبات الممتازة لدورة مجلس المحافظين الحالية.

وشكرا لكم.

بيان ممثل جمهورية الكاميرون

اسمحوا لي، في بداية هذا العام، أن أنقل إلى جميع المحافظين والوفود، تحيات حكومة الكاميرون، وأفضل تمنياتي الشخصية لعام 2018 مليء بالنجاح.

وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ أعضاء المكتب الجديد وأعضاء المجلس التنفيذي الجديد على انتخابهم.

وجدول أعمال الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين مكثف وستتم في إطاره مناقشة العديد من المسائل المتعلقة بحوكمة مؤسستنا وسندرسها بأكبر قدر من الاهتمام.

ويتيح لنا موضوع هذه الدورة "من الهشاشة إلى الصمود طويل الأمد: الاستثمار في الاقتصادات الريفية المستدامة" فرصة لمناقشة المسائل الهامة التي تشكّل أيضا تحديات فعلية.

وإضافة إلى هشاشة الاقتصادات الريفية الناجمة عن جملة أمور من بينها الآثار السلبية لتغير المناخ والتقلبات المنتظمة في أسعار المنتجات الزراعية، ظهرت في السنوات الأخيرة التهديدات الأمنية، التي كان أول ضحاياها سكان الريف، الذين أجبروا في كثير من الأحيان على التخلي عن أراضيهم وسبل عيشهم؛ مما أدى إلى زيادة الفقر والمخاطر، وخاصة بين الشباب، مما يجعلهم ضعفاء ومعرضين للهجرة والتجنيد من قبل الحركات الإرهابية.

وفي مواجهة هذه المشاكل، يمكن أن تكون برامج تشجيع توظيف الشباب استجابة مناسبة. وفي الكاميرون، على سبيل المثال، يمثّل برنامج تشجيع المشروعات الزراعية الرعوية للشباب الذي يدعمه الصندوق تجربة مبتكرة وواعدة جدا تسمح بدعم ريادة الأعمال الزراعية الرعوية لشباب الكاميرون.

وتستحق تجارب مثل برنامج تشجيع المشروعات الزراعية الرعوية للشباب في الكاميرون التكرار ليكون عمل الصندوق أكثر أهمية ولكي تكون رسالته نبيلة.

والكاميرون مقتنعة بأن المساهمات المالية للدول الأعضاء ضرورية في تجديد موارد الصندوق، وهي عاقدة العزم، على الرغم من المرحلة الحرجة التي يمر بها اقتصادها، على المساهمة في مختلف عمليات تجديد الموارد لمنح مؤسستنا الأداة اللازمة لإحداث تحول في المناطق الريفية. ويعتبر ذلك بالنسبة لنا إشارة قوية الهدف الأول منها هو توفير للصندوق الوسائل اللازمة لعمله المتعلق بتحديث المزارع الأسرية الصغيرة، وبالتالي زيادة إنتاجيتها وتراجع الفقر الريفي.

وعند القيام بذلك، من المهم أن نؤكد على أوجه التآزر التشغيلية اللازمة على المستوى المحلي بين جميع المؤسسات التي تعمل في المناطق الريفية، مثل الصندوق.

وهنا، تجدر الإشارة مرة أخرى إلى التجربة الكاميرونية. وبالفعل، فقد توجت عملية ابتكارية بتنظيم ندوة مشتركة في 1 و2 فبراير/شباط الماضي للنظر في تقارير تقييم الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في الكاميرون. وفي نهاية تلك الندوة، أنشئت منصة شاملة للتعاون، مما أدى إلى إقامة شراكة جديدة.

ومن الواضح بالنسبة للكاميرون، بقدر ما يمثّل نشاط الصندوق جزءا من عمل دينامي متعدد الأطراف ومتعدد أصحاب المصلحة، أننا سنظل مقتنعين بأن هدف "القضاء على الجوع" الوارد في خطة عام 2030 يمثّل أداة يمكن أن تدعم على نحو مستدام الاستثمارات في اقتصادات سكان الريف الفقراء. ونحن نشجع بذلك الصندوق على بحث جميع الأساليب، طبقا لولايته، التي يمكن أن تحسن جودة تدخلاته وفقا لبرنامج العمل الذي وافق عليه المجلس.

ويعد تنويع الاقتصاد مجالا هاما آخر. وفي الواقع، في السياق الحالي لضعف أسعار سلع التصدير التقليدية، اختارت بلدان وسط أفريقيا التنويع في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي شرعت فيها كل منها.

والغرض من هذا الاختيار هو العمل بمثابة وسيلة لتعزيز قدرة اقتصادات المنطقة دون الإقليمية على الصمود. وقد حظي هذا الاختيار بتوافق الآراء في القمة الاستثنائية التي نظمها رئيس دولة الكاميرون في ديسمبر/كانون الأول 2016 في ياوندي. وبالنظر إلى أن أنشطة الإنتاج الريفية (الزراعة وتربية الماشية وصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية...) تمثّل في هذا السياق مزايا نسبية لا يمكن إنكارها، فإنها ستظل ضمن أولويات بلدنا.

ونحن نعلم أننا يمكن أن نعول على دعم شركائنا التقليديين في هذا القطاع، بما في ذلك الصندوق، بحيث تكون الزيادة المطلوبة في حجم الإنتاج، التي تتحقق في احترام للنظم الإيكولوجية، مدفوعة بتحسين الإنتاجية وليس مجرد زيادة المساحات.

بيان ممثل كندا

أنه لمن دواعي سروري أن ألقي كلمة أمامكم اليوم نيابة عن حكومة كندا بمناسبة الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وتعتبر هذه الدورة مهمة لأنها تمثل الذكرى الأربعين لإنشاء الصندوق، وتعطينا فرصة للاحتفال بشراكة طويلة الأمد بين كندا والصندوق منذ إنشائه. ويركز موضوع هذا العام "من الهشاشة إلى الصمود طويل الأمد: الاستثمار في الاقتصادات الريفية المستدامة"، على التزام خطة عام 2030 بتحقيق التنمية المستدامة وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب ويعطينا فرصة لتبادل الآراء، خلال هذا المجلس، على العوامل الداخلية والخارجية للبلدان الأعضاء التي تؤدي إلى الهشاشة وتعرض جهود القضاء على الجوع والفقر للخطر.

ومنذ إنشائه في عام 1977، أدى الصندوق دورا بارزا في تحويل المناطق الريفية والاستثمار في سكان الريف ومكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي والحد من الهشاشة وبناء القدرة على الصمود. والمهمة شاقة، ولكنها مهمة ركز خلالها الصندوق، جنبا إلى جنب مع شركائه، بثبات على الناس الذين يصعب الوصول إليهم، والمناطق الريفية المهمشة التي لا ترغب أن تعمل أو تستثمر فيها الجهات الأخرى. ولا تزال الميزة النسبية للصندوق تكمن في استهداف الفقراء مدقعي الفقر والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والشباب والسكان الأصليين كمستفيدين رئيسيين، وكشركاء كاملين أيضا.

ومع ذلك، فإن التحديات التي يواجهها الصندوق، والمجتمع العالمي ككل، هائلة وتتفاقم بسبب تغير المناخ والنزاع ضمن أسباب أخرى. وكما لوحظ في تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية لعام 2017، الذي أعدته وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الصحة العالمية، ارتفع عدد الذين يعانون من نقص التغذية في العالم من 777 مليون شخص في عام 2015 إلى 815 مليون شخص في عام 2016. كما ازداد انتشار نقص التغذية: يعاني 11 في المائة من سكان العالم من نقص التغذية. ويذهب شخص من بين كل تسعة أشخاص في العالم إلى فراشه وهو جائع. ويأتي كل ذلك في أعقاب التزام دولي بالقضاء على الجوع والفقر المدقع بحلول عام 2030.

وترحب كندا بنهج الصندوق إزاء هذه التحديات الإنمائية وتدعم التوجه الذي يتخذه الصندوق بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالتمايز بين الجنسين وتغير المناخ والتغذية والشباب، فضلا عن التزامه بالتحرك صوب النُهج التحويلية التي تستهدف الأسباب الجذرية للفقر والضعف وعدم المساواة. وفي الواقع، يعتمد التحول الريفي المجد على تكثيف الجهود المبذولة لتناول هذه المسائل الشاملة الأربعة الهامة. كما تدعم كندا جهود الصندوق الرامية إلى إعادة تجديد نهجه إزاء تخصيص الموارد وتعبئتها، وتركيزه على الإدارة من أجل تحقيق نتائج أفضل. ويستحق الرئيس أنغبو الثناء لقيادته هذه المبادرة التي تهدف إلى تحقيق التميز التشغيلي. وتطلعا إلى الأمام، ستضمن هذه الجهود تركيزا قويا على أشد الناس فقرا وأكثرهم ضعفا، والانخراط في تمويل مبتكر سيضمن أن يكون لدى الصندوق الوسائل الكافية تحت تصرفه لمواجهة التحديات التي تنتظره.

ويسر كندا التزام الصندوق بوضع معايير جديدة لقياس عمله بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد طبقت كندا في يونيو/حزيران الماضي "سياسة المساعدة الدولية النسائية" الأولى التي تهدف إلى الحد من الفقر المدقع من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات – وليس على حساب الرجال والفتيان – ولكن إلى جانبهم. وتضع كندا النساء والفتيات في مركز سياستنا بشأن المساعدة الدولية لأنهن من الوكلاء الأقوياء للتغيير ولأن الأدلة تبين بوضوح أن تمكين النساء والفتيات يمثل أكثر الطرق فعالية لمكافحة الفقر وعدم المساواة. ولكن لا تستطيع كندا أن تقوم بذلك بمفردها. وسنعتمد كثيرا على شركائنا، مثل الصندوق، الذين يكونون في مكانة جيدة للانخراط مع المنظمات النسائية المحلية للمساعدة في تغيير الأعراف الاجتماعية وجعل التغير الذي يحدث تحولا جنسانيا حقيقة.

إن الاتحاد قوة – وليس عندما يعمل الرجال والنساء معا من أجل التغيير فحسب، بل وعندما نُقيم كندا وشركائها في التنمية، مثل الصندوق، شراكات مع منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، يمكننا المساعدة على خلق هذا التغيير المبتكر الذي سيحقق نتائج قادرة على الصمود.

بيان ممثل جمهورية الصين الشعبية

يواجه العالم اليوم حالة من الفقر الشديد، والضعف الحاد بسبب العنف والصراعات، وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، مما يشكل تحديات خطيرة للبلدان النامية في السعي للقضاء على الفقر والجوع، وتنفيذ خطة عام 2030 للتنمية المستدامة. وكمؤسسة ضمن منظومة الأمم المتحدة تكرس نفسها للتنمية الريفية والحد من الفقر الريفي، ينبغي على الصندوق أن يستمر في مهمته التنموية، ويستغل ميزاته النسبية، ويساعد الدول الأعضاء بنشاط على تعزيز التنمية الزراعية المستدامة، وتحقيق الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة.

أود أن أنتهز هذه الفرصة للإدلاء ببعض التعليقات:

أولا، على الصندوق أن يستمر في سعيه لأن يصبح أكبر وأقوى لتقديم المزيد من الموارد الإنمائية. في السنوات الأخيرة، بقي متوسط الإقراض السنوي للصندوق عند حوالي 1 مليار دولار أمريكي، والذي لا يمكن أن يلبي الاحتياجات الفعلية للتنمية الزراعية المستدامة، والفجوة حادة. ولكي يتمكن الصندوق من القيام بمهمته بشكل أفضل ينبغي عليه أن يزيد من تعزيز قوته وقدرته الماليتين، وتوسيع نطاق عملياته، وتقديم المزيد من الموارد الإنمائية من أجل الحد من الفقر الريفي، والتنمية الزراعية في العالم. وبهذا الصدد، يجب أن تكون المساهمات الأساسية من الدول الأعضاء بشكل مستمر المصدر الرئيسي لتمويل الصندوق. وينبغي على البلدان المتقدمة الوفاء بمسؤوليتها في تعزيز التنمية الدولية، وزيادة مساهماتها للصندوق بنشاط. والصين مستعدة، كبلد نامية، لأن تدعم الصندوق ضمن قدراتها. وقد تعهدت الصين للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، الذي اختتم لتوه، بمساهمة أساسية بالرنمينبي الصيني تعادل قيمتها 81 مليون دولار أمريكي، بزيادة نسبتها 35 في المائة عن المساهمة في التجديد العاشر للموارد. وبصرف النظر عن المساهمات الأساسية، ينبغي على الصندوق أن يسعى لإيجاد مصادر تمويل أخرى، وعلى وجه الخصوص، البدء في الاقتراض من السوق على أساس الاستدامة المالية. وينبغي للصندوق في الوقت ذاته أن يستقطب المزيد من رأس المال من القطاع الخاص والشركاء الإنمائيين الآخرين للاستثمار بشكل مشترك في التنمية الزراعية الريفية.

ثانيا، على الصندوق أن يواصل تمكين وضعه العالمي وتعزيز تعاونه مع جميع الدول الأعضاء. لدى الصندوق حافظة عضوية واسعة، وجميع البلدان النامية الأعضاء تقريبا، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل، وبصرف النظر عن الإقليم ومرحلة التنمية، تواجه أوجه ضعف بدرجات ومظاهر متفاوتة. وفي نفس الوقت، يلعب تعاون الصندوق المعزز مع البلدان المتوسطة الدخل دورا هاما جدا في تعزيز الاستدامة المالية، وإثراء الخبرة الإنمائية، وتحسين الفعالية الإنمائية للصندوق. لذلك، ينبغي للصندوق أن يصرّ على خدمة فقراء الريف في العالم والالتزام بمبادئ التنمية الشمولية لدعم التنمية المستدامة للزراعة والمناطق الريفية في جميع الدول الأعضاء النامية. فمن ناحية، ينبغي للصندوق أن يزيد من دعمه للبلدان المنخفضة الدخل، والدول الهشة، مع التركيز على تعزيز إنتاجيتها الزراعية، وقدرة السكان الريفيين على تحمل المخاطر الخارجية مثل الكوارث الطبيعية لمعالجة الفقر الريفي المدقع. ومن ناحية أخرى، ينبغي للصندوق تعزيز التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل، مع التركيز على فلسفة ونموذج التنمية الزراعية الابتكارية، وتعزيز قدرات الحوكمة، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الأزمات من أجل معالجة التنمية غير المتوازنة وغير المستقرة.

ثالثا، على الصندوق أن يواصل توجهه المتعدد الأطراف، وتعزيز أشكال التعاون المختلفة مثل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. تتجاوز مشكلة الضعف الحدود. ويحتاج حلها إلى جهود مشتركة من مختلف البلدان، والأقاليم، والعالم ككل. لذلك، يجب على جميع الأطراف أن تدعم العمل متعدد الأطراف، وتقدم المزيد من الدعم

للصندوق لكي يعمل كمنصة تعاون متعددة الأطراف. وقد قامت الصين، كمؤيد وممارس، بدور نشط في التعاون بين بلدان الجنوب مع بلدان نامية أخرى استنادا إلى منصة الصندوق، وحققت نتائج جيدة. ومنذ عام 2009، شاركت الصين الصندوق في تأسيس ندوة التعاون بين بلدان الجنوب، وعقد ثماني دورات ناجحة. وفي عام 2017، تم إنشاء المكتب القطري للصندوق رسميا في الصين، مع تركيز الوظائف على تقاسم المعرفة الإقليمية، والتعاون بين بلدان الجنوب. وبالأمس وفي اجتماع التجديد الحادي عشر للموارد، أعلنت حكومة الصين أنها ستساهم، بالإضافة إلى مساهمتها الأساسية بالرنمينبي الصيني التي تعادل قيمتها 81 مليون دولار أمريكي، بمساهمة تكميلية بالرنمينبي الصيني تعادل قيمتها 10 ملايين دولار أمريكي لإنشاء مرفق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق بهدف دعم تبادل الخبرات والتكنولوجيا بين بلدان الجنوب، وتقاسم المعرفة، وحوار السياسات، وبناء القدرات، وتعزيز الاستثمار. ونحثّ الصندوق على أن يلعب دوره كاملا كجسر ومنصة لتيسير التعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، والتعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء النامية من أجل تعزيز تبادل وتقاسم الخبرات، والتكنولوجيات، والمواهب الزراعية المتقدمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمثل هذا التعاون أن يكون مرتبطا بشكل وثيق ببرنامج الصندوق للقروض والمنح، ومن ثم تعزيز المستوى الإجمالي للتنمية الزراعية في البلدان النامية.

رابعا، ينبغي للصندوق أن يستمر في الإصلاح والابتكار لتحسين فعاليته الإنمائية. يتقدم الصندوق حاليا بشكل مطرد في العديد من الإصلاحات مثل اللامركزية، وسيقوم أيضا بتنفيذ التميز التشغيلي لإحراز النتائج هذا العام. وستكون هذه الجهود ضرورية للصندوق لتحسين كفاءته التشغيلية وفعاليته الإنمائية. وخلال هذه العملية، يُشَجَّع الصندوق على التركيز على الجوانب الثلاثة التالية. يتمثل الجانب الأول في العمل بشكل مطرد على تعزيز بناء مراكزه الإقليمية، والتقريب بين فرق العمل والدول الأعضاء من أجل تكييف السياسات والعمليات بما يتفق بشكل أفضل مع واقع التنمية في البلدان المقترضة؛ ويتمثل الجانب الثاني في تبسيط عملية العمل بشكل أكبر، وتسريع الموافقة على المشروعات والصرف لضمان التنفيذ السلس؛ ويتمثل الجانب الثالث في التركيز على الابتكار والتجربة في المشروعات، وتعزيز الخبرات وتقاسمها، من أجل تعظيم نتائج الحد من الفقر، والتنمية بموارد محدودة.

يصادف هذا العام الذكرى الأربعين للإصلاح والانفتاح في الصين، كما يصادف الذكرى الأربعين لبداية الصندوق لعمله. وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، كانت الصين والصندوق يقفان معا بغض النظر عن الأوضاع؛ وعلى وجه الخصوص، كانت الشراكة الشاملة بين الطرفين تتعمق مع مرور الوقت، وتولد نتائج إيجابية. وفي المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني الذي انعقد في أكتوبر/تشرين الأول 2017، تم وضع استراتيجية إنعاش الريف التي تمثلت أهدافها الشاملة في تحقيق "الأعمال المزدهرة، وبيئات المعيشة السارة، وآداب السلوك الاجتماعي والتهذيب، والحوكمة الفعالة، والازدهار". وتتواءم هذه الأهداف بصورة أساسية مع طموحات الصندوق ومهمته لتعزيز التحول الريفي المستدام والشمولي. ونحن على استعداد، في الحقبة الجديدة، لتعزيز التعاون والسير جنبا إلى جنب مع الصندوق والأطراف الأخرى ليس لتحقيق أهدافنا في الحد من الفقر وحسب، بل وأيضا من أجل المساهمة بصورة أكبر في الحد من الفقر الريفي، والتنمية الزراعية في العالم.

بيان ممثل جمهورية كولومبيا

إنه لشرف للممثلية الدائمة لكولومبيا لدى الصندوق، أن تشارك في دورة مجلس المحافظين هذه لعام 2018. تركز هذه الدورة على الاستثمار في الاقتصادات الريفية المستدامة كهدف ما فتئ الصندوق يروج له ويدعمه في بلادنا مع تنفيذ عدد من المشروعات منذ عام 1981، عندما تمت المصادقة على أول هذه المشاريع وهو مشروع التنمية الريفية في أروكا 2. وأروكا هي إحدى المقاطعات الاثنتين والثلاثين في البلاد.

ومع استثمارات تجاوزت 164 مليون دولار أمريكي، أفادت مشروعات الصندوق، بالتعاون مع وزارة الزراعة والتنمية الريفية، وبصورة مباشرة ما يقرب من 000 95 أسرة في أفقر مناطق البلاد.

وفي يومنا هذا، وهو حقبة تاريخية تمكنت فيها كولومبيا أخيرا من عقد اتفاق للسلام بعد أكثر من خمسة عقود من النزاع المسلح، فإنها تولي القطاع الريفي اهتماما خاصا كونه يتمتع بأهمية حيوية في إعادة بناء الريف الكولومبي، بهدف تحقيق السلام الدائم والمستقر.

وبهذا الصدد، فإننا نود أن نسلط الضوء على أهمية الحافظة النشطة للصندوق في كولومبيا، والتي تضم مشروعا تمويليا واحدا، وثلاث مشروعات على نطاق البلاد بأسرها وخمسة مشروعات إقليمية. ومن بينها برنامج بناء قدرات أصحاب المبادرات الفردية الريفية: برنامج الثقة والفرص، والذي حظي في شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي بجائزة الصندوق للتمايز بين الجنسين بفضل أثره على النساء الريفيات من خلال تعزيز عمليات الروابط التي تدور حول المبادرات المنتجة. ومن خلال هذه المبادرة، يتم الترويج لسبل جديدة لتعظيم الاهتمام الذي تحظى به النساء الريفيات، وبخاصة اللواتي يعشن في أراضٍ مزقتها الحروب تاريخيا، العاملة حاليا على بناء السلام. وقد أفاد هذا البرنامج 000 50 أسرة تقطن في 134 بلدية موزعة على 17 مقاطعة، يتم وضع أولوياتها بالاتفاق مع الوحدة الإدارية لتجميع الأراضي في كولومبيا.

ويعتبر نجاح هذا البرنامج دليلا على الجهود التي بذلها الصندوق وكولومبيا لبناء الاقتصادات المستدامة التي من شأنها أن تحسن من جودة حياة السكان الريفيين، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة لخطة 2030، كما أنها توفر الأدوات لتحقيق أثر إيجابي مستمر.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر رئيس الصندوق، السيد جيلبير أنغبو، ونائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج السيد Perin Saint Ange، ومدير شعبة أمريكا اللاتينية والمحيط الهادي السيد Joaquín Lozano، ومنسق شبه إقليم الإنديز والمدير القطري لكولومبيا السيد Jesús Quintana، على تمديد هذا المشروع لفترة ثلاث سنوات إضافية اعترافا بالمكاسب التي حققها. إن هذا التمديد، نظرا للأثر الإيجابي الذي ولده المشروع بالفعل، مبرر جيد للاستمرار وهو يوفر الفرصة لبناء مشروع حياة جديدة للمجتمعات التي تركت لتتخلف عن الركب لأكثر من 50 عاما.

إن كولومبيا، في جهودها الرامية لتحسين ظروف عيش السكان الريفيين ووضع القطاع ضمن ديناميكية النمو في البلاد، وتوليد الرفاهية وشروط العيش الأفضل للأسر الريفية، إنما تقدر عمل الصندوق ومساهماته التي تفيد البلاد، والتي تمثل ميزة نسبية للقطاع الريفي، وتدل على النية بالاستمرار في العمل مع المنظمة كشريك لتحقيق هذه الغاية.

بيان ممثل جمهورية كوبا

بالنيابة عن حكومة كوبا، أود أن أرحّب بجميع الحاضرين في هذه الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق. وأودّ أن أحيي المكتب المنتخب لقيادته لعملنا خلال هذه الدورة. كما أخصّ بالترحيب السيد أنغبو، وأتمنى له كل النجاح كرئيس للصندوق.

يمثّل الأمن الغذائي هدفاً استراتيجياً لحكومة كوبا. وتتطرق كل من الإجراءات على المدى القصير والطويل للحاجة لتعزيز كفاية إنتاج الأغذية وتخفيض المستويات العالية من الواردات. وذلك هو هدف المشروعات التي نحن بصدد تنفيذها مع الصندوق. فالهشاشة، والصمود طويل الأمد، والحاجة إلى الاستثمار في الاقتصادات الريفية المستدامة هي محور تركيز مداولات هذه الدورة لمجلس المحافظين.

وكدولة جزرية نامية صغيرة، أظهرت كوبا صموداً متيناً في مناسبات عديدة، وآخرها بعد إعصار إرما المدمر الذي ضرب 12 من أصل 15 محافظة في بلادنا في أواخر عام 2017. ولكننا لا نتأثر فقط بالأعاصير، بل إننا نعاني أيضاً من آثار الظواهر البيئية الأخرى مثل موجات الجفاف المتكررة، إضافة إلى جملة واسعة من الأضرار التي خلفها الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على شعب كوبا. ولكن بلادنا، شعباً وسلطات، أظهرت القدرة على مواجهة هذه الأحداث المتطرفة وتنظيم الحياة اليومية والمجتمعية بأساليب إيجابية بدون خيانة هويتنا المتميزة، ولا التخلي عن أحلامنا وجهودنا الرامية إلى تحقيق تنمية مزدهرة ومستدامة مما يطمح له الجميع، بحيث يشكّل البشر أساس الشمول الاجتماعي فيها.

لقد بدأنا عملنا على إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2019–2021، الذي سيرفد جهودنا في القطاع الزراعي، والإجراءات التي تبنتها السلطات الكوبية كجزء من خطتها للتنمية الاقتصادية الاجتماعية حتى عام 2030. وضمن هذا الإطار، يشكّل الأمن الغذائي والتنمية الريفية الأهداف ذات الأولوية. وتعير خططنا الزراعية اهتماماً خاصاً بالشباب والنساء وبإدماجهما الدقيق، وتدريبهما. ويعتبر التدريب بدون التحيز ضد المرأة حقيقة واقعة في جميع أنحاء بلادي.

وأود أن أشكر الصندوق، وعلى وجه الخصوص شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي، على الدعم الذي توفره لبلادنا لجهة التعاون لتحقيق التنمية الريفية. وستستمر كوبا في تنفيذ التزاماتها بالتعاون الدولي والتنمية المستدامة، وهي بالتالي تعبّر عن استعدادها للمساهمة في التجديد الحادي عشر للموارد، وإن تكن المساهمة متواضعة، بنفس مقدار مساهمتها في التجديد العاشر للموارد.

تدعم كوبا التعاون بين بلدان الجنوب. ولدينا إمكانيات كبيرة من الموارد البشرية والمؤسسات التي يمكن إتاحتها للدول الأعضاء في الصندوق. ولكن كوبا أيضا تحاول استقطاب التأييد للتعاون الثلاثي والمتعدد الأطراف. ونحن على قناعة بأنه، ونظراً للقضايا المعقدة التي يواجهها العالم اليوم، فإن أهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في خطة عام 2030 لن تغدو حقيقة واقعة بدون دعم المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة برمتها.

من الضروري عدم استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي. كما يجب أن يسود الحوار لا التحيز. ومن غير العادل هدر الموارد الكبيرة على الحروب في الوقت الذي يتضور فيه 815 مليون شخص جوعاً في العالم.

وأخيرا، دعوني أناشد البلدان المتقدمة على الإيفاء بالتزامها الذي عقدته منذ سنوات عديدة، وكررته بين وقت وآخر، بتخصيص 0.7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي فيها للمساعدة الإنمائية الرسمية. ومن شأن ذلك أن يخلق مساهمة كبيرة في المبادرة التي تستحق الثناء بالوصول إلى عالم متحرر من الجوع لصالح الجميع.

أتمنى لكم كل النجاح في عملكم على تحقيق هذه الغاية النبيلة المشتركة.

بيان ممثل جمهورية مصر العربية

في بداية كلمتي أتوجه بالشكر والامتنان إلى السيد/ جيلبير أنغبو– رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على دعوته الكريمة لجمهورية مصر العربية للمشاركة في أعمال الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والتي يدور موضوعها الرئيسي تحت مسمى (من الهشاشة إلى الصمود طويل الأمد) الذي يتضمن الاستثمار في الاقتصاديات الريفية المستدامة والمساهمة في مواجهة التحولات الناجمة عن التغير المناخي والنزاعات وإعطاء الشباب الفرصة لضمان سبل معيشة مستدامة.

كما يسعدني أن أتقدم باسم حكومة جمهورية مصر العربية بالتحية إلى جميع الدول المشاركة في هذه الدورة وأن أنتهز هذه المناسبة لأشيد بالدور الذى يلعبه الصندوق في القضاء على الفقر في المناطق الريفية ودعم أصحاب الحيازات الصغيرة على مستوى العالم وتوفير حياة أفضل للأسر الريفية.

يشهد عالمنا اليوم تحديات وفرص كبيرة مؤثرة حيث تمثل أهداف التنمية المستدامة 2030 أملا كبيرا لملايين البشر الذين يعانون من الفقر في جميع أنحاء العالم، ولا يمكن أن ننكر الجهد الذي يقوم به الصندوق من خلال الاستثمار في السكان الريفيين وتمكين التحول الشمولي المستدام للمناطق الريفية بالإضافة إلى السياسة الجديدة التي ينتهجها الصندوق نحو تعزيز القدرة على الصمود في المجتمعات الريفية والذي يتطلب استثمارات كبيرة في مجال الزراعة والقطاع الريفي.

ومن هنا لابد من التكاتف ووضع آليات نضمن من خلالها مشاركة العناصر الرئيسية سواء في القطاع الخاص والقطاع الحكومي للقيام بدورهما في مواجهه المشكلات في المناطق الريفية، و خلق فرص عمل جديدة مع ضرورة الاستثمار في الشباب لتحسين حياة سكان الريف بمن فيهم أصحاب الحيازات الصغيرة والمعدمين وتمكين المرأة والشباب والمجموعات المهمشة وضحايا الكوارث والنزاعات.

كما يمكن للصندوق بوصفه مؤسسة مالية دولية تعمل في مجال التنمية الريفية تحت مظلة الأمم المتحدة من القيام بتنفيذ برامج للاستثمار الشمولي المستمر في المناطق الريفية في جميع أنحاء العالم، مع التركيز على تطوير القدرة الاستثمارية للنساء والرجال في الريف خاصة في المناطق الفقيرة ولاسيما لصغار المزارعين.

لاشك أن الريف في مصر يعاني من بعض التحديات ولعل أهمها علي المستوى المحلي هو التباين بين مقومات الحياة في الريف و في المدينة واستمرار دوافع الهجرة نحو المدينة حيث توجد فرص أكبر للعمل و توافر وسائل الراحة والخدمات.

وقد أدى ذلك إلى لفت نظر الحكومات المتعاقبة في مصر إلى الاهتمام بأوضاع الريف المصري والعمل على تحسينها من خلال إقامة المشروعات التي من شأنها تحسين تلك الأوضاع واتخاذ العديد من الإجراءات التي يمكن حصر بعضها في التالي:

- التوسع في مشروعات البنية الأساسية وعلي وجه الخصوص تدعيم شبكات الكهرباء وشبكات مياه الشرب وشبكات الطرق والصرف الزراعي والصرف الصحي وغيرها في إطار المتاح من الاعتمادات المالية.

- التوسع في تقديم الخدمات المساعدة على زيادة الإنتاج الزراعي واتباع أساليب حديثة في الزراعة منها على سبيل المثال: إدخال نظم الميكنة الحديثة، وتحسين السلالات النباتية والحيوانية.

- إصدار التشريعات والقوانين المنظمة لعلاقة المالك والمستأجر للأراضي الزراعية.

- التوسع في مشروعات استصلاح الأراضي وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة وتمليك الأراضي الزراعية المستصلحة لشباب الخريجين (مثل مشروع استصلاح 1.5 مليون فدان).

نظرا لأن مصر في تحدٍ حضاري مع معوقات التنمية بشكل عام ومعوقات تنمية الريف المصري علي وجه الخصوص فإن ثمة حلولا فورية وجادة أخذت مصر في تنفيذها الآن ويأتي علي رأسها:

- وضع سياسة واضحة لتنمية الريف المصري تعتمد على أسس موضوعية لاختيار مجموعات البدائل المناسبة لظروف الريف المصري وبما يساعد على إحداث التنمية الشاملة اللازمة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

- مواجهة السلبيات والمعوقات المتعلقة بكيفية الاستثمار الفعلي في مجال تنمية الريف المصري ومحاصرة قضية البطالة بين شباب الريف.

- حصر الموارد الطبيعية المصرية خاصة بالريف المصري وتقييمها تقييما موضوعيا منطقيا وينطبق ذلك على ثروات مصر النباتية والحيوانية والمائية ومصادر الطاقة مع وضع مخطط واضح للاحتياجات اللازمة لتنمية الريف المصري.

- التنسيق بين الهيئات والمؤسسات والمراكز البحثية العاملة في مجال تنمية الريف المصري واستغلال الإسهامات الأجنبية والإسهامات المحلية في هذا المجال والاعتماد على التنمية بالمشروعات الصغيرة التي تعتمد على الموارد المحلية وتعظيم قيمة العمل اليدوي والصناعات الريفية.

- بدء برامج تنمية القوى البشرية في مصر والاهتمام بوسائل التحديث والاستنارة كالتعليم والثقافة والبحث العلمي حيث يتطلب ذلك إعادة صياغة نمط الحياة بالريف المصري وإبراز قيمة دور المرأة الريفية باعتبارها شريكا في صنع التنمية والتقدم.

أخيرا فإن تنفيذ المشروعات القومية العملاقة التي تمثل نواة لإعادة رسم خريطة جديدة لمصر والتي تتبناها الآن القيادة السياسية الحالية للبلاد برئاسة فخامة السيد الرئيس/عبد الفتاح السيسي ما هي إلا محاولة مباشرة وكبرى لاقتحام 93 بالمائة من مساحة مصر وإخضاعها للتنمية والتعمير على أسس عصرية يتخللها مشروعات كبرى تستهدف في المقام الأول إيجاد فرص للاستثمار وفرص للعمل وهى رؤية جديدة وجادة تحقق مطلبا ضروريا لشعب ضاق به وادي النيل والدلتا ولم يعد له مخرج إلا التوجه نحو الصحراء لاستغلال ثرواتها وإخضاعها لصالحه بأسلوب علمي وفني وبالاعتماد على أساليب تكنولوجية معاصرة وخبرات متخصصة.

ستواصل مصر جهودها للمساهمة في تنفيذ برامج للاستثمار في المناطق الريفية مع التركيز على تطوير القدرة الاستثمارية للنساء والرجال الريفيين وتعزيز القدرة على الصمود خاصة في المناطق الفقيرة ولاسيما لصغار المزارعين وصولا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإثراء التعاون بين الحكومة و القطاع الخاص وبعض البلدان والمنظمات الدولية ذات الصلة.

و أود في نهاية كلمتي أن أعرب عن خالص التحية لرئيس الصندوق على الدور البناء الذي يلعبه الصندوق في العمل على دعم ودفع سياسات الدول نحو تحقيق المزيد من التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي.

بيان ممثل دولة أريتريا

أود في مستهل بياني أن أُعرب عن بالغ امتناني للصندوق الدولي للتنمية الزراعية على الدعوة الموجَّهة إلى معالي وزير الزراعة، Arefaine Berhe، الذي لم يتمكَّن من المشاركة بسبب مهام أخرى عاجلة، ويُشرفني أن أشارك بالنيابة عنه في هذه الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق، وهي دورة هامة وجاءت في الوقت المناسب.

السيد الرئيس، لقد بدأت منذ أمد بعيد الأزمات الغذائية العالمية التي لا نزال نعاني منها اليوم. وأعقبتها مؤتمرات قمة رفيعة المستوى نظمها الصندوق وجِهات أخرى بمشاركة من منظومة الأمم المتحدة. غير أنه على الرغم من كل النوايا الحسنة، والجهود والتعهدات التي أعلنت من أجل تغيير مسار الأوضاع، لم يطرأ سوى القليل من التحسن منذ ذلك الحين. ولذلك، لا يزال أمامنا الكثير مما ينبغي القيام به، لا سيما في البلدان النامية، من أجل تعزيز النُظم الزراعية، واستئصال الجوع، والحفاظ على الأمن الغذائي والتغذوي.

وتقع إريتريا في جزء من أفريقيا في منطقة الساحل حيث الأمطار غير كافية وغير مستقرة في العادة. وبادرت إريتريا، بالتعاون مع الصندوق وجميع منظمات الأمم المتحدة ومن خلال سياسة الاعتماد على الذات، بجهود كبيرة لصون التربة والمياه، والتشجير، وتسعى، تحقيقاً لهذه الغاية، إلى إدخال نظام ري مستدام في جميع المناطق الزراعية الإيكولوجية. ولا تُمثِّل البرامج التي تركز على المناخ والري مجرد التزامات ومسؤوليات لتلبية أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، بل على العكس، باتت تُشكِّل بصورة متزايدة جزءاً لا يتجزأ من ثقافة إريتريا وحياتها اليومية.

وإريتريا في التزامها بمعالجة تلك المسألة من خلال تدابير عملية على الصعيدين الوطني والإقليمي تنطلق من برنامج تحديد الأهداف، وحدَّدت أهداف تحييد تدهور الأراضي على المستوى الوطني وعلى مستوى المناطق، وهدفنا من ذلك هو تحييد تدهور الأراضي في كل أنحاء البلد من أجل تحقيق المواءمة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (الغاية 3 للهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة).

ومن بين الأنشطة التي نُفذت منذ الاستقلال والتي ترتبط بالتدابير الهيكلية المشتركة والواسعة النطاق للحفاظ على التربة والمياه ما يلي: تشييد 105 000 هكتار من السدود الحجرية، و153 000 هكتار من السدود الترابية، و95 000 هكتار من المدرَّجات (تسوية الأراضي)، وأكثر من 6.2 مليون متر مكعب من السدود الحاجزة.

ويرتبط صون التربة والمياه وجمع المياه ارتباطاً مباشراً بإنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية وتحقيق الهدف النهائي للأمن الغذائي والتغذوي. وفي إريتريا، تنصب استراتيجيتنا على مزاولة الزراعة الكثيفة والمتكاملة بحيث يمكننا تخصيص معظم الأراضي، لا سيما المناطق الموحلة والأشد جفافاً، لغرس الأشجار وإنشاء الحواجز من أجل تعزيز قاعدة مواردنا الطبيعية.

نرى أن المسؤولية الأولى تقع على كل بلد في إيلاء الأولوية العليا للأمن الغذائي والتغذوي وتخصيص ما يناسب من موارد لزيادة الإنتاج والإنتاجية، والقضاء على الجوع، والحفاظ على استقرار أسعار الأغذية وتوفيرها بتكلفة ميسورة. ومع ذلك، تحتاج أي خطوات ملموسة في سبيل المُضي قُدماً إلى دعم من الصندوق، ومنظمات الأمم المتحدة، والصندوق الائتماني العالمي، وسائر الشركاء. ونُدرك عموماً أن تعزيز الوعي المجتمعي بالمجتمعات الريفية شرط أساسي مُسبَّق للإنتاجية الزراعية والحد من الفقر والجوع، وتعزيز النمو الاقتصادي. ولذلك تُقدِّر حكومة إريتريا كثيراً الدعم الذي سيقدمه الصندوق في المستقبل.

ومن جانب آخر، لا بد من مساهمة جميع الحكومات من أجل دعم نجاح تعبئة موارد الصندوق. وتُجدِّد حكومة إريتريا، بمواردها المحدودة، دعمها للصندوق من حين إلى آخر، من أجل تمكينه من تحقيق أهدافه التي نؤمن

جميعاً بأنها ستعود بالخير على كافة البلدان الأعضاء، بما فيها إريتريا. واقتصرت مساهمة إريتريا في التجديد التاسع لموارد الصندوق على 000 10 دولار أمريكي. وأما في التجديد الحادي عشر، ازدادت تلك المساهمة بمقدار أربعة أضعاف ووصلت إلى 000 40 دولار أمريكي.

بيان ممثل جمهورية فيجي

لقد تشرفت بتلقي الدعوة لحضور الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق وبكوني بينكم اليوم كتعبير عن دعم فيجي المستمر لمهمة الصندوق المتمثلة في القضاء على الفقر الريفي.

دعوني بادئ ذي بدء أن أنقل إلى مجلس المحافظين تحيات فيجي، حكومة وشعبا، وأن أتمنى لهذا المجلس النجاح في مداولاته.

اسمحوا لي أن اعترف بعلاقة الصندوق الودية والطويلة مع حكومة فيجي، والتي تعود إلى تاريخ انضمام فيجي إلى الصندوق عام 1978. وعلى الرغم من أن الصندوق قد مول العديد من الأنشطة في البلاد من خلال منح إقليمية، إلا أن المصادقة على أول استثمار بقرض من الصندوق لفيجي كان عام 2015. وهو مشروع الشراكة الزراعية في المنطقة الجبلية من الجزيرة الرئيسية في فيجي، ويتمثل الهدف الإجمالي للمشروع في الحد من الصعوبات التي تواجهها المجتمعات الريفية النائية، أما هدفه الإنمائي فهو إشراك المنتجين على نطاق صغير في شراكات أعمال وشراكات زراعية مستدامة في المناطق النائية.

موضوع "من الهشاشة إلى الصمود على المدى الطويل": الاستثمار في الدخول الريفية المستدامة وهو موضوع مؤتمر هذا العام ملائم للغاية وعلى صلة كبيرة ببلادي. ففيجي، وجزر المحيط الهادي عموماً تتسم بنظم إيكولوجية هشة وهي تواجه بعضا من أشد تحديات الظروف الإيكولوجية الزراعية حيث التربة منخفضة الخصوبة، كما تعاني المناطق الزراعية من التملح والجفاف ودرجات الحرارة المرتفعة. ويتفاقم هذا الأمر بفعل الكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير المدارية كالإعصار الذي شهدته ساموا وتونغا مؤخرا.

وتقوض هذه الوقائع من آفاق التنمية المستدامة، كما أنها تهدد سبل عيش السكان الريفيين الذين يعمل معهم الصندوق. ويعتبر الاستثمار في سبل العيش الريفية محوريا للتطرق لهذه التحديات وضمان تمتع السكان بالقدرة على مواصلة حياة مستدامة.

وقد حظيت فيجي برئاسة مؤتمر الأطراف 23 العام الماضي، وهي مصرة على الإبقاء على زخم اتفاق باريس لعام 2015 والجهود الملموسة للحد من انبعاثات غاز الكربون وتخفيض درجات الحرارة العالمية، مما تم تعزيزه في مؤتمر الأطراف 22 في مراكش. وبحكم كون فيجي أول رئيسة لمؤتمر الأطراف من الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإننا نضطلع بمسؤولية أن تلعب كل دولة في العالم دورها لمحاربة ارتفاع منسوب مياه البحار، وأحداث الطقس المتطرفة، وتغير أنماط الطقس المرتبط بتغير المناخ.

إن التزام بلادي بالصندوق وأنشطته أمر معروف للغاية. ونحن نعتقد بأن الصندوق يفي بدور فريد من نوعه في التطرق لمشاكل الفقر الريفي بالنسبة لفيجي وبلدان جزر المحيط الهادي. وكاعتراف منا بالتزامنا هذا، فإنني أرغب بأن أعلن تعهداً بمبلغ 000 100 دولار أمريكي نيابة عن جمهورية فيجي للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

بيان ممثل الجمهورية الفرنسية

شهدت السنة التي انتهت للتو حدثين كبيرين للصندوق: انتخاب رئيس جديد والتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. ودائما ما تكون عمليات تجديد الموارد فرصة للتفكير بعمق في الخطوط العريضة للصندوق، وأساليب تدخله، وتسييره. ويسمح انتخاب رئيس جديد في كل مرة بالعمل معاً على وضع رؤية وتحديد رغبة جماعية لمستقبل المؤسسة.

وعلى الصندوق الآن التطلع إلى المستقبل ممتلئاً بثقة الجهات المانحة له وأعضائه للتصدي بنجاح للتحديات التي تواجهه في عام 2018 وما بعده، طوال فترة التجديد الحادي عشر للموارد.

ويعمل الصندوق حالياً على تعديل نموذجه المالي والتشغيلي، لمواجهة التحديات الجديدة والمشاركة بشكل كامل في تحقيق الأهداف التي وضعناها حتى عام 2030. وعلى الصندوق الآن تنفيذ أولوياته التي أعيد التأكيد عليها لصالح البلدان الفقيرة، وتعزيز انخراطه بشأن المناخ وتمكين المرأة، فضلاً عن التركيز المتجدد على الشباب وتشغيلهم. ويسمح تنويع الموارد الذي سيواصل الصندوق الانخراط فيه بإعطاء أمل في تحقيق أثر أكبر على الفقر والجوع في المناطق الريفية. ويسعد فرنسا أن تؤدي دوراً قيادياً ولا سيما من خلال تقديم قرض سيادي بقيمة 200 مليون يورو في عام 2017. ويعطي الاتجاه المتخذ لتعزيز الفعالية والكفاءة التشغيلية للصندوق، من خلال تقريبه من المستفيدين، وتقليل الوقت لتنفيذ البرامج وصرف الأموال، وكذلك لتعديل عمليات وأدوات الصندوق بشكل أفضل بما يناسب البلدان التي يعمل فيها أيضا، الأمل في تعزيز الأثر.

ويُعتبر الصندوق بالنسبة إلى فرنسا شريكاً رئيسياً متعدد الأطراف في مجال الزراعة. وتعتبر ولاية الصندوق مستهدفة، وذات أهمية أكثر من أي وقت مضى، ومصدراً لمزايا نسبية واضحة كما تشهد على ذلك خبرته القطاعية، وديناميكيته، ومرونته، وقدرته على الابتكار للنهوض بعمله والإدارة الداخلية لديه. وبالتالي، عليه أن يواصل تركيز عمله حيث يحقق فرقاً ويرسخ مكانته بين مؤسسات التنمية كجهة رائدة في مجال القضاء على الفقر الريفي وكجهة ابتكار في المناطق النائية. وعلى الصندوق أن يعمل مع جميع الشركاء، بما في ذلك الجهات المانحة الأخرى، ومع منظمات المزارعين أو المنظمات غير الحكومية أو القطاع الخاص لضمان تنمية وتحول مستدامين في المناطق الريفية. ونتوقع أيضا تعزيز التعاون بشكل كبير بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها، وهو ما يكتسي أهمية أكبر في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ونرحّب في هذا الصدد بالالتزام القوي لرئيس الصندوق.

وتهتم فرنسا اهتماماً كبيراً بأن تواصل برامج الصندوق تحقيق فائدة على سبيل الأولوية لأكثر البلدان فقراً وأكثر الناس ضعفاً، وبالتالي ترحب بتعزيز هذه الأولوية من خلال النظام الجديد لتخصيص الموارد. ويجب أن يظل المبدأ الرئيسي لعمل الصندوق هو التضامن. ويعتبر الصندوق رمزاً للمساعدة الإنمائية التي تتسم بالكفاءة وتركّز على أكثر البلدان والناس احتياجاً.

فإننا نواجه اليوم تحديا كبيرا، لا يتمثل في الحفاظ على التقدم المحرز على مدى عدة عقود في مجال التنمية ومكافحة الفقر فحسب، ولكن أيضا لمواصلة تعزيز التنمية المستدامة والشاملة. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، في سياق عالمي غير مؤكد، علينا أن ندعم العمل المتعدد الأطراف والمؤسسات التي تحافظ عليه، نظراً لأن الحلول لا يمكن أن تكون إلا جماعية ولا غنى عن التنسيق. وتعد المساهمة في الصندوق جزءا من هذه الحلول الجماعية.

بيان ممثل جمهورية الغابون

إنه لمن دواعي سروري الحقيقي أن أحضر هذه الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وباسم حكومة غابون، التي أتشرف بتمثيلها اليوم، أود أن أقدم إليكم أطيب التمنيات في هذه السنة الجديدة 2018. وأتمنى أن تكون سنة مليئة بالنجاح في تحقيق أهدافنا المشتركة.

وتحت قيادة فخامة السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس الجمهورية، تعتزم حكومة الجمهورية الغابونية، أكثر من أي وقت مضى، جعل غابون قوة زراعية تستحدث فرص عمل وذات قيمة مضافة كبيرة.

وبحثنا موضوع الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق، "من الهشاشة إلى الصمود طويل الأمد: الاستثمار في الاقتصادات الريفية المستدامة"، على العمل على عدة مجالات.

فالحاجة إلى تنشيط الزراعة الأسرية، وتنمية سلاسل القيمة الخاصة بالأغذية ذات الإمكانات السوقية، والتي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي لسكان الريف، والاكتفاء الذاتي الغذائي لبلدي، كلها عناصر ذات صلة في السياق الحالي للحد من الفقر.

وأنا مقتنعة أيضاً بأن الجهود التي بذلها الصندوق في السنوات الأخيرة من خلال تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع التنمية الزراعية والريفية في بلدي تعزز قدرة المناطق الريفية على الصمود.

وبشكل عام، تُظهِر النتائج الأثر الإيجابي لمشروع التنمية الزراعية والريفية على زيادة الإنتاج والمبيعات في سلاسل القيمة المستهدفة، ودخول الأسر والإنتاج التجاري، وكذلك على تحسين الظروف المعيشية للأسر المستهدفة في منطقة التدخل.

وهكذا، زاد عدد منظمات المزارعين بأكثر من الضعف خلال الفترة 2014–2017، من 14 منظمة مزارعين في عام 2014 إلى 32 منظمة مزارعين في عام 2017، مما يعني نتيجة إيجابية تتمثل في إنشاء 18 منظمة. وزادت المساحة الإجمالية المزروعة بأكثر من الضعف خلال الفترة 2010–2017 من 463.5 1 هكتاراً إلى 952.5 3 هكتاراً. وأدت هذه الزيادة في الإنتاج إلى زيادة في متوسط الدخل السنوي من 477.45 دولاراً أمريكياً إلى 820.73 دولاراً أمريكياً بين عامي 2010 و2014، أي زيادة قدرها 72 في المائة.

ومن بين 290 1 أسرة استفادت من المشروع في عام 2017، شهدت نسبة 77.1 في المائة تقريباً تحسناً في حياتها. وانخفض معدل سوء التغذية المزمن من 26 في المائة في عام 2010 إلى 21.7 في المائة في عام 2017، وكذلك سوء التغذية الحاد، الذي انخفض من 7.4 في المائة في عام 2010 إلى 5.7 في المائة في عام 2017. ولهذا، أود أن أشكر الصندوق الذي لا يدخر أي جهد لتحقيق هذا الهدف المشترك. فكل هذه الأرقام تبشر بآفاق مشرقة في الواقع لإعداد المرحلة الثانية من مشروع التنمية الزراعية والريفية التي ستغطي ثلاث مقاطعات ويبلغ عدد المستفيدين منها 000 16 مستفيد، ولا سيما الأكثر فقراً من خلال معايير واضحة بشأن التأهيل (نوع الجنس، والعمر، والحالة الاجتماعية والاقتصادية، ودرجة الضعف/التهميش، وما إلى ذلك).

وكما تعلمون، فإن هذه المرحلة الثانية من المشروع تهدف أساسا إلى تحقيق ما يلي: (1) تحسين بيئة السياسات الزراعية بهدف زيادة الاستثمارات العامة والخاصة من خلال نظام فعال ومستدام لوضع السياسات وتنفيذها ورصدها؛ (2) تعزيز الأنشطة الاقتصادية وريادة الأعمال من قبل الشباب في سلاسل القيمة الزراعية الرعوية

الواعدة بهدف تحسين الدخول والأمن الغذائي والتغذية في مقاطعات التدخل الثلاث. وسيؤدي ذلك بالضرورة إلى زيادة قدرة الزراعة في البلد على الصمود وزيادة استدامتها، بما يتماشى مع موضوع هذه الدورة.

وقد تم اختيار القطاع الزراعي كأولوية في خطة التنشيط الاقتصادي لبلدي من أجل تحقيق أهداف تطوير الإمكانات الزراعية والأمن الغذائي والتغذوي.

ولهذا السبب، نأمل أن نستمر في الاعتماد على الصندوق من خلال مواصلة المرحلة الثانية من مشروع التنمية الزراعية والريفية، والتي تهدف إلى الوصول إلى أكثر من 000 16 مستفيد، و300 7 أسرة، والمساهمة في استحداث 700 2 وظيفة، وتعزيز 250 من الشركات الرسمية للشباب في المهن القائمة عند بداية ونهاية عمليات الإنتاج، بما في ذلك الخدمات. ومن شأن تعزيز مشاركة جميع فئات أصحاب المصلحة في حوكمة سلاسل القيمة أن يسمح بالوصول إلى المزارعين الريفيين الأكثر هشاشة، بما يتماشى مع الموضوع الحالي.

ويعدّ هذا المنتدى مكاناً مناسباً للتذكير بالتزام غابون بالعمل إلى جانب الصندوق على دعم الأعمال متعددة الأوجه، في جميع أنحاء العالم، في سعيه إلى الحد من الفقر في المناطق الريفية.

ولدعم هذه الجهود، تبلغ مساهمة غابون في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق 000 600 دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة قدرها 54 في المائة مقارنة بالمساهمة السابقة.

ولا أشك للحظة في أن الأهداف المشتركة التي سنسعى إلى تحقيقها ستسمح بتعزيز إنشاء نظام إيكولوجي اقتصادي ريفي عن طريق تعزيز الزراعة الأسرية وتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف بطريقة مستدامة.

بيان ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية

إن إيجاد عالم خال من الجوع في المناطق الريفية يتطلب منا تشجيع الشباب وتمكينهم من أداء دور حاسم. وترى ألمانيا أن ذلك ينطبق بصفة خاصة على أفريقيا التي سيدخل فيها 440 مليون شاب القوة العاملة من الآن وحتى عام 2030، ومعظمهم يعيشون في المناطق الريفية. ونحن مقتنعون كذلك بأن ضمان تهيئة فرص أفضل للشباب ضروري للحد من الهجرة القسرية.

ولكي نبني شراكات قوية للعمل في هذا الاتجاه، جعلت ألمانيا عمالة الشباب الريفي وانعدام الأمن الغذائي موضوعاً مهماً من مواضيع رئاستها لمجموعة العشرين في عام 2017. وحملت ألمانيا راية الدفاع عن مبادرة "دعم الجيل القادم في التنمية الريفية والزراعة والأمن الغذائي في البلدان النامية" التي من المتوقع أن تساهم في تهيئة 1.1 مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام 2022، فضلاً عن توفير برامج لتنمية المهارات الابتكارية لما لا يقل عن 5 ملايين شاب خلال السنوات الخمس المقبلة.

وأود اغتنام هذه الفرصة كي أُعرب عن امتناني لرئيس الصندوق أنغبو وللإدارة والموظفين على مضافرة الجهود كي تكلل بالنجاح هذه المبادرة التي أطلقتها مجموعة العشرين. وساهمت بصفة خاصة دراسة "عمالة الشباب الريفي وابتكاراتهم" التي أجراها الصندوق بالاشتراك مع البنك الدولي بدور قيم للغاية في حشد الدعم وتعزيز العمل داخل فريق العمل التابع لمجموعة العشرين. وفي إطار متابعة هذا الموضوع، فإن ألمانيا يسرّها أن تُقدِّم الدعم إلى تقرير الصندوق عن التنمية الريفية لعام 2019 الذي سيوفر مزيداً من التوجيه والخبرة بشأن المجالات الرئيسية لتعزيز عمالة شباب الريف.

ونلاحظ بسرور أن مجموعة العشرين قد سلطت الضوء على مهمة الصندوق الرئيسية المتمثلة في الاستثمار في السكان الريفيين والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الريفية الصغرى والصغيرة، وأكدت كذلك العائد الكبير الذي تحققه استثمارات الصندوق لتلبية احتياجات السكان الريفيين، وبخاصة فيما يتعلق بشباب الريف. وتؤيد ألمانيا تماماً هذه الرؤية وتتفق معها. ونُرِّحب بالاعتراف بعمالة شباب الريف كمحور تركيز جديد في تقرير التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وما لم تكن هناك رؤى واقعية وجاذبة للشباب في المناطق الريفية، ستزداد الهجرة نحو المناطق الحضرية وعبر الحدود، وسيتعذر تحقيق تنمية ريفية مستدامة. ونتطلع إلى مواصلة شراكتنا الوثيقة وتوسيعها مع الصندوق في هذا الموضوع.

وتلتزم ألمانيا، وستظل ملتزمة، التزاماً راسخاً حيال الصندوق وبرامجه التي تتفق مع أولويات سياساتنا بصفة عامة ومع خطة مارشال مع أفريقيا بصفة خاصة. ونُرحِّب كثيراً بالتزام الصندوق التزاماً قوياً بأداء دور بارز في تحقيق خطة عام 2030، ونرى أن التنمية الريفية الناجحة، والاستفادة من مفهوم تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة وتمكين النساء والفتيات، أيضاً كرائدات أعمال، هو السبيل لتحقيق تنمية قادرة على الصمود، ولاستئصال الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. ولذلك فإن مهمة الصندوق حاسمة الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وما يهمنا بصفة خاصة هو ذلك القدر الكبير من الالتزام من جانب الصندوق بمعالجة تغيُّر المناخ وتعزيز القدرة على الصمود. ولا سبيل إلى القضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي ما لم يتم التصدي لتغيُّر المناخ. ولذلك نعترف بالتزام الصندوق القوي وإنجازاته في تحقيق التكيُّف مع تغيُّر المناخ، ونُشجِّعه على مواصلة تنفيذ جدول أعمال تعميم موضوع المناخ بعزم وإصرار.

وتُرحِّب ألمانيا كثيراً بمحتوى تقرير التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وهو تقرير طموح بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، بل ويُرسي كذلك نموذج عمل مُحكماً وموجَّهاً بدقة نحو تحقيق النتائج بما يكفل أن الصندوق يمكنه تحقيق أثر أكبر ومستدام في الحد من الفقر الريفي والجوع حتى في السياقات الهشة.

وكما أُعلن في الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ التي عقدت في بون، تعهدت ألمانيا بالمساهمة بمبلغ 20 مليون يورو لمواصلة دعم أنشطة الصندوق المرتبطة بالمناخ من خلال مساهمة تكميلية غير مقيَّدة في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وأود أيضاً أن أشير إلى شراكتنا الاستراتيجية مع الصندوق التي انطلقت في عام 2016 وترتبط بتمويل مشترك لعدة مشروعات. وأخيراً وليس آخراً، أود الإشارة إلى التزامنا كشريك في سياق إطار الاقتراض السيادي لتأكيد هذه الأواصر الوثيقة. ويجري حالياً بحث خيار تقديم قرض سيادي إضافي إلى الصندوق من مصرف التنمية الألماني.

ويعكس جدول أعمال مجلس محافظي الصندوق لهذا العام تماماً الأعمال الهائلة التي اضطلع بها الصندوق خلال السنة الأخيرة من أجل تحسين حياة الفقراء في المناطق الريفية.

وبالنظر إلى الصعوبات الكبيرة التي تعتري تشكيل حكومة عقب الانتخابات العامة التي أجريت في أكتوبر/تشرين الأول من السنة الماضية، لم تكن ألمانيا في وضع يمكنها من التعهد بمساهمتها الأساسية في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. بيد أننا نتوقَّع مساهمة أساسية قوية في الوقت المناسب حالما تتقلَّد حكومة جديدة مهام منصبها.

وأود توجيه خالص الشكر إلى رئيس الصندوق أنغبو وإدارته وموظفيه على دفع الإصلاح كي يغدو الصندوق أكبر وأفضل وأكثر ذكاءً. وألمانيا على أهبة الاستعداد للمشاركة بهمة مع الصندوق صوب تحقيق هذا الهدف.

بيان ممثل جمهورية غانا

جئت إليكم بتحيات رئيس جمهورية غانا، فخامة الرئيس Nana Addo Dankwa Akufo-Addo، وشعب غانا. وبالفعل، فإن الصندوق مستمر في لعب دور رئيسي في تنمية الزراعة في غانا بشراكة قوية تطورت على مدى الثلاثين سنة الماضية. الأمر الذي يتضح من خلال التأسيس لمكتب قطري في البلاد منذ عام 2009، وهو المكتب الذي يشرف على توغو أيضا.

إن الاستثمار في الاقتصادات الريفية المستدامة هو السبيل لتحويل الدول والمجتمعات الهشة إلى مجتمعات ودول تتمتع بالصمود بصورة مستدامة، وهو الأمر الذي يمثل جداول أعمال البلدان على مدى العقود. لقد بنينا مؤسسات عالمية، وإقليمية ووطنية للسعي لتحقيق جدول الأعمال هذا. كما صممنا ونفذنا المشروعات في هذه الدول الهشة وفي الاقتصادات الريفية على مدى عقود، ولكن التقدم المحرز كان أبطأ مما هو متوقع.

إن مجتمعاتنا الريفية، التي تعتمد إلى حد كبير على الموارد الطبيعية، هي محور الهشاشة وعدم القدرة على الوصول إلى الصمود طويل الأمد. وأسباب استمرار الهشاشة ومحدودية النجاح في تحقيق الصمود على المدى الطويل معروفة جدا. فانعدام الأمن في بعض الدول والمجتمعات، وآثار تغير المناخ، ورداءة البنى التحتية، وعدم فعالية المؤسسات هي بعض الأمور على سبيل المثال لا الحصر.

لقد صممنا ونفذنا على المستوى العالمي، والإقليمي والوطني، السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الفقر والتطرق لمعظم التحديات التي نعتقد أنها أسباب التقدم المحدود الذي أحرزناه في تحقيق رفاهية السكان في الدول والمجتمعات الهشة. وقد نفذنا الأهداف الإنمائية للألفية على مدى عشر سنوات، ونحن في السنة الثانية من تنفيذ خطة 2030 لأهداف التنمية المستدامة.

إن الموضوع المختار لهذه الدورة يحدد الإجراءات الأكثر طموحا لتسريع النمو. ولا يمكن لنا أن ننتظر عقدا آخر لتغيير سبل عيش السكان الذي يعانون من الهشاشة. إننا نمتلك بالفعل ما يكفي من السياسات والبرامج الغذائية، ولكن يتوجب علينا ترجمتها إلى أعمال. ولكن كيف يمكن لنا القيام بذلك؟

في يناير/كانون الثاني 2017، عندما بدأت حكومة فخامة الرئيس، Nana Akufo-Addo بالعمل، اعترفت الحكومة الجديدة بأن الزراعة الريفية بصورة طاغية، ستستمر في كونها مرساة اقتصاد البلاد. والتوجه لتحويل المشهد الريفي في البلاد بأسلوب مستدام من خلال خلق اقتصادي ريفي أكثر تنوعا، وأفضل اندماجا وأكثر حداثة لتحسين مستويات العيش والرفاهية، هو ما قررنا أنه هام لخلق الفرص الاقتصادية والاجتماعية للشباب على وجه الخصوص.

وأما الأولوية الآنية للحكومة فتمثلت في خلق صمود المجتمعات الريفية، والاستفادة مما ينجح بالنسبة لهم ومما يؤدي بدوره إلى التركيز على الشباب، وأكثرهم لا يتمتع بفرص العمالة المجزية.

وبتلك الروح القائلة بأنه لا يمكننا أن ننتظر أكثر من ذلك، أطلقت الحكومة "حملة الزراعة لأغراض الغذاء وفرص العمل" عام 2017. ويكمن في جوهر هذا المشروع خلق فرص العمل من خلال تحسين الوصول إلى المدخلات وخدمات الإرشاد والأسواق. ومن خلال مشروع ريادي نفذ عام 2017، خلقنا حوالي 000 745 وظيفة عمل من خلال الأنشطة الإضافية لإنتاج الأرز والذرة والذرة الرفيعة والصويا والخضروات. وتم استهداف مائتي ألف مزارع (000 200) بصورة مباشرة في السنة الأولى. ومع وجود دلائل على النجاح، ستوسع حكومة بلادي نطاق هذا البرنامج للوصول إلى حوالي 000 500 شخص عام 2018، وإلى ملايين المزارعين في السنوات اللاحقة.

ومن بين التدخلات ذات الصلة لتحويل الاقتصادات الريفية مما تقوم به حكومة بلادي، الجهود الرامية إلى إيجاد صناعات ريفية في ظل مبادرة "مقاطعة واحدة ومصنع واحد" حيث يتم تصميم حزم التحفيز لاجتذاب الاستثمارات من القطاع الخاص إلى الصناعات الزراعية الريفية. وفي مجال جعل المياه متوفرة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لتمكينهم من ممارسة الزراعة على مدار العام، بدأت حكومة بلادي بمبادرة "قرية واحدة سد واحد" التي ستتيح ما مجموعه 570 بئرا وسدا صغيرا لري أكثر من 500 2 هكتار. وللترويج للوصول إلى الأسواق، سيتم إنشاء 80 مستودعا جديدا كما ستتم إعادة إعمار 102 مستودعا لتوفير حوالي 000 182 طنا متريا من القدرة التخزينية للحبوب. كما ستستمر الحكومة أيضا في الاستثمار في الطرقات لتعزيز الوصول إلى الأسواق لصالح المجتمعات الريفية.

دعوني أركز على المؤسسات الضعيفة والأسلوب الرديء في التعبئة والاستفادة من الموارد لجعل مشروعاتنا تحقق أهدافها المرجوة منها. تلك هي التحديات التي نواجهها لتنفيذ برامجنا الجديدة. وللتطرق لهذه التحديات، فقد بادرنا بعملية لمواءمة تنسيق أفضل للمشروعات لضمان الكفاءة والفعالية في تنفيذ البرامج.

لقد ناشدنا شركاءنا الإنمائيين لإرساء شراكات فعالة مع الحكومة من خلال تطبيق الموارد المحدودة المتاحة كأولويات أساسية بأسلوب متسق ومنسق. وعلى سبيل المثال، لقد انخرطنا باستمرار مع الصندوق لضمان مواءمة أهداف شراكاتنا مع الأولويات الوطنية في قطاع الزراعة والتنمية الريفية.

إن تحقيق الصمود على المدى الطويل أمر يمكن الوصول إليه، إذا ما كنا نتحلى بالتركيز والعزيمة والالتزام على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، لتنفيذ السياسات والبرامج التي وضعناها لأنفسنا. يتوجب علينا أن نعيد التفكير بأولويات إعلان باريس للملكية، والاتساق، والمواءمة، والإدارة لأغراض النتائج والمساءلة المتبادلة. وضمان أن تكون هذه الأركان أساس القيادة، والكفاءة والمساءلة التي تدفع بنا لإحراز نتائج أفضل.

بيان ممثل جمهورية غينيا

إنه لشرف عظيم لي، بصفتي نائب محافظ الصندوق الممثل لجمهورية غينيا، أن ألقي كلمة أمام هذا المجلس الموقر بمناسبة انعقاد الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين.

وفي البداية، أود أن أهنئ رئيس مجلسنا، السفير Hans Hoogeveen، على انتخابه الرائع وأن أتمنى له كل النجاح في مهامه.

كما أجدد التهاني لرئيس الصندوق السيد جيلبير أنغبو على العمل الجيد الذي قام به منذ انتخابه رئيسا لمؤسستنا.

وأود هنا أن أرحّب بالتعاون بين حكومة غينيا، التي أتشرف بتمثيلها، والصندوق الذي يعد أحد الشركاء الرئيسيين للتنمية الريفية في بلدي. وأود أن أؤكد عملنا المشترك الممتاز لمواصلة تعاوننا المثالي في مكافحة الفقر في المناطق الريفية.

فمنذ بداية الثمانينات، التزم الصندوق باستمرار بمساعدة صغار المزارعين في غينيا بهدف تحسين إنتاجية الزراعة وقدرتها التنافسية، مما يسهم في زيادة دخول المزارعين.

إن أهمية الموضوع الرئيسي لدورتنا، وهو "من الهشاشة إلى الصمود طويل الأمد: الاستثمار في الاقتصادات الريفية المستدامة"، تمثل فرصة لمناقشة مسائل التنمية الزراعية المستدامة. وفي الواقع، فإن هذه المسائل تتطلب تعزيز قدرات تعبئة الاستثمارات، من أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والمناخية الجديدة التي تعترض النمو الزراعي، ولا سيما في المناطق الريفية.

وللتصدي لهذه التحديات، تؤدي الجهات الفاعلة الريفية والقطاع الخاص وشركاء التنمية دورا هاما في ديناميات تحول الزراعة الأسرية وتنمية الزراعة التجارية.

ولهذا السبب، ينبغي تشجيع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على تعبئة الموارد واستكشاف مصادر بديلة لتأمين آليات التمويل المشترك للمشروعات.

وهذا هو المكان أيضا الذي نشجع فيه الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها في موارد الصندوق خلال التجديد الحادي عشر لفترة السنوات الثلاث 2019–2021 لمواصلة تحسين دعم حكوماتنا للمشروعات الزراعية الصغيرة في بلداننا.

وبالتالي، ستزيد غينيا مساهمتها المتواضعة من 000 85 دولار أمريكي في التجديد العاشر لموارد الصندوق (2016–2018) إلى 000 100 دولار أمريكي في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (2019–2021).

وفيما يتعلق بالمتطلبات الجديدة للتنمية الزراعية المستدامة، ستواصل حكومتي التركيز على تعزيز شراكتها مع الصندوق.

ومن خلال العمل على بناء استراتيجيتنا حول الشواغل الرئيسية لأصحاب المصلحة في المناطق الريفية، تهدف سياسة التنمية الزراعية في غينيا إلى تعزيز الدعم المباشر للمشروعات الزراعية الصغيرة، لضمان الأمن الغذائي وزيادة دخول صغار المنتجين الزراعيين والحد من الفقر الذي يرتبط ارتباطا قويا بالمناطق الريفية، كما هو الحال في معظم البلدان النامية.

وفي هذه العملية، خلصنا إلى أنه من الضروري تعزيز سبل عيش سكان الريف، الذين يعانون من الهشاشة عموما، من خلال تهيئة الظروف المواتية لزيادة الإنتاجية الزراعية والقدرة التنافسية. ويأخذ هذا الخيار في الحسبان بالضرورة تحسين البنية التحتية الريفية وقدرات وصول صغار المزارعين إلى الأسواق، فضلا عن تنمية سلاسل القيمة، التي تمثل مصدرا لخلق فرص العمل والدخل.

وفي سياق الاقتصاد الزراعي الناشئ والحديث والمستدام، تضع المبادرة الحالية لرئيس جمهورية غينيا الزراعة في مركز الأولويات، التي تنعكس في تنشيط سلاسل القيمة المدرة للدخل والخاصة بالصناعات الزراعية والتصديرية مثل: الأرز، والذرة، والكاجو، والبن، والكاكاو، وزيت النخيل، والأناناس، والمانجو وغيرها.

ويبدو من الواضح اليوم في النظام الزراعي الغيني أن مشروع مساندة الجهات الفاعلة في القطاع الزراعي يمثل نموذجا للإلهام.

فيتميز أسلوب تدخله بتمكين صغار المنتجين ومنظماتهم فيما يتعلق بتحديد وتخطيط وتنفيذ الأنشطة التي تسمح بالتغلب على القيود التي تواجه التنمية في بيئاتهم الخاصة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشروع الزراعة الأسرية والقدرة على الصمود والأسواق، الذي يستند إلى الدروس المستفادة من تنفيذ مشروعات سابقة مولها الصندوق وجهات مانحة أخرى، والذي يجري إعداده حاليا، سيسمح بالتأكيد بتوطيد الروابط بالأسواق في إطار نهج سلاسل القيمة.

ويمر تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تشجيع التصنيع الزراعي في المناطق الريفية مما يسمح بدعم المنتجين من حيث فرص العمل وخلق القيمة المضافة في بيئة لائقة (الإسكان، والكهرباء، والمياه، والصحة، والبنية التحتية الاقتصادية، وما إلى ذلك).

ويجب أن يكون هذا التحول الريفي مدفوعا بتعزيز التعاون في القطاع الزراعي، مع البلدان ذات الاقتصادات الناشئة – مثل التعاون بين بلدان الجنوب – ومع المؤسسات المالية الدولية، ومنها الصندوق الذي تتمثل مهمته في الاستثمار في سكان الريف.

ومن الواضح أن مجموعة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة بمشاركة الحكومة والشركاء الماليين والقطاع الخاص ستؤدي إلى انخفاض كبير في ظواهر مثل الصدمات الاقتصادية، وندرة الموارد الطبيعية، وهجرة الشباب.

بيان ممثل جمهورية آيسلندا بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة

يشرفني أن أتحدث إليكم بالنيابة عن خمسة بلدان من بلدان الشمال الأوروبي وهي: الدانمارك، فنلندا والنرويج، والسويد وبلدي آيسلندا.

اسمحوا لي أولا أن أرحب بالرئيس أنغبو، في أول مجلس للمحافظين يحضره بصفته رئيسا للمنظمة. فحضوره القوي، ورؤيته الاستراتيجية وجهوده التي لا تعرف الكلل لضمان التمويل للتجديد الحادي عشر للموارد، علاوة على التزامه بأخذ الشباب بعين الحسبان بصورة أفضل في عمل الصندوق، كلها أمور موضع تقدير من قبل الجميع.

يركز موضوع مجلس المحافظين هذا على التحرر من الهشاشة إلى الصمود طويل الأمد. وتبدو أهمية هذا الموضوع جلية في ضوء كون عام 2017 العام الأول منذ عام 2003 الذي يشهد زيادة في عدد أولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية المزمن.

اسمحوا في هذه المرحلة أن أذكر بعض وجهات نظر بلدان الشمال الأوروبي فيما يتعلق بعمل الصندوق.

الصندوق في موقع جيد لدعم الدول الشركاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة لجهة استئصال الفقر والجوع. إذ أن الصندوق يتمتع بتركيز جيد على مساعدة أشد الناس فقرا في المناطق الريفية، وهو يؤثر بصورة إيجابية على وضع الشباب لإيجاد سبل عيش مستدامة ذات معنى. إننا نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه لزيادة دعم البلدان الأشد فقرا بما يعادل 90 بالمائة. ومن شأن ذلك أن يعزز انخراط الصندوق حيث تشتد الحاجة إليه، مع الاعتراف بالنية بالانخراط أيضا مع البلدان التي تتسم باقتصادات أقوى.

إن بلدان الشمال الأوروبي تدعم جهود اللامركزية الجارية الرامية إلى زيادة كل من كفاءة وفعالية المنظمة. إلا أنه، ونظرا لمحدودية موارد الصندوق، فإننا نحذر من نشر مواردنا بصورة سطحية للغاية ونفضل عوضا عن ذلك تعزيز وتقوية قدرات المكاتب القطرية الموجودة حاليا. كذلك يتوجب على اللامركزية أيضا أن تنفذ يدا بيد مع إصلاح القطاع الإنمائي في الأمم المتحدة. وبإدراك أن إعادة التنظيم واللامركزية غالبا ما يتمان بتكلفة معتبرة، بما في ذلك بالنسبة للموظفين الذين هم بحاجة لأن يكونوا جيدي التحفيز والأداء. فإننا نتطلع لمعلومات أفضل عن جميع جوانب عمليات الإصلاح الجارية.

وفي حديثنا أمامكم قبل عام، قدرنا التقدم الذي أحرزه الصندوق في تعميم التمايز بين الجنسين في برامجه. ونحن نشجع الصندوق على أن يغدو أكثر تحولا من ناحية التمايز بين الجنسين في جميع أنشطته بهدف تمكين النساء الريفيات والشابات الريفيات. ولا بد من تخصيص المزيد من الموارد المالية للعمل على قضية التمايز بين الجنسين. كما لا بد من أن تكون مبادئ المساواة أمرا يمكن تعلمه في انخراط الصندوق في البلدان، علاوة على المنظمة نفسها.

تؤكد خطة أهداف التنمية المستدامة مجددا على مسؤوليات جميع الدول باحترام وحماية حقوق الإنسان والترويج لها. ونود أن يبقي الصندوق على تركيزه القوي على تحسين وضع النساء والشابات واتخاذ إجراءات ملموسة لتطبيق نهج يستند إلى حقوق الإنسان في جميع عملياته، بحيث يتمحور حول هدف جعل الحق في الحصول على الغذاء أمرا واقعا. كما لا بد من إدماج المساواة، وعدم التحيز والمشاركة والشمولية، والمساءلة والشفافية بصورة منتظمة كمبادئ شاملة في جميع مراحل دورة المشروعات. كذلك فإننا نشجع الصندوق أيضا على الاستمرار في عمله لتحسين وضع المجموعات الضعيفة، مثل السكان الأصليين.

وترحب بلدان الشمال الأوروبي بالدور الرائد الذي يلعبه الصندوق في إدماج تغير المناخ وآثاره على الأمن الغذائي في برامجه. وتعتبر الطموحات المعززة المتجذرة في الإطار الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد جميعها

خطوات هامة في هذا الاتجاه وهي تحظى بترحيبنا الحار. إننا نتطلع الآن لرؤية هذه الطموحات وهي تتحول إلى إجراءات قوية، ولتلقيها المزيد من التعزيز مع مضينا قدما. ويتوجب أن تتضمن الخطوات التالية تعميما أعمق لقضايا المناخ ومستويات أعلى من التمويل المكرس للقضايا المناخية، علاوة على تعزيز المنهجيات الخاصة بالقياس والإبلاغ عن النتائج والأثر، التي من شأنها أن تزود الشركاء بالمعلومات وأن تلهمهم على جميع المستويات.

وأخيرا، وحيث أنه هناك التزام يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة الخاضعة حاليا للإصلاح، فإننا نرحب باستلام أي معلومات عن كيف يرى الصندوق نفسه في ضوء الإصلاحات التي تعهد بها الأمين العام للأمم المتحدة، وكيف سيتطرق لها.

بيان ممثل جمهورية الهند

إنني سعيد للغاية لأن أمثل الهند في الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق.

ولا بد لي من أن أهنئ السيد جيلبير أنغبو، الرئيس الجديد للمجلس التنفيذي الذي تولى مهام رئيس الصندوق في 1 أبريل/نيسان 2017. والسيد أنغبو يملك خبرة واسعة في العمل مع وكالات الأمم المتحدة مثل منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن شأن نهج السيد أنغبو المقنع والتعاوني أن يقود الصندوق إلى قمم جديدة من النجاح. مع أفضل تمنياتي للسيد أنغبو.

أود أن أشكر الرئيس أنغبو وموظفيه على تنظيم هذه الدورة وعلى الفرصة التي تتيحها لنا جميعا للتداول بشأن موضوع "من الهشاشة إلى الصمود طويل الأمد: الاستثمار في الاقتصادات الريفية المستدامة".

وإني أقدّر مساهمة الصندوق في القضاء على الفقر والجوع الريفيين حول العالم.

ويعتزم الصندوق الآن أن يزيد برنامج قروضه ومنحه من 3.2 مليار دولار أمريكي في فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق (2016–2018) إلى 3.5 مليار دولار أمريكي في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (2019–2021). وتشكل هذه الزيادة في البرنامج، في وجه التحديات التي نواجهها في كل مكان على موارد الشركاء الإنمائيين، حجما جيدا وسوف تساهم بالتأكيد بنصيبها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعت في خطة عام 2030 للتنمية المستدامة.

ونحن نعلم أن ملايين السكان حول العالم ما زالوا يعيشون في أوضاع تتسم بالضعف والهشاشة لجهة القدرات المؤسسية المنخفضة، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، فضلا عن حدوث الصراعات العنيفة، والتي تقوض فرص التنمية المستدامة وتهدد سبل عيش السكان الريفيين الذين يعمل الصندوق معهم.

يقوم الصندوق ببذل جهود جيدة لمعالجة التحديات التي تواجه النساء والفتيات في الأوضاع التي تعاني من الضعف والصراع وفي مجال تمكين النساء الريفيات.

البطالة بين الشباب هي سبب رئيسي للكثير من الشرور الاجتماعية. ولا بد للصندوق من أن يتقدم للاستثمار في القطاعات التي تعالج مشاكل الشباب، ولا سيما شباب الريف. وللصندوق دور هام في إخراج السكان الريفيين من دائرة الفقر والجوع. ويسعدني أن أقول بأن الصندوق يتخذ خطوات عديدة لتعزيز القدرات الإنتاجية للسكان الريفيين، وربطهم بالأسواق، وتعزيز الاستدامة البيئية لمشاريعهم الاقتصادية وصمودها في وجه تغير المناخ.

الزراعة هي مصدر الرزق الرئيسي لغالبية السكان في المناطق الريفية حول العالم النامي، ولذلك ينبغي لتدخلات الصندوق أن تؤدي أيضا إلى تحسين الإنتاجية الزراعية، والأمن الغذائي، والدخل غير الزراعي والعمالة الريفية، والتكنولوجيات المستدامة بيئيا، والاستخدام الكفؤ لموارد المياه.

يعيش حوالي 75 في المائة من سكان العالم في المناطق الريفية. ويجب على الصندوق أن يركز على المناطق الريفية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 1 (القضاء على الفقر)، والهدف 2 (القضاء على الجوع). وعلى الصندوق أن يلعب دورا رئيسيا في القضاء على الفقر والجوع الريفيين، والتصدي لتغير المناخ، وتحسين التغذية، وتمكين النساء والفتيات الريفيات، وخلق فرص لشباب الريف، والتصدي لتحديات الهشاشة والهجرة من المناطق الريفية.

إن الأولويات الوطنية لحكومتنا متوائمة مع أهداف التنمية المستدامة. وقد أُعطي النمو الشمولي (إشراك الجميع يساعد على نمو الجميع [Sabka Saath Sabka Vikas] الأولوية القصوى من قبل حكومة الهند. وتعتبر حكومة الهند الربط بالمناطق الريفية أساسا للتنمية.

والهند ملتزمة بتقديم كل الدعم الممكن للصندوق.

بيان ممثل جمهورية إندونيسيا

إنه لمن دواعي سروري أن ألقي البيان الوطني نيابة عن حكومة جمهورية إندونيسيا في الاجتماع الحادي والأربعين لمجلس محافظي الصندوق. وفي البداية، أود أن أشكر الرئيس أنغبو على قيادته ذات الرؤية الثاقبة. ونتمنى له كل التوفيق.

لطالما ثمّنت إندونيسيا مساهمات الصندوق من أجل القضاء على الفقر الريفي والجوع حول العالم. وفي الفترة الأخيرة، ووفقا للبنك الدولي، كان أكثر من 10 في المائة من سكان العالم يعانون من الفقر، أو أن حوالي 800 مليون شخص حول العالم ما زالوا يعيشون في دائرة الفقر. وقد وضع البنك الدولي هدفا لتخفيض مستوى الفقر إلى 3–4 في المائة من سكان العالم في عام 2030. وتتطلب هذه السياسة سياسات وخططا تعاونية وتآزرية بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

ويمكن للصندوق، كوكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة ومؤسسة مالية دولية، أن يلعب دورا هاما ويساهم في الإجراءات العالمية لمكافحة الفقر والجوع. ويوفر الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025 خارطة طريق واضحة لتحقيق نمو شمولي وتحول ريفي مستدام. ويستتبع تنفيذ هذا الإطار الاستراتيجي الالتزام والدعم من الدول الأعضاء.

وتشارك إندونيسيا في تقديم دعم قوي للصندوق. وقد انعكس التزامنا في المساهمة المالية التي كانت تتزايد على مدى العقد الماضي، ونحن نعتزم الاستمرار في كوننا عضوا منخرطا. وإنشاء المكتب القطري للصندوق في جاكرتا في عام 2016 هو شكل آخر من الدعم الإندونيسي للصندوق.

لإندونيسيا تاريخ طويل في التعاون مع الصندوق. وفي إطار برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الحالي، قامت حكومة إندونيسيا والصندوق بتنفيذ برامج وخطط تآزرية لتحقيق أهداف التنمية المتعلقة بقطاعي الزراعة ومصايد الأسماك. كما أنه يهدف إلى تمكين المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة من أن يصبحوا أكثر إنتاجية وأفضل تكاملا مع الأسواق لتعزيز الأمن الغذائي، وزيادة الدخول، والحد من الفقر والضعف.

في إندونيسيا، انخفض الفقر إلى النصف منذ الأزمة الآسيوية في عام 1997، ولكن انعدام المساواة يبقى مرتفعا. وهذا يشير إلى أن إندونيسيا تحتاج، بدعم من الصندوق، إلى أن تفعل المزيد لتقاسم ازدهار الأمة.

إن الموضوع الشامل المركّز للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، الذي يغطي قضايا التغذية، التمايز بين الجنسين، وتغير المناخ، يتواءم حقا مع خطة التنمية الاستراتيجية لحكومة إندونيسيا في تعزيز النمو الشمولي.

لقد خصصت حكومة إندونيسيا 5 في المائة من إجمالي الميزانية لبرنامج الرعاية الصحية. كما التزمت الحكومة بخفض حالات إعاقة النمو عند الأطفال دون سن الخامسة إلى 5 في المائة، وخفض حالات نقص الوزن عند الأطفال إلى أقل من 15 في المائة. وبهذا الصدد، زادت الحكومة باستمرار من نوعية استهلاك الأغذية للتعامل مع مشكلة سوء التغذية ونقص التغذية عن طريق زيادة موارد البروتين.

تم دمج المساواة والإنصاف بين الجنسين بالكامل في جدول أعمال التنمية في إندونيسيا، من التخطيط إلى آليات الميزنة. وقد شجعت حكومة إندونيسيا مشاركة النساء في المجالين السياسي والتنفيذي. وفي المجال السياسي، ما تزال النساء ممثلات تمثيلا ناقصا. ويلزم بذل المزيد من خلال النشر المستمر، بالإضافة إلى استمالة المرشحات وبناء قدراتهن. بينما في المجال التنفيذي، أظهرت نسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب إدارية في الوكالات الحكومية اتجاها متزايدا خلال الفترة 2011–2015. وقد أطلقت وزارة المالية في إندونيسيا مبادرة الميزانية الإندونيسية المستجيبة للقضايا الجنسانية لمعالجة التحيز الجنساني والتمييز الجنساني. وهذه ليست خطوة نحو المساءلة المتعلقة بحقوق المرأة وحسب، بل أيضا نحو شفافية أكبر في القطاع العام، ويمكنها أن تحول السياسات الاقتصادية بما يؤدي إلى تحقيق مكاسب في جميع المجتمعات.

لقد كان تغير المناخ تحديا عالميا ولا سيما بالنسبة للقطاع الزراعي الذي يعتمد بشدة على المناخ. لقد واجهنا مناخا لا يمكن التنبؤ به، وزيادة في درجات الحرارة، وظواهر الطقس المتطرفة، والجفاف، والفيضانات. وكان لتلك العوامل أثر على فشل المحاصيل، كما هددت دخل المزارعين والأمن الغذائي. ويظهر انخراط إندونيسيا في التزامنا باتفاق باريس، وموافقتنا على الحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

إننا نأمل أن يتمكن الصندوق من فعل المزيد في دعم تنمية الدول الأعضاء، بما في ذلك إندونيسيا. وبهذا الصدد، نرى أن على الصندوق، كغيره من المؤسسات المالية، أن يحسّن عمليته وعمله لكي يكون أكثر فعالية وكفاءة في استخدام أمواله لتحقيق أهدافه. ونحن نقدّر استجابات الصندوق لهذا الطلب ومحاولته تعزيز نموذج عمله. ونحن نشجع الصندوق بقوة على نقل بعض السلطات المركزية للعملية والإدارة إلى المكاتب الإقليمية أو القطرية، عن طريق التفويض ببعض السلطات، بالإضافة إلى تبسيط عملية الصرف، وإدارة المشروعات فيما يتصل بالإبلاغ، والرصد والتقييم، إلى المكاتب القطرية للصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، ومع التغير السريع في التكنولوجيا، ينبغي على الصندوق أن يكون قادرا على استخدام العملية وتحقيق المستوى الأمثل من أجل ممارسة العمل بشكل أكثر كفاءة. ولدى الصندوق القدرة على تنفيذ جميع برامجه بشكل أكبر، وأفضل، وأذكى.

بيان ممثل المملكة الأردنية الهاشمية

يسعدني أن أكون متواجداً بينكم في الاجتماع الحادي والأربعين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الذي يهدف إلى مناقشة عدد من المواضيع التي تهم دولنا في ظل الظروف السياسية والتحديات الاقتصادية التي يمر بها العالم، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، من حالة عدم الاستقرار السياسي وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية في بلداننا. وهنا لا بد لي من تقديم الشكر لإدارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على اختيارها للتركيز في هذا الاجتماع الهام على موضوع " من الهشاشة إلى الصمود طويل الأجل"، وذلك للمساهمة في بناء الصمود والمنعة في ظل ما يشهده العالم من تحديات نتيجة لتغير المناخ والنزاعات، وهو ما يلامس التحديات التي يواجهها بلدي الأردن نتيجة للنزاعات وحالة عدم الاستقرار السياسي التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

كما لا بد لي بهذه المناسبة من تقديم الشكر والتقدير لجمهورية إيطاليا الصديقة على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي حظينا بها منذ دخولنا إلى هذا البلد الجميل.

ينعقد اجتماعنا هذا في وقت بالغ الأهمية والدقة نتيجة لاستمرار ما تشهده المنطقة من تحولات جذرية عدة، وحالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، كان ولا يزال لها بعض التداعيات السلبية الاقتصادية والأمنية على المدى القصير، تمثلت بإحداث اختلالات واضحة في معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض مستوى الأمن في بعض تلك البلدان الأمر الذي انعكس سلباً على مستوى حياة المواطنين وعلى مستوى الإنتاجية. هذا بالإضافة إلى أن أزمة اللاجئين الدولية غير المسبوقة التي نشهدها اليوم، والتي باتت تشكل كارثة إنسانية وخطرا متنام يهدد الأمن والتنمية والنمو الاقتصادي العالمي، وليس أدل على ذلك مما يتحمله الأردن من التبعات السلبية لأزمة اللجوء السوري على مختلف القطاعات.

واسمحوا لي في عجالة، أن استعرض أمام حضراتكم ملخصا للتحديات الاقتصادية التي تواجه المملكة الأردنية الهاشمية، والناجمة عن حالة عدم الاستقرار في المنطقة، وأعباء موجات اللجوء السوري والنموذج الأردني للتعامل مع هذه التحديات، حيث وصل عدد اللاجئين السوريين في الأردن إلى حوالي (1.3) مليون لاجئ سوري، فالأعباء التي تحملها الأردن في آخر سبع سنوات كانت أغلبها بسبب الظروف الإقليمية المحيطة وغير المسبوقة من تبعات ما يسمى بالربيع العربي، واستضافة مئات الآلاف من اللاجئين السوريين، وحالة عدم الاستقرار والانقطاع عن معظم الأسواق الرئيسة للصادرات والترانزيت بسبب إغلاق الحدود مع عدد من دول الجوار، وانقطاع الغاز المصري الذي كلف الأردن حوالي 5.5 بليون دينار. وانعكس ذلك على زيادة المديونية، حيث أن هذه التبعات السلبية والتي فرضتها حالة عدم الاستقرار في المنطقة كانت أشبه " بحصار اقتصادي"، كما أنه خلال السنوات السبع الماضية، انخفض النمو الاقتصادي من معدل تجاوز 6 بالمائة خلال فترة 2000–2010 إلى الثلث تقريباً وهذا غير مسبوق. وارتفعت البطالة من حوالي 12 بالمائة في 2010 إلى 18 بالمائة في الربع الثاني من 2017.

كما أن الأعباء التراكمية والمتعاظمة للأزمة السورية، والتي طالت كافة مناحي الحياة وتجاوزت بشكل كبير قدرات وموارد الأردن المحدودة، أصبحت تهدد المكتسبات التنموية والوطنية التي أنجزها الأردن خلال العقود السابقة بفخر

واعتزاز، بالإضافة الى تأثيراتها المباشرة الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يتطلب تضافر جهودنا جميعاً لنصل بتعاوننا إلى مستوى التحدي، الأمر الذي أدى إلى وصول الحكومة الأردنية إلى الحد الأعلى من قدرتها على التحمل في ظل الموارد الموجودة مع عدم وجود مجال لمزيد من الاقتراض بناء على الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ضمن برنامج الإصلاح المالي الجديد، بالإضافة إلى الضغط على الخدمات الحكومية العامة وخدمات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية. ومن هنا، تظهر الحاجة الملحة للاستمرار في تقديم المساعدات للأردن من المجتمع الدولي للأعوام (2018–2019–2020) علما بأن عدم التزام المجتمع الدولي بتقديم المزيد من المساعدات سيؤثر ذلك سلباً على قدرة الأردن على متابعة تقديم الخدمات الحكومية للسوريين، والحفاظ على مستوياتها دون التأثير سلباً على المواطنين الأردنيين.

وفي إطار الجهود التي تبذلها الحكومة الأردنية لمعالجة الآثار السلبية الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، وخصوصا أزمة اللجوء السوري، ولتمكينها من الإيفاء بالتزاماتها الإنسانية تجاه اللاجئين السوريين وتجاه مجتمعاتها المستضيفة، وتعزيز المنعة والصمود أمام هذه التحديات، والاستمرار في العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، قامت الحكومة الأردنية وبالتنسيق والتعاون مع المجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة، بإطلاق خطة الاستجابة (2018–2020) التي قدرت احتياجات المملكة بحوالي 7.3 مليار دولار خلال هذه الفترة توزعت على ثلاثة مكونات وهي: دعم المنعة والمجتمعات المستضيفة بحوالي 2.425 مليار دولار، ودعم اللاجئين السوريين بحدود 2.125 مليار دولار، ودعم الخزينة بما يعادل 2.761 مليار دولار.

وبموازاة ذلك، تعمل الحكومة على مواصلة مسارات الإصلاح الشامل وتحقيق الازدهار للمواطنين وتعزيز منعة الأردن وتحويل التحديات إلى فرص من خلال الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والمالي وخطة عمل الحكومة المتكاملة للتنمية والمتمثلة بالبرنامج التنموي التنفيذي (2018–2020)، والتي تتضمن مخرجات خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني (2018–2022) المستندة إلى وثيقة الأردن 2025، وأهم الإصلاحات الهيكلية وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار، ومخرجات استراتيجيات تنمية الموارد البشرية والتشغيل والبنية التحتية (المياه والطاقة والنقل وغيرها) ومكافحة الفقر والحماية الاجتماعية والتحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية وبرنامج الإنفاق الرأسمالي الذي سيتم تعظيم تنفيذه من خلال أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى مخرجات تطوير القضاء استناداً للجنة الملكية لتطوير القضاء، ومسار اللامركزية.

ومن هنا، فإننا نؤكد على أهمية وقوف المجتمع الدولي إلى جانب الأردن لتجاوز التحديات المرتبطة بالأزمة السورية على المدى القريب والمتوسط، وتمكينه أيضاً من القيام بواجبه الإنساني تجاه اللاجئين ومن تقديم الخدمات إلى المواطنين الأردنيين. وهنا لا بد من تقديم الشكر للصندوق الدولي للتنمية الزراعية على إطلاقه مبادرة "Farms" (مرفق اللاجئين والمهجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي)، على هامش الاجتماع الحادي والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تعمل على مساعدة اللاجئين والمهجرين قسرياً وبناء الاستقرار في المناطق الريفية. وتعالج المبادرة واحدة من أهم قضايا الهجرة وهي الأمن الغذائي، مما يدل على نظرة تقدمية مبنية على

استدامة الحلول، لاسيما أنه حتى الأزمات الآنية بحاجة إلى حلول طويلة الأمد. والشكر موصول للدول المانحة التي تساهم في هذه المبادرة، حيث أننا في الاردن بدأنا وبالشراكة مع الصندوق بتنفيذ مشروع يهدف إلى المساهمة في الحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي الوطني في الأردن من خلال تحسين إنتاجية المجترات الصغيرة يتم تمويله من خلال هذه المبادرة ومن خلال الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وفي الختام، أكرر شكري وتقديري للجهود التنموية التي يقوم بها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، آملاً أن يتكلل اجتماعنا هذا بالنجاح وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

بيان ممثل جمهورية كوريا

بصفتي رئيس الوفد الذي يمثل جمهورية كوريا، يسعدني جدا أن أكتب إليكم لأشاطركم بعضا من وجهات نظرنا بمناسبة انعقاد الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق. واسمحوا لي أولا أن أعبر عن عميق امتناني لجميع موظفي الصندوق لتنظيمهم هذا الحدث الهام.

يعمل المجتمع الدولي على مساعدة السكان الفقراء على الخروج من دائرة الفقر والجوع في إطار أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. وعلى الرغم من أن الجهود العالمية المستمرة قد حققت بعض التقدم الملموس، إلا أن الكثير من السكان الريفيين في العالم ما يزالون يعانون من نقص البنية الأساسية وضعف التعليم، ويُتركون في فقر وعزلة اجتماعية. وعلاوة على ذلك، يعاني أكثر من 800 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي.

وفي مواجهة هذه التحديات، علينا أن نوفر الفرص للمزارعين الذين يكافحون الفقر لتحسين نوعية حياتهم وتحقيق الازدهار الثقافي والاقتصادي. وعلاوة على ذلك، نحتاج إلى زيادة الإنتاجية الزراعية بهدف بناء نظام عالمي مستدام لإنتاج الأغذية، وفي نفس الوقت، تعبئة قوتنا وحكمتنا للتكيف بشكل أفضل مع آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

وابتداء من هذا العام، سوف تقدم جمهورية كوريا 000 50 طن متري من الأرز الكوري كمساعدة غذائية للبلدان النامية التي تعاني من الجوع كنتيجة للصراعات والكوارث الطبيعية. وقد اتخذ القرار لأداء دورنا كعضو مسؤول في المجتمع الدولي وسط الأزمات الإنسانية المتفاقمة باستمرار. كما انضمت الحكومة الكورية إلى اتفاقية المساعدة الغذائية في 31 يناير/كانون الثاني باستكمالها الخطوة النهائية المتمثلة في إيداع صك التصديق لدى الأمم المتحدة.

وخلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، ستكرس كوريا نفسها لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في مساعدة 120 مليونا من السكان الريفيين على الخروج من دائرة الفقر من خلال بذل جهودنا لزيادة الإنتاجية الزراعية، والصمود، والتصدي لسوء التغذية. ويسرنا أن نعلن بأن الحكومة الكورية قررت زيادة مساهمتها بنسبة 25 في المائة عما كانت عليه في التجديد العاشر لموارد الصندوق. ومع المضي قدما، ستستمر كوريا في توسيع التعاون مع الصندوق، كما أنها تتوقع أن ترى أيضا إدارة وتعاونا قويين من قبل الصندوق في مجال المشروعات.

تعتبر المناطق الريفية أساسية للحياة البشرية وموطنا للأجيال القادمة. ولذلك، فإن تعزيز الابتكار من أجل بقاء وازدهار المزارعين الأسريين من أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان المتخلفة هو استثمار في محرك نمو جديد فضلا عن كونه قوة دافعة لمعالجة قضايا الفقر والغذاء التي تواجه العالم. وأعتقد أن اجتماع المجلس سيمهد الطريق لبناء شراكة عالمية وتعزيز التنسيق السياساتي الوثيق.

سوف يستمر الصندوق في لعب دور محفز لخلق تغييرات شمولية ومستدامة في المناطق الريفية لا بد منها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسوف تكون البرامج المثبتة التي يقدمها الصندوق بمثابة محرك قوي للحد من الفقر في المناطق الريفية وتأمين الموارد البشرية.

إنني أتطلع إلى إجراء مناقشات متعمقة خلال الدورة بشأن قضايا تشمل صمودا أقوى في الأمد الطويل، وفرص وتحديات تعددية الأطراف، وتدابير الاستثمار من أجل الشباب في المناطق الريفية. وقد نفذت كوريا حتى الآن مجموعة من السياسات لضخ الحيوية في المناطق الريفية الهرمة من خلال الاستثمار في الشباب. وقد ربطنا القطاع الزراعي بمحركات جديدة للنمو من خلال دعم المشاريع الزراعية الناشئة، وتوفير التدريب المهني في مجال الزراعة، والترويج للمزارع الذكية. وإني آمل مخلصا أن تصبح هذه السياسات نموذج نجاح آخر يمكن تقاسمه على نطاق واسع مع البلدان الأخرى.

وختاما أشكر جميع موظفي الصندوق على عقد الدورة الحادية والأربعين هذه، ونحن ندعم الجهود المستمرة التي يقوم بها الصندوق للحد من الفقر والجوع.

بيان ممثل مملكة ليسوتو

بالنيابة عن وفد ليسوتو، وبالأصالة عن نفسي، أود أن أعبر عن تشرفي بالتحدث إليكم في الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق. وبالنسبة لأولئك الذين يأتون من إقليم أفريقيا الجنوبية مثلنا، تأتي هذه الدورة في وقت حاسم من حيث أنماط الطقس المدمرة التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي تستمر في التأثير سلبا على المزارعين وعلى قطاع الزراعة ككل.

ولكن، وقبل أن أمضي في كلامي، اسمحوا لي أولا أن أشكر الصندوق وحكومة إيطاليا على الترتيبات الممتازة والحفاوة التي حظينا بها. وأود أيضا أن أهنئ السيد جيلبير أنغبو رئيس الصندوق، على الذكرى الأولى الناجحة لتوليه مهام القيادة في هذه المنظمة الهامة من منظمات الأمم المتحدة. ونرجو منك أن تبقى دائما متأكدا من دعمنا خلال فترة شغلك لمنصبك. كما أنني أود أن أعبر عن امتناننا العميق للدعم المستمر الذي نلقاه من الصندوق لتحسين التنمية الزراعية في ليسوتو بهدف الحد من المستويات العالية من الفقر والجوع فيها، وبخاصة في المناطق الريفية حيث تعاني معظم الأسر من انعدام الأمن الغذائي. تواجه ليسوتو تحديات كونها أراضٍ جبلية صعبة، مما يجعل من إيصال الخدمات مهمة هائلة. ولم تسمح الأزمة الاقتصادية الحالية لنا، أو تمكننا، من تقديم الخدمات الضرورية بصورة فعالة لمجتمعاتنا. ومع دعم الصندوق، فقد غدا من اليسير علينا توصيل هذه الخدمات، ونحن بالتالي ممتنين للصندوق.

يعيش ما يقدر بحوالي 57 بالمائة من الأسر دون خط الفقر وتلبية الاحتياجات الرئيسية. وقد شكل انعدام الأمن الغذائي تحديا هائلاً نتيجة لعوامل تتضمن تغير المناخ الحالي. وقد أدى هذا الوضع مع مرور السنين لأن تواجه ليسوتو حالات مثيرة للقلق من سوء التغذية مع معدلات تقزم وصلت إلى 40 بالمائة. ونحن حاليا بمستوى 33.3 بالمائة، ونحن بحاجة أن نشكر الصندوق، علاوة على غيره من الشركاء الإنمائيين على هذا الإنجاز.

لقد خبرنا ظروفا جوية مواتية، حيث كانت الهطولات جيدة في الفترة 2017/2016 مما أدى إلى تعزيز الإنتاج الزراعي. كما تم تقليص عدد الأسر الضعيفة التي تحتاج للمساعدة الإنسانية بحدود 50 بالمائة من الفترة السابقة 2016/2015. وعلى الرغم من الجهود الجارية، مازال نظام الإنذار المبكر ومبادرات الاستجابة للهزات ضعيفة، وهو مجال تطلب ليسوتو دعما تقنيا إضافيا للتعامل معه. ويعطينا موضوع مجلس المحافظين لهذا العام زخما لتحسين الاتصالات، وتقاسم المعارف وتعبئة الموارد مع جميع أصحاب المصلحة في قطاع الأمن الغذائي وقطاع الزراعة. وبالفعل، فإن الحرب ضد الجوع وسوء التغذية والفقر تتطلب جهودا ملموسة مستمرة يبذلها جميع الشركاء. وبهذا الصدد، أود أن أثني على الصندوق لتنظيم أحداث جانبية لأنها توفر لنا الوسيلة لتبادل وتقاسم وجهات النظر الفردية بصورة فعلية، وكذلك الأمر بالنسبة للخبرات والتجارب دعما للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لزيادة صمودهم تجاه الهزات، بحيث يمكن تزويدهم بصورة أفضل بما يلزم للتطرق لأثر تغير المناخ.

وتنفذ حكومة ليسوتو مشروعين إنمائيين بدعم من الصندوق وهما: مشروع التنمية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة ومشروع الترويج لإنتاج الصوف والموهير. وفيما يتعلق بالمشروع الأول، فقد أحرز تقدم ملموس، وحظيت

602 مجموعة من المستفيدين والشركات بالمساعدة. كما تم صرف ما مجموعه 12 مليون دولار أمريكي. وبالنسبة للتخفيف من أثر التغيرات المناخية، هنالك عدد من التدخلات الرامية إلى حماية الزراعة والري وتشجيع المزارعين على تربية الحيوانات لفترات قصيرة.

وبموجب المشروع الثاني، تعمل وحدة تنسيق المشروع بصورة كاملة. كما تم بدأ العمل بمركز تربية الحيوانات لإنتاج صوف المورينو في كوتينك، كما تم شراء ثلاثمائة نعجة وكبش. وعين موظفو المزرعة. وتم توريد الآلات والأدوات الزراعية وتسليمها للرابطة الوطنية لمربي الحيوانات المنتجة للصوف والموهير في ليسوتو.

وفي الختام، أود أن أثني على الصندوق وأحثه على الاستمرار في عمله الطيب لمساعدة البلدان النامية، مثل ليسوتو، بهدف الحد من انعدام المساواة، واستئصال الفقر والجوع، علاوة على المساهمة في نمونا الاقتصادي، وكما تمت صياغته بصورة واضحة في سياسة الحكومة الجديدة حيث تحتل الزراعة المرتبة الأولى في قائمة أولويات الحكومة. وبالنيابة عن مملكة ليسوتو، فإننا نتعهد بإلزام أنفسننا بالعمل كمحفزين لاستقطاب الدعم للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ولمنظمات المزارعين الوطنية والمحلية والترويج للمنتديات الاستشارية لأغراض إرساء الشراكات مع المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص وغيره من أصحاب المصلحة في التنمية الزراعية.

بيان ممثل الولايات المتحدة المكسيكية

على ضوء الالتزامات المعقودة بموجب خطة 2030، غدا الصندوق منظمة لا يمكن الاستغناء عنها أكثر من أي وقت مضى. واستمر التعاون مع المكسيك في اكتساب الأهمية مع ثلاثة مشروعات قيد الإنجاز، أحدها حظي بالمصادقة مؤخرا للترويج للشمول الإنتاجي والاجتماعي، وهو سيكون أحد أطول المشروعات المنفذة في المكسيك. ويظهر ذلك الأمر أنه، وحتى في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، هنالك جيوب من الفقر ومستويات عالية من التهميش التي مازالت منتشرة ومازالت بحاجة لخبرات ومساعدة الأمم المتحدة، والصندوق على وجه الخصوص.

ولا يمكننا أن نلقي أي ظلال من الشك على عمومية الصندوق، فخطة 2030 تتطلب منا أن لا نترك أحدا يتخلف عن الركب.

إن خبرة الصندوق ومعرفته تغني جملة واسعة من البلدان حيث يلعب الصندوق دورا رئيسيا في تحول التنمية الريفية.

إننا نؤكد ونصادق على مجالات الأولوية الأربعة المحددة لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، ألا وهي: تغير المناخ، والتمايز بين الجنسين، والتغذية، والشباب. وبالتطرق للتمايز بين الجنسين، يتوجب على الصندوق الترويج لصمود النساء الريفيات قبل كل شيء. وفي أمريكا اللاتينية تؤدي النساء 43 بالمائة من العمل الزراعي. أما السكان الأصليون فيشكلون 20 بالمائة من الأشد فقرا، والنساء من السكان الأصليين هن الأكثر ضعفا، والعديد منهن يعيش في مناطق نائية حيث يعمل الصندوق على وجه التحديد. يجب أن نستمر في دعم المشروعات التي تستهدفهن، فالنساء هن الأشد ضعفا بين الضعفاء. والاستثمار في النساء، بما في ذلك النساء من الشعوب الأصلية، يعني الاستثمار في بلدان صحية ومسالمة.

إننا أيضا بحاجة لتوسيع المجالات المواضيعية للصندوق لكي تضم التنوع البيولوجي، والتحويلات، وإيلاء قدر أكبر من الاهتمام لمخاطر الجفاف وتغير المناخ ومساندة المشروعات الإقليمية للدول الجزرية النامية الصغيرة في الكاريبي وأمريكا الوسطى، لدعم الصمود في وجه تغير المناخ.

إن المكسيك تعترف بروح التعاون المثمرة التي سادت خلال مشاورات التجديد الحادي عشر للموارد. وخلال هذه المرحلة الجديدة للصندوق، يتوجب علينا تحري نماذج تمويل جديدة لاستقطاب جملة واسعة من الموارد. ودعونا ننظر لا في الخيارات المتاحة والتي نعرفها أصلا، مثل الاقتراض من الأسواق، ولكن أيضا في أشكال التمويل المختلط مثل العقود الاجتماعية وسندات التنمية، وحتى التمويل المشترك مع الوكالات الأخرى مثل الصندوق الأخضر للمناخ. ومن خلال هذه المهمة، فإن تعاون الصندوق مع الوكالتين الأخرتين في روما ضروري، علاوة على تعاونه مع الوكالات الأخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة.

إن المكسيك تؤكد مجددا على دعمها لقيادة الرئيس أنغبو، لتعزيز الصندوق مع الإبقاء على استدامته المالية. ومعاً دعونا نجعل من الصندوق مؤسسة للاختيار والتميز لأغراض التنمية الريفية.

بيان ممثل جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية

إنه لمن دواعي الشرف والسعادة مخاطبة هذه الدورة الرفيعة لمجلس محافظي الصندوق المكرسة لموضوع الصمود والتحول الريفيين، الذي يعتبر عاملا مركزيا في القضاء على الفقر والجوع وتحقيق التنمية الشمولية والازدهار. فأكثر من 70 في المائة من السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية، ولا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نموا، هم مزارعون لا يزالون في المقام الأول من الفقراء والمهمشين. ولذلك فإن الاستثمار في هذا القطاع متناغم تماما مع التعهد "بعدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب" على النحو المتوخى في خطة عام 2030 لأهداف التنمية المستدامة.

تحتل نيبال حاليا المرتبة 144 على مؤشر التنمية البشرية من أصل 188 بلدا، ويعيش ما يقرب من ربع السكان تحت خط الفقر. وما يزال الفقر المزمن وانعدام الأمن الغذائي يمثلان تحديات كبيرة للبلد. ويعيش حوالي 80 في المائة من سكان نيبال في المناطق الريفية حيث تشكل الزراعة والأنشطة المتعلقة بها المصادر الرئيسية لكسب الرزق. وأكثر من 52 في المائة من المزارعين في المناطق الريفية هم من أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يبلغ نصيب الفرد منهم من حيازة الأراضي 0.5 هكتار. ويكاد أن يكون إنتاج محاصيل أحادية مع مستوى أعلى من إضفاء الطابع التجاري أمرا مستحيلا تقريبا في الظروف الحالية بسبب حيازات الأراضي الصغيرة والحواجز الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. غير أن تنمية المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة غير الزراعية ممكنة من خلال الاستثمارات في التكنولوجيات والابتكارات الجديدة لتحقيق دخل أعلى للفرد. وتنمية القدرات أمر ضروري لاستخدام التكنولوجيا والابتكار لجني الفوائد من التنوع الغني للمناطق البيولوجية الإيكولوجية المتاحة في التضاريس المتنوعة للبلاد. وفي الوقت ذاته، ومن أجل التحول المستدام للاقتصاد الريفي، من الضروري معالجة تحديات تغير المناخ من خلال تدابير التكيف والتخفيف الملائمة.

وتتطلع استراتيجية التنمية الزراعية الجارية إلى تحديث الزراعة وإضفاء الطابع التجاري عليها، ويشجع برنامج رئيس الوزراء للتنمية الزراعية على تجميع موارد الأراضي في حيازات، ومناطق، ومناطق شاسعة أكبر من أجل إنتاج وإنتاجية زراعيين أعلى.

إن اعتماد الدستور الديمقراطي الاتحادي في عام 2015 والنجاح مؤخرا في إقامة ثلاثة مستويات حكومية على الصعيد المحلي، وصعيد المقاطعة، والصعيد الاتحادي خلق أساسا قويا للاستقرار السياسي، وبيئة لنمو اقتصادي أكثر قوة، وازدهار مشترك. ونظرا إلى أن الزراعة والتحول الريفي يشكلان عاملا مركزيا للتنمية المستدامة في نيبال، فإن هذا القطاع الهام سيحتل الأولوية بالتأكيد.

أود أن أعبر عن تقديري للأعمال التي قام بها الصندوق من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في البلد. ولدينا حاليا ستة مشروعات تنفذ في نيبال بتمويل من الصندوق، اثنان منها – *مشروع تحسين البذور للمزارعين*، و*مشروع الزراعة عالية القيمة* – ينفذان مباشرة من قبل وزارة التنمية الزراعية، وتنفذ المشروعات الباقية من قبل وزارات مختصة مختلفة أخرى بتنسيق وثيق مع وزارة التنمية الزراعية. و*مشروع الزراعة عالية القيمة* هو في مرحلة الإغلاق، ونحن نؤيد الاستمرار؛ وهناك مشروع جديد في مرحلة الاتفاق هو *برنامج تنمية القطاع الزراعي*. وقد أثبتت هذه المشروعات أثرا أكبر على الازدهار الاقتصادي للمزارعين والصمود الريفي. غير أن نيبال تتطلب استثمارات في الأيام القادمة لتحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالقضاء على الجوع

والفقر، وتعزيز المساواة والعدالة. وبهذا الصدد، أطلب من فريق إدارة الصندوق النظر في توسيع حافظة نيبال لمساعدة حكومتنا في تحقيق الأهداف الأساسية لخطة عام 2030.

لقد شرعت حكومة نيبال في إصلاحات سياساتية لخلق بيئة مواتية للاستثمار للحصول على مُخرج أفضل في سياق النظام الاتحادي للبلاد. واستراتيجية التنمية الزراعية تحافظ على رؤية تطوير "قطاع زراعي شمولي، وتنافسي، ومستدام، ومعتمد على الذات يوجه النمو الاقتصادي ويساهم في تحسين سبل العيش، والأمن الغذائي والتغذوي، مما سيؤدي إلى السيادة الغذائية". وبالمثل، التزمت حكومة نيبال بتنفيذ مبادرة تحدي القضاء على الجوع من أجل القضاء على جميع أنواع الجوع بحلول عام 2025. ونحن نؤمن بالتعاون والتآزر مع الشركاء الإنمائيين الثنائيين ومتعددي الأطراف من أجل بناء نيبال مزدهرة، ومستقرة، وقادرة على الصمود.

ختاما، إنه لمن دواعي سروري الالتزام بمساهمة بمبلغ 000 75 دولار أمريكي من حكومة نيبال في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وسوف تستمر مساهمتنا في هذا الصندوق في المستقبل.

بيان ممثل جمهورية نيكاراغوا

يشرفني أن أنقل لكم تحيات رئيس جمهورية نيكاراغوا، فخامة السيد Daniel Ortega، ونائب الرئيس معالي السيدRosario Murillo، لجميع المحافظين الموقرين الحاضرين هنا اليوم.

في كل عام نجتمع معا في مجلس المحافظين هذا، للتطرق لأكثر التحديات إلحاحا التي تؤثر على حياة آلاف الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم. وفي كل عام، نخط سبيلا لجهودنا المشتركة لتحقيق نوع من التنمية يفيد الجميع ويضمن الحياة المحترمة لمجتمعاتنا.

إن حكومة نيكاراغوا ملتزمة بعمق ببناء وتعزيز نموذج النمو العادل الشمولي المستدام، الذي يكمن في جوهره استنهاض شعبنا.

يستند البرنامج الوطني للتنمية البشرية لدينا على طموحات الشعب النيكاراغوي، وهو يعتبر حجر الزاوية للإجراءات المشتركة التي تنفذها مؤسساتنا بموجب الشراكة بين القطاعين العام والخاص تتطابق مع خطة 2030. إننا على قناعة من أنه بإمكاننا أن ننمو ونتقدم كبلد عندما تتوفر الإرادة السياسية والالتزام، اللذان يمكناننا من بذل جهود ملموسة للعمل على خير الجميع.

وقد بذلت حكومة نيكاراغوا جهودا كبيرة في السنوات الماضية لزيادة القدرة الإنتاجية لبلادنا، وخلق الظروف المواتية لاستثمارات أكبر في القطاعين العام والخاص، مع دعم المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. نتيجة لذلك، فإننا نمتلك اقتصادا ديناميكيا ينمو باستمرار ويوفر فرصا فعلية لعمالة محترمة للشباب والنساء.

والسياق لدينا هو سياق عالمي، تلعب فيه المعرفة والعلوم والتكنولوجيا دورا طاغيا في التقدم الاجتماعي، ومراكمة الثروات، واللحمة الاجتماعية ومحاربة الفقر والجوع، والحد من تغير المناخ وأزمة الطاقة. وبناء عليه، فإن حكومة نيكاراغوا تتخذ إجراءات ملموسة نحو التحول المعمق لنظامنا التعليمي، لخلق ثورة تعليمية فعلية بما يتماشى مع الأزمنة التي نعيشها.

إن الترويج لثقافة السلام والتعليم لأغراض التمكين تعني بالنسبة لحكومتنا وضع الحجر الأساس للشباب ليغدوا ملتزمين بصورة متزايدة بعملية التنمية والنمو التي تتسم بالعدالة. وبما يتماشى مع عملية التحول هذه، أطلقت نيكاراغوا عام 2017 مشروعين ثوريين يتسمان برؤية واضحة وهما: مشروع الجامعة المفتوحة على شبكة الانترنت، ومشروع "تعلم وبادر وازدهر". وهما مشروعان وطنيان يسعيان للترويج وتطوير المبادرات الفردية على جميع المستويات التعليمية، والاستثمار في طاقة الشباب وقوتهم الابتكارية كمحرك لاقتصادنا.

وعلى نفس الوتيرة، يهدف برنامج التعلم في الميدان التقني إلى تشجيع المنتجين الشباب على رؤية الريف كخيار للأعمال والتنمية، إضافة إلى الاعتراف بإنتاج الأغذية كاستراتيجية لضمان الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي في مناطقنا الريفية. ويبني هذا البرنامج روح القيادة في صفوف السكان والأسر والمجتمعات، ويسهم في تعزيز هوية فلاحي الكامبسين، وكبريائهم وفخرهم للتسريع بخيار البقاء والعيش والعمل في الريف.

وعلى الرغم أننا نعي جميعا الإمكانيات الكبيرة التي يوفرها عالم مترابط ومعولم، فإننا نعلم أيضا بأنه يتوجب علينا أن نستكمل مهمة ضمان تدفق الفوائد لجميع الرجال والنساء في ديناميكية النمو المثيرة للدوار، وأن لا نترك أحدا يتخلف عن الركب.

إن بلادنا مستمرة في كونها عرضة لتحديات هائلة مثل تغير المناخ، الذي يؤثر على قدرتنا على تحقيق التحول الريفي الفعلي.

وعلى الرغم من أن بلادنا قد اتخذت جهودا أكبر لجهة التخفيف من آثار تغير المناخ والتأقلم معه، بتبنيها لسياسة وطنية لتغير المناخ والمساهمة بصورة طوعية في الحد من آثاره، إلا أننا نفهم بأن التزامنا الصريح قد يغدو أكثر فعالية عندما يدّعم بالتعددية. وبهذا المفهوم، فإن الصندوق يستمر في كونه حليفا عظيما، يعمل جنبا إلى جنبا مع حكومتنا على بناء صمود المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لمواجهة تغير المناخ وتحقيق أهداف التخفيف من آثاره.

إن التزامنا بهذه المؤسسة واضح من خلال تعهدنا بالمساهمة في التجديد الحادي عشر للموارد، كتعبير عن طموحنا بترجمة جميع التحديات إلى أهداف، وترجمة كل هدف منها إلى حقيقة، حقيقة تدعم الحكومات في عملها مع الأسر على التغلب على الفقر.

بيان ممثل دولة قطر

لمن دواعي سرورنا أن نشارككم في هذا المحفل الدولي للدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وإن هذه المشاركة الواسعة للدول الأعضاء في الصندوق هي دليل قاطع على توفر الإرادة السياسية لتحقيق أهدافنا المشتركة الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع ونقص التغذية. وقد حان الوقت لنلبي فيه طموحات وآمال الشعوب الفقيرة والأقل دخلا بالوصول إلى عالم خالٍ من الفقر وانعدام الأمن الغذائي والكوارث والصراعات البشرية.

لقد شهدت العقود الأخيرة تغييرات جذرية طرأت على العالم، فلقد تزايد الاعتماد المتبادل بين الأمم بفعل العولمة، وتشابكت القضايا التي تواجهها الأسرة الدولية مما يتطلب رؤية جديدة شاملة تمكن دولنا من مواجهة التحديات بفعالية أكبر، وتساعدها على تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن ومستلزمات التنمية، حيث يرتبط هذان العاملان ارتباطا وثيقا لأن الأمن والسلم الدولي يقترنان بالأمن الغذائي العالمي. إن الأمن الجماعي لن يتحقق ما دام الفقر يهدد أعدادا متزايدة من السكان في مناطق مختلفة في العالم، وستظل موجات الهجرة القسرية من الدول الفقيرة والدول الأقل دخلا ونموا تشكل تحديات ومخاطر باتت توجب علينا زيادة ما بيننا من تعاون. بغية إبقاء مكافحة الفقر ونقص التغذية في أعلى سلم أولوياتنا.

يشكل مجلس المحافظين في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يشكل أعلى سلطة في الصندوق، وتشارك فيه كافة الأعضاء التي عليها ألا تنسى الأهداف الأساسية التي أنشئ من أجلها الصندوق عام 1977. وتلك الأهداف هي الحد من ظاهرة الفقر في المناطق الريفية، وتوفير العمل لسكان المناطق الريفية، ودعم سكان الريف الذين يعانون من الفقر الشديد ونقص التغذية، وإنشاء مشاريع من شأنها القضاء على الجوع وسوء التغذية، وتحسين نوعية الحياة ومستوى الدخل في المناطق النامية.

لقد شهد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية خلال العقود والأعوام المنصرمة تطورات كثيرة جدا حقق من خلالها مجموعة من الإنجازات والمشاريع الهادفة، لعل أبرزها صيانة الطرق الزراعية بمسافة تبلغ 17000 كيلو متر، وتحسين واستغلال مساحات شاسعة من الأراضي القاحلة وتحويلها إلى أراضي زراعية، وتدريب سكان المناطق الريفية على استخدام الوسائل المتطورة في الزراعة ودعم وتطوير المشاريع الزراعية وتسويق المنتجات الزراعية وتصديرها. وقد غدا التركيز على التنمية الريفية أمرا أساسيا ينبغي العمل عليه لمواجهةَ ضخامة الأرقام المتعلقة بظاهرة الهجرة غير المسبوقة والصراعات الإقليمية وتغير المناخ الأمر الذي يفسر معاناة 815 مليون نسمة حول العالم من الفقر والجوع ونقص التغذية مما يدفع مزيدا من البشر إلى الهجرة لعدم وجود بديلا آخر ما يستلزم مواجهة جذور المشكلة وضرورة ضمان حق كل إنسان في الغذاء.

إن الشراكة الناجحة والمثمرة بين دولة قطر والصندوق الدولي للتنمية الزراعية تجسدت وتتجسد على مدى السنوات في العديد من المبادرات والمساهمات الإنسانية العاجلة والمشاريع التنموية التي ينفذها الصندوق في العديد من الدول الفقيرة والأقل دخلا ونموا، وتقدم الدعم لها دولة قطر.

وإن دولة قطر تعمل بشكل حثيث ومتواصل مع الصندوق بغية مساعدته على تحقيق أهدافه النبيلة في القضاء على الجوع وإدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة.

وتساهم دولة قطر في حشد الموارد المالية للصندوق إلى جانب المساهمات الفنية في عمل الصندوق ووضع خطته وبرامجه ومتابعة نشاطاته الفنية ووضع خطط مختلفة في كافة الميادين. فدولة قطر عضو في المجلس التنفيذي للصندوق وتشارك وتتابع بشكل متواصل سياساته العامة وإدارته للموارد ومشاريعه التنموية وتقييمها.

كما تعلمون ويعلم الجميع إن دولة قطر تواجه حصارا ظالما فرض عليها منذ تاريخ الخامس من يونيو/حزيران 2017. وقد اتخذ ذلك الحصار حججا وادعاءات باطلة كشفتها الأحداث والوقائع والمعطيات. وظلت دول الحصار أسيرة ادعاءاتها وزيف حججها فواصلت ولا تزال تواصل حملاتها ضد دولة قطر دون أن تبحث عن خطة للخروج مما تورطت به، ولم تقدم دول الحصار شيئا جديدا وهي تعلم جيدا بأن لا علاقة لحملتها على دولة قطر بما نسبته إليها.

وسعت دول الحصار وسخرت كافة مواردها وأدواتها وأجهزتها للإساءة إلى دولة قطر ومحاولة فرض الوصاية عليها وعلى سيادتها ولم يعد هذا الأمر خافيا للرأي العام العالمي. يقابل ذلك تطوير دولة قطر آفاق العلاقات المميزة مع الدول الكبرى والدول الأخرى الصديقة. حيث أصبحت تلك العلاقات أفضل مما كانت عليه قبل الحصار.

وقد أخطأت دول الحصار مرة أخرى في عدم تقديرها لإرادة الشعب القطري الذي التف صفا واحدا وراء قيادته السياسية الحكيمة بمواجهة هذه الأزمة التي صنعتها دول الحصار، والتي بقيت تنشر الافتراءات والتضليل لتأثر على اقتصادنا وعملتنا ومعدلات النمو في بلادنا وتعطيل خطتنا التنموية في شتى المجالات. وقد دفعتنا هذه الأزمة والحصار الجائر لاستكشاف مكامن القوة في المجتمع القطري الذي هو مصدر أولوياتنا وأساسه.

إن ما تقوم به دول الحصار في المنطقة والإقليم يشكل تهديدا جديا للأمن الغذائي، ويعرض التنمية الزراعية والثروة الحيوانية وتجارة الموارد والسلع الغذائية الزراعية بين دول المنطقة إلى مخاطر جدية ونتائج لا تعرف بعد عقباها. ولم تكتف دول الحصار بهذه السلسلة من الإجراءات غير الشرعية التي اتخذتها، بل مست بالقيم والأعراف والمصالح وهي لا زالت لا تريد التوصل إلى حل في إطار الاحترام المتبادل والمتكافئ. وإننا ومن هذا المنبر ندعو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي ساهمت دولة قطر في تأسيسه عام، 1977 بأن يضع في برامجه وسياساته الآنية المخاطر التي يشكلها الحصار الجائر المفروض على دولة قطر وعلى الأمن الغذائي العالمي ولما لهذا الحصار من تبعات سلبية عديدة.

تعلمون كما نعلم نحن بأن أمام جلسات مجلس المحافظين هذه قضايا عديدة ينبغي النظر فيها واتخاذ قرارات بشأنها كالنزاعات وتغير المناخ وتوفير فرص للشباب لضمان سبل عيش مستدامة في المجتمعات الريفية، ولكن علينا أن نعرف أيضا بأن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في بيئة عالمية متغيرة تتطلب فهما أفضل ودعما سخيا وواسعا لتجديد موارده المالية أثناء التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، لكي نساهم ونساعد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتحقيق الأهداف الإنسانية النبيلة التي أنشئ من أجلها.

وفي الختام، أتمنى لاجتماعاتنا أن تتوصل وتتخذ القرارات الفاعلة والصائبة التي ستسهم في تخفيف وطأة الفقر والجوع ونقص التغذية التي يعاني منها ملايين البشر في عالمنا الواحد.

بيان ممثل جمهورية الصومال الاتحادية

يسرنا أن نشارك في اجتماع مجلس المحافظين لهذا العام، ويسعدني أن أترأس وفد حكومة الصومال الاتحادية. لقد حظينا بفرصة الالتقاء برئيس الصندوق، وأعلمناه بالوضع الجاري في الصومال، وبخاصة في القطاع الزراعي. والحكومة الصومالية الجديدة ملتزمة للغاية بالتأكيد على هذا القطاع المنتج.

وهذا هو السبيل الوحيد كي تتمكن الصومال من التعافي من فترة طويلة من الحرب الأهلية والإهمال. وإننا نولي أهمية كبيرة لهذا لقطاع المنتج. وهذا ما تقوم به حكومتنا حاليا. إن مستقبل الصومال يكمن في خلق فرص العمل للشباب لتمكين مجتمعاتنا من أن تغدو أكثر صمودا في وجه موجات الجفاف التي تضرب الصومال كل بضعة سنوات.

لقد جئنا إلى هنا بنية الاستفادة من الخبرات والدعم المالي الذي يقدمه الصندوق. والصومال على استعداد لإعادة الانخراط مع جميع المؤسسات الدولية. وبالفعل فإن نتائج الانخراط الأخير والتقييم الذي أجراه صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وغيرهما من المنظمات الدولية إيجابي إلى حد كبير. والصومال تتقدم نحو الحوكمة السليمة، ومحاربة الفساد والفقر، والحد من الجوع. وقد عقدت وزارة الزراعة لدينا مؤخرا المؤتمر الوطني للأمن الغذائي في الصومال، وأعددنا أثناءه استراتيجية لجعل الصومال تتمتع بالأمن الغذائي بحلول عام 2030، مما سيسهم في خير بباقي الإقليم.

إنني سعيد للغاية لأن أكون جزءاً من هذا الاجتماع. وجميعنا نستفيد من المناقشات المثمرة والبناءة للغاية مع الصندوق ومع زملائنا الآخرين من الوزراء والمنظمات الأخرى التي تحضر هذا الاجتماع. وبالنسبة لموضوع الدورة "من الهشاشة إلى الصمود"، فنأمل أن تنفذ الصومال مفهوم التحرك من الدولة الهشة إلى دولة تتسم بالصمود، بحيث يتمكن سكانها وبيئاتها من تحمل هزات تغيّر المناخ، من موجات الجفاف وغيرها من الكوارث الطبيعية.

بيان ممثل جمهورية جنوب أفريقيا

تود جنوب أفريقيا أن تثني على الصندوق بشأن موضوع مجلس المحافظين، الذي يعتبر ملائما جدا ويأتي في الوقت المناسب. ويعرّف الصمود، وفقا لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، على أنه "قدرة نظام، أو مجتمع محلي، أو مجتمع معرض للمخاطر على مقاومة، أو امتصاص، أو استيعاب، أو التعافي من آثار خطر في الوقت المناسب وبصورة كفؤة، بما في ذلك من خلال الحفاظ على واستعادة هياكله ووظائفه الأساسية". وعلى الرغم من أن المجتمعات الريفية مرادفة للهشاشة، إلا أنها تمتلك عنصرا قويا من الصمود في داخلها. ولذلك هناك حاجة ماسة لأن يجعل مجلس المحافظين مسؤوليته الجماعية تعزيز صمود فقراء الريف لكي يتحركوا بسرعة من ظروف الهشاشة إلى الصمود طويل الأمد من خلال إيصال السلع العامة إلى هذه المجتمعات من خلال الاستثمار في الاقتصادات الريفية المستدامة.

وفي ضوء ما ذكر، تقدم حكومة جنوب أفريقيا من خلال برنامج Festa Tlala الدعم للمنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة لكي تضع ما لا يقل عن مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة تحت الإنتاج بحلول عام 2019 في جميع أنحاء البلاد. ويرتبط ببرنامج Festa Tlala مشروع الحدائق الزراعية الذي يدار بالتعاون مع وزارة التنمية الريفية والإصلاح الزراعي. وتقام الحدائق الزراعية في مواقع في جميع أنحاء جنوب أفريقيا وتهدف إلى إشراك أصحاب الحيازات الصغيرة والمنتجين المحليين في كامل سلسلة القيمة الزراعية لمعالجة الأمن الغذائي والفقر على المستوى المحلي. وتأمل حكومة جنوب أفريقيا في أن تتصدى لقضايا مثل قضية الـ 14 مليون جائع من سكان جنوب أفريقيا، وإمكانات الأراضي الزراعية غير المستغلة استغلالا كاملا، وعدم المساواة بين الأعمال الزراعية الخاصة والسكان.

وعلاوة على ذلك، تقوم الحكومة أيضا بتنفيذ برنامج LandCare الذي يهدف إلى تمكين شباب الريف في جنوب أفريقيا. ويسعى البرنامج إلى معالجة قضايا بطالة الشباب، وتنمية المهارات، والتغذية المدرسية، والتثقيف البيئي.

ولبرنامج LandCare بعدان: العناية بالناشئين داخل المدرسة، والعناية بالناشئين في مرحلة ما بعد المدرسة. وتركز العناية بالناشئين داخل المدرسة على بناء القدرات والوعي من خلال دعم المدارس عن طريق تنفيذ حدائق الزراعة الدائمة، والمشاتل للتخضير، والتخييم، وما إلى ذلك، بينما تركز العناية بالناشئين في مرحلة ما بعد المدرسة في المقام الأول على الخريجين الجامعيين والخريجين الزراعيين العاطلين عن العمل حتى سن 35 سنة. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن مبادرة LandCare هي نهج قائم على المجتمع ومدعوم من الحكومة للإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية الزراعية. وتتمثل الغاية الشاملة للمبادرة في تحقيق المستوى الأمثل للإنتاجية، واستدامة الموارد الطبيعية بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، والأمن الغذائي، وخلق فرص العمل، وتحسين نوعية الحياة للجميع.

وختاما، سيدي الرئيس، فإن هذا الموضوع يتطلب منا تعزيز عزمنا والتزامنا بضمان إيصال السلع العامة إلى المجتمعات الريفية لضمان حياة مستدامة أفضل للمجتمعات الريفية.

بيان ممثل جمهورية إسبانيا

تحيي إسبانيا إدارة الصندوق، والدول الأعضاء فيه، والمتحدثين، والمجتمع المدني وجميع أولئك الذين يشاركون في الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين.

وعلى وجه الخصوص، فإننا نود أن نسلط الضوء على المناقشات المعمقة خلال الدورات العديدة لهيئة المشاورات التي تمخض عنها قرار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. ونحن نصادق على تبني هذا القرار.

تقدر إسبانيا عاليا التوزان الدقيق بين الحصافة والابتكار في الطريقة التي يتطرق بها الصندوق لتحديات تعبئة الموارد لفترة التجديد الحادي عشر، ضمن سياق عالمي يتسم بشح الموارد المتاحة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وعلى الرغم من الصعوبات، فإن خارطة الطريقة للتجديد القادم لا تحجم عن تناول أكثر المخاطر إلحاحا مما تواجهه بعض البيئات الريفية، والجهود الرامية إلى الوصول إلى أقل البلدان نموا، علاوة على البلدان متوسطة الدخل التي مازالت بحاجة للتعاون معنا.

ومع إبقاء هذه الاحتياجات في أذهاننا، فإن الصندوق يسعى لبذل جهود لتصميم مرافق تمويلية مبتكرة مما تشتد الحاجة إليه، ولكن مع الجرعة الكافية من الحصافة لتجنب المخاطر المالية المفرطة.

لقد دعمت إسبانيا عمل الصندوق وستستمر في دعمه للحد من الفقر الريفي بما يتماشى مع أهداف خطة 2030، ومنها على وجه الخصوص:

- دعما للجهود الرامية إلى التنسيق مع الوكالتين الأخرتين في روما، ومع باقي المنظومة الثنائية ومتعددة الأطراف للمساعدة الإنمائية، بغية الترويج لإرساء الشراكات والآليات التمويلية المبتكرة، بما في ذلك المشاركة المتنامية للقطاع الخاص.
- تقديرنا لجهود الصندوق للدفع بنوع من الزراعة التي تروج للتغذية الجيدة والتأقلم مع تغير المناخ، مع أخذها باعتبارات التمايز بين الجنسين بالحياد في جميع إجراءاته.
- تقديرنا للجهود الرامية إلى وضع أولويات للشمول المالي لصالح المجتمعات الريفية. وعلى وجه الخصوص، فإننا نركز على الميزة النسبية للصندوق في مساعدته على تحويل تدفق التحويلات من المهاجرين في الشتات إلى البلدان النامية بحيث تغدو استثمارات ريفية يمكن أن تكون أساسا لتنشيط الاقتصادات في المناطق النائية. وقد تم التثبت بصورة كاملة من هذه التجربة من خلال أنشطة مرفق تمويل التحويلات الذي تشارك به بلادنا، وفي الأنشطة الجديدة المشتركة التي نخطط لها في المستقبل.

وأخيرا، نود أن نضيف بأنه، وفي عالم تعتبر فيه الشراكات بين المؤسسات وما ينجم عنها من استقطاب للموارد، أمرا حاسما لتمويل التنمية، يعمل التعاون الإسباني نحو المشاركة في تمويل برامج الصندوق باستخدام الصناديق الثنائية. وإننا نقوم بذلك دعما للمشروعات التي تعاني من فجوات تمويلية، بما يتماشى مع إجراءات الصندوق، بحيث يمكن للبلدان أن تحصل على التمويل الدولي الكامل لمشروعاتها بأسلوب كفؤ وعملي.

بيان ممثل جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية

إنه لمن دواعي الشرف والسرور المشاركة في الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق. واسمحوا لي أولا، بالنيابة عن حكومة سري لانكا، أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن خالص امتناني للصندوق، وأثني على السيد جيلبير أنغبو رئيس الصندوق على قيادته الممتازة في رعاية الصندوق كوسيلة فعالة لتحقيق هدفه المتمثل في التعاون مع الدول الأعضاء.

السيد رئيس المجلس، اسمحوا لي أن أعبر عن تقديري للصندوق على اختيار موضوع الجلسة التفاعلية لهذا العام "من الهشاشة إلى الصمود طويل الأمد: الاستثمار في الاقتصادات الريفية المستدامة" الذي يعتبر موضوعا مناسبا جدا بالنسبة للسيناريو الدولي الحالي، بما في ذلك المتعلق بسري لانكا، نظرا إلى أن جميع البلدان تشهد مستوى معينا من الهشاشة. كما أنه عامل حاسم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأرجو أن تمهد هذه الجلسة التفاعلية الطريق لجميع المشاركين من الدول الأعضاء في الصندوق للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما أود أن أقدم خالص تقديري لجميع الموظفين في الصندوق الذين بذلوا جهودا جبارة في تصميم وتنفيذ المشروعات في سري لانكا بما يتماشى مع جدول أعمال التنمية الوطنية في سري لانكا.

وكما تدركون، لقد كان الصندوق شريكا إنمائيا طويل الأمد لسري لانكا، وقُدمت مساعدته الإنمائية الأولى إلى "مشروع كيريندي أويا للري والتوطن فيها" في عام 1978. ومنذ ذلك الوقت، والصندوق وحكومة سري لانكا يعملان معا لتحقيق الأمن الغذائي، وضمان دخل أكبر وأكثر استدامة للمزارعين، وتحسين الإنتاج والإنتاجية، وإدارة البيئة على نحو مستدام.

وكما هو الحال في بلدان الإقليم الأخرى، يلعب القطاع الزراعي دورا حاسما في اقتصاد سري لانكا. إذ يسكن حوالي ثمانين في المئة من سكان البلاد في المناطق الريفية. وتعد الزراعة العمود الفقري للاقتصاد وتوفر فرصا كبيرة للعمالة حيث يعمل ثلث إجمالي القوة العاملة تقريبا في الزراعة، التي يهيمن عليها تقليديا إنتاج الأرز ومحاصيل المزارع. ومعدل الفقر في سري لانكا التي يهيمن عليها الاقتصاد القائم على الزراعة مرتفع نسبيا. لذلك تشدد الحكومة الحالية على أهمية تنمية هذا القطاع، وتعطي أولوية عالية لتنمية القطاع الزراعي مع تركيز خاص على التمكين الاقتصادي للنساء بهدف التخفيف من الفقر الريفي. وقد اتخذت الحكومة بالفعل عددا من المبادرات لتحسين الإنتاجية في قطاع الزراعة، مع تحويل زراعة الكفاف إلى زراعة تجارية.

وحتى الآن، تم تلقي أكثر من 400 مليون دولار أمريكي كمساعدة إنمائية لتمويل 19 مشروعا من الصندوق في شكل قروض للحد من الفقر الريفي. وقد استفاد ما يقرب من 2.2 مليون من السكان الفقراء في سري لانكا في قطاعات مختلفة مثل مصايد الأسماك، والزراعة، والري كنتيجة لهذه الشراكة الإنمائية. وأنا أعتقد أيضا أن أهداف التنمية المستدامة التي وُضِعَت للقضاء على هذه الآثار ستحتل مكانا هاما في جدول أعمال الصندوق.

ومن الواضح أن الصندوق قد زاد من انخراطه في تنفيذ خطة عام 2030 بالتعاون مع جميع الوكالات ذات الصلة والدول الأعضاء، مع تلبية المتطلبات المالية للدول الأعضاء. وكدولة عضو فاعلة، تقع على عاتقنا مسؤولية تقديم دعمنا الكامل للصندوق لتحقيق أهدافه مع استخدام أمواله بصورة فعالة وكفؤة.

وفي ضوء ذلك، ومع إعرابي عن خالص امتناني مرة أخرى للمساعدة الإنمائية المستمرة للصندوق، أود أن أؤكد على التزام سري لانكا الكامل بالتعاون مع الصندوق بقدر قدراتها وإمكاناتها. ونحن نتطلع إلى انخراط أقوى وأكثر كثافة مع الصندوق في المستقبل.

بيان ممثل جمهورية السودان

يسرني ويسعدني أن أخاطبكم اليوم بمناسبة انعقاد الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق، وبلادنا تستشرف بشريات جديدة برفع الحصار الاقتصادي الذي عانت منه البلاد لمدة عقدين من الزمان. إننا ننعم بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني وإعلان حكومة الوفاق الوطني التي تسعى بالمضي قدماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى رأسها تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر الريفي.

اسمحوا لي بأن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للصندوق الدولي للتنمية الزراعية على مواصلة دعمه للسودان منذ العام 1978 وطيلة فترة الحصار، وأثمن عالياً كذلك دور الصندوق في دعم قضايا التنمية الزراعية والريفية في الوقت الذي يشهد فيه العالم تحولات اقتصادية وسياسية تضفي على اجتماعاتنا هذه أهمية خاصة من أجل بلورة جهود مشتركة لدعم مجموعات صغار المنتجين ومناصرة الفئات الضعيفة من السكان الريفيين.

كما تعلمون فإن حكومة السودان اتجهت في سياساتها الداعمة للقطاع الزراعي من أجل أن يصبح قطاعاً قائداً للاقتصاد الوطني من خلال حزمة من الإصلاحات الاقتصادية المشجعة للاستثمار وتسهيل إجراءات أداء الأعمال لجذب المستثمرين بهدف استغلال الموارد الطبيعية المتاحة للمساهمة في توفير الغذاء وتحسين سبل كسب العيش، وذلك للقضاء على الجوع وتخفيف حدة الفقر من خلال الخطة الوطنية للاستثمار في القطاع الزراعي. كذلك شجعت حزم الإصلاحات تنظيم المنتجين في جمعيات إنتاجية وفقاً لقانون أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني، وسن القوانين والتشريعات التي تساعد وتمكن من الحصول على التمويل عبر مشروع التمويل الأصغر ونوافذ التمويل الأخرى.

إن المتغيرات السياسية والاقتصادية الهائلة التي شهدها العالم خلال الفترة الماضية والتي تمثل تحديات كبيرة مثل التغيرات المناخية وما ينتج عنها من أخطار وكوارث بيئية تتسبب في عدم الإيفاء بالالتزامات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة 2030. ويتطلب ذلك العمل المشترك مع شركاء التنمية والقطاع الخاص على ابتكار النظم الحديثة للإنتاج، وذلك لاستخدام القدرات الكامنة والفرص الكبيرة للسكان الريفين واستثمارها للحد من الفقر.

إننا في السودان نجدد عهدنا في الوفاء بالتزاماتنا الوطنية بالمساهمة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة بما نملكه من موارد طبيعية وبشرية، التي يمكن تحريكها بتوفير الموارد المالية الملائمة والتكنولوجيا لاستغلالها الاستغلال الأمثل، وفق خطتنا الوطنية للاستثمار في المجال الزراعي وبرنامج إصلاح الدولة والاقتصاد القومي. إننا نتطلع إلى المزيد من الدعم من الصناديق الدولية والمؤسسات المالية لمساعدتنا فى تخفيف أعباء الديون التي أثقلت كاهل السودان كما نتطلع لدعم الصندوق خاصة عبر المنح للنهوض بالقطاع الزراعي. كما نأمل أن تخرج التوصيات برؤى يتوافق عليها الجميع لتحقيق أهداف الصندوق والتنمية الشاملة والمستدامة على امتداد العالم .

وفي الختام يسعدني أن أشكركم على حسن الاستماع مع تمنياتي لكم بمداولات مثمرة وناجحة.

بيان ممثل جمهورية توغو

يشرّف وفد توغو أن يغتنم هذه الفرصة للتعبير عن وجهة نظره فيما يتعلق بالموضوع المختار لهذه الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ويسلّط الموضوع الذي يجمعنا خلال هذه الدورة، وهو: "*من الهشاشة إلى الصمود طويل الأمد: الاستثمار في الاقتصادات الريفية المستدامة*" الضوء على المشكلة الحادة التي تواجه العالم الريفي بشكل عام وصغار المنتجين الزراعيين بشكل خاص. وهو يبرز هشاشتهم والحاجة إلى تعزيز النظم وتقوية الأجهزة من أجل بناء قدراتهم الإنتاجية وتيسير وصولهم إلى الأسواق بشكل مستدام. ويتفاقم هذا التحدي في ضوء السياق الحالي للاحتراز العالمي، وغزو الآفات، والمنافسة القوية في الأسواق.

وفي الواقع، على المناطق الريفية، ولا سيما في أقل البلدان نموا ومنها توغو، أن تعالج بعض المسائل المتعلقة بالإنتاجية وإنتاج القطاع الزراعي ووصول صغار المنتجين إلى الأسواق. والمسائل الحالية التي تشكل عوامل حافزة لهذه المشكلة هي أساسا آثار تغير المناخ والنمو السكاني الكبير، الذي ينعكس في جملة أمور منها الزيادة الكبيرة في عدد الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن موجات الهجرة الملحوظة من ناحية داخل البلدان، ولا سيما الهجرة الجماعية من الأرياف مع كل ما يترتب عليها من نتائج، ومن الناحية الأخرى، من البلدان نحو مناطق أخرى من العالم بما تنطوي عليه من أحداث درامية، تؤكد الحاجة الملحة إلى اعتماد نهج إقليمي ومحلي للتنمية.

ولذلك من المهم إيجاد نُهج لمعالجة مسألة توظيف الشباب من خلال جملة أمور من بينها تعزيز نماذج التنمية الشاملة للجميع والتشاركية. وينعكس هذا الشاغل في السياسة الزراعية الجديدة لتوغو، التي تم وضعها من خلال البرنامج الوطني للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي والتغذوي، الذي تتمثل استراتيجية تنفيذه الرئيسية في الترويج للأقطاب الزراعية. وسيتم تعزيز المشروعات الزراعية وستكون قادرة على تجميع بعض المواد الأولية من صغار المنتجين، من أجل تأمين دخلهم. ويتم تنفيذ هذه الاستراتيجية التي تهدف إلى تشجيع المشروعات الزراعية الصناعية الكبرى بالتوازي مع إجراءات التنمية الزراعية التقليدية، كما أنها تسهم في تأمين مصادر الدخل للجهات الفاعلة الزراعية والريفية، وتحسن ظروفهم المعيشية. وأصبحت كل هذه الإجراءات ممكنة بفضل انخراط الشركاء التقنيين والماليين الذين يدعمون حكومة توغو في برنامجها الاجتماعي وبفضل الاستثمارات أيضا.

ويعرب وفد توغو عن تقديره الخاص لعلاقات التعاون مع الصندوق والتي أسفرت عن تنفيذ مشروعات مختلفة، وآخرها مشروع دعم التنمية الزراعية في توغو والمشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية. واشترك شركاء مختلفون، بما في ذلك الصندوق، في تمويل مشروع دعم التنمية الزراعية في توغو بتمويل إجمالي قدره 38 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية. وقد انتهت تدخلات الصندوق في إطار هذا المشروع. وإجمالا، استفاد من الأنشطة 033 136 شخصا، منهم 296 65 امرأة. وتم تمويل المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية بمبلغ 19.2 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، ويهدف إلى تشجيع المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة بوصفها محركات للنمو في القطاع الزراعي والقطاعات ذات الصلة. ويمثل هذا العمل أحد النُهج الرامية إلى استحداث وظائف مستدامة في المناطق الريفية. ويُكمِل هذا المشروع تدخلات أخرى تهدف إلى تحسين إمكانية الحصول على التمويل، في سياق لا تزال فيه المؤسسات المالية التقليدية مثل البنوك والنظم المالية اللامركزية مترددة في تمويل القطاع الزراعي، ولا سيما في مجالي الإنتاج والتجهيز.

وحالات الطوارئ موجودة بالفعل ونحن نعرفها. ويجب علينا أن نحدد آليات تمويل أنسب وأكثر شمولا وأكثر توجها نحو الجهات الفاعلة الزراعية والريفية. كما يمكن أن تكون آليات التأمين القائمة على الدراسات الاكتوارية لتحديد

خصائص المخاطر من العوامل الرئيسية لتشجيع المؤسسات المالية على التحول نحو القطاع الزراعي فضلا عن صناعة التجهيز.

وهذا الطموح الطوعي الذي يتجسد في اتفاقيات ونظم الصندوق، وفي أعمال جميع الوكالات والمؤسسات التي تأخذ مسألة التنمية الزراعية والريفية محمل الجد، يمثل بصيص أمل لجميع الشباب ولجميع الفئات الأخرى من الناس الضعفاء الذين يعيشون في هذه المناطق. وبالتالي، فإن الأمر متروك لجميع الأطراف المعنية للعمل نحو تعبئة موارد كافية وملائمة للاحتياجات القائمة. ويجب أن تُستخدم الموارد التي تتم تعبئتها لتنفيذ برامج ومشروعات إنمائية، من خلال نهج عملي، ويجب تيسير الوصول الفعال إلى هذه الموارد في الوقت الذي نتصدى فيه للحواجز غير الإجرائية التي تعرقل تحقيق النتائج المنشودة.

وتظل توغو مقتنعة بأن الشراكة المتعددة الأطراف تمثل إطارا مناسبا لتبادل المعرفة حول التجارب المحلية، والذاتية، الخاصة بكل بلد أو منطقة أو إقليم. وهي أيضا قوة لتعبئة الموارد والتوزيع على أساس الاحتياجات.

والتحدي المتمثل في بناء قدرة المجتمعات المحلية المستدامة على الصمود، وخاصة في المناطق الريفية هو تحد حقيقي، ولكن يمكن التصدي له أيضا من خلال تكثيف الإجراءات المضطلع بها بالفعل. ومعا، يمكن أن نحقق ذلك. فدعونا نستثمر في الشباب وفي الفئات الضعيفة من أجل التصدي للهشاشة بفعالية.

وأخيرا، أود أن أعلن، فيما يتعلق بتجديد موارد الصندوق، أن توغو ستساهم بمبلغ قدره 000 100 دولار أمريكي في عام 2018.

بيان ممثل الجمهورية التونيسية

يسعدني في بداية الكلمة أن أتقدّم إليكم بأحرّ التحيات وأعبر لكم عن سعادتي بوجودي بينكم للمشاركة في أشغال الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لعام 2018.

مثل القطاع الفلاحي والصيد البحري في بلادنا منذ الاستقلال أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، وساهم في تحقيق جملة من الأهداف التنموية لبلادنا، حيث ساهم خلال السنوات الأخيرة عبر الترفيع في مستوى النمو الاقتصادي و تحقيق الأمن الغذائي وتطوير الصادرات، بالإضافة إلى الحد من ظاهرة النزوح وتثمين الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة على البيئة.

ولئن نجحت تونس حتى الآن في إرساء الديمقراطية، إلّا أنها مازالت تواجه صعوبات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. وإذ نعوّل على شركائنا في دعم المسيرة التنموية، وخاصة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذّي رافقنا في هذا المجال منذ السنوات الأولى من الاستقلال ولا يزال حتى الآن أحد الشركاء الرئيسين في دعم القطاع الفلاحي، حيث استفادت تونس حتى تاريخه من مساهمة الصندوق في تمويل 15 مشروعا في القطاع الفلاحي، وخاصة مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة عن طريق قروض ومنح بقيمة إجمالية قدرها 243 مليون دولار منها 3 مشاريع بصدد الإنجاز.

ومن خصائص المشاريع التي يموّلها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:

- توجّهها نحو المناطق الريفية الصعبة، وخاصة منها المناطق الهشّة وذات الدخل المحدود،
- مساهمة هذه المشاريع في فك العزلة عن سكان المناطق الريفية وتحسين ظروف عيشهم بتوفير البنية الأساسية ووسائل الإنتاج وتقليص آثار الجفاف،
- الاعتماد على المقاربة التشاركية في تشخيص وإنجاز المشاريع، مما مكن من ترسيخ ريادة الأعمال والمبادرة عند المنتفعين، وبذلك إشراكهم في لعب دور هام فيها والمساهمة الفعالة في إنجاحها،
- إيلاء عناية خاصة للمرأة الريفية والشباب والعمل على إشراكهم في تحسين ظروف عيشهم.

على الرغم من جهود وإنجازات الوزارة، مازال القطاع يواجه بعض الصعوبات والعراقيل المرتبطة بندرة وهشاشة الموارد الطبيعية والتغيرات المناخية ومدخلات الإنتاج. وقد حتمت هذه الوضعية على وحدات الإنتاج، وخاصة منها صغيرة الحجم والعائلية، مواجهة جملة من التحديات تتمثل بالأساس في رفع الإنتاجية وتنويع الإنتاج وضمان استقراره وتثمين المنتوج عبر التحكم في كلفة الإنتاج والمحافظة على الموارد الطبيعية وإحكام استغلالها، فضلا عن إيجاد موارد دخل إضافية لضمان ديمومتها.

وبذلك، تهدف أهم محاور سياسة التنمية الفلاحية خلال الخماسية 2016–2020 تهدف إلى تنمية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها والحد من تأثيرات التغيرات المناخية ومعالجة الأوضاع العقارية ومقاومة تشتت الملكية وإحكام استغلال الأراضي الدولية الفلاحية، إلى جانب النهوض بمنظومات الإنتاج وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان ديمومتها ودفع الاستثمار وتمويل النشاط الفلاحي، علاوة على النهوض بالفلاحة الصغرى والعائلية وتدعيم دور الفلاحة في التنمية الريفية وترشيد حوكمة قطاع الفلاحة والصيد البحري.

ولتحقيق هذه الأهداف، فإننا مقتنعون بالدور الهام الذي يلعبه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للنهوض بهذا القطاع في بلادنا باعتباره شريكا استراتيجيا لتونس.

هذا ونأمل منكم الرفع من حصة تونس في الدعم المالي خلال الفترة القادمة ومن المنح المخصصة لإعداد المراحل التحضيرية للمشاريع المستقبلية إلى جانب مراجعة شروط منح القروض مع دراسة إمكانية فتح مكتب للصندوق بتونس يمكّن من تسهيل عمليات التواصل والتنسيق لضمان ظروف أفضل لتنفيذ المشاريع.

لا يسعني في ختام هذه الكلمة إلا أن أؤكد على أملنا في أن يواصل الصندوق دعم الجهد التنموي لبلادنا خلال السنوات القادمة مع خالص شكري.

بيان ممثل جمهورية أوغندا

بدأ التعاون الفاضل الطويل الذي يحظى بتقديرنا العالي بين أوغندا والصندوق بالازدهار منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي، عندما بدأ الصندوق عملياته في البلاد. ومنذ ذلك الوقت، دعم الصندوق وأسهم في تمويل 16 مشروعا للتنمية الزراعية والريفية أدت إلى تحول اجتماعي اقتصادي ملفت للنظر، أسهم بدوره وإلى حد كبير في رفاه العديد من الريفيين في أوغندا. وبالتالي، فإنه ليثلج صدرونا معرفة أن جدول الأعمال الإنمائي في أوغندا كان على الدوام موجها نحو الاستثمار في الاقتصادات الريفية المستدامة كأولوية قصوى، وهو مبدأ متأصل في جميع المشروعات التي يدعمها الصندوق.

ومن المبهر تسليط الضوء على المدى الذي أسهم فيه دعم الصندوق في بناء صمود السكان الريفيين. فلأكثر من ثلاثين عاما، دعم الصندوق جهود أوغندا لتحقيق أهدافها الاستراتيجية المتمثلة في تمكين السكان الريفيين من التغلب على الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ولتحقيق هذه الغاية، استثمر الصندوق أكثر من 400 مليون دولار أمريكي في 16 مشروعا وبرنامجا، مع تمويل جارٍ بما يتجاوز 150 مليون دولار أمريكي. ولأغراض الإيجاز، فإننا سنسلط الضوء على القليل فقط من هذه المشروعات تبرز كمعالم هامة في الاستثمارات القيمة في البلاد.

من خلال شراكة ابتكارية بين القطاعين العام والخاص، استقطب الصندوق وأوغندا أكثر من 120 مليون دولار أمريكي من الاستثمارات الخاصة لقطاع زيت النخيل الفرعي، مع قرض نظير من الصندوق بحدود 40 مليون دولار أمريكي لخلق البنى التحية المُمَكِّنة ولدعم المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة لإنتاج وبيع ثمار زيت النخيل للمجهزين من القطاع الخاص. وقد أدى الاستثمار في زيت النخيل في بوكالا والجزر المحيطة في بحيرة فيكتوريا إلى أثر تحويلي مثير للإعجاب على الوضع الاجتماعي والاقتصادي لمقاطعة غالانغالا برمتها. فعلى سبيل المثال، وفي أوائل القرن الحالي، كانت غالانغالا واحدة من أفقر المقاطعات في أوغندا حيث لم تكن تتسم إلا بخيارات قليلة لسبل العيش، وببنى تحتية ضعيفة وبمجال محدود من الخدمات الحكومية. ومع الاستثمار في زيت النخيل، يكسب المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة حاليا دخلا صافيا يتراوح وسطيه بحدود 500 2 دولار أمريكي سنويا. ويعمل أكثر من 000 3 شخص في المزرعة النواة، علاوة على المزارع الأخرى لأصحاب الحيازات الصغيرة. ونتيجة لذلك، فإن معظم الأسر قادرة حاليا على الحصول على الخدمات الصحية، وعلى دفع أقساط المدارس لأطفالها وتحسين رفاهية أسرها

ومن المثير للاهتمام، اتساع أثر تنمية زيت النخيل في الجزيرة بما يتعدى مزارعي زيت النخيل والعاملين عليه. إذ أن حوالي 97 بالمائة من الأسر الآن تعيش في بيوت أكثر جودة تتمتع بأسقف دائمة، مقارنة بالوسطي الوطني الذي يقل عن 70 بالمائة. وفي جزيرة بوكالا توجد حاليا 11 مدرسة ابتدائية ومدرستين إعداديتين، وثلاث مؤسسات للتدريب المهني، مقارنة بمدرسة واحدة ابتدائية ومدرسة واحدة إعدادية عام 2006. إضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار في البنى التحتية قد واكب تنمية زيت النخيل. وتتمتع جزيرة بوكالا حاليا بخدمات نقل بحري منتظم وشبكة طرق طولها 700 كيلومترا، مقارنة بحوالي 70 كيلومترا فقط عام 2000. كذلك تخدم الكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية وإمدادات مياه الشرب النظيفة أكثر من 30 بالمائة من الأسر فيها. وقد أدى هذا التحسن الاقتصادي الإجمالي إلى استثمارات خاصة في خدمات أخرى مثل التغطية الكاملة للبنى التحتية للهواتف المحمولة. علاوة على ذلك، فتحت مؤسستان ماليتان فرعين لها في الجزيرة. وبنيت الفنادق والمنتجعات وبدأت السياحة في البزوغ كنشاط اقتصادي جديد ينمو باستمرار.

خلاصة القول، أن الاستثمار في زيت النخيل قد مكن غالانغالا من تحقيق رؤية أوغندا لتحويل المجتمع الريفي، وقيادة التحول من زراعة الكفاف إلى الزراعة التجارية، لصالح الآلاف من أصحاب الحيازات الصغيرة. ولهذا السبب ينظر إلى الخبرة الناجحة في غالانغالا على أنها نموذج يحتذى به لتوسيع النطاق وتكراره على نطاق واسع. ولتحقيق هذا الحلم، فإننا نحبذ تنمية البرنامج الوطني لزيت النخيل، والذي يتم تصميمه حاليا بشراكة مع الصندوق، لدعم محاصيل وسلع أخرى يظهر المستثمرون الخاصون اهتماما بها.

وفي جميع المشروعات، كانت حكومة أوغندا على الدوام حذرة وأولت عناية وثيقة للمخاطر المتعلقة بالاستثمارات الزراعية على نطاق واسع، بما في ذلك إمكانية تخليف آثار اجتماعية وبيئية. وبالعمل في شراكة وثيقة مع الصندوق، تم إدماج إجراءات التخفيف من المخاطر بصورة ناجحة في استثمارات زيت النخيل في غالانغالا. وأثبتت مخرجات المشروع أن الاستثمار في زيت النخيل يمكن بالفعل أن يكون مستداما بيئيا واجتماعيا. ومن التعلم من هذه الخبرة، فإن الحكومة مصرة على الاستمرار في إضفاء الطابع المؤسسي على الإجراءات الحمائية البيئية والاجتماعية لمثل هذا النوع من الاستثمارات لضمان التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة لجميع السكان الريفيين.

وتعد حالة زيت النخيل مثالا واحدا فقط من العديد من الأمثلة على الشراكات المثمرة والإيجابية التي بنتها أوغندا مع مرور العقود الثلاثة السابقة مع الصندوق. وتعتبر أوغندا الصندوق شريكا مكرسا للغاية وقيما، يوفر الدعم الذي لا يقتصر فقط على الشروط التيسيرية، وإنما أيضا على كونه مرنا، إضافة إلى التزام الصندوق وإخلاصه للدول الأعضاء فيه. وفي حال قطاع التمويل الصغري، فإن إصرار الصندوق والتزامه على مدى سنوات قد أدى إلى إرساء ثقة متينة مع وزارة المالية في سعيها لإيجاد إطار ناظم لهذا القطاع. وكانت النتيجة في الموافقة مؤخرا على قانون لمؤسسات التمويل الصغرية من المستوى الرابع وإيجاد سلطة ناظمة للتمويل الصغري في أوغندا. وبصورة مشابهة، فقد أثبت الصندوق التزامه القوي ومرونته واستعداده لمواءمة استثماراته، بهدف دعم جهود الحكومة في إصلاح وإعادة تنشيط نظامها الوطني للإرشاد الزراعي.

ويتوجه اقتصاد أوغندا بالأطر السياساتية والخطط الاستراتيجية، التي تتضمن من بين جملة أمور أخرى رؤية 2040، والتي يتمثل طموحها الأساسي في نقل أوغندا إلى وضعية البلد متوسط الدخل. ومن بين أشكال الزخم في هذه الرؤية، الخطة الاستراتيجية للقطاع الزراعي الهادفة إلى تحويل الزراعة في البلاد من زراعة تهيمن عليها الفلاحة إلى حد كبير إلى وضعية الزراعة التجارية. ويعد استهداف أصحاب الحيازات الصغيرة من الأمور الهامة على وجه الخصوص لأنه يعزز من أداء القطاع الزراعي الذي بدوره يسهم بدوره بصورة كبيرة في فرص خلق الثروة مع الحد من الفقر الريفي والجوع.

وعلى مدى أكثر من 20 عاما، عانت الأقاليم الشمالية من أوغندا من حروب مستمرة، شهدت نزوح أكبر عدد من السكان في الإقليم وإقامتهم في مخيمات للمهجرين داخليا، وذلك سعيا وراء السلامة والبقاء على قيد الحياة. وخلال هذه الفترة بأكملها، كانت المجتمعات المتأثرة غير منتجة لأنها هجرت بساتينها ومواردها الأخرى على عجل، وبقيت على قيد الحياة أساسا من خلال المساعدات الإنسانية. إضافة إلى ذلك، فقد عانى الإقليم نفسه من أعداد هائلة من اللاجئين من جنوب السودان، مع نزوح أعداد كبيرة أيضا من الأقاليم الجنوبية الغربية من بروندي، ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وكما تم الاعتراف به خلال قمة التضامن مع المهاجرين خلال هذه الفترة وبعدها، وهي القمة التي عقدت في أوغندا في أوائل يوليو/تموز 2017، تستضيف أوغندا ما يقارب من مليون ونصف لاجئ. وكما هي الحال بالنسبة لأولئك المهجرين داخليا، فإن سبل عيش اللاجئين وحياتهم هشة للغاية وهو باقون على قيد

الحياة أساسا بفضل المساعدات الإنسانية. كما أنهم يستنفدون الموارد الطبيعية مما يؤدي إلى تدهور بيئي. وتستدعي جميع هذه الظواهر جهودا مستهدفة لدعم إعادة بناء سبل عيش السكان المتأثرين.

قبل حوالي خمس سنوات، اعترفت إدارة الصندوق بأهمية الحضوري القطري كسبيل لجعل الخدمات أقرب إلى السكان الذين يستفيدون منها. وقد تبع ذلك ندب ممثلين قطريين للصندوق كي يكونوا واجهة للتعاون مع الحكومات الوطنية لضمان تحقيق حلم إدارة الصندوق. تشهد أوغندا بأن قرب المدير القطري على المستوى القطري، يسهم بالفعل في تنفيذ وإشراف أفضل على المشروعات، وهي توصي بالإبقاء على مثل هذه الترتيبات.

وبروح من الشراكة المتينة التي بنيت على مدى السنوات الثلاثين الماضية، فإن أوغندا تتعهد بمبلغ 000 150 دولار أمريكي للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وهي ثاني زيادة متتالية في مساهماتنا في موارد الصندوق، بعد الزيادة التي طرأت أثناء التجديد العاشر للموارد من 000 50 دولار أمريكي إلى 000 100 دولار أمريكي. مما يمثل إشارة ملموسة إضافية إلى الثقة والتقدير الذي يحظى به شريك نثمنه عاليا ونعتبره فريدا من نوعه من نواحي عديدة.

بيان ممثل المملكة المتحدة

المملكة المتحدة فخورة بسجلها في التنمية الدولية ومحاربة الفقر على مستوى العالم. وبالفعل، فإن المملكة المتحدة عضو فخور ونشط في الأمم المتحدة، ولأن المملكة المتحدة داعم ملتزم بالأمم المتحدة لذا فإننا نعمل بجد على تحسينها.

بعد أكثر من سنتين على الاتفاق على أهداف التنمية المستدامة، فإننا نطلب المزيد من النظام الإنمائي للأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى. فالنزاعات، والتطرف، وتغير المناخ، والتمدن، والكوارث الطبيعية، والفقر قد اجتمعت كلها لتوليد مستويات غير مسبوقة من الحاجة.

إننا بحاجة لمخرجات أفضل. والنظام بحاجة لأن يرقى بنفسه لمواجهة هذا التحدي. فأشد الناس فقراً في العالم، ودافعي الضرائب في البلدان لا يستحقون ما هو أقل من ذلك.

وتخلق تقارير الأمين العام للأمم المتحدة بشان إصلاح المنظومة أرضية قوية لبناء أمم متحدة تناسب القرن الحادي والعشرين. أمم متحدة شفافة بالضرورة، وكفؤة، وقادرة على توفير المسوغات للأشخاص الذي تخدمهم، بما في ذلك دافعي الضرائب في جميع أنحاء العالم، ما الذي تقوم به، وأين تقوم به، وما هي النتائج التي حققتها بالنيابة عنهم. ويتمتع الأمين العام للأمم المتحدة بدعم المملكة المتحدة لقيادة هذا الإصلاح.

وأما المواضيع الرئيسية المنبثقة عن تقاريره فهي:

الكفاءة – إذ يتوجب على الأمم المتحدة أن تعتنق مبدأ الكفاءة. ولا يعني ذلك القيام بقدر أقل، وإنما القيام بالمزيد والوصول إلى أعداد أكبر من البشر بالموارد التي نمتلكها بالفعل.

المساءلة – فالأمم المتحدة بحاجة لأن تكون عرضة للمساءلة. وتدعم المملكة المتحدة الالتزام بشفافية أكبر بشأن من أين يأتي التمويل، وكيف يتم إنفاقه وما هي النتائج التي يحققها.

ومن الأمور الحاسمة، أننا ندعم توصيات الأمين العام للأمم المتحدة للتركيز على تحسين الأداء على أرض الواقع.

لا يمكن لأي إمرء أن يشك في أن الإصلاح أمر ملح. فمنظومة الأمم المتحدة التي تعتنق الإصلاح يمكن لها أن تحقق إمكانياتها الهائلة على أكمل وجه. ويتمثل عملنا في خدمة أولئك الذين يعتمد مستقبلهم على الإجراءات التي نتخذها الآن.

وتشع هذه المواضيع جميعها في تقرير التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق الذي يصادق عليه مجلس المحافظين في دورته هذه، وتود المملكة المتحدة أن تهنئ رئيس الصندوق السيد أنغبو، وفريق الصندوق، وجميع أعضاء هيئة المشاورات على الإلمام بهذه الإصلاحات، بهذه الصورة الشاملة.

إن إيصال هذه الإصلاحات جميعها سوف يحول الصندوق. إذ سيغدو أكثر انفتاحا على الخارج. كما أنه سينخرط بصورة ذات مغزى أكبر على المستوى القطري، ويضمن أن تحظى جميع المشروعات بإدارة جيدة وأن يتم تقاسم الدروس على المستوى العالمي. كذلك فإنه سينوع أيضا من قاعدته المالية ويدعم البلدان مع نموها وانتقالها. وسيزيد من الشفافية لأغراض قدر أكبر من المساءلة. وسوف ينظر في ما هو الأفضل لدعم الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة، وضمان أن لا يتخلف أحد عن الركب. إن المملكة المتحدة تتطلع للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لدعم الصندوق لتحقيق هذا التحول، وتقريبنا بصورة أكبر من تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في الوصول إلى عالم متحرر من الجوع.

بيان ممثل الولايات المتحدة الأمريكية

إننا نحيي الرئيس أنغبو على قيادته للصندوق على مدى العام الماضي، ومصادقتنا على رؤيته لجعل الصندوق أكثر كفاءة وفعالية في الحد من الفقر الريفي، والجوع وسوء التغذية. ومع أنه يحق للصندوق أن يفتخر بالكثير مما حققه، إلا أن الشهادة على التزام الرئيس أنغبو هي محاولته للدفع بإدارة الصندوق وموظفيه للاستمرار في تقدير كيف يمكن للمنظمة أن تخلف أثارا أكبر على أكثر المجتمعات الريفية احتياجا في العالم.

إننا نشكر إدارة الصندوق وموظفيه على تفانيهم في خدمة مهمة الصندوق النبيلة. أبلى الصندوق بلاء حسناً في الاستفادة من خبرته وتجربته في تصميم وتنفيذ التدخلات ذات الآثار الكبيرة التي أفادت المزارعين الفقراء من أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية النائية. كذلك فإننا نقدر أيضا العمل الذي قام به مكتب التقييم المستقل في الصندوق، والذي يستخدم تحليلاته ونزاهته المنهجية لكي تستنير بها برمجة الصندوق، وتستفيد منها إدارة هذه المؤسسة والدول الأعضاء فيها.

إننا نحث الصندوق على التقدير المستمر للسبل التي يمكن له من خلالها أن يعزز من القيمة المتحققة مقابل المال المنفق، والاستفادة من الخطوات التي تتخذها المؤسسة بهذا الشأن. في عام 2018، سيتحرك الصندوق قدما بمبادرة "التميّز التشغيلي لإحراز النتائج " الطموحة، والتي نأمل من خلالها، أن يتمكن الصندوق من رفع سوية عملياته وقدرته على إيصال برنامج العمل الذي يحقق قدرا أكبر من الأثر على أرض الواقع. كذلك فإن الصندوق يزيد من تعاونه الاستراتيجي مع الوكالتين الأخرتين في روما، ويستفيد من التآزر بين الوكالات الثلاث، عندما يكون ذلك ملائما ومتماشيا مع الميزة النسبية لكل مؤسسة منها.

ويبقى الأمن الغذائي أولوية إنمائية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. ونقدر العمل الذي يقوم به الصندوق في هذا الصدد. وبروح من التعاون والأهداف الإنمائية المشتركة، ستستمر الولايات المتحدة الأمريكية في التعاون بصورة وثيقة مع الصندوق، سعيا لتحقيق أهدافنا المشتركة للنهوض بالنمو الشمولي والحد من الفقر في أكثر المناطق احتياجا من البلدان النامية.

إننا نتطلع لمزيد من التعزيز لشراكتنا مع الصندوق في السنة القادمة.

بيان ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية

أود أن أشكر رئيس الصندوق وأهنئه على تنظيم هذه الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين.

إن العالم اليوم يعيش وضع الحروب التقليدية وغير التقليدية التي تولد اختناقات اقتصادية ومالية تجعل الناس يعانون ظروفا مأساوية، متمثلة في زيادة الجوع والفقر. وبلادنا بلاد هشة لأنه تم تجريدها من مواردها، ومن تاريخنا وإرثنا الثقافي، والطرق التقليدية التي كنا نوفّر فيها الطعام لأنفسنا وثرواتنا وأراضينا، وحتى مواردنا البشرية. وهنا أود أن أطلب منكم التفكير بما يعنيه أن تكون هشاً، وأن استشهد بقول البابا فرانسيس بأن الوضع الاقتصادي الرأسمالي العالمي يخلق أيقونة تسمى المال، ويجعلها مركز الاهتمام بدلاً عن البشر. وهذا النموذج يؤدي إلى هدر الملايين من الأغذية التي كانت ستكفي للقضاء على الجوع في العالم، كما قالت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ولنقل فكرة عن أثر هذا النموذج الاقتصادي، فإن أغنى أغنياء العالم وهم يمثلون 1 بالمائة من سكان العالم يستأثرون بحوالي 82 بالمائة من ثرواته التي تحققت عام 2017. وإن استمرينا في هذا النموذج من مراكمة الثروات لن يكون هنالك أي سبيل للتغلب على الفقر والجوع.

كبلد، فإننا لا نعترف بمصطلح "الدول الهشة"، فنموذج التنمية الاجتماعية في بلادنا يعتمد على مبادئ الشمولية، والمساواة والعدالة الاجتماعية، ويروج للمساهمة النشطة للمجتمعات التي تأخذ بمبادرة إنتاج الأغذية، وتوزيعها وإمداداتها، وتفهم بأن نظم الأغذية هي وسيلة للحرية والتعبير عن أسلوبها في الحياة.

وتمكن خبرتنا العملية من الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والتغلب على الحواجز القائمة بين الوسطاء والمستهلكين. ومن التعابير الملموسة عن هذه الإجراءات اللجان المحلية للإمدادات والإنتاج في بلادنا، والآليات المجتمعية لإمدادات الأغذية وإنتاجها، علاوة على الزراعة الحضرية والزراعة شبه حضرية، والمعارض القطرية السيادية وجميع مهامنا الاشتراكية. في بلادنا تعتبر نظم الأغذية والأغذية نفسها على أنها تعبير عن الكفاح الاجتماعي للوصول إلى الحياة والسلام، لا مجرد سلع استهلاكية.

وقد أسهم دعم الصندوق، من خلال مشروعاته السابقة والحالية في المناطق الريفية الأشد ضعفا في بلادنا، إسهاما نمطيا للغاية في التغلب على الفقر والجوع بين أشد فئات السكان احتياجا لدينا. واليوم، وعلى الرغم من الحصار الاقتصادي المفروض على بلادنا، بإمكاننا أن نقول بأنه وخلال 18 سنة من تاريخ الحكومة البوليفارية خلقنا وعززنا وعمقنا من السياسات الاجتماعية الخاصة بالرعاية الصحية والتعليم، والأغذية والعمالة، وتمكين النساء والتنمية المجتمعية والإسكان وغيرها. ولو لم نكن خلال هذه السنوات الطويلة كلها ننفذ السياسة التي يكمن البشر في جوهرها، لما كانت السياسة قد نجحت في خلق العناصر الضرورية للصمود، ومما لا شك فيه أنه وفي هذه البيئة المعادية كنا سنغدو في وضع حرج للغاية.

بيان ممثل الجمهورية اليمنية

يسرني أن أتحدث إليكم باسم حكومة الجمهورية اليمنية في اجتماع مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في دورته الحادية والأربعين. حيث يأتي هذا الاجتماع في ظل أوضاع استثنائية تعيشها بلادنا جراء انقلاب مليشيات الحوثي منذ سبتمبر 2014. فهناك 21 مليون شخص في حاجة إلى المساعدات، منهم 17.8 مليون غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية، وهناك 8.4 مليون شخص مهددين بخطر المجاعة بزيادة قدرها 24 بالمائة عما كان عليه الحال في العام 2017. ويفتقر 19.4 مليون شخص إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي (حيث لا يستطيع 9.8 مليون الوصول إلى المياه بسبب النزاع)، فيما يظل 14.1 مليون شخص دون رعاية صحية كافية. أضف إلى ذلك 2.7 مليون شخص على الأقل قد فروا من منازلهم إلى مناطق أخرى داخل اليمن أو إلى بلدان أخرى.

إضافة إلى هذه الأرقام الصادمة، يقدر شركاء التغذية أن أكثر من ثلاثة ملايين من الأطفال والنساء والحوامل والمرضعات يعانون من سوء التغذية الحاد وهم بحاجة للعلاج، إضافة إلى الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد وعددهم 1.8 مليون طفل، مما يعني أن احتمال وفاتهم أعلى تسع مرات مقارنة بنظرائهم من الأطفال.

وقد تركت التطورات التي شهدها الاقتصاد اليمني خلال العام الماضي أثرا سلبيا مزدوجا على الحياة المعيشية للسكان متمثلا في انخفاض القوة الشرائية بسبب تصاعد الأسعار من جهة، وفقدان الوظائف من جهة أخرى، الأمر الذي يقود لزيادة شدة الفقر بين الأسر الفقيرة، وكذلك انزلاق الكثير من الأسر تحت خط الفقر.

وكذلك أدت الأزمة الأخيرة التي شهدتها بلادنا إلى وقف عجلة الاقتصاد الوطني لمدة أكثر من ثلاثة أعوام، تأثر من جرائها القطاع الزراعي، حيث تلفت الكثير من المحاصيل الزراعية ولاسيما المحاصيل الموسمية وذلك لانقطاع مادة الديزل وتوقف كثير من الآبار وصعوبة التسويق للمنتجات الزراعية نتيجة للأوضاع الأمنية السيئة التي ألقت بظلالها على الأمن الغذائي وزيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.

وبحسب التقارير المتوفرة حول الوضع الاقتصادي حاليا، فإنه أسوأ مما كان علية قبل الحرب. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى عجز الموازنة العامة، الأمر الذي أدى إلى خفض النفقات الحكومية، وتأخر رواتب موظفي الحكومة أو عدم توفرها تماما منذ شهر سبتمبر/أيلول ،2016 وانهيار نظام الحماية الاجتماعية، وأزمة السيولة من العملة المحلية، وانخفاض قيمة الريال اليمني مقابل الدولار، ونفاذ احتياطات البنك المركزي. وكان للانهيار الاقتصادي أثره الكبير على الأمن الغذائي بجميع أبعاده، وخصوصا توافر الغذاء والوصول إليه.

وزاد من سوء الأوضاع، تجميد معظم مشاريع البرنامج الاستثماري العام للدولة، وتعليق كثير من المانحين للقروض والمساعدات الخارجية.

إن هذه التحديات الاستثنائية بالإضافة إلى ما يعانيه اليمن من شح في الموارد الطبيعية المتمثلة في قله المياه، وانخفاض إنتاجية النفط، والزيادة في عدد السكان، ومحدودية مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وصغر حجم الحيازات الزراعية، وإن هناك ما نسبته 85 بالمائة من الأسر الزراعية بحاجة إلى الدعم.

ونحن في القطاع الزراعي الأكثر ارتباطا بالسكان حيث يعتمد عليه أكثر من 75 بالمائة من نسبة السكان في اليمن في معيشتهم، ويقوم بتشغيل أكثر من 50 بالمائة من إجمالي القوى العاملة. ويغطي جزءا كبيرا من احتياجات السكان الغذائية. ونطلب من مؤتمركم الموقر أن يقف معنا في حماية هذا القطاع من التدهور ومساعدة المعتمدين عليه في الحفاظ على سبل العيش لهذا السواد الأعظم من السكان من خلال توفير البرامج والمشاريع الطارئة والتنموية، وكذلك الحفاظ على الثروة الحيوانية من الانقراض بتوفير الرعاية البيطرية والمختبرات اللازمة لها.

إن شعار المؤتمر لهذا العام هو من الهشاشة إلى القدرة على الصمود على المدى الطويل والذي ستجري مناقشته خلال هذه الدورة. وهنا أود التأكيد أن الأرقام التي ذكرتها في بداية البيان تعطي الدلالة الواضحة على الهشاشة والضعف وعدم القدرة على الصمود في المرحلة الحالية ونتيجة لهذه الأوضاع، فقد صنفت بلادنا ضمن أربع دول في العالم بأنها أصبحت على حافة الجوع. ويؤسفني هنا أن اقول بأن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قد علق أنشطته في اليمن رغم قدم العلاقات منذ عام 1979. أود أن أدعو السيد جيلبير أنغبو رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن يتعاطى مع الأوضاع في اليمن بمقاربة جديدة تتناسب مع التحديات الحالية، وتمكن من استئناف الصندوق لنشاطه في اليمن، وهنا نقترح اعتماد مشاريع مشتركة مع منظمات الأمم المتحدة العاملة في روما من أجل تنفيذ مشاريع طارئة وتنموية تتعلق ببناء صمود القطاع الزراعي. كما نقترح النظر في إمكانية تنفيذ جزئي للمشاريع التي كانت قيد التنفيذ قبل التعليق، والنظر في جميع السبل والخيارات الممكنة لعودة واستئناف دعم وجهود الصندوق في اليمن.

ونحن إذ ندرك صعوبة الظروف الحالية، وحجم التحديات الكبيرة التي تمر بها بلادنا، نقدر كثيرا كافة الجهود التي تقدمها الدول الصديقة والشقيقة والمنظمات الدولية والإقليمية، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر مركز الملك سلمان للإغاثة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة وبعض المنظمات الدولية مثل الصليب الاحمر والهجرة الدولية وغيرهم كممولين رئيسين للقطاع الزراعي في ظل الأزمة التي تمر بها بلادنا.

إن بلادنا إذ تعبر عن عمق شكرها وتقديرها لما قدمه الصندوق من مساهمة في دعم جهود التنمية والتخفيف من الفقر في الريف اليمني قبل تعليق المشاريع، فإننا على يقين بأن دعم الجهود الرامية لاستئصال الفقر الريفي سيستأنف في ظل فترة ولاية الرئيس السيد جيلبير أنغبو. كما إننا على يقين من أن خبرته الطويلة وقيادته الحكيمة والماهرة ستسهم في بلوغ آفاق جديدة من تحسين الظروف المعيشية للسكان الريفيين في الدول النامية وصولاً للتنمية الريفية المستدامة.

وفي ختام كلمتنا هذه نشيد بما طرح من موضوعات في جدول الأعمال، ونتمنى لمؤتمرنا هذا كل نجاح ولكم التوفيق في إدارة أعمال هذا المؤتمر.

بيان ممثل جمهورية زامبيا

اسمحوا لي، بالنيابة عن وفد بلدي، أن أنضم إلى الذين تحدثوا من قبلي في تهنئة السيد جيلبير أنغبو على انتخابه كسادس رئيس للصندوق. إن زامبيا تتمنى لك التوفيق، سيدي الرئيس، وأنت تشرع في فترة رئاستك الأولى في الصندوق.

السيد رئيس المجلس، اسمحوا لي أن أهنئكم وأعضاء مكتبكم على انتخابكم لتوجيه وقائع اجتماعنا.

إن موضوع هذا العام "من الهشاشة إلى الصمود طويل الأمد: الاستثمار في الاقتصادات الريفية المستدامة" يأتي في وقت مناسب جدا.

غير أن الاستثمار في المجتمعات الريفية المستدامة لن يتحقق إلا من خلال سياسات إنمائية تهدف إلى عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب، ولا ينبغي اعتبار تغير المناخ من حيث ذوبان القطب الشمالي وحسب، بل وأيضا من حيث أثره على الأمن الغذائي من خلال أمراض المحاصيل والثروة الحيوانية.

ولدى زامبيا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، الفرصة لزيادة إنتاجها وإنتاجيتها الزراعيين، وإضافة القيمة إلى كل من المحاصيل والمنتجات الزراعية الحيوانية.

لقد أطلقنا مؤخرا الخطة السابعة للتنمية الوطنية التي تتحول عن التخطيط القائم على القطاعات إلى نهج إنمائي متكامل في إطار موضوع " تسريع وتيرة الجهود الإنمائية نحو رؤية 2030 دون ترك أي أحد يتخلف عن الركب". وهدف الخطة السابعة للتنمية الوطنية هو خلق اقتصاد متنوع وقادر على الصمود من أجل النمو المستدام، والتحول الاجتماعي–الاقتصادي الذي توجهه، من بين جملة أمور أخرى، الزراعة، والسياحة، والتصنيع، والتعدين.

وكجزء من هذه الخطة، شرعنا في الحد من أوجه الضعف التي تواجه المجتمعات الريفية من خلال تطوير البنية التحتية في سلاسل القيمة الزراعية المختلفة مثل الطاقة، والطرق، ومواقع الكميات الكبيرة من المياه في مجمعات المزارع أو البلدات الزراعية الصغيرة. ونتوقع أن تصبح سبل العيش في هذه المجتمعات المحلية أكثر قدرة على الصمود من خلال ارتباطها بالروابط الصادرة والواردة في سلاسل القيمة الزراعية المختلفة.

ومن أجل تنفيذ خطط التنمية، تقوم زامبيا، من بين جملة أمور أخرى، بما يلي:

- نقل بعض الوظائف إلى المؤسسات الحكومية المحلية الأقرب إلى السكان الريفيين لتيسير الأنشطة المنتجة في المجتمعات الريفية؛
- البدء في تكوين وإعادة تكوين قطعان الثروة الحيوانية؛
- تيسير وصول جميع السكان إلى الأراضي، ولا سيما النساء والشباب، من خلال الإصلاح الزراعي؛
- تعزيز الزراعة الذكية مناخيا.

واسمحوا لي أن أعبر عن امتنان حكومتي على دعم الصندوق المالي والتقني للقطاع الزراعي في بلدي.

وبهذا الصدد، تود حكومتي أن تتعهد بمبلغ إجمالي قيمته 000 400 دولار أمريكي للصندوق من أجل أموال التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

ومرة أخرى، نتمنى للرئيس الجديد للصندوق النجاح، ونؤكد على التزام زامبيا بهدف الصندوق الرئيسي المتمثل في تنمية المناطق الريفية. وإننا مدينون للأجيال القادمة بممارسة زراعة ذكية مناخيا.

IFAD | FIDA

Investing in rural people
Investir dans les populations rurales
Invertir en la población rural
الاستثمار في السكان الريفيين

قائمة المندوبين في الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين

Delegations at the forty-first session of the Governing Council

Délégations de la quarante et unième session du Conseil des gouverneurs

Delegaciones del 41º período de sesiones del Consejo de Gobernadores

رئيس المجلس:	
Chairperson: **Président:** **Presidente:**	Hans Hoogeveen (Netherlands)
نائبا رئيس المجلس:	
Vice-Chairpersons: **Vice-Présidents:** **Vicepresidentes:**	María Cristina Boldorini (Argentina) Rionald Silaban (Indonesia)

الدول الأعضاء

MEMBER STATES

ÉTATS MEMBRES

ESTADOS MIEMBROS

AFGHANISTAN

Governor	Abdul Waheed OMER Ambassador Permanent Representative of the Islamic Republic of Afghanistan to IFAD Rome
Adviser	Jawad RANJBAR Second Secretary (Multilateral Affairs) Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Afghanistan to IFAD Rome

ALBANIA

Adviser	Artur BARDHI Third Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Albania to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

ALGERIA

Gouverneur	Abdelkader BOUAZGUI Ministre de l'agriculture, du développement rural et de la pêche Alger
Gouverneur suppléant	Abdelhamid SENOUCI BEREKSI Ambassadeur Représentant permanent de la République algérienne démocratique et populaire auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

* في كل مرة تظهر إشارة (◊) في القائمة، فهي تعني أن التفويض لهذه الدورة فقط.

* In any instance where a lozenge (◊) appears on the list, it indicates that the accreditation is for this session only.
* Dans tous les cas où un losange (◊) apparaît sur la liste, cela signifie que l'accréditation est uniquement à cette session.
* En cualquier caso en el que aparece un rombo (◊) en la lista, significa que la acreditación es solo para esta sesión.

ALGERIA (cont'd)

Conseiller	Abdelkader CHERBAL Inspecteur Général Ministère de l'agriculture et du développement rural Alger
Conseiller	Imed SELATNIA Conseiller Représentant permanent suppléant de la République algérienne démocratique et populaire auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Conseiller	Fatiha BAGHOUS Chargée d'études et de synthèse Ministère de l'agriculture, du développement rural et de la pêche Alger
Conseiller	Abdennour GOUGAM Secrétaire des affaires étrangères Représentant permanent suppléant de la République algérienne démocratique et populaire auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Conseiller	Karima AMEUR Chef de Bureau à la sous-direction des institutions financières internationales et des organisations transrégionales à vocation économique (DGRECI) Ministère des affaires étrangères Alger

ANGOLA

Gouverneur	Marcos Alexandre NHUNGA Ministre de l'agriculture et des forêts Luanda
Gouverneur suppléant	Florêncio Mariano DA CONCEIÇÃO DE ALMEIDA Ambassadeur Représentant permanent de la République d'Angola auprès du FIDA Rome
Conseiller	Olinda GRACIETH SOBRINHO Chef du Cabinet des relations internationales Ministère de l'agriculture, du développement rural et de la pêche Luanda

ANGOLA (cont'd)

Conseiller	Carlos Alberto AMARAL Ministre Conseiller Représentant permanent adjoint de la République d'Angola auprès du FIDA Rome

Conseiller	Ângelo DO ROSÁRIO RAFAEL Conseiller Représentant permanent suppléant de la République d'Angola auprès du FIDA Rome
Conseiller	Manuel SILVA Conseiller du Gabinet juridique Ministère des relations extérieures Luanda
Conseiller	Augusto Pedro GUIMBI Coordinateur du Projet SAMAP Ministère de l'agriculture et des forêts Luanda
Conseiller	Klaus BENVINDO RAUL SEBASTIÃO Attaché au protocole Ambassade de la République d'Angola Rome
Conseiller	Pedro LEITÃO NUNES Assistant Représentation Permanente de la République d'Angola Rome

ARGENTINA

Gobernador	María Cristina BOLDORINI Embajador Representante Permanente de la República Argentina ante la FAO, el FIDA y el PMA Roma
Asesor	Nazareno Cruz MONTANI CAZABAT Secretario Representante Permanente Alterno de la República Argentina ante la FAO, el FIDA y el PMA Roma

AUSTRIA

Alternate Governor	Elisabeth GRUBER Director International Financial Institutions Federal Ministry of Finance Vienna

AZERBAIJAN

Alternate Governor	Mammad Bahaddin AHMADZADA Ambassador Permanent Representative of the Republic of Azerbaijan to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	Zaur GADIMALIYEV Second Secretary Deputy Permanent Representative of the Republic of Azerbaijan to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

BANGLADESH

Governor	Abul Maal Abdul MUHITH Minister for Finance Dhaka
Adviser	Begum Matia CHOWDHURY Minister for Agriculture Dhaka
Adviser	Abdus Sobhan SIKDER Ambassador Permanent Representative of the People's Republic of Bangladesh to IFAD Rome
Adviser	Mohammad Moinuddin ABDULLAH Senior Secretary Ministry of Agriculture Dhaka
Adviser	Kazi Shofiqul AZAM Secretary Economic Relations Division Ministry of Finance Dhaka

BANGLADESH (cont'd)

Adviser	Sultana AFROZ Additional Secretary and Wing Chief (Coordination & Nordic) Economic Relations Division Ministry of Finance Dhaka
Adviser	Hemayet HUSSAIN Joint Secretary Ministry of Agriculture Dhaka
Adviser	Manash MITRA Economic Counsellor Embassy of the People's Republic of Bangladesh Rome
Adviser	Mohammad SHAHJALAL Private Secretary to the Minister for Agriculture Dhaka
Adviser	Samina MUHITH Executive Assistant to the Minister for Finance Dhaka
Adviser	Tanvir BASHAR Private Secretary to the Minister for Finance Dhaka

BELGIUM

Conseiller	Birgit STEVENS Ministre Conseiller Représentante permanente adjointe de la Belgique auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Conseiller	Lieselot GERMONPREZ Attachée Représentante permanente suppléante de la Belgique auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Conseiller	Virginie KNECHT Attachée Représentation permanente de la Belgique auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

BELIZE

Governor	Jose ALPUCHE Chief Executive Officer Ministry of Agriculture Belmopan

BENIN

Gouverneur suppléant	Evelyne TOGBE-OLORY Ambassadeur Représentante Permanente de la République du Bénin auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Conseiller	Herman Constant DAZAN Conseiller Représentant permanent suppléant de la République du Bénin auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Conseiller	Francoise ASSOGBA-KOMLAN Secrétaire général Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Cotonou

BHUTAN

Adviser	Dasho Rinzin DORJI Secretary Ministry of Agriculture and Forests Thimphu
Adviser	Dorji WANGCHUK Program Director Commercial Agriculture and Resilient Livelihood Enhancement Program (CARLEP/IFAD) ARDC-Wengkhar Ministry of Agriculture and Forests Thimphu
Adviser	Sangay CHOPHEL Planning Officer Policy and Planning Division Ministry of Agriculture and Forests Thimphu

BOLIVIA (PLURINATIONAL STATE OF)

Gobernador	Carlos Aparicio VEDIA Embajador-designado Embajada del Estado Plurinacional de Bolivia Roma
Asesor	Roxana Wilma OLLER CATOIRA Segundo Secretario Representante Permanente Alterno del Estado Plurinacional de Bolivia ante el FIDA Roma
Asesor	Maria Eugenia GAZAUI Asistente Embajada del Estado Plurinacional de Bolivia Roma

BOSNIA AND HERZEGOVINA

Governor	Josip GELO Ambassador of Bosnia and Herzegovina to Italy Rome
Alternate Governor	Gildzana TANOVIC Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of Bosnia and Herzegovina to IFAD Rome

BOTSWANA

Governor	Kgotla K. AUTLWETSE Assistant Minister Ministry of Agricultural Development and Food Security Gaborone
Adviser	Galeitsiwe Taelo RAMOKAPANE Director Crop Production and Forestry Department Ministry of Agricultural Development and Food Security Gaborone
Adviser	Orman ROY Project Manager Agricultural Services Support Project Ministry of Agricultural Development and Food Security Gaborone
Adviser	Michael MANOWE Agricultural Attaché Permanent Mission of the Republic of Botswana to the United Nations Office and other International Organizations Geneva

BRAZIL

Governor ◊	Walter Baere de ARAÚJO FILHO Deputy Executive Secretary Ministry of Planning, Development and Management Brasilia
Alternate Governor ◊	Antonio Otávio SÁ RICARTE Minister Counsellor Chargé d'affaires, a.i. Permanent Representation of the Federative Republic of Brazil to FAO, IFAD and WFP Rome

Adviser	Gianina Müller POZZEBON Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Federative Republic of Brazil to FAO, IFAD and WFP Rome

BURKINA FASO

Gouverneur	Hadizatou Rosine COULIBALY SORI Ministre de l'économie, des finances et du développement Ouagadougou
Conseiller	Joséphine OUEDRAOGO-GUISSOU Ambassadeur Représentante permanente du Burkina Faso auprès du FIDA Rome
Conseiller	Alice Gisèle SIDIBE-ANAGO Conseillère (agriculture) Représentante permanente adjointe du Burkina Faso auprès du FIDA Rome
Conseiller	Adama TOURE Directeur de la formulation des politiques Direction générale des études et des statistiques sectorielles Ministère de l'agriculture et des aménagements hydrauliques Ouagadougou
Conseiller	Salimata SY-BARRY Chef de service de coopération avec les agences du système des Nations Unies et des organisations intergouvernementales Direction générale de la coopération Ministère de l'économie, des finances et du développement Ouagadougou

BURUNDI

Gouverneur	Phil Domitien NDIHOKUBWAYO Ministre des finances, du budget et de la privatisation Bujumbura
Conseiller	Ornella ITEKA Cadre Ministère des finances, du budget et de la privatisation Bujumbura
Conseiller	Justine NISUBIRE Ambassadeur Représentant permanent de la République du Burundi auprès du FIDA Rome

CABO VERDE

Gouverneur	Manuel Augusto Lima AMANTE DA ROSA Ambassadeur Représentant permanent de la République de Cabo Verde auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

CAMBODIA

Governor	AUN Pornmoniroth Senior Minister for Economy and Finance Phnom Penh

CAMBODIA (cont'd)

Adviser	VONGSEY Vissoth Secretary of State Ministry of Economy and Finance Phnom Penh
Adviser	KIM Sopheak Undersecretary of State and Director of Cabinet Ministry of Economy and Finance Phnom Penh
Adviser	HENG Sinoeun Director Department of Financial Affairs General Department of Budget Ministry of Economy and Finance Phnom Penh
Adviser	HOUL Bonnaroth Deputy Director Department of Multicultural Cooperation General Department of International Cooperation and Debt Management Ministry of Economy and Finance Phnom Penh
Adviser	MEAS Sam An Deputy Chief Office of Multilateral Cooperation 2 Department of Cooperation and Debt Management General Department of Budget Ministry of Economy and Finance Phnom Penh
Adviser	MAM Amnot Secretary of State Director of the Project for Agricultural Development and Economic Empowerment (PADEE) Ministry of Agriculture, Forestry and Fisheries Phnom Penh

Adviser	MEAS Pyseth Deputy Secretary General Ministry of Agriculture, Forestry and Fisheries Phnom Penh

CAMBODIA (cont'd)

Adviser	HOK Kimthoum Deputy Director Department of Planning and Statistics Secretariat Manager for the Agriculture Services Programme for Innovation, Resilience and Extension (ASPIRE) Ministry of Agriculture, Forestry and Fisheries Phnom Penh

CAMEROON

Gouverneur	Clémentine ANANGA MESSINA Ministre déléguée auprès du Ministère de l'agriculture et du développement rural Yaoundé
Gouverneur suppléant	Dominique AWONO ESSAMA Ambassadeur Représentant permanent de la République du Cameroun auprès du FIDA Rome
Conseiller	Médi MOUNGUI Deuxième Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Cameroun Auprès du FIDA Rome
Conseiller	Tobie Ondoa MANGA Chef de cellule des analyses prospectives et des politiques agricoles Ministère de l'agriculture et du développement rural Yaoundé

CANADA

Adviser	Alexandra BUGAILISKIS Ambassador Permanent Representative of Canada to the United Nations Food and Agricultural Agencies Rome
Adviser	Sue SZABO Director General Food Security and Environment Bureau Global Issues and Development Branch Global Affairs Canada (GAC) Ottawa

CANADA (cont'd)

Adviser	Karen GARNER Counsellor Deputy Permanent Representative of Canada to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	David CUMING Senior Program Officer Permanent Mission of Canada to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

CENTRAL AFRICAN REPUBLIC

Gouverneur	Honoré FEIZOURE Ministre de l'agriculture et du développement rural Bangui
Conseiller	Wenceslas Le Parfait MAGOUMBALA NGOAYO Directeur général des études, de la planification, du suivi-évaluation et des statistiques agricoles Ministère de l'agriculture et du développement rural Bangui
Conseiller	Guy Sylvestre NANA Directeur général des études de la planification, du suivi-évaluation des services zootechniques, stratégiques et d'appui Ministère de l'élevage et de la santé animale Bangui
Conseiller	Elie NEMBI Directeur général de la coopération pour le développement Ministère de l'agriculture et du développement rural Bangui

CHILE

Gobernador	Luis Fernando AYALA GONZÁLEZ Embajador Representante Permanente de la República de Chile ante el FIDA Roma

CHILE (cont'd)

Asesor	Rodrigo WAGHORN Segundo Secretario Representante Permanente Alterno de la República de Chile ante el FIDA Roma

CHINA

Alternate Governor	CHEN Shixin Director-General Department of International Economic and Financial Cooperation Ministry of Finance Beijing
Adviser	ZANG Fazhen Director Department of International Economic and Financial Cooperation Ministry of Finance Beijing
Adviser	CHEN Lijuan Senior Officer Department of International Economic and Financial Cooperation Beijing
Adviser	SHI Jiaoqun Counsellor Deputy Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	HUANG Xionghua Second Secretary Alternate Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	LANG Pengfei Third Secretary Alternate Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

COLOMBIA

Gobernador	Juan Rafael MESA ZULETA Embajador Representante Permanente de la República de Colombia ante el FIDA Roma
Asesor	Mónica Fonseca JARAMILLO Ministra Consejera Representante Permanente Adjunta de la República de Colombia ante el FIDA Roma

Asesor	Maria Camila SIERRA RESTREPO Primera Secretaria Representante Permanente Alterna de la República de Colombia ante el FIDA Roma

CONGO

Gouverneur	Henri DJOMBO Ministre d'État Ministre de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Brazzaville
Conseiller	Marc MANKOUSSOU Conseiller Représentant permanent suppléant de la République du Congo auprès du FIDA Rome
Conseiller	Blaise Richard NTSE Attaché à la pêche Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Brazzaville
Conseiller	Bienvenu NTSOUANVA Directeur du Centre national de lutte contre les maladies des cultures Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Brazzaville
Conseiller	Martial KOUMOUS MAFONGO Attaché de cabinet Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Brazzaville

COSTA RICA

Gobernador	Marco Vinicio VARGAS PEREIRA Embajador Representante Permanente de Costa Rica ante la FAO, el FIDA y el PMA Roma
Asesor	Luis Fernando CECILIANO PIEDRA Consejero Representante Permanente Alterno de Costa Rica ante la FAO, el FIDA y el PMA Roma
Asesor	Giordana QUATTRINI Asistente Embajada de la República de Costa Rica Roma

CÔTE D'IVOIRE

Gouverneur suppléant	Seydou CISSÉ Ambassadeur Représentant permanent de la République de Côte d'Ivoire auprès du FIDA Rome
Conseiller	Kouamé KANGA Conseiller Représentant permanent adjoint de la République de Côte d'Ivoire auprès du FIDA Rome
Conseiller	Wroly Danielle SEPE Née SERY Conseillère Représentante permanente suppléante de la République de Côte d'Ivoire auprès du FIDA Rome
Conseiller	Eloi Victor KAMBOU Représentant permanent suppléant de la République de Côte d'Ivoire auprès du FIDA Rome

CROATIA

Governor	Jasen MESIĆ Ambassador Permanent Representative of the Republic of Croatia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Mladenka Šarac RONČEVIĆ Minister Plenipotentiary Embassy of the Republic of Croatia Rome
Adviser	Mirjana BOŽIĆ Minister Plenipotentiary Embassy of the Republic of Croatia Rome

CUBA

Gobernador Suplente	José Carlos Rodríguez RUIZ Embajador Representante Permanente de la República de Cuba ante el FIDA Roma

Asesor	Rebeca CUTIÉ CANCINO Consejera Representante Permanente Adjunta de la República de Cuba ante el FIDA Roma

CYPRUS

Governor	George F. POULIDES Ambassador Permanent Representative of the Republic of Cyprus to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor	Spyridon ELLINAS Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Cyprus to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

Alternate Governor	RIM Song Chol Counsellor Deputy Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome
Adviser	KIM Jong Hyok Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome

DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO

Gouverneur	Georges KAZADI KABONGO Ministre de l'agriculture Kinshasa
Conseiller	Albert TSHISELEKA FELHA Ambassadeur Représentant permanent de la République démocratique du Congo auprès du FIDA Rome
Conseiller	Florien TSHIEDI KWETE Chargé d'Etude Ambassade de la République démocratique du Congo Rome
Conseiller	Maurice PHOBA DINKA Chargé du Protocol Ambassade de la République démocratique du Congo Rome

DENMARK

Alternate Governor	Vibeke Gram MORTENSEN Counsellor Deputy Permanent Representative of the Kingdom of Denmark to IFAD Rome
Adviser	Nanna Bak-Jensen Intern The Royal Danish Embassy Rome

DJIBOUTI

Gouverneur suppléant	Ayeid MOUSSEID YAHYA Ambassadeur Représentant permanent de la République de Djibouti auprès du FIDA Paris

DOMINICAN REPUBLIC

Gobernador Suplente	Mario ARVELO CAAMAÑO Embajador Representante Permanente de la República Dominicana ante el FIDA Roma
Asesor	Julia VICIOSO VARELAS Ministra Consejera Representante Permanente Alterna de la República Dominicana ante el FIDA Roma
Asesor	Diana INFANTE QUIÑONES Consejera Representante Permanente Alterna de la República Dominicana ante el FIDA Roma
Asesor	Liudmila KUZMICHEVA Consejera Representante Permanente Alterna de la República Dominicana ante el FIDA Roma
Asesor	María Cristina LAUREANO PEÑA Primera Secretaria Representante Permanente Alterna de la República Dominicana ante el FIDA Roma

ECUADOR

Asesor	Danilo Xavier ALIAGA SANCHO Ministro Representante Permanente Alterno de la República del Ecuador ante el FIDA Roma

ECUADOR (cont'd)

Asesor	Nelson David TROYA ESQUIVEL Tercer Secretario Representante Permanente Alterno de la República del Ecuador ante el FIDA Roma

EGYPT

Governor	Abdel Moneem EL BANNA Minister for Agriculture and Land Reclamation Cairo
Alternate Governor	Hisham Mohamed BADR Ambassador Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to IFAD Rome
Adviser	Hisham ALLAM Supervisor of Foreign Agriculture Relations Ministry of Agriculture and Land Reclamation Cairo
Adviser	Abdelbaset Ahmed Aly SHALABY Agricultural Counsellor Deputy Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to IFAD Rome
Adviser	Khaled M. S. H. EL TAWEEL Counsellor Alternate Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to IFAD Rome
Adviser	Haithem ABDELHADY First Secretary Ministry of Agriculture and Land Reclamation Cairo

EL SALVADOR

Asesor	Maria Abelina TORRES RIVAS Ministra Consejera Embajada de la República de El Salvador Roma

EL SALVADOR (cont'd)

Asesor	Elisa Maricela Flores DÍAZ Tercer Secretaria Embajada de la República de El Salvador Roma

EQUATORIAL GUINEA

Asesor	Cecilia OBONO NDONG NCHAMA Embajadora Representante Permanente de la República de Guinea Ecuatorial ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Asesor	Mateo NSOGO NGUERE MICUE Consejero Representante Permanente Alterno de la República de Guinea Ecuatorial ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Asesor	Mercedes SERICHE WIABUA Segunda Secretaria Representante Permanente Alterna de la República de Guinea Ecuatorial ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

ERITREA

Alternate Governor	Fessahazion PIETROS Ambassador Permanent Representative of the State of Eritrea to IFAD Rome
Adviser	Asmerom KIDANE Counsellor Alternate Permanent Representative of the State of Eritrea to IFAD Rome

ESTONIA

Adviser	Galina JEVGRAFOVA Counsellor (Agricultural Affairs) Embassy of the Republic of Estonia Rome

ETHIOPIA

Alternate Governor	Zenebu TADESSE WOLDETSADIK Ambassador Permanent Representative of the Federal Democratic Republic of Ethiopia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

Adviser	Tarekegn Tsegie HAILE Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of the Federal Democratic Republic of Ethiopia the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

FIJI

Alternate Governor	Viam PILLAY Assistant Minister for Agriculture Suva
Adviser	Deo SARAN Ambassador Permanent Representative of the Republic of Fiji to IFAD Brussels

FINLAND

Adviser	Max VON BONSDORFF Director Unit for Development Financing Institutions Department for Development Policy Ministry of Foreign Affairs Helsinki
Adviser	Simo-Pekka PARVIAINEN First Secretary Team for Multilateral Development Banks Ministry of Foreign Affairs Helsinki
Adviser	Tanja RAJAMÄKI Adviser Embassy of the Republic of Finland Rome

FRANCE

Conseiller	May GICQUEL Cheffe du Bureau Financement multilatéral du développement et du climat Direction générale du Trésor Ministère de l'économie et des finances Paris
Conseiller	Delphine BORIONE Ambassadrice Représentante permanente de la République française auprès de l'OAA, PAM et FIDA Rome
Conseiller	Arnaud GUIGNÉ Conseiller économique Adjoint au Chef du service économique régional Ambassade de France Rome

Conseiller	Jérôme AUDIN Conseiller Représentant permanent adjoint de la République française auprès de l'OAA, PAM et FIDA Rome
Conseiller	Daphné PRIOUZEAU Adjointe à la Cheffe de Bureau Financement multilatéral du développement et du climat Direction générale du Trésor Ministère de l'économie et des finances Paris
Conseiller	Marie GUILLET Chargée de mission Représentation permanente de la République française auprès de l'OAA, PAM et FIDA Rome

GABON

Conseiller	Patricia TAYE ZODI Ministre déléguée Chargée de l'agro-industrie Ministère de l'agriculture, de l'elevage, chargé du programme graine Libreville

GABON (cont'd)

Conseiller	Charles ESSONGHÉ Ambassadeur Représentant permanent de la République gabonaise auprès du FIDA Rome
Conseiller	Serge Armand MBOULA Conseiller du Ministre chargé des Projets et des Programmes Ministère de l'agriculture, de l'élevage, chargé du programme graine Libreville
Conseiller	Séraphine MINKO M'ONDO Directeur général adjoint de l'agriculture Ministère de l'agriculture, de l'élevage, chargé du programme graine Libreville
Gouverneur suppléant	Rachelle EWOMBA-JOCKTANE Directrice nationale des projets du FIDA Ministère de l'agriculture, de l'élevage, chargé du programme graine Libreville
Conseiller	Awa Danldi AGNETCHOUE Assistante du Ministre Délégué Ministère de l'agriculture, de l'élevage, chargé du programme graine Libreville

Conseiller	Désiré BENGA Conseiller Spécial du Ministre Délégué Ministère de l'agriculture, de l'élevage, chargé du programme graine Libreville
Conseiller	Chantal MOUKOUTOU LEGNONGO Premier Conseiller Ambassade de la République gabonaise Rome
Conseiller	Félicité DJOUAH Conseiller Chargé des affaires économiques et commerciales Ambassade de la République gabonaise Rome

GAMBIA (THE)

Governor	Omar A. JALLOW Minister for Agriculture Banjul
Alternate Governor	Lang YABOU Ambassador Permanent Representative of the Republic of The Gambia to IFAD Madrid
Adviser	Hassan JALLOW Permanent Secretary Ministry of Agriculture Banjul

GEORGIA

Governor	Levan DAVITASHVILI Minister for Environment Protection and Agriculture Tbilisi
Alternate Governor	Karlo SIKHARULIDZE Ambassador Permanent Representative of Georgia to IFAD Rome
Adviser	Nodar KERESELIDZE First Deputy Minister for Environment Protection and Agriculture Tbilisi
Adviser	Khatia TSILOSANI Head International Relations Department Ministry of Environment Protection and Agriculture Tbilisi

Adviser	Davit BAZERASHVILI Minister Plenipotentiary Deputy Permanent Representative of Georgia to IFAD Rome
Adviser	Natalia MAGRADZE Counsellor Alternate Permanent Representative of Georgia to IFAD Rome

GEORGIA (cont'd)

Adviser	David TKEMALADZE Counsellor The National Wine Agency of Georgia Tbilisi

GERMANY

Governor	Dominik ZILLER Director-General International Development Policy Federal Ministry for Economic Cooperation and Development Berlin
Adviser	Sigrid SCHENK-DORNBUSCH Head of Division Regional Development Banks and Funds Federal Ministry of Economic Cooperation and Development Berlin
Adviser	Hinrich THÖLKEN Ambassador Permanent Representative of the Federal Republic of Germany to the International Organizations Rome
Adviser	Martina METZ Minister Alternate Permanent Representative of the Federal Republic of Germany to the International Organizations Rome
Adviser	Isabel ROGOWSKI Intern Permanent Representation of the Federal Republic of Germany to the International Organizations Rome

GHANA

Governor	Owusu AFRIYIE AKOTO Minister for Food and Agriculture Accra

Alternate Governor	Paulina Patience ABAYAGE Ambassador Permanent Representative of the Republic of Ghana to IFAD Rome

GHANA (cont'd)

Adviser	Khadija IDDRISU Head of Chancery Embassy of the Republic of Ghana Rome
Adviser	Nii QUAYE-KUMAH Minister Alternate Permanent Representative of the Republic of Ghana to IFAD Rome
Adviser	Emmanuel Asante KROBEA Technical Advisor Ministry of Food and Agriculture Accra
Adviser	Severious Kale DERY Media Attaché Ministry of Food and Agriculture Accra

GREECE

Alternate Governor	Alexios Marios LYBEROPOULOS Minister Counsellor Deputy Permanent Representative of the Hellenic Republic to IFAD Rome

GUATEMALA

Gobernador Suplente	Sylvia WOHLERS DE MEIE Ministro Consejero Encargado de Negocios, a.i. Roma

GUINEA

Gouverneur suppléant	Mohamed Chérif DIALLO Ambassadeur Représentant permanent de la République de Guinée auprès du FIDA Rome
Conseiller	Abdoulaye TRAORÉ Conseiller économique Représentant permanent adjoint de la République de Guinée auprès du FIDA Rome

GUINEA (cont'd)

Conseiller	Mohamed Nassir CAMARA Conseiller Représentant permanent suppléant de la République de Guinée auprès du FIDA Rome

HUNGARY

Governor	Katalin TÓTH Deputy State Secretary of International Relations Ministry of Agriculture Budapest
Alternate Governor	Zoltán KÁLMÁN Minister Plenipotentiary Permanent Representative of Hungary to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Gyula BUDAI Ministerial Commissioner Ministry of Foreign Affairs and Trade Budapest
Adviser	Lilla EGRI Deputy Head of Department Department of EU and FAO Affairs Ministry of Agriculture Budapest
Adviser	Viktória SCHUSTER Food Security Specialist Embassy of Hungary Rome
Adviser	Ágnes SARKADI-SZABÓ Project Coordinator Department of EU and FAO Affairs Ministry of Agriculture Budapest

ICELAND

Governor ◊	Jón Erlingur JÓNASSON Minister Plenipotentiary Permanent Representative of the Republic of Iceland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

INDIA

Adviser	Anwar Hussain SHAIK Director (IER) Department of Economic Affairs Ministry of Finance New Delhi

Adviser	Reenat SANDHU Ambassador Permanent Representative of the Republic of India to IFAD Rome
Adviser	Sanjeev KUMAR Second Secretary Embassy of the Republic of India Rome

INDONESIA

Governor	Rionald SILABAN Senior Advisor to the Minister for Finance on Macro Economy and International Finance Ministry of Finance Jakarta
Adviser	PARJIONO Head of the Center for Climate And Multilateral Policy Fiscal Policy Agency Ministry of Finance Jakarta
Adviser	Charles Ferdinand HUTAPEA Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Indonesia to IFAD Rome
Adviser	Justicia Meidiwaty DEWI Deputy Director Directorate of Economic Development and Environmental Affairs Ministry of Foreign Affairs Jakarta
Adviser	Kartika Damayanti DEWI Deputy Director for Multilateral Affairs Bureau for International Cooperation Ministry of Agriculture Jakarta

INDONESIA (cont'd)

Adviser	Royhan Nevy WAHAB First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Indonesia to IFAD Rome
Adviser	Gustaf Daud SIRAIT First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Indonesia to IFAD Rome

Adviser	Yusral TAHIR Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Indonesia to IFAD Rome
Adviser	Arief RACHMAN Head of Division for United Nations Affairs Bureau for International Cooperation Ministry of Agriculture Jakarta
Adviser	Era HERISNA Head Division of Investments and Financial Contributions to International Organizations Ministry of Finance Jakarta
Adviser	Rosianna SIANIPAR First Grade Planner Directorate of Multilateral Financing State Ministry for National Development Planning (BAPPENAS) Jakarta

IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Adviser	Mohammad Hossein EMADI Ambassador Permanent Representative of the Islamic Republic of Iran to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF) (cont'd)

Adviser	Shahin GHORASHIZADEH Attaché Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Iran to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

IRAQ

Adviser	Mohammed NORI Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Iraq to United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

IRELAND

Alternate Governor	Damien KELLY First Secretary (Agriculture) Deputy Permanent Representative of Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

ISRAEL

Alternate Governor	Sharon KABALO Minister Counsellor Deputy Permanent Representative of the State of Israel to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Maya FEDERMAN Alternate Permanent Representative of the State of Israel to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

ITALY

Adviser	Gelsomina VIGLIOTTI Director-General for Financial Relations Directorate General for International Financial Relations (Directorate III) Department of the Treasury Ministry of Economy and Finance Rome

ITALY (cont'd)

Adviser	Federica DIAMANTI Chief Multilateral Banks Office Department of the Treasury Ministry of Economy and Finance Rome
Adviser	Alberto COGLIATI Senior Advisor International Relations Directorate Department of the Treasury Ministry of Economy and Finance Rome
Adviser	Pierfrancesco SACCO Ambassador Permanent Representative of the Italian Republic to IFAD Rome
Adviser	Luigi DE CHIARA Minister Head of the Unit for Strategies, Global Processes and International Organizations Directorate General for Development Cooperation Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation Rome
Adviser	Adriana APOLLONIO First Counsellor Deputy Permanent Representative of the Italian Republic to IFAD Rome

Adviser	Lucia SENOFONTE Senior Adviser Multilateral Development Banks Office International Financial Relations Directorate Department of the Treasury Ministry of Economy and Finance Rome
Adviser	Stefano PISOTTI Adviser Directorate General for Development Cooperation Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation Rome

ITALY (cont'd)

Adviser	Uliana NAVARRA Attaché Alternate Permanent Representative of the Italian Republic to IFAD Rome
Adviser	Maria PENTIMALLI Officer Office of Multilateral Development Cooperation Directorate General for Development Cooperation Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation Rome
Adviser	Jessyama FORLINI Consultant Office of Multilateral Development Cooperation Directorate General for Development Cooperation Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation Rome
Adviser	Sara MARIANI Intern Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation Rome
Adviser	Elena CAVUCLI Intern Permanent Representation of the Italian Republic to the United Nations Agencies Rome

JAPAN

Adviser	Toru HISAZOME Minister Counsellor Deputy Permanent Representative of Japan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

Adviser	Akiko MUTO First Secretary Alternate Permanent Representative of Japan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

JORDAN

Adviser	Malik BREIZAT Director Arab and Islamic Relations Department Ministry of Planning and International Co-operation Amman
Adviser	Fiesal Rasheed Salamh AL ARGAN Agricultural Attaché Deputy Permanent Representative of the Hashemite Kingdom of Jordan to IFAD Rome

KENYA

Adviser	Teresa TUMWET Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Kenya to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	June CHEPCHIRCHIR Second Counsellor Embassy of the Republic of Kenya Rome
Adviser	Emmah N. MBURU IFAD Desk Officer The National Treasury Nairobi

KIRIBATI

Governor	Alexander TEABO Minister for Environment, Lands and Agricultural Development Tarawa
Adviser	Kinaai KAIRO Director for Agriculture Ministry of Environment, Lands and Agricultural Development Tarawa
Adviser	Beraina TEIRANE Senior Project Officer Project and Planning Office Ministry of Environment, Lands and Agricultural Development Tarawa

KIRIBATI (cont'd)

Adviser	Oreiti TEABO Ministry of Environment, Lands and Agricultural Development Tarawa

KUWAIT

Alternate Governor	Hesham I. AL-WAQAYAN Deputy Director-General Kuwait Fund for Arab Economic Development Kuwait City
Adviser	Yousef Ghazi AL-BADER Regional Manager for Central Asian and European Countries Operations Department Kuwait Fund for Arab Economic Development Kuwait City

LAO PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC

Adviser	Thipphakone CHANTHAVONGSA Deputy Minister for Finance Vientiane
Adviser	Parisak PRAVONGVIENKHAM Deputy Minister for Agriculture and Forestry Vientiane
Adviser	Xaypladeth CHOULAMANY Director-General Planning and Cooperation Department Ministry of Agriculture and Forestry Vientiane
Adviser	Angkhansada MOUANGKHAM Deputy Director-General External Finance Department Ministry of Finance Vientiane
Adviser	Sithong PHIPHAKHAVONG Deputy Director-General Livestock and Fisheries Department Ministry of Agriculture and Forestry Vientiane
Adviser	Bounsy NANTHAPHONE Secretary to the Deputy Minister Ministry of Agriculture and Forestry Vientiane

LEBANON

Gouverneur	Majida MCHEIK Chef du Département en charge des Programmes Ministère de l'Agriculture Beyrouth

LESOTHO

Governor	Mahala MOLAPO Minister for Agriculture and Food Security Maseru
Adviser	Malefetsane NCHAKA Principal Secretary Ministry of Agriculture and Food Security Maseru
Adviser	Lineo Irene MOLISE-MABUSELA Ambassador of the Kingdom of Lesotho to Italy Rome
Adviser	Mabolaoane Luci PHAKISI Chief Economic Planner Ministry of Agriculture and Food Security Maseru
Adviser	Pheko RETSELISITSOE Project Director Smallholder Agriculture Development Project Ministry of Agriculture and Food Security Maseru

LIBERIA

Adviser	A. Haruna-Rashid KROMAH Second Secretary and Vice Consul Chargé d'affaires, a.i. Embassy of the Republic of Liberia Rome

LIBYA

Adviser	Mahmud K. AL-TELLISI Ambassador Permanent Representative of the State of Libya to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

LIBYA (cont'd)

Adviser	Tarek F.M. Bek DARNA First Secretary Deputy Permanent Representative of the State of Libya to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Mahmoud Ebrahim Ali BEN SHABAN Agriculture Counsellor Deputy Permanent Representative of the State of Libya to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

LUXEMBOURG

Gouverneur suppléant	Paul DÜHR Ambassadeur Représentant permanent du Grand-Duché de Luxembourg auprès de la FAO, du PAM et du FIDA Rome
Conseiller	Philippe MORES Coordinateur pour les relations avec les organisations multilatérales Direction de la coopération au développement et de l'action humanitaire Ministère des affaires étrangères et européennes Luxembourg
Conseiller	Marie-Lise Léonie STOLL Attachée Représentation du Luxembourg auprès de la FAO, du PAM et du FIDA Rome

MADAGASCAR

Gouverneur suppléant	RATOHIARIJAONA RAKOTOARISOLO Suzelin Conseiller Chargé d'affaires, a.i. Ambassade de la République de Madagascar Rome

MALAWI

Adviser	Tedson Aubrey KALEBE Ambassador Permanent Representative of the Republic of Malawi to the United Nations Food and Agriculture Agencies Brussels

MALAYSIA

Adviser	Norli Muadza NOOR Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of Malaysia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Muhammad Rudy Khairudin Mohd NOR Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of Malaysia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

Adviser	Muhammad Suhail Bin MUHAMMAD Assistant Agriculture Attaché Alternate Permanent Representative of Malaysia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

MALI

Gouverneur suppléant	Bruno MAÏGA Ambassadeur Représentant permanent de la République du Mali auprès du FIDA Rome
Conseiller	Traore Halimatou KONE Deuxième conseillère (agriculture) Représentante permanente adjointe de la République du Mali auprès du FIDA Rome

MALTA

Governor	Justin ZAHRA Head Paying Agency Agriculture and Rural Payments Agency Ministry of Sustainable Development, the Environment and Climate Change Santa Venera

MAURITANIA

Gouverneur	Moctar Ould DJAY Ministre de l'économie et des finances Nouakchott
Conseiller	Mohamed Salem NANY Directeur de la mobilisation des ressources Ministère de l'économie et des finances Nouakchott
Conseiller	Marièm AOUFFA Ambassadeur Représentant permanent de la République islamique de Mauritanie auprès du FIDA Rome
Conseiller	Mohamed Teyib DIYE Conseiller Représentante permanente suppléante de la République islamique de Mauritanie auprès du FIDA Rome

MAURITIUS

Governor	Mahen Kumar SEERUTTUN Minister for Agro-Industry and Food Security Port Louis

MEXICO

Gobernador	Martha Elena Federica BÁRCENA COQUI Embajadora Representante Permanente de los Estados Unidos Mexicanos ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente	Benito Santiago JIMÉNEZ SAUMA Segundo Secretario Representante Permanente Alterno de los Estados Unidos Mexicanos ante el FIDA Roma

MONGOLIA

Alternate Governor	Tserendorj JAMBALDORJ Ambassador Permanent Representative of Mongolia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Dawadash SAMBUU Counsellor Deputy Permanent Representative of Mongolia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

MONTENEGRO

Adviser	Sanja VLAHOVIC Ambassador Permanent Representative of Montenegro to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Miroslav Śćepanović First Counsellor Deputy Permanent Representative of Montenegro to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

MOROCCO

Conseiller	Hassan ABOUYOUB Ambassadeur Représentant permanent du Royaume du Maroc auprès du FIDA Rome
Gouverneur	Mohammed SADIKI Secrétaire général Département de l'agriculture Ministère de l'agriculture et de la pêche maritime Rabat

Conseiller	Khalid KENSI Chef de la Division des relations avec les Amériques et les organismes financières multilatéraux Rabat

MOROCCO (cont'd)

Conseiller	Mohammed ASRI Ministre plénipotentiaire Représentant permanent adjoint du Royaume du Maroc auprès du FIDA Rome
Conseiller	Ikram NAJIB Ministre plénipotentiaire Représentant permanent suppléant du Royaume du Maroc auprès des organisations du FIDA Rome

MOZAMBIQUE

Adviser	Victor GOMES Deputy Governor Central Bank of Mozambique Maputo
Adviser	Eusébio TUIMUTUKILE Chief Executive Officer Agrarian Development Fund Ministry of Agriculture and Food Security Maputo
Adviser	Inácio Tomás MUZIME Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Mozambique to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Daniel Ozias MATE Adviser Coordinator of PROSUL Project Ministry of Agriculture and Food Security Maputo
Adviser	Anchia Nhaca ESPÍRITO SANTO GUEBUZA Adviser Central Bank of Mozambique Maputo
Adviser	Paulo SIBIA Adviser Ministry of Finance Maputo

MOZAMBIQUE (cont'd)

Adviser	Camilla TRIGONA Assistant Embassy of the Republic of Mozambique Rome

MYANMAR

Alternate Governor	Myint NAUNG Ambassador Permanent Representative of the Republic of the Union of Myanmar to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Lynn Marlar LWIN Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of the Union of Myanmar to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Kaung MYAT Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of the Union of Myanmar to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

NEPAL

Adviser	Deepak DHITAL Ambassador Permanent Representative of Nepal to IFAD Geneva

NETHERLANDS

Governor ◊	Hans HOOGEVEEN Ambassador Permanent Representative of the Kingdom of the Netherlands to the United Nations Organizations for Food and Agriculture Rome
Adviser	Myrthe DE KOCK Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Kingdom of the Netherlands to the United Nations Organizations for Food and Agriculture Rome

NETHERLANDS (cont'd)

Adviser	Anne STOLK Junior Professional Officer Permanent Representation of the Kingdom of the Netherlands to the United Nations Organizations for Food and Agriculture Rome

Adviser	Sarah ZERNITZ Intern Permanent Representation of the Kingdom of the Netherlands to the United Nations Organizations for Food and Agriculture Rome

NEW ZEALAND

Alternate Governor	Joanna HESLOP Deputy Head of Mission and Consul Embassy of New Zealand Rome
Adviser	Claudia GROSSO Policy Adviser Embassy of New Zealand Rome

NICARAGUA

Gobernador	Mónica ROBELO RAFFONE Embajadora Representante Permanente de la República de Nicaragua ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

NIGER

Conseiller	N'Gade Nana Hadiza NOMA K. Ambassadeur Représentant permanent de la République du Niger auprès du FIDA Rome
Conseiller	Maman HAMET Premier Secrétaire Représentant permanent suppléant de la République du Niger auprès du FIDA Rome

NIGERIA

Governor	Audu OGBEH Minister for Agriculture and Rural Development Abuja
Alternate Governor	Mahmoud ISA-DUTSE Permanent Secretary Federal Ministry of Finance Abuja

Adviser	Auta A. APPEH Senior Technical Adviser to the Minister on Donor Supported Programmes Federal Ministry of Agriculture and Rural Development Abuja
Adviser	Musibau Olumuyiwa AZEEZ Director Department of Agribusiness and Market Development (FMARD) Federal Ministry of Agriculture and Rural Development Abuja
Adviser	Hyaliwa Dennis GOJE Special Assistant to the Minister Federal Ministry of Agriculture and Rural Development Abuja
Adviser	Ibrahim Abubaker MATAZU Assistant Chief Admin Officer II (Agriculture) IFAD Desk Officer Federal Ministry of Finance Abuja
Adviser	Yaya O. OLANIRAN Minister Permanent Representative of the Federal Republic of Nigeria to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Ameh ONOJA National Programme Coordinator Assisted Value-Chain Development Programme (VCDP) Federal Ministry of Agriculture and Rural Development Abuja

NORWAY

Governor	Hans Jacob FRYDENLUND Director Section for United Nations Policy Department for United Nations and Humanitarian Affairs Royal Norwegian Ministry of Foreign Affairs Oslo
Adviser	Inge NORDANG Ambassador Permanent Representative of the Kingdom of Norway to IFAD Rome
Adviser	Gunnvor BERGE Counsellor Deputy Permanent Representative of the Kingdom of Norway to IFAD Rome

Adviser	Sigrun Stigen HOLTER Foreign Service Trainee Section for United Nations Policy Department for United Nations and Humanitarian Affairs Royal Norwegian Ministry of Foreign Affairs Oslo
Adviser	Ingvild HAUGEN Intern Norwegian Mission Rome

OMAN

Governor	Ahmed bin Nasser AL BAKRY Under-Secretary Ministry of Agriculture and Fisheries Muscat
Alternate Governor	Ahmed Salim Mohamed BAOMAR Ambassador Permanent Representative of the Sultanate of Oman to IFAD Rome
Adviser	Fadia ALJAMAL Liaison Officer with the International Organizations in Rome Embassy of the Sultanate of Oman Rome

PAKISTAN

Adviser	Fazal Abbas MAKEN Federal Secretary Ministry of National Food Security and Research Islamabad
Adviser	Wajiha KHAN First Secretary Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Pakistan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

PANAMA

Asesor	Angélica Maria JÁCOME Representante Permanente de la República de Panamá ante el FIDA Roma

PARAGUAY

Asesor	Martín Raúl María LLANO-HEYN Embajador Representante Permanente de la República del Paraguay ante el FIDA Roma
Asesor	Mirko SOTO SAPRIZA Ministro Representante Permanente Alterno de la República del Paraguay ante el FIDA Roma

PERU

Asesor	José Berley Arista ARBILDO Ministro de Agricultura y Riego Lima
Gobernador	Luis Carlos Antonio IBÉRICO NÚÑEZ Embajador Representante Permanente de la República del Perú ante los Organismos Internacionales Roma

PERU (cont'd)

Asesor	Pablo Cisneros ANDRADE Ministro Consejero Representante Permanente Adjunto de la República del Perú ante los Organismos Internacionales Roma
Asesor	Claudia Elizabeth GUEVARA DE LA JARA Consejera Representante Permanente Alterna de la República del Perú ante los Organismos Internacionales Roma
Asesor	Diana CALDERÓN VALLE Segunda Secretaria Representante Permanente Alterna de la República del Perú ante los Organismos Internacionales Roma

PHILIPPINES

Adviser	Bayani H. AGABIN Undersecretary Revenue Integrity Protection Service Department of Finance Manila
Adviser	Adrian Bernie C. CANDOLADA Minister Deputy Permanent Representative of the Republic of the Philippines to IFAD Rome

Adviser	Lupiño J. LAZARO Agricultural Attaché Deputy Permanent Representative of the Republic of the Philippines to IFAD Rome
Adviser	Theodore Andrei P. BAUZON Third Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of the Philippines to IFAD Rome
Adviser	Marion L. REYES Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of the Philippines to IFAD Rome

PHILIPPINES (cont'd)

Adviser	Maria Luisa GAVINO Agricultural Assistant Embassy of the Republic of the Philippines Rome

PORTUGAL

Governor	Cláudia PEREIRA DA COSTA Deputy Director Office of Planning, Policies and Administration Ministry of Agriculture, Forestry and Rural Development Lisbon

QATAR

Governor	Abdulaziz Ahmed Al Malki AL-JEHANI Ambassador Permanent Representative of the State of Qatar to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Mohammed Saad A.H. AL-MUHANNADI Third Secretary Alternate Permanent Representative of the State of Qatar to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Akeel HATOOR Adviser Embassy of the State of Qatar in Rome Rome

REPUBLIC OF KOREA

Adviser	JEONG Il-Jung Director-General International Cooperation Bureau Ministry of Agriculture, Food and Rural Affairs Sejong-si
Adviser	JUNG Sehee Deputy Director Ministry of Agriculture, Food and Rural Affairs Sejong-si

REPUBLIC OF KOREA (cont'd)

Adviser	JOO Won Chul Counsellor (Agricultural Attaché) Alternate Permanent Representative of the Republic of Korea to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	CHO Jinkyung Interpreter Ministry of Agriculture, Food and Rural Affairs Sejong-si

REPUBLIC OF MOLDOVA

Governor	Iurie USURELU Deputy Minister for Agriculture and Food Industry Chisinau
Adviser	Stela STINGACI Ambassador Permanent Representative of the Republic of Moldova to IFAD Rome
Adviser	Andrian POPESCU First Secretary Deputy Permanent Representative of the Republic of Moldova to IFAD Rome
Adviser	Victor ROSCA Director Country Program Implementation Unit (CPIU-IFAD) Ministry of Agriculture and Food Industry Chisinau

ROMANIA

Gouverneur	Lucian DUMITRU Secrétaire général adjoint Ministère de l'agriculture et du développement rural de la Roumanie Bucarest

Gouverneur suppléant	George Gabriel BOLOGAN Ambassadeur Représentant permanent de la Roumanie auprès du FIDA Rome

ROMANIA (cont'd)

Conseiller	Vlad MUSTACIOSU Conseiller Représentant permanent adjoint de la Roumanie auprès du FIDA Rome

RUSSIAN FEDERATION

Adviser	Evgeny BESSONOV Minister Counsellor Chargé d'affaires, a.i. Permanent Mission of the Russian Federation to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Kristina KURBET First Secretary Alternate Permanent Representative of the Russian Federation to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Ivan PERSHIN Third Secretary Alternate Permanent Representative of the Russian Federation to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

RWANDA

Governor	Géraldine MUKESHIMANA Minister for Agriculture and Animal Resources Kigali
Alternate Governor	Jacques KABALE NYANGEZI Ambassador Permanent Representative of the Republic of Rwanda to IFAD Paris
Adviser	Ange Soubirous TAMBINEZA Agriculture Information and Communication Programme Manager Ministry of Agriculture and Animal Resources Kigali

SAMOA

Adviser	Lopao'o Natanielu MU'A Minister for Agriculture and Fisheries Apia
Adviser	Tilafono David HUNTER Chief Executive Officer Ministry of Agriculture and Fisheries Apia
Adviser	Giovanni CAFFARELLI Honorary Consul-General Deputy Permanent Representative of the Independent State of Samoa to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

SAUDI ARABIA

Governor	Abdulrahman bin Abdulmohsin AL FADLEY Minister for Environment, Water and Agriculture Riyadh
Adviser	Khalid AL KHUDAIRY Deputy Minister for Finance for International Affairs Riyadh
Adviser	Abdelaziz Al HUWAISH Director-General Department of International Cooperation and Agricultural Investment Abroad Ministry of Environment, Water and Agriculture Riyadh
Adviser	Mohammed Ahmed M. ALGHAMDI Minister Plenipotentiary Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to FAO Rome
Adviser	Bandar bin Abdel Mohsin AL-SHALHOOB Counsellor Deputy Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to FAO Rome

SAUDI ARABIA (cont'd)

Adviser	Salah bin AbdelRazaq AL KHODER Third Secretary Alternate Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to FAO Rome

Adviser	Bandar A. ALAMRI Deputy Director-General Public Relations and Information Department Ministry of Environment, Water and Agriculture Riyadh
Adviser	Mansour Mubarak S. AL ADI Attaché Alternate Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to FAO Rome

SENEGAL

Gouverneur suppléant	Mamadou Saliou DIOUF Ambassadeur Représentant permanent de la République du Sénégal auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Conseiller	Ely Sy BEYE Ministre Conseiller Ambassade de la République du Sénégal Rome
Conseiller	Baye Mayoro DIOP Premier Secrétaire Représentant permanent adjoint de la République du Sénégal auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

SEYCHELLES

Adviser	Pamela CHARLETTE Minister for Fisheries and Agriculture Victoria
Governor	Louis Sylvestre RADEGONDE Ambassador-designate of the Republic of Seychelles to Italy Paris

SOMALIA

Governor	Said Hussein IID Minister for Agriculture and Irrigation Mogadishu
Alternate Governor	Ibrahim Hagi ABDULKADIR Ambassador Permanent Representative of the Federal Republic of Somalia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Suleiman Abdi DUALEH President Amal Agro-business Cooperative Mogadishu

SOUTH AFRICA

Adviser	Nthutang Khumoetsile SELEKA Director Humanitarian Affairs Department of International Relations and Cooperation Pretoria
Adviser	Anna-Marie MOULTON Counsellor (Multilateral Affairs) Alternate Permanent Representative of the Republic of South Africa to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

SOUTH SUDAN

Adviser	Natalina Edward MOU Deputy Head of Mission Alternate Permanent Representative of the Republic of South Sudan to IFAD Rome
Adviser	Anthony Utong Nyikalo AKARO Minister Plenipotentiary Alternate Permanent Representative of the Republic of South Sudan to IFAD Rome

SPAIN

Asesor	Juan Claudio DE RAMÓN JACOB-ERNEST Primer Secretario Embajada de España Roma

SPAIN (cont'd)

Asesor	Alba María TERROBA Asistente Embajada de España Roma

SRI LANKA

Governor	Daya Srikantha John PELPOLA Ambassador Permanent Representative of the Democratic Socialist Republic of Sri Lanka to IFAD Rome
Adviser	M. Somasena MAHADIULWEWA Minister Deputy Permanent Representative of the Democratic Socialist Republic of Sri Lanka to IFAD Rome

Adviser	Ruwanthi DELPITIYA Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of the Democratic Socialist Republic of Sri Lanka to IFAD Rome
Adviser	Noor Rizna ANEES Additional Director-General Department of External Resources Ministry of National Policies and Economic Affairs Colombo

SUDAN

Governor	Abdullatif Ahmed Mohamed IJAIMI Federal Minister for Agriculture and Forestry Khartoum
Adviser	Amira Daoud HASSAN GORNASS Ambassador Permanent Representative of the Republic of the Sudan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Eltiraifi Ibrahim Elkhidir YAGOUB Director of the Department of Agricultural Economics Ministry of Agriculture and Forestry Khartoum

SUDAN (cont'd)

Adviser	Omer Mohamed Ahmed ELHAG Director of Foreign Finance Ministry of Finance Khartoum
Adviser	Mohammed Elghazali Eltigani SIRRAG Deputy Head of Mission Alternate Permanent Representative of the Republic of the Sudan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Saadia Elmubarak Ahmed DAAK Agricultural Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of the Sudan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Mohamed Elhag SIRELKHATIM IBRAHIM IFAD Desk Officer Ministry of Agriculture and Forestry Khartoum

SWAZILAND

Adviser	Bongani Simon MASUKU Principal Secretary for Agriculture Ministry of Agriculture Mbabane
Alternate Governor	Eric MAZIYA Under-Secretary (Development) Ministry of Agriculture Mbabane

SWEDEN

Alternate Governor	Magnus LENNARTSSON Deputy Director-General Global Agenda Department Ministry of Foreign Affairs Stockholm
Adviser	Emil WANNHEDEN Desk Officer Section for Multilateral Development Banks Global Agenda Department Ministry of Foreign Affairs Stockholm

SWEDEN (cont'd)

Adviser	Victoria JACOBSSON Counsellor Alternate Permanent Representative of Sweden to IFAD Rome
Adviser	Clara AXBLAD Programme and Policy Officer Embassy of Sweden Rome
Adviser	Vilhelm EDSMYR Intern Embassy of Sweden Rome

SWITZERLAND

Gouverneur	Pio WENNUBST Vice-directeur de la Direction du développement et de la coopération (DDC) Chef du Domaine de direction coopération globale Département fédéral des affaires étrangères Berne
Conseiller	François PYTHOUD Ambassadeur Représentant permanent de la Confédération suisse auprès de la FAO, du FIDA et du PAM Rome

Conseiller	Liliane ORTEGA Conseillère Représentante permanente adjointe de la Confédération suisse auprès de la FAO, du FIDA et du PAM Rome
Conseiller	Simon ZBINDEN Co-responsable Section Programme global sécurité alimentaire Direction du développement et de la coopération (DDC) Département fédéral des affaires étrangères Berne

THAILAND

Adviser	Jirapa INTHISANG TROCHIM First Secretary Alternate Permanent Representative of the Kingdom of Thailand to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Rachanok SANGPENCHAN First Secretary Alternate Permanent Representative of the Kingdom of Thailand to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

TOGO

Gouverneur	Ouro Koura AGADAZI Ministre de l'agriculture, de l'élevage et de l'hydraulique Lomé
Gouverneur suppléant	Anani Kodjogan KPADENOU Directeur des filières végétales Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de l'hydraulique Lomé
Conseiller	Calixte Batossie MADJOULBA Ambassadeur Représentant permanent de la République togolaise auprès du FIDA Paris
Conseiller	Palawia MONSON Premier Secrétaire Ambassade de la République togolaise Paris

TONGA

Governor	Sione Sonata TUPOU First Secretary Chargé d'affaires, a.i. High Commission of the Kingdom of Tonga London

TUNISIA

Gouverneur suppléant	Samir TAIEB Ministre de l'agriculture, des ressources hydrauliques et de la pêche Tunis
Conseiller	Moez Eddine SINAOUI Ambassadeur Représentant permanent de la République tunisienne auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Conseiller	Abdelraouf LAAJIMI Directeur général du financement, investissements et organisations professionnelles Ministère de l'agriculture, des ressources hydrauliques et de la pêche Tunis
Conseiller	Anis BEN RAYANA Directeur de la coopération internationale Ministère de l'agriculture et de l'environnement Tunis
Conseiller	Hanin BEN JRAD ZEKRI Ministre Plénipotentiaire Représentant permanent adjoint de la République tunisienne auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

TURKEY

Alternate Governor	Murat Salim ESENLI Ambassador Permanent Representative of the Republic of Turkey to IFAD Rome
Adviser	Özgür YAVUZER First Counsellor Deputy Permanent Representative of the Republic of Turkey to IFAD Rome

TURKEY (cont'd)

Adviser	Mehmet BULUT Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Turkey to IFAD Rome

UGANDA

Adviser	Vincent Bamulangaki SSEMPIJJA Minister for Agriculture, Animal Industry and Fisheries Entebbe
Adviser	Pius WAKABI Permanent Secretary Ministry of Agriculture, Animal Industry and Fisheries Entebbe
Adviser	Elizabeth Paula NAPEYOK Ambassador Permanent Representative of the Republic of Uganda to IFAD Rome
Adviser	Robert SABIITI First Secretary (Agricultural Attaché) Alternate Permanent Representative of the Republic of Uganda to IFAD Rome

UNITED ARAB EMIRATES

Adviser	Muhanad Sulaiman Abdalla A. ALNAQBI First Secretary Deputy Head of Mission Alternate Permanent Representative of the United Arab Emirates to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Yousuf Mohammed BIN HAJAR Deputy Director International Financial Relations Department Ministry of Finance Abu Dhabi
Adviser	Ibrahim ALNUAIMI Alternate Permanent Representative of the United Arab Emirates to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

UNITED ARAB EMIRATES (cont'd)

Adviser	Yassmin Abdul Nasser QARAQISH Press Officer Embassy of the United Arab Emirates Rome

UNITED KINGDOM

Governor	Marie-Therese SARCH Ambassador Permanent Representative of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor	Elizabeth NASSKAU First Secretary Deputy Permanent Representative of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Charlotte HULL Head of the United Nations and Commonwealth Department Department for International Development (DFID) London
Adviser	Chiara SEGRADO Deputy Permanent Representative of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to WFP Rome
Adviser	Fiona PRYCE Information Manager/Programme Support Permanent Representation of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

Alternate Governor	George Kahema MADAFA Ambassador Permanent Representative of the United Republic of Tanzania to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

UNITED REPUBLIC OF TANZANIA (cont'd)

Adviser	Marobe Wama MAROBE Foreign Service Officer Ministry of Foreign Affairs and East African Cooperation Dar es Salaam

UNITED STATES

Adviser	Elizabeth LIEN Deputy Director Office of International Debt and Development Policy Department of the Treasury Washington, D.C.

Adviser	Thomas M. DUFFY Counsellor Chargé d'affaires, a.i. United States Mission to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	Nicholas STRYCHACZ International Economist Office of International Debt and Development Policy Department of the Treasury Washington, D.C.
Adviser	Zachary BLACKBURN Foreign Affairs Officer Department of State Washington, D.C.
Adviser	Fabrizio MOSCATELLI Development Advisor USAID Bureau for Food Security and United States Mission to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

URUGUAY

Gobernador	Gastón Alfonso LASARTE BURGHI Embajador Representante Permanente de la República Oriental del Uruguay ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

URUGUAY (cont'd)

Asesor	Oscar PIÑEYRO BENTOS Consejero Representante Permanente Alterno de la República Oriental del Uruguay ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

VANUATU

Adviser	Noah Patrick KOUBACK Counsellor Embassy of the Republic of Vanuatu to the European Union Brussels

VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

Gobernador Suplente	Elías Rafael ELJURI ABRAHAM Embajador Representante Permanente de la República Bolivariana de Venezuela ante la FAO y demás Organismos de las Naciones Unidas Roma

Asesor	Porfirio PESTANA DE BARROS Ministro Consejero Representante Permanente Alterno de la República Bolivariana de Venezuela ante la FAO y demás Organismos de las Naciones Unidas Roma
Asesor	Hendrick Rafael BARRETO SÁNCHEZ Primer Secretario Representante Permanente Alterno de la República Bolivariana de Venezuela ante la FAO y demás Organismos de las Naciones Unidas Roma

VIET NAM

Governor ◊	HOANG Hai Deputy Director-General Debt Management and External Finance Department Ministry of Finance Hanoi

VIET NAM (cont'd)

Alternate Governor ◊	NGUYEN Lan Anh Deputy Division Director Debt Management and External Finance Department Ministry of Finance Hanoi
Adviser	NGUYEN Lan Huong Officer in Charge of IFAD Embassy of the Socialist Republic of Viet Nam Rome
Adviser	Nguyen Thanh PHUONG Deputy Director Debt Management and External Finance Department Ministry of Finance Hanoi
Adviser	Hai Long DO Embassy of the Socialist Republic of Viet Nam Rome

YEMEN

Governor	Othman Hussein Faid MUJLI Minister for Agriculture and Irrigation Sana'a
Alternate Governor	Asmahan Abdulhameed AL-TOQI Ambassador Permanent Representative of the Republic of Yemen to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

Adviser	Ali Gunid ALI ABDOULLAH Director-General for Planning and Follow-up Ministry of Agriculture and Irrigation Sana'a
Adviser	Ahmed Mohamed Ali SHAMMER Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Yemen to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

YEMEN (cont'd)

Adviser	Abdullah Na'Ami Qutran AL-NA'AMI Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Yemen to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Tariq Mohammed Hussein HATEM Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Yemen to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

ZAMBIA

Governor	Dora SILIYA Minister for Agriculture Lusaka
Adviser	Michael KATAMBO Minister for Fisheries and Livestock Lusaka
Adviser	Joseph KATEMA Ambassador Permanent Representative-designate of the Republic of Zambia to IFAD Rome
Adviser	Kayoya MASUHWA First Secretary (Agriculture) Alternate Permanent Representative of the Republic of Zambia to IFAD Rome
Adviser	Manako Chipumbu SIAKAKOLE First Secretary (Multilateral) Alternate Permanent Representative of the Republic of Zambia to IFAD Rome
Adviser	Cosmore MWAANGA Chief Policy Analyst Ministry of Fisheries and Livestock Lusaka

Adviser	Chongo MANDONA Senior Policy Analyst Ministry of Fisheries and Livestock Rome

ZAMBIA (cont'd)

Adviser	Kabwe PUTA Fisheries and Livestock Coordinator Ministry of Fisheries and Livestock Lusaka
Adviser	Brenda NAMWAH Administrative Officer Ministry of Fisheries and Livestock Lusaka
Adviser	Dominic KABANJE Business Development Manager Ministry of Fisheries and Livestock Lusaka

ZIMBABWE

Adviser	Caroline MATIPIRA Minister Counsellor Embassy of the Republic of Zimbabwe Rome
Adviser	Irene BOSHA Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Zimbabwe to IFAD Rome

المراقبون من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

OBSERVERS FROM UNITED NATIONS MEMBER STATES

OBSERVATEURS D'ÉTATS MEMBRES DES NATIONS UNIES

OBSERVADORES DE LOS ESTADOS MIEMBROS DE LAS NACIONES UNIDAS

SERBIA

Daria JANJIĆ-NIŠAVIĆ
Assistant Minister
for International Cooperation
Ministry of Agriculture and
Environmental Protection
Belgrade

Goran ALEKSIĆ
Ambassador of the Republic
of Serbia to Italy
Rome

Ana STEFANOVIĆ
Adviser
Department for International
Cooperation
Ministry of Agriculture and
Environmental Protection
Belgrade

Dejana PERUNIČIĆ
First Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Serbia to FAO
Rome

Dragana BLAGOJEVIĆ
Second Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Serbia to FAO
Rome

UKRAINE

Maksym MANTIUK
First Secretary
Alternate Permanent Representative
of Ukraine to FAO
Rome

الكرسي الرسولي

HOLY SEE

SAINT-SIÈGE

SANTA SEDE

Fernando CHICA ARELLANO
Observateur permanent du
Saint-Siège auprès du FIDA
Cité du Vatican

Vincenzo BUONOMO
Observateur adjoint
Mission permanente d'observation
du Saint-Siège auprès des Institutions
des Nations Unies pour l'alimentation
et l'agriculture
Cité du Vatican

Salvatore CAVALLO
Conseiller
Mission permanente d'observation
du Saint-Siège auprès des Institutions
des Nations Unies pour l'alimentation
et l'agriculture
Cité du Vatican

منظمة فرسان مالطة

SOVEREIGN ORDER OF MALTA

ORDRE SOUVERAIN DE MALTE

SOBERANA ORDEN DE MALTA

Giuseppe BONANNO DI LINGUAGLOSSA
Ambassadeur de l'Ordre Souverain
Militaire Hospitalier de Saint-Jean
de Jérusalem de Rhodes et de Malte
Observateur permanent auprès des
agences des Nations Unies et les
organisations internationales
Rome

فلسطين

PALESTINE

PALESTINE

PALESTINA

Abdullah LAHLOUH
Deputy Minister for Agriculture
Ramallah

Mai ALKAILA
Ambassador of Palestine
in Italy
Rome

Mamoun BARGHOUTHI
Officer
Embassy of Palestine
Rome

ممثلو وكالات الأمم المتحدة المتخصصة

REPRESENTATIVES OF THE UNITED NATIONS AND SPECIALIZED AGENCIES

REPRÉSENTANTS DES NATIONS UNIES ET INSTITUTIONS SPÉCIALISÉES

REPRESENTANTES DE LAS NACIONES UNIDAS Y ORGANISMOS ESPECIALIZADOS

FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS (FAO)

Daniel GUSTAFSON
Deputy Director-General of Programmes
Office of the Director-General
Rome

Mario LUBETKIN
Directeur de Cabinet
Office of the Director-General
Rome

INTERNATIONAL ATOMIC ENERGY AGENCY (IAEA)

Gerrit J. VILJOEN
Head of the Animal Protection
and Health Section
Joint FAO/IAEA Division of Nuclear
Techniques in Food and Agriculture
Department of Nuclear Sciences
and Applications
Vienna

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION (UNIDO)

Karl SCHEBESTA
Chief
Food Systems Unit and Nutrition
Agri-Business Development Department
Programme Development and
Technical Cooperation Division
Vienna

WORLD FOOD PROGRAMME (WFP)

Stephanie HOCHSTETTER SKINNER-KLÉE
Director
Rome-based Agencies and Committee
on World Food Security (CFS) Division
Rome

WORLD FOOD PROGRAMME (WFP) (cont'd)

Neal PRONESTI
External Partnership Consultant
Rome-based Agencies and Committee
on World Food Security (CFS) Division
Rome

المراقبون من المنظمات الحكومية الدولية

OBSERVERS FROM INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS INTERGOUVERNEMENTALES

OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES INTERGUBERNAMENTALES

ARAB BANK FOR ECONOMIC DEVELOPMENT IN AFRICA (BADEA)

Sidi Ould TAH
Director-General
Khartoum

Mahamat AL-HABO
Advisor
Khartoum

ARAB CENTER FOR THE STUDIES OF ARID ZONES AND DRY LANDS (ACSAD)

Mohammad ABDULLAH
Head
Department of Agricultural Extension
Damascus

EUROPEAN UNION (EU)

Jan TOMBIŃSKI
Ambassadeur
Représentant permanent de l'Union européenne
auprès du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte
et les organisations des Nations Unies
Rome

Willem OLTHOF
Premier Conseiller
Délégation de la Union européenne auprès
du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte et
les organisations des Nations Unies
Rome

EUROPEAN UNION (EU) (cont'd)

Valeriano SIMONE
Stagiaire
Délégation de l'Union européenne auprès
du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte et
les organisations des Nations Unies
Rome

Federica GUARDIGLI
Stagiaire
Délégation de l'Union européenne auprès
du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte et
les organisations des Nations Unies
Rome

INTERNATIONAL CENTER FOR AGRICULTURAL RESEARCH IN THE DRY AREAS (ICARDA)

Kamel SHIDEED
Assistant Director-General
International Cooperation
and Communication
Beirut

INTERNATIONAL POTATO CENTER (CIP)

Barbara WELLS
Director General
Lima

Pietro TURILLI
Jefe de Movilización
de Recursos
Lima

LEAGUE OF ARAB STATES (LAS)

Mariam ELMASRY
Observer Representative
League of Arab States
Mission
Rome

NEW PARTNERSHIP FOR AFRICA'S DEVELOPMENT (NEPAD)

Ibrahim Assane MAYAKI
Chief Executive Officer
Johannesburg

Haladou SALHA
Senior Liaison Officer to the Rome-based
United Nations Agencies
Rome

NEW PARTNERSHIP FOR AFRICA'S DEVELOPMENT (NEPAD) (cont'd)

Hamady DIOP
Head of the Natural Resource,
Governance and Food
Security Programme
Johannesburg

Jessica ASSEM
Special Assistant to the
Chief Executive Officer
Johannesburg

THE COOPERATION COUNCIL FOR THE ARAB STATES OF THE GULF (GCC)

Khalifa Bin Saeed ALABRI
Assistant Secretary-General for
Economic and Development Affairs
Riyadh

Hussain Bin Ali AL IBRAHIM
Director
Food and Agriculture Department
Riyadh

THE OPEC FUND FOR INTERNATIONAL DEVELOPMENT (OFID)

Anajulia TAYLHARDAT CORDERO
Director
Asia Region
Public Sector Operations Department
Vienna

Belkacem OUZROUROU
Director
Africa Region
Public Sector Operations Department
Vienna

WEST AFRICAN DEVELOPMENT BANK (BOAD)

Christian ADOVELANDE
Président
Lomé

Daouda BERTE
Directeur du développement
rural et des infrastructures (DDRI)
Lomé

Eliane KOUASSIGAN
Chef de la Division de Coopération
Lomé

المراقبون من المنظمات غير الحكومية

OBSERVERS FROM NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES

OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES NO GUBERNAMENTALES

GERMAN FOUNDATION FOR INTERNATIONAL DEVELOPMENT (GIZ)

Lorenz PETERSEN
Director
Climate Change, Rural Development
and Infrastructure Division
Bonn

HUMAN APPEAL INTERNATIONAL (HAI)

Talha IBRAHIM
Head
Follow-up and Implementing Section
Projects and Communities
Development Department
Ajman

Ayman ELBAZ
Head of Section
Financial Affairs Department
Ajman

Mahmoud ASFA
Director
Italy Office
Milan

INTERNATIONAL CENTER FOR BIOSALINE AGRICULTURE (ICBA)

Ismahane ELOUAFI
Director-General
International Center for
Biosaline Agriculture (ICBA)
Dubai

Seta TUTUNDJIAN
Director
Partnership and
Knowledge Management
Dubai

INTERNATIONAL COMMISSION ON IRRIGATION AND DRAINAGE (ICID)

Marco ARCIERI
Secretary-General
Italian National Committee of the
International Commission on
Irrigation and Drainage (ITAL-ICID)
Rome

INTERNATIONAL FEDERATION OF ORGANIC AGRICULTURE MOVEMENTS (IFOAM)

Cristina GRANDI
Chief Food Security Campaigner
Rome

Document: GC 41/L.1/Rev.1
Agenda: 2
Date: 13 February 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

جدول الأعمال وبرنامج الأحداث

مذكرة إلى السادة المحافظين

جهة الاتصال للأسئلة التقنية ونشر الوثائق:

William Skinner
القائم بأعمال
مكتب سكرتير الصندوق
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: w.skinner@ifad.org

مجلس المحافظين – الدورة الحادية والأربعون
روما، 13–14 فبراير/شباط 2018

جدول الأعمال

1- افتتاح الدورة
2- اعتماد جدول الأعمال
3- انتخاب مكتب مجلس المحافظين
4- بيان رئيس الصندوق
5- تقرير عن التجديد العاشر لموارد الصندوق
6- التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق
7- القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2016
8- برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2018، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2018 وخطته الإشارية للفترة 2019–2020، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء
9- استعراض كفاية مستوى الاحتياطي العام
10- التعديلات على سياسات ومعايير التمويل في الصندوق
11- تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق
12- اقتراح تنقيح الممارسة الجيدة المطبقة في العملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق
13- انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين
14- مسائل أخرى

مجلس المحافظين لعام 2018

برنامج الأحداث

اليوم الأول من دورة مجلس المحافظين

الثلاثاء، 13 فبراير/شباط 2018

9.30 **افتتاح الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين**

اعتماد جدول الأعمال

انتخاب مكتب مجلس المحافظين

10.00 **حفل الافتتاح**

بيان ترحيبي من رئيس الصندوق، السيد جيلبير أنغبو

السيد António Guterres

الأمين العام للأمم المتحدة (رسالة عن طريق الفيديو)

معالي السيدة شيخة حسينة

رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية

معالي السيد José Berley Arista Arbildo

وزير الزراعة والري في جمهورية بيرو نيابة عن فخامة الرئيس Pedro Pablo Kuczynski Godard رئيس جمهورية بيرو

بيان رئيس الصندوق، السيد جيلبير أنغبو

11.30 **بنود الأعمال المعروضة للموافقة أو العلم**

13.00 غداء على شرف الضيوف المميزين وللترحيب برؤساء وفود الدول الأعضاء (بدعوة)

15.00 **محاضرة الصندوق: إننا بحاجة للحديث عن هشاشة الدول**

مقدمة تلقيها السيدة Cornelia Richter، نائبة رئيس الصندوق

السيد J.J. Messner

المدير التنفيذي لصندوق السلام

المنسق: السيد Paul Winters، نائب الرئيس المساعد المؤقت، دائرة الاستراتيجية والمعرفة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

16.00 **الجلسة التفاعلية الأولى – من الهشاشة إلى الصمود طويل الأمد**

- السيد Helder da Costa
  الأمين العام لأمانة مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة
- معالي السيد سعيد حسين عيد، وزير الزراعة والري في جمهورية الصومال الاتحادية
- السيدة ماجدة مشيك
  رئيسة دائرة البرامج، وزارة الزراعة في الجمهورية اللبنانية
- السيد Kaushik Barua القائم بأعمال مدير البرنامج القطري في الصندوق شعبة الشرق الأدنى

وشمال أفريقيا وأوروبا، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

- السيد طارق قطب

مدير البرنامج القطري للبنان، شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المنسق: السيد Périn Saint-Ange، نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

17.45 **بنود الأعمال المعروضة للموافقة أو العلم**

18.30 **حفل استقبال لجميع المندوبين بالتعاون مع الرابطة العالمية لجمعيات الطهاة**

اليوم الثاني من دورة مجلس المحافظين

الأربعاء، 14 فبراير/شباط 2018

8.30 فطور صباحي لتعزيز العلاقات

9.30 **منظور حول الهشاشة**

مقدمة يلقيها رئيس الصندوق السيد جيلبير أنغبو

معالي الدكتور Olusegun Obasanjo، القائد الكبير لأمر الجمهورية الاتحادية، الرئيس السابق لجمهورية نيجيريا الاتحادية

المنسق: نائب الرئيس المساعد المعيّن لدائرة العلاقات الخارجية والحوكمة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

10.15 **بنود الأعمال المعروضة للموافقة أو العلم**

11.30 **الجلسة التفاعلية الثانية – التعددية: الفرص والتحديات**

- الدكتور Ibrahim Assane Mayaki

كبير الموظفين التنفيذيين لوكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

- معالي السيدة Martha Elena Federica Bárcena Coqui

السفيرة والممثلة الدائمة للولايات المكسيكية المتحدة لدى وكالات الأمم المتحدة في روما

- السيد David Nabarro

مدير منظمة المهارات والنظم والتآزر من أجل التنمية المستدامة

- السيد Alvaro Lario

نائب الرئيس المساعد، كبير الموظفين الماليين وكبير المراقبين، دائرة العمليات المالية في الصندوق

المنسق: السيد Johannes F. Linn ، الزميل الأقدم غير المقيم في برنامج الاقتصاد العالمي والتنمية، مؤسسة بروكينغز؛ والباحث المقيم البارز، منتدى الأسواق الناشئة؛ وكبير مستشاري معهد النتائج من أجل التنمية ورئيس هيئة المشاورات الخاصة بالتجديدات التاسع والعاشر والحادي عشر لموارد الصندوق

13.00 غداء خفيف لجميع السادة المشاركين

14.30 **بنود الأعمال المعروضة للموافقة أو العلم**

15.30 **الجلسة التفاعلية الثالثة – الاستثمار في الشباب الريفي**

- السيد Iurie Usurelu نائب وزير الزراعة والصناعات الغذائية في جمهورية مولدوفا
- السيد Dominik Ziller

المدير العام، سياسة التنمية الدولية، الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية لجمهورية ألمانيا الاتحادية

- السيدة Rita Kimani

كبيرة الموظفين التنفيذيين، FarmDrive، جمهورية كينيا

- السيد Sebastián Pedraza

عضو الشبكة الوطنية للشباب الريفي، جمهورية كولومبيا

- السيدة Mai Thin Yu Mon

ممثلة التجمع العالمي لشباب الشعوب الأصلية

المنسق: السيد Paul Winters، نائب الرئيس المساعد المؤقت، دائرة الاستراتيجية والمعرفة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

17.00 **مسائل أخرى**

17.15 **الملاحظات الختامية لرئيس الصندوق ورئيس مجلس المحافظين**

18.00 **اختتام الدورة**

قائمة الوثائق التي عرضت على الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين

رمز الوثيقة	البند من جدول الأعمال	عنوان الوثيقة
GC 41/L.1	2	جدول الأعمال وبرنامج الأحداث
GC 41/L.1/Add.1/Rev.2	2	برنامج العمل
GC 41/L.2	5	تقرير عن وضع التجديد العاشر لموارد الصندوق
GC 41/L.3 + Add.1	6	تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق
GC 41/L.4	7	القوائم المالية الموحدة للصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016
GC 41/L.5	8	برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2018، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2018 وخطته الإشارية للفترة 2019–2020، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء
GC 41/L.6	9	استعراض كفاية مستوى الاحتياطي العام
GC 41/L.7	10	إدخال تعديلات على سياسات ومعايير التمويل في الصندوق
GC 41/L.8	11	مقترح لتعديل اتفاقية إنشاء الصندوق
GC 41/L.9	12	تقرير مكتب مجلس المحافظين بشأن استعراض الممارسة المتبعة للعملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق
GC 41/L.10/Rev.1 + Add.1	13	انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين
GC 41/INF.1		الدورة الحادية والأربعون لمجلس المحافظين المظاهر التنظيمية
GC 41/INF.2		الدورة الحادية والأربعون لمجلس المحافظين: إجراءات بيانات المحافظين
GC 41/INF.3		التركيبة المحدثة لقوائم الدول الأعضاء
GC 41/INF.4		أبرز الجوانب المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017
GC 41/Resolutions		القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورته الحادية والأربعين

ملاحظات ختامية من السيد Hans Hoogeveen، رئيس الدورة الحادية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق

Document: GC 41/Resolutions
Date: 14 February 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورته الحادية والأربعين

مذكرة إلى السادة المحافظين

جهة الاتصال

الأسئلة التقنية:

Katherine Meighan
المستشارة العامة
رقم الهاتف: 2496 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: k.meighan@ifad.org

Sylvie Arnoux
كبيرة الموظفين القانونيين
مكتب المستشارة العامة
رقم الهاتف: 2460 5459 06 39+
البريد الالكتروني: s.arnoux@ifad.org

ونشر الوثائق

Alessandra Zusi Bergés
كبيرة موظفي وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الالكتروني: gb@ifad.org

مجلس المحافظين – الدورة الحادية والأربعون
روما، 13-14 فبراير/شباط 2018

للعلم

القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورته الحادية والأربعين

1- اعتمد مجلس المحافظين في دورته الحادية والأربعين القرارات التالية: القرار رقم 198/د-41، والقرار رقم 199/د-41، والقرار رقم 200/د-41، والقرار رقم 201/د-41، والقرار رقم 202/د-41، بتاريخ 13 فبراير/شباط 2018، والقرارين رقم 203/د-41، ورقم 204/د-41 بتاريخ 14 فبراير/شباط 2018.

2- وسترسل هذه القرارت جميعها إلى البلدان الأعضاء في الصندوق للعلم.

القرار 198/د-41

تنقيح سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق

إن مجلس المحافظين في الصندوق،

إذ يستذكر القرار رقم 178/د-36، والذي تقرر فيه، بناء على طلب من المجلس التنفيذي، الموافقة على سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق؛

وحيث أنه استعرض التعديلات المقترحة على سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق، كما تقدم المجلس التنفيذي بها، وكما هي واردة في الوثيقة GC 41/ L.7، الملحق الأول ؛

يتبنى سياسات التمويل ومعاييره، كما تم تنقيحها، بحيث تدخل حيز النفاذ بتاريخ 1 يناير/كانون الثاني 2019، باستثناء التعديلات المدخلة على الفقرة 16 والتي ستطبق منذ تبني هذا القرار؛

ويفوض رئيس الصندوق بالإبقاء على نص موحد للسياسات والمبادئ التوجيهية التي تبناها المجلس التنفيذي بعد تبني سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق.

القرار 199/د-41

مشروع قرار بشأن إدخال تعديلات على اللائحة المالية للصندوق

إن مجلس المحافظين في الصندوق،

إذ يعمل بموجب البند 2(و) من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛

وإذ يشير إلى القرار 16/د-4 والقرار 111/د-22 اللذين تم بموجبهما إنشاء احتياطي عام؛

يقرر ما يلي:

تعدل المادة 13 من اللائحة المالية للصندوق ليصبح نصها كما يلي:

المادة 13

سيتم إنشاء احتياطي عام لتغطية احتمال خطر ~~المبالغة في عقد الالتزامات~~ نتيجة لتقلبات سعر الصرف **والأنشطة الاقتراضية**، والتأخيرات المحتملة في استلام مدفوعات خدمة الديون، ~~أو~~ **بالإضافة إلى** استعادة المبالغ المستحقة للصندوق من الاستثمارات في الأصول السائلة.

وسيتم تنفيذ الأحكام التالية فيما يتعلق بالاحتياطي العام:

(أ) إجراء تحويلات سنوية من صافي الدخل إلى الاحتياطي العام، يحددها المجلس التنفيذي بعد الأخذ بعين الاعتبار الوضع المالي في الصندوق **في سياق استعراض/اعتماد القوائم المالية المراجعة السنوية للصندوق**؛

~~(ب) وجوب قيام المجلس باستعراض كفاية موارد الاحتياطي العام بصورة منتظمة؛~~

(ب) ~~(ج) رهنا بما ورد أعلاه~~، يجوز للمجلس التنفيذي تعديل سقف الاحتياطي العام من وقت إلى آخر؛

(ج) وجوب أن يكون السحب من الاحتياطي العام مرهونا بالموافقة المسبقة للمجلس التنفيذي؛

(د) **سوف يدخل هذا القرار والتعديلات المدخلة على اللائحة المالية للصندوق حيز النفاذ عند اعتماد هذا القرار وسيطبق ابتداء من السنة المالية 2018.**

القرار 200/د-41

الميزانية الإدارية التي تتألف من الميزانيتين العادية والرأسمالية والميزانية غير المتكررة للصندوق لعام 2018، وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2018

إن مجلس المحافظين في الصندوق،

إذ يضع في اعتباره البند 10 من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق واللائحة السادسة من اللوائح المالية للصندوق؛

وإذ يلحظ أن المجلس التنفيذي قد استعرض في دورته الثانية والعشرين بعد المائة برنامج عمل الصندوق لعام 2018 ووافق عليه عند مستوى 629 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (875 مليون دولار أمريكي)، والذي يتألف من برنامج إقراضي قيمته 588 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (818 مليون دولار أمريكي) وبرنامج إجمالي للمِنح بمبلغ 57 مليون دولار أمريكي؛

وبعد النظر في استعراض الدورة الثانية والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي بشأن الميزانيتين العادية والرأسمالية المقترحتين للصندوق لعام 2018 وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2018؛

يوافق على الميزانية الإدارية التي تتألف من: أولاً، من الميزانية العادية للصندوق لعام 2018 بمبلغ 155.54 مليون دولار أمريكي؛ وثانياً، من الميزانية الرأسمالية وغير المتكررة للصندوق لعام 2018 بمبلغ 11.6 مليون دولار أمريكي؛ وثالثاً، من ميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2018 بمبلغ 5.91 مليون دولار أمريكي، كما وردت ثلاثتها في الوثيقة GC 41/L.5، والمحددة على أساس سعر صرف قدره 0.897 يورو للدولار الأمريكي الواحد؛

يقرر أنه في حال تغيُّر متوسط قيمة الدولار الأمريكي في عام 2018 مقابل سعر صرف اليورو المستخدم في حساب الميزانية، يعدَّل مجموع مكافئ الدولار الأمريكي للنفقات باليورو في الميزانية بنفس نسبة الفرق بين سعر الصرف الفعلي في عام 2018 وسعر الصرف المستخدم في حساب الميزانية.

القرار 201/د-41

تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق

إن مجلس المحافظين في الصندوق،

وبعد النظر في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق الذي يتضمن التوصيات التي خرجت بها هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر للموارد، بما في ذلك تلك ذات الصلة بقروض الشركاء الميسّرة والاقتراض وأنشطة السوق التي يقوم بها الصندوق؛

وبعد النظر أيضا في إطار قروض الشركاء الميسّرة، كما وافق عليها المجلس التنفيذي خلال دورته العاشرة الخاصة المنعقدة في أكتوبر/تشرين الأول 2017؛

وإذ يلحظ أن المقترحات، المقدمة بما يتماشى مع المادة 12 من اتفاقية إنشاء الصندوق، لإدخال تعديل على الاتفاقية؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار تقرير المجلس التنفيذي (EB 2017/122/R.35) وتوصيته المقدمة إلى مجلس المحافظين، بما يتفق مع المادة 12 من اتفاقية إنشاء الصندوق؛

وبعمله بأحكام المادة 12 من اتفاقية إنشاء الصندوق؛

يقرر ما يلي:

1- تعدل المادة 4، البند 5 من اتفاقية إنشاء الصندوق بحيث يصبح نصها على النحو التالي (يوضع خط تحت النص الجديد):

البند 5: الشروط المنظمة لمساهمات الأعضاء

(أ) تقدم المساهمات خالية من أي قيد على استخدامها، ولا ترد إلى الأعضاء المساهمين بها إلا وفقا للبند 4 من المادة 9.

(ب) تدفع المساهمات بعملات قابلة للتحويل الحر.

(ج) تقدم المساهمات للصندوق نقدا، على أنه يجوز تقديم أي جزء منها لا يحتاج إليه الصندوق فورا في عملياته في صورة أذونات أو سندات غير قابلة للتداول ولا للإبطال ولا تدر أي فائدة وتكون واجبة الدفع عند الطلب. ومن أجل تمويل عمليات الصندوق، يسحب الصندوق جميع المساهمات (بصرف النظر عن شكل تقديمها) على النحو التالي:

(1) يجري السحب من جميع المساهمات على أساس التناسب فيما بينها على مدى فترات زمنية معقولة على النحو الذي يحدده المجلس التنفيذي؛

(2) إذا كانت المساهمة تجمع بين جزء نقدي وآخر غير نقدي، يسحب الجزء النقدي وفقا للفقرة (1) السابقة قبل بقية المساهمة. وباستثناء ما سحب من الجزء النقدي على النحو المذكور،

يجوز للصندوق إيداع الباقي أو استثماره لتحقيق دخل يساعده في مواجهة مصروفاته الإدارية وغيرها من المصروفات؛

(3) تستعمل جميع المساهمات الأولية، وأي زيادات فيها، قبل السحب من أي مساهمة إضافية. وتنطبق نفس هذه القاعدة على ما يستجد من المساهمات الإضافية.

(د) وبغض النظر عما ورد في المقطع الفرعي (ج) أعلاه، يمكن للمساهمات في الصندوق أن تأخذ أيضا شكل عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسّرة؛ ولهذا الغرض، يعني "قرض الشركاء الميسّر" قرضا توفره دولة عضو ما، أو أحد المؤسسات التي تدعمها دولة عضو، والذي يتضمن عنصر منحة لصالح الصندوق، والذي يتسق فيما عدا ذلك مع إطار قروض الشركاء الميسّرة الذي صادق عليه المجلس التنفيذي؛ وأما مصطلح "مؤسسة تدعمها دولة" فهو يعني أية مؤسسة تخضع لسيطرة الدولة أو تمتلكها الدولة، أو أي مؤسسة مالية إنمائية تابعة لدولة عضو، باستثناء المؤسسات متعددة الأطراف.

يدخل هذا القرار والتعديل الوارد فيه حيز النفاذ والمفعول بتاريخ تبني مجلس المحافظين له.

القرار202/د-41

الموافقة على توصيات مكتب مجلس المحافظين

إن مجلس المحافظين في الصندوق،

إذ يأخذ بعين الاعتبار البند 8(أ) من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق، والبند 6-2 من اللوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق، والمادة 41 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين؛

وإذ يستذكر القرار 176/د-36 ومصادقة مجلس المحافظين على الممارسة الجيدة المتبعة للعملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق، واقتراح استعراض هذه الممارسة من وقت إلى آخر من قبل مكتب مجلس المحافظين، حسب الاقتضاء؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار التوصية التي رفعها المجلس التنفيذي في دورته السابعة عشرة بعد المائة بهذا الخصوص، والمقترح الخاص بـ "تنقيح الممارسة الجيدة المطبقة في العملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق"، كما ورد في الوثيقة GC 40/L.10؛

وإذ يستذكر أيضا القرار 197/د-40، الذي كلف بموجبه مجلس المحافظين مكتب مجلس المحافظين بمهمة "استعراض الممارسة الجيدة المطبقة في العملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق والخروج بمقترحات بهدف تعزيز هذه الممارسة التي ستطبق على التعيينات المستقبلية. وسوف يرفع المكتب تقريرا عن نتائج هذا الاستعراض أو أي توصيات خاصة به إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2017 لعرضها على مجلس المحافظين في دورته الحادية والأربعين في فبراير/شباط 2018 لتبنيها."

وبعد النظر في تقرير مكتب مجلس المحافظين الوارد في الوثيقة GC 41/L.9، وتوصيات المجلس التنفيذي بشأنه [الوثيقة EB 2017/122/R.38.]؛

يقرر:

1- الاستمرار بالممارسة المتبعة الحالية للعملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق، رهنا بالتحسينات التي أوصى بها المكتب، والتي تكلف إدارة الصندوق بموجب هذا بتنفيذها؛
2- تعديل البند 2-1 من اللوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق بحيث يصبح نصه كما يلي (وضع خط تحت النص المضاف):

وسيلة الاتصال، وجهة الإيداع

1- يعين كل عضو جهة رسمية ملائمة لتكون وسيلة الاتصال بينه وبين الصندوق فيما يتعلق بأية مسألة تنشأ بحكم الاتفاقية. وإذا لم يعين العضو جهة رسمية ملائمة لتكون وسيلة الاتصال بينه وبين الصندوق، ستعتبر الممثلية الدائمة للدولة العضو في روما، أو في غياب ذلك، الممثلية الدائمة للدولة العضو لدى الصندوق، وسيلة الاتصال به. ويعتبر كل اتصال بين الصندوق وبين هذه الجهة اتصالا بين الصندوق والعضو.

القرار 203/د–41

التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

إن مجلس المحافظين

إذ يشير إلى الأحكام ذات الصلة في اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الاتفاقية)، وبخاصة المادة 2 (هدف الصندوق ووظائفه)، والبند 1 من المادة 4 (موارد الصندوق)، والبند 3 من المادة 4 (المساهمات الإضافية)، والبند 4 من المادة 4 (زيادة المساهمات)، والبند 5 من المادة 4 (الشروط المنظِّمة لمساهمات الأعضاء)، والبند 6 من المادة 4 (المساهمات الخاصة)، والمادة 7 (عمليات الصندوق)، وكذلك قرار مجلس المحافظين 77/د–2 (1977) بصيغته المعدّلة بالقرار 86/د–18 (1995) (تفويض السلطات للمجلس التنفيذي)؛

وإذ يشير كذلك إلى قرار مجلس المحافظين 195/د–40 (2017) الخاص بإنشاء هيئة مشاورات خاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، حيث قرر مجلس المحافظين في دورته الأربعين، بما يتفق مع البند 3 من المادة 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق، إنشاء هيئة مشاورات، وتفويضها بمهمة استعراض كفاية موارد الصندوق وإبلاغ مجلس المحافظين، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالطلب الذي ينص على أن ترفع هيئة المشاورات تقريراً عن نتائج مداولاتها وما تتخذه من توصيات في هذا الشأن إلى مجلس المحافظين في دورته الحادية والأربعين، وفي دوراته اللاحقة إذا اقتضى الأمر، بغية اعتماد ما هو مناسب من قرارات؛

وإذ يشير كذلك إلى أنه ولأغراض استعراض مدى كفاية موارد الصندوق، فقد تم الأخذ بعين الحسبان الحاجة الملحة لزيادة تدفق الموارد الخارجية لتنفيذ مهمة الصندوق في التطرق لاستئصال الفقر الريفي، وتحقيق الأمن الغذائي، والزراعة المستدامة، وبخاصة الممنوحة بشروط تيسيرية، ومع الأخذ بعين الاعتبار المهمة الخاصة للصندوق، وقدرته التشغيلية على تحويل الموارد الإضافية بصورة فعالة إلى الدول الأعضاء المؤهلة؛

وإذ يشير كذلك إلى إعلانات الدول الأعضاء عن نيتها توفير مساهمات إضافية لموارد الصندوق، بما في ذلك زيادة المساهمات لتعويض الصندوق عن التزاماته من القروض المتنازل عنها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون؛

وإذ يلحظ طلب مجلس المحافظين "مواصلة تحري إمكانية زيادة التمويل المتاح من موارد من غير الجهات المانحة، بما في ذلك الآليات المعتمدة على السوق، وأن ترفع إلى المجلس التنفيذي أي مقترحات قد يسفر عنها مثل هذا التحري للموافقة عليها" (قرار مجلس المحافظين 122/د–24)؛

وإذ يضع في اعتباره ويوافق على استنتاجات وتوصيات تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (GC 41/L.3) (تقرير التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق) بشأن الحاجة إلى موارد إضافية لعمليات الصندوق، والرغبة في ذلك؛

وعملاً بما يتفق مع البند 3 من المادة 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق؛

يقرر ما يلي:

أولا – مستوى التجديد والدعوة لمساهمات إضافية

1- **الموارد المتاحة.** تقدر موارد الصندوق المتاحة في نهاية فترة التجديد العاشر للموارد، بالإضافة إلى الأموال الناجمة عن العمليات أو غيرها من الموارد المتأتية للصندوق، فيما عدا الأموال المقترضة، خلال فترة الثلاث سنوات بدءاً من 1 يناير/كانون الثاني 2019 (فترة التجديد)، بـ 2.43 مليار دولار أمريكي.

2- **الدعوة إلى تقديم مساهمات إضافية.** مراعاة لاستنتاجات وتوصيات تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بشأن الحاجة إلى موارد إضافية لعمليات الصندوق واستصواب ذلك، فإن الأعضاء مدعوون بناءً على ذلك إلى تقديم مساهمات إضافية لموارد الصندوق كما هو محدد في البند 3 من المادة 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق (المساهمات الإضافية) وفقاً للشروط المحدّدة أدناه. وتتألف المساهمات الإضافية مما يلي:

(أ) المساهمات الأساسية،

(ب) مساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون،

(ج) المساهمات التكميلية غير المقيدة،

(د) عنصر المنحة في أي قرض شريك ميسر،

والتي سيتم تعريف كل منها بشكل أوسع في الفقرة 5 من هذا القرار.

وكما هو مستخدم في هذا القرار، عبارة "قرض شريك ميسر" تعني قرضا تقدمه دولة عضو أو إحدى المؤسسات المدعومة من الدولة، والذي يتضمن عنصر منحة لفائدة الصندوق بما يتسق مع إطار قروض الشركاء الميسرة الذي وافق عليه المجلس التنفيذي؛ وتشمل عبارة "المؤسسة المدعومة من الدولة" أي مؤسسة أو مؤسسة تمويل إنمائي مملوكة للدولة أو تسيطر عليها الدولة لدولة عضو، باستثناء المؤسسات متعددة الأطراف.

3- **المستوى المستهدف للمساهمات الإضافية.** يبلغ المستوى المستهدف للمساهمات الإضافية، بما في ذلك المساهمات الأساسية، والمساهمات التكميلية غير المقيدة، وعنصر المنحة في أي قرض شريك ميسر خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد (التجديد) 1.2 مليار دولار أمريكي من أجل دعم مستوى مستهدف لبرنامج القروض والمنح بقيمة 3.5 مليار دولار أمريكي (وتحدد المخصصات في جميع الحالات من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء).

4- **التعهّدات.** يُقر الصندوق بإعلان الأعضاء عن نواياهم تقديم مساهمات إضافية لموارد الصندوق على النحو المحدّد في الملحق الحادي عشر بتقرير التجديد الحادي عشر للموارد. ويرجى من الأعضاء الذين لم يعلنوا رسمياً عن مساهماتهم حتى الآن أن يعلنوا عنها، ويفضّل أن يكون ذلك في موعد أقصاه آخر يوم من فترة الستة أشهر التالية لاعتماد هذا القرار. ويرسل رئيس الصندوق إلى كل أعضاء الصندوق الملحق المعدل الحادي عشر بتقرير التجديد الحادي عشر للموارد في موعد لا يتجاوز 15 يوماً من التاريخ المذكور أعلاه.

ثانيا – المساهمات

5- **المساهمات الإضافية.** خلال فترة تجديد الموارد، يقبل الصندوق مساهمات إضافية من أي دولة عضو كما يلي:

(أ) **المساهمة الأساسية** للدولة العضو في موارد الصندوق؛

(ب) **مساهمة التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون** التي تقدمها الدولة العضو وفقا للتوصيات الواردة في الفقرة 6 من هذا القرار والتفاصيل الواردة في الملحق السادس بعنوان "منهجية التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون والمبالغ بحسب القائمة والبلد لفترات التجديد العاشر، والحادي عشر، والثاني عشر لموارد الصندوق" بـ "تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق"؛

(ج) أي **مساهمة تكميلية غير مقيدة** من تلك الدولة العضو؛

(د) **عنصر المنحة في أي قرض شريك ميسر.**

6- **مساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون.** فيما يتعلق بالفقرة 5(ب) من هذا القرار، يتم التأكيد مجددا على التزام الدول الأعضاء بتعويض الصندوق عن المبالغ المتنازل عنها من أصول القروض كنتيجة لتنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون. ويتعين دفع ذلك التعويض البالغ 39.5 مليون دولار أمريكي فيما يتعلق بفترة تجديد الموارد هذه، ويدفع وفقا لقائمة حصص تعويض إطار القدرة على تحمل الديون للدول الأعضاء الواردة في الملحق المشار إليه في الفقرة 5(ب) أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على أن الصندوق سيعوَض أيضا عن الخسائر الصافية في الفوائد ورسوم الخدمات المتكبدة كنتيجة لتوفير التمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. وعلى وجه الخصوص:

(أ) بما يتماشى مع الممارسة المتبعة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى، سيطبق مبدأ الدفع عند نشوء الحاجة الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2007 فيما يتعلق بمساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون؛

(ب) استثناء البلدان المستفيدة من إطار القدرة على تحمل الديون من مطلب المساهمة في التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون، بالإضافة إلى الأشكال الأخرى من المساهمات الإضافية على أساس الدفع عند نشوء الحاجة؛

(ج) تم وضع عتبة للحد الأدنى الذي لا يتطلب دونه مساهمة في التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون من دولة عضو إذا اعتبرت المبالغ المستحقة من تلك الدولة العضو منخفضة للغاية. وستطبق عتبة حد أدنى قدرها 000 10 دولار أمريكي على الدول الأعضاء في القائمة جيم؛

(د) يعاد توزيع التعديلات التي تتم نتيجة للفقرتين الفرعيتين (ب) و(ج) على دول أعضاء أخرى تقدم مساهمة في التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون من أجل تمويل الفجوة؛

(هـ) تشجع الدول الأعضاء الجديدة، التي لا يتطلب منها تقديم مساهمة في التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون فيما يتعلق بفترات تجديد الموارد التي لم تتعهد فيها تلك الدول الأعضاء بتقديم مساهمة إضافية، على تقديم مساهمة في التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون على الرغم من عدم وجود هذا المتطلب؛ وبغض النظر عما سبق، لن تؤخذ تلك المساهمات في

الاعتبار عند تحديد حصص الدول الأعضاء في التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون؛

(و) باستثناء المساهمات الإضافية التي يتسلمها الصندوق في شكل عنصر منحة لقرض شريك مسير أو مساهمة تكميلية غير مقيدة، أي مساهمة إضافية تقدمها دولة عضو يطبقها الصندوق، في المقام الأول، للسداد الكامل أو الجزئي لحصة تعويض الدولة العضو في إطار القدرة على تحمل الديون. وفي أعقاب السداد الكامل لحصة تعويض الدولة العضو في إطار القدرة على تحمل الديون، فإن أي مبالغ متبقية من المساهمات الإضافية المستلمة يخصصها الصندوق باعتبارها مساهمة أساسية من الدولة العضو. ويطبق الصندوق هذا المبدأ بصرف النظر عن أي مخصصات خلافا لذلك يجوز للدولة العضو أن قدمتها فيما يتعلق بدفع مساهمتها الإضافية؛

(ز) يعوض عن الدخل المتنازل عنه (في شكل فائدة ورسوم خدمة) نتيجة لتقديم الصندوق لمنح إطار القدرة على تحمل الديون، عن طريق خفض مقدم لحجم المنح المقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. وسيجري تنفيذ هذا التخفيض في الحجم من خلال آلية معدلة لنهج الحجم تحدد بمعدل خصم بنسبة 5 في المائة ويعاد توزيعه على النحو الذي تحدده إدارة الصندوق، مع الأخذ بالاعتبار ممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى والجدوى المالية للصندوق في الأجل الطويل.

7- **الشروط المنظِّمة للمساهمات الإضافية**

(أ) ستحصل كل دولة عضو على أصوات مساهمة متناسبة فيما يتعلق بمساهماتها الأساسية، ومساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون، وعنصر المنحة لأي قرض شريك ميسر، بما يتماشى مع البند 3 من المادة 6 من الاتفاقية، ولكنها لن تحظى بأية أصوات مقابل مساهماتها التكميلية غير المقيدة؛

(ب) ستقدم المساهمات الأساسية، ومساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون، وعنصر المنحة في أي قرض شريك ميسر من غير وضع قيود على استخدامها؛

(ج) خلال فترة تجديد الموارد، سيقبل الصندوق المساهمات التكميلية غير المقيدة التي لا تفرض أي قيود على شكل التمويل (القروض والمنح) ولكن التي يمكن تقديمها لدعم العمليات المواضيعية، بما في ذلك تعميم قضايا تغير المناخ والتغذية. وسيكون للمجلس التنفيذي سلطة الموافقة على استخدام المساهمات التكميلية غير المقيدة من أجل عمليات مواضيعية غير محددة في القرار، عندما لا تكون دورة مجلس المحافظين في انعقاد؛

(د) وفقاً للبند 5 (أ) من المادة 4 من الاتفاقية، لا تردّ المساهمات الإضافية إلى الأعضاء المساهمين بها إلاّ وفقاً للبند 4 من المادة 9 من الاتفاقية.

8- **المساهمات الخاصة**

(أ) يجوز للمجلس التنفيذي خلال فترة التجديد وبالنيابة عن الصندوق، قبول مساهمات غير مقيدة في موارد الصندوق من دول غير أعضاء فيه أو من مصادر أخرى (المساهمات الخاصة).

(ب) يجوز للمجلس التنفيذي أن ينظر في اتخاذ تدابير لتمكين مشاركة المساهمين بمساهمات خاصة من المشاركة في اجتماعاته حسب ظروف كل حالة على حدة، شريطة ألا ينجم عن تلك التدابير أي تبعات على تسيير الصندوق.

9- **احتساب المساهمات.** سوف تحتسب الدول الأعضاء مساهماتها بما يلي:

(أ) وحدات حقوق السحب الخاصة؛

(ب) عملة من العملات المستخدمة في تقويم حقوق السحب الخاصة؛

(ج) عملة العضو المساهم إذا كانت تلك العملة قابلة للتحويل الحر، ولم يكن العضو قد شهد في الفترة الممتدة من 1 يناير/كانون الثاني 2015 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، معدل تضخم يتجاوز 10 في المائة سنويا في المتوسط، كما يحدده الصندوق.

10- **أسعار صرف العملات.** لأغراض الفقرة 4 من هذا القرار، تقيّم الالتزامات والتعهّدات المقدمة بموجب هذا القرار على أساس متوسط سعر الصرف المعمول به في نهاية الشهر في صندوق النقد الدولي خلال فترة الأشهر الستة السابقة على اعتماد هذا القرار، بين العملات اللازم تحويلها إلى الدولار الأمريكي (1 أبريل/نيسان–30 سبتمبر/أيلول 2017) ، مع التقريب إلى النقطة العشرية الرابعة.

11- **المساهمات غير المسدّدة.** يحثّ الصندوق أعضاءه الذين لم ينتهوا بعد من سداد مساهماتهم السابقة في موارد الصندوق، والأعضاء الذين لم يودعوا بعد وثائق مساهماتهم أو الذين لم يسددوا مساهماتهم في التجديد العاشر للموارد أن يتخذوا ما يلزم من ترتيبات. وسيتبنى المجلس التنفيذي، بناءً على مقترحات من رئيس الصندوق، تدابير بهدف تسوية المساهمات غير المسدّدة.

12- **زيادة المساهمات.** في أي وقت من الأوقات، يجوز لأي دولة عضو أن تزيد من قيمة أي من مساهماتها.

ثالثا – وثائق المساهمات

13- **بند عام.** تودع الدولة العضو التي تقدّم مساهمة بموجب هذا القرار (فيما عدا ما يتعلق بعنصر المنحة في قرض شريك ميسر) وثيقة مساهمة لدى الصندوق، ويفضّل أن يكون ذلك في موعد أقصاه آخر يوم من فترة [الستة] أشهر التالية لاعتماد هذا القرار، تلتزم فيها رسمياً بتقديم مساهمات إضافية إلى الصندوق وفقاً لأحكام هذا القرار، وتحدّد فيها قيمة مساهمتها بالعملة المنطبقة. وسوف تبرم أي دولة عضو، أو إحدى مؤسساتها التي تدعمها الدولة، تقدم قرض شريك ميسر بموجب هذا القرار، اتفاقية قرض شريك ميسر مع الصندوق، ويفضّل أن يكون ذلك في موعد أقصاه آخر يوم من فترة [الستة] أشهر التالية لاعتماد هذا القرار، ولكن على أي حال ليس قبل أن تودع الدولة العضو ذات الصلة وثيقة مساهمة أو تسدد مبلغ مساهمتها الأساسية كما هو مطلوب بموجب شروط إطار قروض الشركاء الميسرة الذي وافق عليه المجلس التنفيذي.

14- **المساهمات غير المشروطة.** فيما عدا ما تنص عليه الفقرة 15 من هذا القرار، تشكّل أي وثيقة مساهمة تودع وفقا للفقرة 13 التزاماً غير مشروط على العضو المعني بأن يؤدّي المساهمة المستحقة بالطريقة وبالشروط التي ينص عليها هذا القرار أو على أي نحو آخر يقرره المجلس التنفيذي. ولأغراض هذا القرار، يشار إلى هذه المساهمة كـ "مساهمة غير مشروطة".

15- **المساهمات المشروطة.** يجوز، على سبيل الاستثناء، وفي حالة عدم تمكّن عضو ما من عقد التزام بتقديم مساهمة غير مشروطة بسبب الإجراءات التشريعية المتبعة لديه، أن يقبل الصندوق من هذا العضو وثيقة مساهمة تتضمّن اشتراطاً صريحاً بأن يرتهن بسداد كل أقساط مساهماته المستحقة، فيما عدا القسط الأول منها، رهنا باعتمادات الميزانية اللاحقة. بيد أنه يتعيّن أن تتضمّن وثيقة المساهمة هذه تعهّداً من جانب

العضو ببذل قصارى جهده من أجل ما يلي: (1) تدبير تلك الاعتمادات اللازمة لكامل المبلغ المحدّد في تواريخ السداد المشار إليها في الفقرة 20(ب) من هذا القرار، (2) إشعار الصندوق في أقرب وقت ممكن بعد الحصول على الاعتماد اللازم لكل قسط. ولأغراض هذا القرار، يشار إلى المساهمة بهذا الشكل كـ "مساهمة مشروطة"، ولكنها تغدو غير مشروطة عندما يتم الحصول على الاعتمادات وإشعار الصندوق بها.

رابعا – نفاذ المفعول

16- **نفاذ مفعول تجديد الموارد.** يدخل تجديد الموارد حيّز النفاذ اعتباراً من التاريخ الذي تودَع فيه لدى الصندوق وثائق مساهمات، أو مدفوعات مقدمة بدون وثائق مساهمات ذات صلة بالمساهمات الإضافية من الدول الأعضاء المشار إليها في البند ثانيا (المساهمات) من هذا القرار، أو عندما يتسلمها الصندوق بمبلغ تعادل قيمته الكلية ما لا يقل عن 50 في المائة من التعهدات التي يعلنها رئيس الصندوق للأعضاء وفقاً للفقرة 4 من هذا القرار.

17- **نفاذ مفعول المساهمات الإفرادية.** تصبح وثائق المساهمة، المودعة والتي يقر الصندوق بأنها منفذة على نحو سليم في تاريخ نفاذ مفعول تجديد الموارد أو قبله، نافذة المفعول في تاريخ نفاذ مفعول تجديد الموارد، وتصبح وثائق المساهمة التي تودع و/أو يقر الصندوق بأنها منفذة على نحو سليم بعد ذلك التاريخ نافذة المفعول في تاريخ ذلك الإقرار.

18- **الموارد المتاحة لعقد الالتزامات.** تعتَبر جميع المساهمات الإضافية المقدمة لموارد الصندوق متاحة لعقد التزامات للعمليات بموجب البند 2 (ب) من المادة 7 من الاتفاقية والسياسات الأخرى ذات الصلة المعمول بها في الصندوق اعتباراً من تاريخ دخول تجديد الموارد حيّز النفاذ.

خامسا – السُلَف المقدمة على ذمة المساهمات

19- بصرف النظر عن أحكام البند رابعاً من هذا القرار (نفاذ المفعول)، يجوز للصندوق أن يستخدم في عملياته كل المساهمات المسددة لموارد الصندوق أو أجزاء منها قبل تاريخ دخول تجديد الموارد حيّز النفاذ وفقاً لما تنص عليه الاتفاقية، وغير ذلك من سياسات الصندوق ذات الصلة، ما لم يطلب أحد الأعضاء خلاف ذلك كتابة. ويعامَل أي التزام بقرض أو منحة من الصندوق مقابل تلك السُلف المقدمة على ذمة المساهمات، لجميع الأغراض، كجزء من برنامج عمليات الصندوق قبل تاريخ دخول تجديد الموارد حيز النفاذ.

سادسا – تسديد المساهمات

20- **المساهمات غير المشروطة**

(أ) **تسديد الأقساط.** يقوم كل عضو مساهم بسداد مساهماته غير المشروطة دفعة واحدة أو على قسطين أو ثلاثة أقساط على الأكثر، ضمن فترة تجديد الموارد، حسب اختياره. وتُسَدّد أقساط كل مساهمة غير مشروطة على أقساط متساوية أو بمبالغ متزايدة تدريجياً، حسب اختيار العضو

المعني، على ألاّ تقل قيمة القسط الأول عن 30 في المائة من المساهمة، ولا تقل قيمة القسط الثاني عن 35 في المائة منها، وأن يغطي القسط الثالث، إن وُجد، المبلغ المتبقي.

(ب) **تواريخ السداد**

(1) **السداد دفعة واحدة.** يستحق سداد المساهمة دفعة واحدة بحلول اليوم الستين بعد دخول وثيقة مساهمة العضو حيّز النفاذ.

(2) **السداد على أقساط.** تسدد الدفعات على أقساط وفقاً للجدول التالي: يستحق سداد القسط الأول بعد مرور سنة على اعتماد هذا القرار؛ ويستحق سداد القسط الثاني بعد مرور سنتين على اعتماد هذا القرار، ويستحق سداد أي قسط إضافي في تاريخ لا يتجاوز تاريخ مرور ثلاث سنوات على اعتماد هذا القرار. ولكن إذا لم يقع تاريخ نفاذ المفعول بنهاية السنة الأولى من اعتماد هذا القرار، يستحق سداد القسط الأول بحلول اليوم الستين بعد دخول وثيقة مساهمة العضو حيز النفاذ؛ ويستحق سداد القسط الثاني بعد مرور سنة على تاريخ دخول تجديد الموارد حيز النفاذ، ويستحق سداد أي قسط إضافي في تاريخ مرور ثلاث سنوات على دخول تجديد الموارد حيز النفاذ أو في اليوم الأخير من فترة تجديد الموارد، أيهما كان أسبق.

(ج) **السداد المبكر.** يجوز لأي عضو تسديد مساهمته قبل الموعد المحدّد في الفقرة 20(ب) أعلاه.

(د) **الترتيبات البديلة.** يجوز لرئيس الصندوق، بناءً على طلب دولة عضو، أن يوافق على تغيير مواعيد السداد المحددة، أو النسب المئوية، أو عدد أقساط المساهمة، على ألاّ يؤثّر ذلك التغيير سلباً على الاحتياجات التشغيلية للصندوق.

21- **المساهمات المشروطة.** تسدد المساهمات المشروطة في غضون 90 يوماً من دخول وثيقة مساهمة العضو حيّز النفاذ بمجرد أن تصبح المساهمة النسبية غير مشروطة وبما يتفق، حيثما أمكن، مع مواعيد السداد المحددة في الفقرة 20(ب) من هذا القرار. ويُبلغ العضو الذي يودِع وثيقة مساهمة مشروطة الصندوق بحالة الأقساط المشروطة المستحقة على المساهمة في موعد أقصاه 30 يوماً من تاريخ السداد السنوي المحدد في الفقرة 20(ب) من هذا القرار.

22- **عملة السداد**

(أ) تقدم المساهمات بالعملات القابلة للتحويل الحر، وفقاً للفقرة 9 من هذا القرار.

(ب) وفقاً للبند 2(ب) من المادة 5 من الاتفاقية، تحدد قيمة عملة المدفوعات مقابل حقوق السحب الخاصة على أساس سعر الصرف المستخدَم لأغراض التحويل في دفاتر حسابات الصندوق وقت السداد.

23- **وسيلة السداد.** وفقاً للبند 5(ج) من المادة 4 من الاتفاقية، تسدد مدفوعات المساهمات المستحقة نقداً، أو في شكل عنصر منحة في قرض شريك ميسر، أو حسب اختيار العضو، بإيداع سندات إذنية أو غير ذلك من الأوراق المالية الملزمة المشابهة التي يصدرها العضو وتكون غير قابلة للتداول ولا يمكن الرجوع فيها ولا تدر فائدة للعضو، ويمكن للصندوق أن يحصّل قيمتها الاسمية عند الطلب وفقاً للشروط المنصوص عليها في الفقرة 24 من هذا القرار. ويجوز أن ينظر الأعضاء بعين القبول في تسديد مساهماتهم الأساسية، ومساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون، والمساهمات التكميلية غير المقيدة نقداً قدر الإمكان.

24- **تحصيل السندات الإذنية أو الأوراق المالية المُلزِمة المشابهة.** وفقاً للأحكام المنصوص عليها في البند 5(ج)(1) من المادة 4 من الاتفاقية، والمادة 5 من اللوائح المالية للصندوق، يقوم الصندوق بتحصيل السندات الإذنية أو الأوراق المالية المُلزِمة المشابهة الخاصة بالعضو وفقاً لسياسة السحب التي سيوافق عليها المجلس التنفيذي أو وفقاً لما يُتفق عليه بين رئيس الصندوق والعضو المساهم.

25- **طرائق السداد.** يبين كل عضو للصندوق عند إيداع وثيقة مساهمته جدوله الزمني المقترح ووسيلته المقترحة للسداد على أساس الترتيبات المحددة في الفقرات من20 إلى 23 من هذا القرار.

سابعا – توزيع أصوات تجديد الموارد

26- **إنشاء أصوات تجديد الموارد.** ستنشأ أصوات جديدة لتجديد الموارد تتعلق بكل من المساهمات الأساسية، ومساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون، وعنصر المنحة في أي قرض شريك ميسر يقدم في إطار التجديد الحادي عشر للموارد (أصوات التجديد الحادي عشر للموارد). ويحسب مجموع قيمة أصوات التجديد الحادي عشر للموارد بتقسيم مجموع قيمة تعهدات المساهمات الأساسية، ومساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون، وعنصر المنحة في أي قرض شريك ميسر، المستلمة في كل حالة في موعد أقصاه ستة أشهر من تاريخ اعتماد هذا القرار، على مبلغ 000 580 1 دولار أمريكي.

27- **توزيع أصوات تجديد الموارد.** توزع أصوات التجديد الحادي عشر للموارد المنشأة على هذا النحو وفقاً للبند 3(أ)(2) و(3) من المادة 6 من الاتفاقية على النحو التالي:

(أ) **أصوات العضوية.** وفقاً للبند 3(أ)(2)(ألف) من المادة 6 من الاتفاقية، توزَّع أصوات العضوية بالتساوي على جميع الأعضاء.

(ب) **أصوات المساهمة.** وفقاً للبند 3(أ)(2)(باء) من المادة 6 من الاتفاقية، توزَّع أصوات المساهمة على جميع الأعضاء بنسبة ما تمثله المساهمة الأساسية، ومساهمة التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون، وعنصر المنحة في أي قروض شركاء ميسرة المدفوعة من قبل الدولة العضو أو مؤسستها التي تدعمها الدولة كحصة في القيمة الكلية للمساهمات الأساسية، ومساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون، وعنصر المنحة في أي قروض شركاء ميسرة، المدفوعة، على النحو المنصوص عليه في القسم ثانيا (المساهمات) من هذا القرار.

(ج) يستمر تخصيص وتوزيع الأصوات الأصلية، وأصوات التجديد الرابع، والتجديد الخامس، والتجديد السادس، والتجديد السابع، والتجديد الثامن، والتجديد التاسع، والتجديد العاشر بغض النظر عن دخول هذا القرار حيز النفاذ.

28- **نفاذ مفعول أصوات تجديد الموارد.** يدخل توزيع أصوات التجديد الحادي عشر للموارد، حسبما تنص عليه الأحكام الواردة أدناه، حيز النفاذ بعد ستة أشهر من اعتماد هذا القرار. ويعلن رئيس الصندوق توزيع أصوات عضوية التجديد الحادي عشر للموارد، وأصوات المساهمات لكل الدول الأعضاء في الصندوق في موعد أقصاه 15 يوماً من التاريخ المحدد، ويبلغ مجلس المحافظين بمثل هذه المعلومات في دورته الثانية والأربعين.

ثامنا – تعبئة موارد إضافية

29- **اقتراض الصندوق**

(أ) **هدف الاقتراض.** مع الاعتراف بأن مساهمات التجديد تبقى، ويجب أن تبقى، المصدر الرئيسي لتمويل الصندوق ، يرحب مجلس المحافظين ويدعم عزم الصندوق على استقطاب مجموعة أكثر تنوعا من الموارد بما في ذلك قروض من الدول الأعضاء والمؤسسات التي تدعمها دول سيادية بموجب إطار الاقتراض السيادي وإطار قروض الشركاء الميسرة خلال فترة تجديد الموارد، وفي مرحلة لاحقة بالاقتراض المحتمل من الأسواق.

(ب) **إطار الاقتراض.** وضع المجلس التنفيذي إطار الاقتراض السيادي من أجل الاقتراض من الدول السيادية ومن المؤسسات التي تدعمها الدول السيادية (EB 2015/114/R.17/Rev.1) وسيقوم بتنقيحه حسب الاقتضاء لضمان الاتساق مع هذا القرار. وبما يتماشى مع هذا الإطار، ستواصل إدارة الصندوق إبلاغ المجلس التنفيذي بجميع المفاوضات الرسمية التي يتم إجراؤها مع جهات مُقرضة محتملة، بما في ذلك العناية الواجبة المتخذة ذات الصلة، والمعلومات المالية المتحصلة، من أجل تحقيق هدف برنامج القروض والمنح الوارد في الفقرة 3 من هذا القرار.

(ج) **قروض الشركاء الميسرة.** سيتم توفير قروض الشركاء الميسرة وفقا لشروط إطار قروض الشركاء الميسرة الذي وافق عليه المجلس التنفيذي.

(د) **الاقتراض من الأسواق.** فيما يتعلق بالاقتراض من الأسواق الرأسمالية، يدعم مجلس المحافظين الصندوق وهو يقوم بالعمل التحضيري المطلوب من أجل تقييم جدوى وتسلسل التنفيذ المحتمل لبرنامج الاقتراض من الأسواق، بما في ذلك ما يتعلق بعملية التصنيفات الائتمانية. ويتم التعبير عن هذا الدعم في مشروع قرار مستقل (قرار الاقتراض من الأسواق) الذي سيحال، بناء على توصية من هيئة المشاورات، إلى مجلس المحافظين لاعتماده في دورته الحادية والأربعين.

(هـ) **تحديد المسؤولية القانونية.** فيما يتعلق بالفقرات الفرعية (أ) إلى (د)، يتم التذكير، تجنبا للشك، بأن البند 3 من المادة 3 من الاتفاقية ينص على أنه: "لا يعتبر العضو بسبب عضويته مسؤولا قانونا عن تصرفات الصندوق أو التزاماته."

30- **التمويل المشترك والعمليات المتنوعة**

يشجِّع المجلس التنفيذي ورئيس الصندوق خلال فترة تجديد الموارد على اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الدور التحفيزي للصندوق في زيادة نسبة التمويل الوطني والدولي الموجه نحو تحسين رفاه السكان الريفيين الفقراء واعتمادهم على الذات، ولتكميل موارد الصندوق باستخدام قدرته على أداء الخدمات المالية والتنقية، بما في ذلك إدارة الموارد والقيام بدور الوصي المؤتمن على تلك الموارد، بما يتفق مع هدف ووظائف الصندوق. ولن تمول العمليات التي تتضمن تأدية مثل هذه الخدمات المالية من موارد الصندوق.

تاسعا – رفع التقارير إلى مجلس المحافظين

31- يعرض رئيس الصندوق على مجلس المحافظين في دورته الثانية والأربعين والدورات التالية لها تقارير عن وضع الالتزامات، والمدفوعات، والأمور الأخرى ذات الصلة بتجديد الموارد. وتعرض التقارير على مجلس المحافظين مشفوعة بتعليقات المجلس التنفيذي عليها، إن وجدت، وتوصياته بشأنها.

عاشرا – استعراض المجلس التنفيذي لوضع المساهمات

32- يستعرض المجلس التنفيذي دورياً وضع المساهمات في إطار تجديد الموارد، ويتخذ الإجراءات التي قد يقتضي الأمر اتخاذها لتنفيذ أحكام هذا القرار.

33- إذا تسبب تأخر سداد المساهمات خلال فترة تجديد الموارد، أو أنذر بالتسبب، في توقف عمليات الصندوق الإقراضية، أو الحيلولة بصورة أخرى دون بلوغ أهداف تجديد الموارد بشكل جوهري، يجوز لرئيس مجلس المحافظين أن يدعو، بناءً على طلب المجلس التنفيذي، إلى عقد اجتماع لهيئة المشاورات وفقاً للقرار 195/د–40 (2017) لدراسة الحالة والنظر في سُبل تحقيق الظروف اللازمة لاستمرار عمليات الصندوق الإقراضية أو بلوغ تلك الأهداف بصورة جوهرية.

حادي عشر – استعراض منتصف المدة

34- يتم في منتصف مدة تجديد الموارد إجراء استعراض التدابير والإجراءات المشار إليها في تقرير التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وتعرض الاستنتاجات التي ينتهي إليها الاستعراض على اجتماع لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

ثاني عشر – تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق

35- يحيط مجلس المحافظين علما بأنه من أجل تنفيذ العزم على إمكانية قبول الصندوق للمساهمات على شكل عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة، يُتطلب إجراء تعديل على البند 5 من المادة 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق ("الاتفاقية"). وقد تم تضمين ذلك التعديل في مشروع قرار منفصل (قرار بشأن تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق) الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في دورته الثانية والعشرين بعد المائة، وأحاله إلى مجلس المحافظين لاعتماده في دورته الحادية والأربعين، وفقا للمادة 12 من اتفاقية إنشاء الصندوق. وسيكون نفاذ مفعول قرار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق مرهونا باعتماد قرار تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق.

القرار 204/د-41

الاقتراض من الأسواق

إن مجلس المحافظين في الصندوق،

إذ يعيد التأكيد على دعم الصندوق الذي أظهرته الدول الأعضاء بمناسبة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بالتعهد بتزويد الصندوق بالموارد الأساسية التي يحتاج إليها في سعيه للقيام بمهمته؛

وإذ يستذكر طلب مجلس المحافظين "مواصلة تحري إمكانية زيادة التمويل المتاح من موارد من غير الجهات المانحة، بما في ذلك الآليات المعتمدة على السوق، وأن ترفع إلى المجلس التنفيذي أي مقترحات قد يسفر عنها مثل هذا التحري للموافقة عليها" (قرار مجلس المحافظين 122/د-24)؛

وإذ يؤكد على عزم الصندوق وقدرته، كمؤسسة مالية دولية، على استقطاب مجموعة أكثر تنوعا من الموارد عن طريق الاقتراض من الدول الأعضاء ومصادر أخرى؛

وإذ يعترف بأنه في العملية المؤدية إلى اتخاذ قرار بشأن سير الصندوق قدما نحو الاقتراض من الأسواق، سيكون من اللازم مراجعة بعض الوثائق الأساسية للصندوق، بما في ذلك اتفاقية إنشاء الصندوق، والسياسات الأساسية، واتخاذ خطوات أخرى، بما في ذلك تقييم الجدارة الائتمانية للصندوق من قبل وكالات التصنيف الدولية؛

وإذ يصادق على قيام الصندوق بمثل تلك المراجعة واتخاذ خطوات أخرى خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق؛

وعملاً باستنتاجات وتوصيات تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (GC 41/L.3)، واعتماده لقرار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق الملحق بذلك التقرير (قرار مجلس المحافظين 203/د-41)؛

يقرر ما يلي:

1- الطلب إلى رئيس الصندوق باتخاذ جميع الخطوات الضرورية للبدء بالعملية المؤدية إلى اتخاذ قرار بشأن السير قدما بالاقتراض من الأسواق، مع استشارة المجلس التنفيذي في كل مرحلة من العملية خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وفي أعقاب استعراض نتائج دراسة جدوى سيجريها الصندوق، سينظر المجلس التنفيذي بصورة متوالية في نتائج تقييم داخلي للتصنيف، والذي سيشمل استعراضا خارجيا مستقلا، بالإضافة إلى نتيجة عملية تصنيف رسمية تجريها وكالات التصنيف. كما سينظر المجلس التنفيذي أيضا في سياسات جديدة أو منقحة كما تقتضي الحاجة لتكييف أو تعزيز الإطار المالي للصندوق، مع الإحالات المناسبة إلى مجلس المحافظين حيثما تطلب الأمر ذلك.

2- الموافقة على نظر هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في عام 2020 في التقدم الذي أحرزه الصندوق في التحضير لاحتمال الاقتراض من الأسواق واتخاذ قرار بشأن استعداد الصندوق للمباشرة بعملية الاقتراض من الأسواق وملاءمتها، مع إدراج استنتاجاتها في التقرير النهائي لهيئة المشاورات الذي سيعرض على مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2021 لاعتماده.

3- الموافقة، في حال اعتبرت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق أن الصندوق مستعد للمباشرة في الاقتراض من الأسواق، على أن تنظر الهيئة أيضاً ، وتصادق إن ارتأت أن ذلك ملائم، على اقتراح لتعديل اتفاقية إنشاء الصندوق من أجل التأكيد، لعلم المقرضين والمستثمرين في السندات المحتملين، على سلطة الصندوق للانخراط في أنشطة السوق، والتطرق لأية تعديلات ضرورية في التسيير لأغراض المطابقة مع المؤسسات المالية الدولية المماثلة. وسوف ينظر المجلس التنفيذي في ذلك المقترح في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2020، ويحيله مع توصية المجلس التنفيذي إلى مجلس المحافظين لاعتماده في دورة فبراير/شباط 2021.